جامعة الجزائر 3

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

دراسة العلاقة بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية خلال الفترة 1990-2015

- حالة الجزائر-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد الخدمات

من إعداد الطالبة:

زاوي هاجر

تحت إشراف الاستاذة:

د. حملاوي ربيعة

لجنة المناقشة:

أ. د/ كواش خالد ..... رئيسا

أ. د/ حملاوي ربيعة ..... مقررا

أ. د/ حروش رفيقة ..... عضوا

أ. د/ بلحاج فتيحة ..... عضوا

أ. د/ محمدي عز الدين ..... عضوا

2017/2016

بسم الله الرحمن الرحيم

" وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى (38)

وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوفَ يُرَى(49) "

« سُورَةُ اَلنَّجْم »

شكر وعرفان

أولا وقبل كل شيء أشكر الله الذّي فضّل وأنعم وأكرم وأتّم وأحمده حمدا كثيرا

ثم أشكر الأستاذة الدكتورة ربيعة حملاوي المشرفة على هذا العمل

شاكرة لها سعيها وصبرها على اتمام هذه الرسالة

كما أتقدم بالشكر الى كل أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع

وأتقدم بالشكر الجزيل الى كل من ساهم في أن أصل الى هذه المرتبة من قريب او بعيد

وأخص بالذكر أمي وعائشة غنانوة وهاجر بختي ونسيمة لعريبي

على وقوفهم معي ودعمهم لي إلى آخر حرف من هذه الرسالة

الإهداء

الى والديَّ الكريمين

الى أختي وأخي

الى كل عائلتي

الى كل أصدقائي

والى كل طالب علم

هاجر زاوي

الملخص:

تمثل التنمية الاقتصادية الهدف المنشود في الجزائر ويعد قطاع التعليم العالي من القطاعات الحساسة في الاقتصاد الوطني ذلك بالنظر لما يتم انفاقه على هذا القطاع فضلا عن سياسات الاصلاح المختلفة المنتهجة من طرف الدولة منذ الاستقلال في سبيل النهوض بهذا القطاع وتفعيل دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية وخلق الثروة التي بدورها تعود على تطوير هذا القطاع وزيادة فرص مواكبته للتطورات والتوجهات العالمية الحديثة.

وتتطلب عملية التوسع في التعليم العالي وجود خطة واضحة في سياسة امداد سوق العمل بحاجته من اليد العاملة المؤهلة، والعمل على توفير قنوات استغلال هذه الموارد البشرية بما يسمح لها بالمشاركة في العملية الإنتاجية؛ كما يعمل الاستثمار العقلاني لمصادر التمويل المتوفرة وتنويعها على تفعيل وظائف هذا القطاع بما يضمن تحسين جودة العملية التعليمية في صناعة مخرجاته، ذلك ان غياب احد مخرجات هذا القطاع أو رداءتها يجعل من العلاقة القائمة بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية علاقة عقيمة في اتجاه واحد يكرس الرداءة ويستنزف الطاقات.

الكلمات المفتاحية: مخرجات التعليم العالي، اقتصاديات التعليم، تخطيط التعليم العالي، التنمية الاقتصادية، اليد العاملة المؤهلة.

Résumé :

Le développement économique est l'objectif ciblé en Algérie, et le secteur de l'enseignement supérieur est l'un des secteurs critiques et sensibles de l'économie nationale, considérant toutes les dépenses dédiées pour ce secteur, sans compter les diverses politiques de réforme suivies par l'État depuis l'indépendance ; et ce dans le but de relancer et promouvoir ce secteur et d'activer son rôle dans la réalisation du développement économique et la création de la richesse qui développe, à son tour, ce secteur et augmente les opportunités de joindre l'évolution et les orientations mondiales modernes.

Élargir l'enseignement supérieur exige un bon plan de la politique d'approvisionnement du marché de travail, en question de main-d'œuvre qualifiée, et de mise à disposition des canaux de drainage et d'exploit de ces ressources humaines, pour lui permettre de participer au processus de production, tel que l'investissement rationnel des sources de financement disponibles et la diversifier pour booster les fonctions de ce secteur, de manière à assurer une meilleure qualité d'enseignement dans l'industrie de ses productions, car l'absence de l'une des productions du secteur ou sa mauvaise qualité rend le rapport entre l'enseignement supérieur et le développement économique un rapport improductif et stérile allant dans une seule direction, celle de servir la médiocrité et d'épuiser les énergies.

Mots clés: résultats de l'enseignement supérieur, les économies d'enseignement, planification de l'enseignement supérieur, le développement économique, la main-d'œuvre qualifiée.

الفهارس

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات ii

فهرس الجداول vi

فهرس الأشكال viii

قائمة المختصرات x

المقدمة ..... أ

الفصل الاول: التنمية الاقتصادية والتعليم العالي 1

تمهيد: 2

المبحث الاول: التنمية الاقتصادية وراس المال البشري 3

المطلب الاول: ماهية التنمية الاقتصادية 3

المطلب الثاني: عناصر التنمية الاقتصادية ومعوقاتها 4

المطلب الثالث: المفاهيم الحديثة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية 6

المطلب الرابع: أهمية الاستثمار في رأس المال البشري 11

المبحث الثاني: نظرية رأس المال البشري 15

المطلب الأول: تطور مفهوم رأس المال البشري 15

المطلب الثاني: خصائص رأس المال البشري 18

المطلب الثالث: مؤشرات رأس المال البشري 20

المطلب الرابع: وسائل ومحددات تنمية رأس المال البشري 21

المبحث الثالث: اقتصاديات التعليم 25

المطلب الأول: علاقة التعليم بالاقتصاد 25

المطلب الثاني: تعريف اقتصاديات التعليم 27
المطلب الثالث: كلفة وكفاية التعليم 29
المطلب الرابع: العائد الاقتصادي من التعليم وطرق قياسه..... 31
المبحث الرابع: التعليم العالي من منظور اقتصادي 36
المطلب الاول: مفهوم التعليم العالي ومكوناته 36
المطلب الثاني: وظائف التعليم العالي 39
المطلب الثالث: تخطيط التعليم العالي 42
خلاصة الفصل :..... 46
الفصل الثاني: التعليم العالي في العالم المعاصر 47
تمهيد: 48
المبحث الأول: التحديات المعاصرة للتعليم العالي..... 49
المطلب الأول: العولمة وعالمية التعليم العالي..... 49
المطلب الثاني: تكنولوجيا المعلومات والاتصال (TIC) 53
المطلب الثالث: تمويل التعليم العالي 55
المطلب الرابع: هيكل الاقتصاد الجديد 57
المطلب الخامس: الفجوة التعليمية وأسبابها..... 58
المبحث الثاني: الاتجاهات الحديثة في التعليم العالي..... 61
المطلب الأول: إدارة المعرفة في التعليم العالي..... 61
المطلب الثاني: الجودة في التعليم العالي 62
المطلب الثالث: المعايير المستخدمة في تقييم الجودة..... 68
المطلب الرابع: الأنماط الجديدة في التعليم العالي 74

المبحث الثالث: تجارب عالمية ودروس مستفادة..... 78

المطلب الأول: التجربة الأمريكية وحاضنات الأعمال الابداعية Business incubators 79

المطلب الثاني: التجربة الكندية ومراكز التمييز Centres of Excellence 80

المطلب الثالث: التجربة اليابانية (الشراكة بين الجامعات وقطاعات الصناعة والإنتاج)..... 81

المطلب الرابع: التجربة البريطانية (الجامعة الصناعية) 83

المطلب الخامس: تجارب أخرى..... 83

المطلب السادس: الدروس مستفادة..... 86

خلاصة الفصل:..... 88

الفصل الثالث: العلاقة بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية في الجزائر 89

تمهيد: 90

المبحث الأول: دراسة التنمية الاقتصادية في الجزائر..... 91

المطلب الاول: الجوانب البارزة في تنمية الاقتصاد الجزائري 91

المطلب الثاني: مؤشرات رأسمال البشري في الجزائر 101

المطلب الثالث: تطور سوق العمل في الجزائر.....108

المطلب الرابع: مؤشرات إندماج الاقتصاد الوطني في اقتصاد المعرفة.....118

المبحث الثاني: التعليم العالي في الجزائر، ملامحه وأبرز قضاياه 125

المطلب الاول: تطورات التعليم العالي في الجزائر 125

المطلب الثاني: اصلاح التعليم العالي في الجزائر في ضوء المستجدات العالمية.....131

المطلب الثالث: مؤشرات التعليم العالي في الجزائر 136

المطلب الرابع: تطور الهياكل القاعدية للتعليم العالي في الجزائر.....146

المبحث الثالث: تشخيص العلاقة بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية بالجزائر 151

المطلب الاول: خريجي التعليم العالي والتنمية الاقتصادية في الجزائر 151

المطلب الثاني: البحث العلمي والتنمية الاقتصادية في الجزائر 164

المطلب الثالث: أثر مستوى الدخل على التوسع في التعليم العالي في الجزائر 179

المطلب الرابع: دور التمويل في تفعيل قطاع التعليم العالي في الجزائر 182

خلاصة الفصل.....197

الخاتمة.....199

النتائج والتوصيات.....200

قائمة المراجع.....205

فهرس الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
1	تطور الغلاف المالي المخصص لبرامج التنمية والإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014	93
2	مسار النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2010	93
3	تطور معدلات التضخم في الجزائر 1990-2014.	99
4	تطور السكان في الجزائر خلال الفترة 1966-2012.	102
5	توزيع السكان في الجزائر حسب فئة العمر والجنس في منتصف سنة 2013	103
6	متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر خلال الفترة 2008-2013	105
7	تطور نسبة القيد في مراحل التعليم في الجزائر خلال الفترة 1990-2008.	106
8	تطور نصيب كل فرد من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 2002-2008	107
9	مؤشرات سوق العمل في الجزائر ما بين 1990 و 2015	108
10	تطور سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2010.	109
11	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2004 – 2010	111
12	توزيع البطالين في الجزائر حسب فئة العمر والجنس في سنة 2015	114
13	توزيع البطالين في الجزائر حسب مدة البحث عن عمل خلال سنة 2015	115
14	توزيع البطالين الطالبين للشغل أول مرة حسب الجنس في الجزائر سنة 2015.	116
15	عدد أجهزة الإعلام الآلي المستخدمة من طرف العائلات الجزائرية 1998-2008	121
16	تطور عدد الطلبة المسجلين بالتعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2004-2014.	137
17	تطور خريجي التعليم العالي بالجزائر خلال الفترة 2007-2015.	138
18	توزيع خريجي التعليم العالي حسب الجنس خلال الفترة 2007- 2013	139
19	تطور الأساتذة في قطاع التعليم العالي ومعدل التأطير خلال الفترة 2004-2014	139
20	توزيع أعضاء هيئة التدريس على بعض الجامعات الجزائرية للسنة الجامعية 2012-2013	141
21	تطور أساتذة التعليم العالي حسب الرتب خلال الفترة 2004-2014.	142
22	تطور نسب أساتذة التعليم العالي حسب الجنسية خلال الفترة 2004-2014.	143
23	تطور عدد المتخرجين والطلبة الجدد في التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2001-2013	144
24	تطور طلبة ما بعد التدرج في التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2008-2015	145
25	تطور شبكة التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2004-2015	147
26	التوزيع الجهوي لهياكل الاستقبال للتعليم العالي في الجزائر في السنة الجامعية 2015/2014.	147
27	التوزيع الجهوي للطلبة عبر التراب الوطني 2015/2014	148
28	تطور الطلبة على مستوى الاحياء الجامعية في الجزائر خلال الفترة 2004-2015	150
29	تطور عدد خريجي الجامعات الجزائرية حسب التخصص خلال الفترة 2000-2013	152

30	توزيع نسب البطالين ومعدل البطالة حسب مستويات التعليم في الجزائر في سنة 2015/2014.	154
31	تطور معدل الشغل لدى حاملي الشهادات الجامعية في الجزائر خلال الفترة 2010-2015	155
32	توزيع البطالين في الجزائر حسب ظروف العمل التي يقبلون العمل فيها سنة 2015	156
33	توزيع العمال الجزائريين على القطاعات الاقتصادية خلال سنة 2015.	157
34	توزيع الاستثمارات في الجزائر حسب النشاط الاقتصادي في سنة 2011	159
35	تطور حجم الاستمارات في الجزائر خلال الفترة 2002- 2010	160
36	تطور فرص العمل الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 1998-2010	161
37	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 1995-2009	162
38	تطور أعداد الطلبة في مرحلة ما بعد التدرج في التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 1997-2014	164
39	تطور طلبات براءة الاختراع في الجزائر مقارنة مع دول العالم خلال الفترة 1990 -2003.	169
40	تطور عدد مراكز البحث العلمي في الجزائر والدول العربية خلال الفترة 2000-2009	171
41	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع تطور المسجلين في التعليم العالي خلال الفترة 2000-2013	179
42	توزيع نسب التمدرس للشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 و 24 سنة حسب مختلف الشرائح الاجتماعية-المهنية	181
43	تطور الثروة التعليمية للتعليم العالي في الجزائر مقارنة مع تطور ميزانية القطاع خلال الفترة 2001-2005.	185
44	تطور توزيع الاعتمادات المالية حسب المصالح المستهلكة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر خلال الفترة 2004-2009	186
45	تطور ميزانية التعليم العالي بالنسبة للميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2009	188
46	حجم ميزانية التعليم العالي بالنسبة للقطاعات الأخرى في الجزائر خلال الفترة 2000-2005	190
47	تطور مخصصات الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2005.	192
48	تطور ميزانية الخدمات الجامعية حسب ابواب النفقات الرئيسية لها خلال الفترة 2004-2008	193
49	تطور الإيرادات بالنسبة لكلفة التغذية اليومية للطالب الواحد 1970-2009	195

فهرس الأشكال

الرقم	اسم الشكل	الصفحة
1	مسار النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2010.	98
2	منحنى بياني يوضح تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.	100
3	تطور السكان في الجزائر خلال الفترة 1966-2012.	102
4	توزيع السكان في الجزائر حسب فئة العمر سنة 2013.	104
5	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2002-2010	107
6	تطور مؤشرات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.	109
7	تطور سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2010.	111
8	تطور التوظيفات المنجزة في سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2010.	111
9	توزيع مناصب الشغل على مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سنة 2009.	112
10	توزيع البطالين في الجزائر حسب فئة العمر في سنة 2015.	115
11	توزيع البطالين حسب مدة البحث عن عمل سنة 2015.	116
12	توزيع البطالين الطالبين للشغل أول مرة حسب الجنس في الجزائر سنة 2015.	117
13	تطور عدد مشتركي الهاتف الثابت في الجزائر. 2000-2010	120
14	تطور عدد مشتركي الهاتف المحمول في الجزائر. 2000-2010	120
15	تطور عدد مستعملي الانترنت في الجزائر. 2000-2010	121
16	تطور عدد الطلبة المسجلين بالتعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2004-2014.	137
17	تطور معدلات الزيادة في اعداد المتخرجين من التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2007-2013.	138
18	تطور الطلبة مقارنة مع تطور هيئة التدريس في الجامعة الجزائرية خلال الفترة 2004-2014	140
19	توزيع اعضاء هيئة التدريس على بعض الجامعات الجزائرية للسنة الجامعية 2013/2012.	141
20	توزيع أعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي بالجزائر في سنة 2014.	142
21	تطور معدل الكفاءة الداخلية في التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2001-2013	145
22	تطور طلبة بعد التدرج في التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2008-2015.	146
23	التوزيع الجهوي لهياكل الاستقبال للتعليم العالي في الجزائر في السنة الجامعية 2015/2014.	148
24	التوزيع الجهوي لطلبة عبر التراب الوطني في الجزائر. 2015/2014	149
25	تطور الطلبة على مستوى الاحياء الجامعية خلال الفترة 2004-2015.	150
26	توزيع خريجي الجامعات الجزائرية حسب التخصص سنة 2013.	153
27	نسب توزيع البطالين ومعدل البطالة حسب مستويات التعليم سنة 2015/2014.	154
28	توزيع العمال حسب مختلف ظروف العمل التي يقبلون العمل فيها سنة 2015.	156
29	الدائرة النسبية التي توضح توزع العمال الجزائريين على القطاعات الاقتصادية سنة 2015	158

30	توزيع الاستمارات في الجزائر خلال الفترة 2002-2010.	160
31	تطور فرص العمل الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 1998-2010	161
32	تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية 1995-2009.	162
33	تطور أعداد الطلبة في مرحلة ما بعد التدرج في التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 1997-2014.	165
34	تطور معدل نمو الطلبة في مرحلة ما بعد التدرج في التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 1997-2014.	166
35	تطور طلبات براءة الاختراع في الجزائر مقارنة مع دول العالم خلال القترة 1990 -2003.	170
36	تطور عدد مراكز البحث في الجزائر والدول العربية خلال الفترة 2000-2009.	171
37	تطور معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو في الالتحاق بالتعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2000 -2013.	180
38	توزيع الطلبة حسب مختلف الشرائح الاجتماعية المهنية سنة 2011.	182
39	تطور توزيع الاعتمادات المالية حسب المصالح المستهلكة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر خلال الفترة 2004-2009.	187
40	تطور ميزانية التعليم العالي بالنسبة للميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2009	189
41	تطور نسب الزيادة في ميزانية التعليم العالي وميزانية الدولة في الجزائر خلال الفترة 2000-2009	189
42	حجم ميزانية التعليم العالي بالنسبة للقطاعات الأخرى في الجزائر خلال الفترة 2000-2005.	191
43	تطور مخصصات الناتج الداخلي الخام لقطاع التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2005.	192

قائمة المختصرات

GNP : Gross national product .

UNESCO : United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.

PISA : Program for International Student Assessment.

PIB : *produit intérieur brut.*

ASEAN : Association of Southeast Asian Nations.

APEC : Association pour l'emploi des cadres.

MBA : Master of Business Administration.

TIC : *Technologies de l'information et de la communication.*

PPT : powerpoint .

GATS : *General Agreement on Trade in Services.*

ANQAHE : Arab Network for Quality Assurance in Higher Education.

QAA : *Quality Assurance Agency.*

INQAAHE : International Network for Quality Assurance Agencies in Higher Education.

APQN : *Asia-Pacific Quality Network.*

AUQA : Australian Universities Quality Agency.

NQAHE : Arab Network for Quality Assurance in Higher Education (**ANQAHE**).

OCED : l'Organisation de Coopération et de Développement Économiques.

HDI : human development index.

PIB : Produit Intérieur Brut.

GATT : *General Agreement on Tariffs and Trade.*

PNR : Programmes Nationaux de Recherche.

PCCE : *Packaged Contact Center Enterprise*

CNAC : caisse nationale d'assurance chômage.

ANSEJ : Agence Nationale de soutien a l'emploi des Jeunes.

ANGEM : Agence Nationale de gestion du Micro-crédit.

KEI : Knowledge Economy Index.

WBI : World Bank Institute.

MENA : *Middle East and North Africa.*

CNEPRU : Session Nationale d'Evaluation des Projets de Recherche Universitaire .

SARL : Société à responsabilité limité.

المقدمة

المقدمة:

إن قضية التنمية الاقتصادية باعتبارها عملية تستهدف احداث تغيير كمي وكيفي في المجتمع أصبحت الشغل الشاغل لدول العالم عامة والدول النامية خاصة، ومن بينها الجزائر باعتبارها من الدول التي تحاول جاهدة استغلال جميع طاقاتها المادية والبشرية سعيا لتحقيق هذه التنمية، خاصة بعد أن أصبح من المؤكد أن ثروة أي مجتمع لا تقتصر على موارده المادية والطبيعية فقط وإنما تشتمل على موارده البشرية أيضا؛ ذلك أن التنمية الاقتصادية لم تعد تتحقق بمجرد وجود العناصر المادية بل اصبح توفير راس المال البشري لازما لاستغلال هذه العناصر واستثمارها؛ ومع صدور المؤلف الشهير "**بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم**" سنة **1776** لـ **آدم سميث** الذي يؤكد على انه بالإضافة الى الفوائد الاستهلاكية للتعليم فإنها تعمل على زيادة إنتاج ثروة المجتمع على المدى الطويل.

وقد ازداد الاهتمام العالمي براس المال البشري في أعقاب التوجه الدولي نحو العولمة مع ما تطلبه من تراكم كمي ونوعي في راس المال البشري يجعله قادرا على الإبداع والتطوير والتجديد التكنولوجي واستثمار المعلومات؛ ومن هنا أصبح التعليم يحتل مكانة هامة في الدراسات الاقتصادية واصبح من المؤشرات الهامة على نمو وتطور هذه الدول بل اصبح احد العوامل الفاعلة في عملية التنمية الاقتصادية، وهو ما دفع معظم الدول لتخصيص مبالغ مالية طائلة لإعادة هيكلة أنظمة التعليم وتطوير برامجه بهدف تحسين خصائص ومؤهلات راس المال البشري وجعلها أكثر ملاءمة وانسجاما مع متطلبات التنمية الاقتصادية.

ومادامت الطاقات البشرية المتعلمة تمثل قوة لا يستهان بها في أي دولة كان من الأجدر بنا أن نولي لموضوع التعليم العالي اهتماما متزايدا خاصة باعتباره أهم أنواع الاستثمار في راس المال البشري، اذ يعتبر أخر واعلى المراحل في النظام التعليمي والذي يؤثر مباشرة في نوع وكم اليد العاملة المؤهلة التي تحتاجها الدول للمضي قدما في درب التطور واللحاق بالدول المتقدمة ويراعي جميع العوامل والمتغيرات التي تعرقل السير الحسن للعملية التنموية.

وتعيش الجزائر اليوم مراحل تغيير جذري في مختلف المجالات والميادين خاصة بعد امد طويل من الخطط التنموية وبرامج الإنعاش الاقتصادي المختلفة، ويعد قطاع التعليم العالي فيها من القطاعات الحساسة في الاقتصاد الوطني وذلك بالنظر لما يتم انفاقه على هذا القطاع فضلا عن سياسات الاصلاح المختلفة المنتهجة من طرف الدولة منذ الاستقلال في سبيل النهوض بهذا القطاع وتفعيل دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية وخلق الثروة، التي تعود بدورها على تطوير هذا القطاع وزيادة فرص مواكبته للتطورات والتوجهات العالمية الحديثة؛ ومن هنا نطرح الاشكالية التالية:

إشكالية الدراسة:

الى أي مدى هناك علاقة ارتباطية بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية في الجزائر؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الاسئلة الفرعية، هي:

1- ما هو أثر التوسع الكمي في عدد المتخرجين من التعليم العالي على الاقتصاد الوطني؟
2- هل يلعب البحث العلمي دورا في تفعيل دور قطاع التعليم العالي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر؟
3- هل تؤثر حالة الاقتصاد الوطني والمستوى المعيشي للأفراد في تطوير قطاع التعليم العالي بالجزائر؟
4- هل يساهم التمويل المخصص لقطاع التعليم العالي في تحسين وظائف هذا القطاع في الجزائر؟

وفي ضوء محاولة الاجابة على الاشكالية والاسئلة الفرعية نضع الفرضيات التالية:

فرضيات الدراسة:

1- يتسم الاستثمار في التعليم العالي في الجزائر بالرشادة الاقتصادية في صناعة مخرجاته وحسن الادارة والتسيير بحيث يساهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني نحو تحقيق التنمية الاقتصادية وخلق الثروة.
2- يتوقف تفعيل العلاقة بين قطاع التعليم العالي والتنمية الاقتصادية على كم ونوع البحث العلمي في الجزائر.
3- يتأثر قطاع التعليم العالي بحالة الاقتصاد الوطني والمستوى المعيشي للأفراد.
4- يتأثر دور قطاع التعليم العالي بقيمة المبالغ المالية المخصصة للإنفاق على هذا القطاع في الجزائر.

أهداف الدراسة:

1. التحسيس بأهمية كل من التنمية الاقتصادية والتعليم العالي والعلاقة بينهما ودور كل هذا في تحقيق الرشادة والكفاءة الاقتصادية وخلق الثروة.
2. تحديد الإطار النظري للعلاقة بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية وحصر أهم عناصر هذه العلاقة والعوامل المؤثرة عليها.
3. تحليل جوانب العلاقة بين قطاع التعليم العالي والتنمية الاقتصادية في الجزائر وتحديد مواطن الخلل فيها.

4. تحديد طبيعة العلاقة بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية في الجزائر.
5. تحديد ابرز المشكلات التي تعرقل مسيرة التعليم العالي والتنمية الاقتصادية في الجزائر.
6. البحث عن ابرز المشكلات التي يعاني منها التعليم العالي في علاقته بالتنمية الاقتصادية في الجزائر وهل استطاع التعليم العالي في الجزائر ان يتجاوز الطرق التقليدية وان يبني سياسة وخطة تعليمية حديثة تفي بحاجيات المجتمع ومتطلبات العصر.
7. تحديد أولويات العمل لتصحيح مسار العلاقة بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية في الجزائر وجعلها اكثر فعالية ونجاعة.

أهمية الدراسة:

يكتسب هذا الموضوع أهميته انطلاقا من شقيه المتمثلين في:

1. التعليم العالي كخدمة مقدمة لشريحة هامة من أفراد الدول خاصة مع التوجهات العالمية الجديدة وبروز اقتصاد المعرفة كمحرك فعال نحو الرقي والتقدم.

2. التنمية الاقتصادية التي تعد غاية منشودة لكل الدول المتقدمة منها او النامية، لما لها من الأهمية في الحفاظ على بقاءها وتحقيق حاجياتها وفق ظروفها وحسب مواردها.

3. ثم إن معرفة طبيعة العلاقة بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية ودرجتها في أي دولة يمكن من استدراك الأوضاع قبل ان يتم استنزاف الطاقات والموارد الاقتصادية من دون تحقيق الأهداف والخروج عن مفهوم الرشادة الاقتصادية.

أسباب اختيار الموضوع:

1. وأول دوافعنا لاختيار هذا الموضوع هو المشاركة في خدمة العلم والمعرفة.
2. رغبتنا في التعمق في معرفة جوانب هذا الموضوع الحساس سواء بالنسبة للدول المتقدمة او النامية.
3. المساهمة في اثراء المكتبة الجامعية بأحد المواضيع المهمة في خدمة الاقتصاد الوطني بإضافة مرجع يمثل أرضية خصبة لانطلاق بحوث ودراسات أكثر تخصصا في جوانب هذا الموضوع.
4. المشاركة في خدمة البحث العلمي والاقتصاد الوطني في الجزائر.

المنهج المتبع:

ومن اجل الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات الموضوعة تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال الإطار النظري للعلاقة بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية بصفة عامة ثم التتبع التاريخي وتجميع الاحصائيات حول التنمية الاقتصادية والتعليم العالي في الجزائر؛ بالإضافة الى المنهج التحليلي الذي يبرز من خلال تحليل التطور الزمني لمختلف المؤشرات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والتعليم العالي في الجزائر والعلاقة بينهما وذلك باستعمال الأدوات الاحصائية.

صعوبات الدراسة: ونحصرها في:

– صعوبة الحصول على الإحصائيات اللازمة حول مختلف جوانب الموضوع نتيجة عدم تجاوب الهيئات الرسمية التي يمسها الموضوع، مما أدى الى الاستعانة ببعض الدراسات السابقة حول بعض جوانب الموضوع.

– سوء تسيير المكتبات الجامعية التي تم الاتصال بها، وبيروقراطية أنظمة الإعارة الداخلية او الخارجية فيها وتهميش الطلبة الباحثين في مرحلة ما بعد التدرج جراء معاملتهم كغيرهم من طلبة التدرج وغياب الامتيازات المشجعة على مواصلة التعمق في الدراسة والتحليل والبحث، فضلا عن ضياع العديد من الكتب نتيجة ضعف الخدمة المكتبية في الجامعة الجزائرية.

– تشعب اركان الموضوع مما أثر على صعوبة حصر النقاط المهمة فيه والتي تصب مباشرة في الإجابة على الإشكالية المطروحة.

– غياب بعض الإحصائيات المهمة عن الموضوع ونقص في تسجيل تطورها الزمني عبر السنوات، مما أثر على اكتمال بعض الأفكار عند القيام بعملية التحليل والاستنتاج.

– تضارب الإحصائيات المتوفرة من قبل الهيئات الرسمية فيما بينها ومع ما هو منشور من طرف المنظمات العربية أو الدولية عبر مواقع شبكة الأنترنت.

حدود الدراسة وأفاق الموضوع:

الحدود المكانية: وتتمثل في اقتصار الدراسة على حالة الجزائر التي لها خصائصها الاقتصادية والسياسية ، والتاريخية والاجتماعية والثقافية مما يجعل بعض النتائج والاقتراحات لا تنطبق الا على حالة الجزائر.

الحدود الزمانية: حيث تمت الدراسة على طول 25 سنة إذ اقتصرت المعطيات الإحصائية المجمعة على الفترة من 1990 الى 2015، وهذا ما يجعل زيادة طول المدة او تخفيضها يلعب دورا أساسيا في النتائج المحصل عليها فلكل مرحلة من التطور الاقتصادي خصائصها.

أما فيما يخص أفاق الموضوع فيشمل عدة أفاق نلخصها في النقاط التالية:

1. تقييم جودة العملية التكوينية في التعليم العالي في الجزائر.
2. قياس العائد الاقتصادي الفردي والاجتماعي من التعليم العالي في الجزائر حسب المرحلة الجامعية وحسب الجنس.
3. قياس الأثر المتبادل بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية في الجزائر عن طريق المعادلات الآنية.
4. البحث العلمي في الجزائر واستراتيجيات تطويره.
5. أثر سياسات التشغيل على الادماج الوظيفي لحاملي الشهادات الجامعية في سوق العمل في الجزائر.
6. بدائل تمويل التعليم العالي في الجزائر.
7. الشراكة بين التلعيم العالي والقطاع الاقتصادي في الجزائر.
8. تخطيط التعليم العالي في الجزائر.

خطة الدراسة:

وتنقسم هذه الدراسة الى قسمين أساسيين؛ القسم الأول عبارة عن الدراسة النظرية للموضوع اما القسم الثاني فيتمثل في الدراسة التطبيقية والمطبقة على حالة الجزائر.

يتكون القسم الأول من فصلين نظريين؛ فصل اول يتناول الإطار النظري البحت لكل من التعليم العالي والتنمية الاقتصادية والربط بينهما المتمثل في نظرية راس المال البشري وتطورها الى غاية ظهور مفهوم اقتصاديات التعليم؛ وقد تم تقسيم هذا الفصل الى اربع مباحث المبحث الأول خصص للمفاهيم الأساسية للتنمية الاقتصادية اما المبحث الثاني فيتناول نظرية راس المال البشري ثم المبحث الثالث الذي يتناول بالتفصيل الجوانب الأساسية لعلم اقتصاديات التعليم وفي الأخير المبحث الرابع الذي يتطرق الى التعليم العالي من منظور اقتصادي.

اما الفصل الثاني فقد خصص لدراسة التعليم العالي في العالم المعاصر نظرا للتغيرات والمستجدات العالمية التي تاثر بها التعليم العالي عبر مختلف اقطار العالم والتي رافقها ظهور العديد من المفاهيم والنظريات الجديدة وتسجيل ردود

أفعال مختلفة من طرف العديد من الدول للاستجابة لهذه التغيرات العالمية، ومن اجل هذا تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث يحتوي المبحث الأول على التحديات المعاصرة للتعليم العالي والمبحث الثاني فيتناول الاتجاهات الحديثة في التعليم العالي في حين خصص المبحث الثالث لعرض نماذج وتجارب بعض الدول المتقدمة والدروس المستفادة منها.

اما فيما يخص القسم الثاني من الدراسة فيشتمل على الدراسة التطبيقية المطبقة على حالة الجزائر وذلك من خلال الفصل الثالث الذي يضم ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول دراسة التنمية الاقتصادية في الجزائر والمبحث الثاني فاقتصر على دراسة وضعية التعليم العالي في الجزائر من خلال التطرق الى ملامحه التاريخية والحالية وابرز قضاياه، أما المبحث الثالث فاشتمل على تشخيص العلاقة بين قطاع التعليم العالي والتنمية الاقتصادية في الجزائر من خلال ابرز جوانبها.

الفصل الاول:

التنمية الاقتصادية

والتعليم العالي

تمهيد:

تسعى جميع الدول المتقدمة والنامية الى البحث عن سبل الرقي والتقدم في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية السياسية. وتبرز التنمية الاقتصادية كضرورة حتمية لضمان الاستمرار والمحافظة على الموارد الاقتصادية المختلفة التي تأخذ اشكالا متعددة تشمل الموارد الطبيعية وراس المال بالاضافة الموارد البشرية التي أصبحت تعرف بـ رأس المال البشري، وتتوقف مخرجات عمليات التنمية الاقتصادية على نوع وكم هذه الموارد التي أصبح فيها راس المال البشري يأخذ الاهتمام الأكبر بسبب ما يتطلبه من تراكم كمي ونوعي يجعل منه اكثر ملاءمة وانسجاما مع متطلبات التنمية الاقتصاديه وخدمة أهدافها.

إن الاستثمار في راس المال البشري لا يقل أهمية عن نظيره المادي بل ان المردود من الاستثمار البشري يفوق المردود من الاستثمار في راس المال المادي، ويعد التعليم العالي من اهم الجوانب التي تساهم في توسيع قدرات الافراد من حيث المعارف والمهارات كما يعتبر مصدر من مصادر انتاج راس المال البشري بالنسبة للمجتمع.

من اجل هذا ارتأينا ان نخصص الفصل الأول لدراسة وتحديد المفاهيم الاساسية للتنمية الاقتصادية في المبحث الأول والتطرق الى تطور نظرية راس المال البشري الى غاية ظهور علم اقتصاديات التعليم في المبحث الثاني، ثم تناول علم اقتصاديات التعليم بشئ من التفصيل في المبحث الثالث، وبعدها الانتقال الى دراسة التعليم العالي من منظور اقتصادي في المبحث الرابع.

المبحث الاول: التنمية الاقتصادية وراس المال البشري

أثر الاهتمام المتزايد بقضايا التنمية سواء على مستوى الدول النامية أو المتقدمة أو على مستوى المنظمات والهيئات الدولية على مفهوم التنمية، فهناك من يتناول التنمية على أنها ذات مدلول كمي بحت منعزل عن القضايا الاجتماعية والسياسية والثقافية، وهناك من يرى بأنها عملية متعددة الأوجه ومرتبطة بجوانب كثيرة، وهناك من ينظر إليها بنظرة اديولوجية مراعيا خصوصية الزمان والمكان .

المطلب الاول: ماهية التنمية الاقتصادية

هناك العديد من التعاريف الخاصة بالتنمية الاقتصادية تناولها الباحثون الأكاديميون والعلماء وتقارير المنظمات والهيئات الدولية؛ نذكر منها:

يعرف **ريمون بار Raymond Barre** التنمية على أنها عملية تحول في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعقلية وهي لا تحدث في وقت قصير، وتتضمن التنمية مجموعة التغيرات الأساسية التي تدخل على هيكل المجتمع نفسه والتي تحدثها إدارة واعية بقصد الوصول إلى مستوى مقبول من الإنتاج والخدمات في جميع ميادين الحياة.

ويعرف **بيرو Per roux** التنمية على أنها توجيه الجهود العقلية والاقتصادية لشعب معين للوصول إلى ما يجعله قادرا على رفع حصيلة إنتاجه الشامل بطريقة مطردة[1].

وتتمثل التنمية الاقتصادية في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل الوطني الحقيقي وزيادة نصيب الفرد منه[2]؛ اذ تتوقف مخرجات عمليات التنمية على مدخلاتها، فكلما كانت هذه المدخلات إيجابية كانت مخرجاتها إيجابية أيضا والعكس صحيح أي حدوث ظاهرة التخلف، كما أن معيار فاعلية إحداث عملية التنمية في الأجلين المتوسط والطويل يقسم دول العالم إلى دول ذات تنمية عالية و أخرى متوسطة و أخرى متدنية استنادا لعدة عوامل تتعلق بنوعية مخرجات عملية التنمية[3].

ومن خلال الربط بين مختلف العناصر الواردة في التعاريف السابقة يمكن القول بأن التنمية الاقتصادية هي الانتقال بالوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي المجتمع ما من حالة إلى حالة أحسن منها وذلك من خلال الزيادة المستمرة والحقيقية في نصيب الفرد من الناتج الوطني مع ضمان توفير الحاجات الأساسية كما ونوعا عن طريق العدالة في توزيع الدخل الوطني؛ كما تتعلق التنمية بمجلات عديدة منها الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية

---

[1] توفيق نور الدين الجابري، اقتصاديات التعليم، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان 2016، ص 105.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص 78.

[3] وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر 2014، ص 3.

و العلمية والتربوية، كما نجد مصطلح تنمية الخدمات و تنمية البنية التحتية و تنمية الموارد الطبيعية وتنمية الموارد البشرية.

الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية:

ويبرز في مجال التنمية مصطلح النمو الاقتصادي كمصطلح مرادف لها عند غير المختصين في الدراسات التنموية، والحقيقة أن النمو الاقتصادي غير التنمية؛ فالنمو الاقتصادي يعني التغير النسبي في الناتج المحلي الإجمالي أو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أما التنمية فهي ظاهرة مركبة تتضمن أبعادا نوعية للتنمية، تمتد إلى ما وراء النمو الاقتصادي أو التوسع الاقتصادي؛ وذلك ومن عدة اعتبارات أهمها[4]:

- قد يحدث نمو اقتصادي في ظل خلل في التوازن القطاعي، كنمو قطاع الخدمات على حساب القطاعات الإنتاجية، وهو ما يعكس حدوث آثار تضخمية للسلع الحقيقية مما ينجر عنه عدة سلبيات على العملية التنموية، كما قد يحدث النمو الاقتصادي في ظل عدم التوازن الإقليمي للخدمات والإنتاج في البلد الواحد.
- قد يرتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقرونا بزيادة درجة الاعتماد على الخارج وتوسع التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية في إطار النظام الرأسمالي العالمي والعولمة، بينما تتطلب التنمية فك الروابط مع هذا النظام والتحرر من قيود التبعية وزيادة درجة الاعتماد على الذات في سعي المجتمع لتحقيق أهدافه المختلفة.
- النمو الاقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الفردي الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية، والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي أو الكساد، أما التنمية فهي كما أشرنا سابقا ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي مقرونا بحدوث تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية و العلاقات الخارجية[5].

المطلب الثاني: عناصر التنمية الاقتصادية ومعوقاتها

تشمتل التنمية الاقتصادية على عدة عناصر تتمثل فيما يلي[6]:

أ- الموارد والثروات الطبيعية

وهي المواد الخام والثروات الزراعية والسمكية والحيوانية التي يمكن لأفراد المجتمع استخدامها واستغلالها فيما يفيدهم؛ ولكن هذا العنصر وحده لا يكفي لتحقيق التنمية بل هو محتاج إلى رأس المال الذي يمكن استثماره في استخراج

---

[4] ابراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة 2000، ص 32.

[5] جمال حلاوة، علي صالح، مدخل الى علم التنمية، دار الشروق، عمان 2010، ص ص 30-31.

[6] توفيق نور الدين الجابري، نفس المرجع، ص107- ص110.

واستغلال هذه الموارد، إضافة إلى العنصر البشري المؤهل لتنفيذ ذلك وتحقيق التنمية، فالمجتمعات التي تعتمد في التنمية الاقتصادية على الموارد الطبيعية فقط يمكن أن تتميز بالصراع المستمر على الثروات أو بزيادة سكانها عن الموارد الطبيعية بصورة مطردة وقلة مستوى الخبرة في عناصرها البشرية وظهور البطالة وغير ذلك من المشكلات التي قد تعوق تقدمها.

ب- رأس المال المستثمر

المقصود برأس المال الثروة الناتجة عن تفاعل الانسان مع الطبيعة ومواردها؛ ومن هنا نستنتج أن رأس المال لا يعتبر عاملا أصيلا في العملية الانتاجية إذ لا ينشا نشأة ذاتية شأن الطبيعة والعمل وإنما ينشأ نتيجة لتضامن هذين العاملين؛ وأن تنمية رأس المال تعتمد على استمرار التفاعل مع موارد الطبيعية مضافا اليها الإدخار والإستثمار، أي استثمار الجزء المدخر في عمليات إنتاجية، فإذا استهلك الأفراد ما ينتجون فلن يكون ثمة أمل في تكوين رؤوس الأموال.

ت- عنصر الخبرة المؤهل البشري

لكي تسير التنمية وفق خطوات معينة تتضمن حسن استغلال الموارد الطبيعية ورؤوس الأموال فإنه لابد من وجود قوة بشرية على درجة من الكفاية العلمية والتدريبية من خلال إعداد افرادها وتزويدهم بالقدر الضروري اللازم لممارسة دورهم في الانتاج على خير وجه.

وبعد استعراض عناصر التنمية الاقتصادية وبيان ضرورة تواجد وتضامن هذه العناصر مع بعضها لما لكل منها من دور مؤكد في هذه التنمية فإنه يلزم الوقوف على أهم المعوقات التي تقف في سبيل هذه التنمية بشيء من التفصيل

ويمكن ايجاز أهم المعوقات فيما يلي[7]:

1. معوقات اقتصادية

تتمثل في عدم الاستقلال الاقتصادي أو التبعية الاقتصادية للخارج وضعف التصنيع والإعتماد على الإنتاج الزراعي بدرجة كبيرة كمصدر أساسي للدخل القومي وانتشار البطالة وبخاصة المقنعة بين القوى العاملة في قطاعات الانتاج والخدمات ونقص رؤوس الأموال اللازمة للانتاج والتخلف التكنولوجي وسوء استخدام الموارد الطبيعية وانخفاض متوسط دخل الفرد.

[7] المرجع السابق، ص 111- ص 114 بتصرف.

2. معوقات اجتماعية وثقافية

تتمثل في المعوقات التي تعيق تحقيق التنمية كما يأتي:

أ. مشكلة الأمية

والأمية عقبة رئيسية في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية في المجتمعإذ تقف حائلا دون آداء القوى البشرية لدورها الكامل في عمليات التنمية؛ كما يساعد عامل التسرب المدرسي من المرحلة الاولى على استمرار مشكلة الأمية مما يجعل هناك رافدا دائما للأمية؛ وهو مانراه في الدول النامية أين تتفاوت نسبة الأميين لتصل في بعضها الى أكثر من 60%.

ب. الزيادة الكبيرة والملحوظة في معدلات المواليد

ينتج عن التضخم السكاني انتاج واستيراد سلع استهلاكية بشكل كبير لتغطية احتياجات السكان كما أن هذه الزيادة السكانية تزيد مشكلة البطالة المقنعة تعقيدا مما يؤدي إلى انخفاض مستوى المعيشة في المجتمع، إذ تقل العدالة في توزيع الدخل.

المطلب الثالث: المفاهيم الحديثة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية

لقد تطور مفهوم التنمية الاقتصادية وأخذ أبعادا مختلفة، تعكس كل منها طبيعة وظروف الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدول، إلى أن ارتبط حديثا بالبعد البيئي والبعد البشري؛ ولذلك اتسع مفهوم التنمية الاقتصادية ليشمل مفهوما هذين البعدين وتمثلا في التنمية المستدامة (المستديمة) والتنمية البشرية.

1- التنمية المستدامة

نعني بها تلبية حاجات الحاضر دون الحد من قدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتها، من خلال الاستخدام المستديم للموارد الطبيعية جنبا إلى جنب مع النمو الاقتصادي والانسجام الاجتماعي، كما يشترط في التنمية المستديمة الحرص على عدم تناقص الرصيد الأساسي من الموارد البيئية للمجتمع أو الدولة مع مرور الوقت، إذ ينبغي أن يبقى رصيد الموارد الطبيعية، من أجل تحقيق أدنى درجة من العدالة والإنصاف للأجيال القادمة[8].

وتسعى التنمية المستديمة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي[9]:

[8] صبري فارس الهيتي، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، دار المناهج، عمان 2006، ص 15.

[9] عثمان محمد غنيم، ماجدة احمد ابو زنط، التنمية المستدامة، دار صفاء، عمان 2007، ص 28.

- **تحقيق نوعية حياة أفضل**

تحاول التنمية المستديمة من خلال عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية تحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحيا، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي.

- **احترام البيئة الطبيعية**

التنمية المستديمة تركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان، إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

- **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة**

وذلك من خلال تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها عن طريق مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج ومشاريع التنمية المستديمة.

- **تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد**

تتعامل التنمية المستديمة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استترافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

- **ربط التكنولوحيا الحديثة باهداف المجتمع**

تحاول التنمية المستديمة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

- **احداث تغييير مستمر ومناسب في حاجات واولويات المجتمع**

أي بطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها.

2- التنمية البشرية

حظي موضوع التنمية البشرية ومايزال باهتمام العلماء والمفكرين والباحثين وأخذ يتعاظم هذا الإهتمام يوما بعد يوم وذلك بعد أن اشتدت وطأة الصراع بين رواسب التخلف وآفاق التنمية وتنامي الوعي بقيمة الإنسان باعتباره

هدفا ووسيلة في منظومة التنمية الشاملة؛ فالتنمية البشرية هي إعادة الإعتبار لرأس المال البشري على حساب الموارد المادية التي سيطرت لقرون من الزمن على سلم أولويات التنمية[10].

وازداد الاهتمام بادخال تنمية رأس المال البشري ضمن استراتيجيات التنمية البشرية وقد دعت تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى إجراء الأبحاث التنموية حول مواضيع الموارد البشرية ودورها في التنمية كما ورد في أحد هذه التقارير توصية تدعوا إلى إصدار تقرير دوري حول حالة الوضع البشري يغطي تغير الواقع البشري في كافة أرجاء العالم وفي تقرير للجمعية العامة صدر عام 1988 ينص على أنه " من المتفق عليه الآن على نطاق واسع أن تنمية الموارد البشرية ترتبط بعملية تنموية تركز على البشر وتسعى لتعزيز كافة الطاقات والقدرات البشرية أن هذه المقارنة تركز على البعد البشري وتؤكد على أن البشر هم في المرتبة الأولى[11]" وفي هذا الإطار جاء أول تقرير للتنمية البشرية عام 1990 الذي نشر كدراسة مستقلة من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

- **مفهوم التنمية البشرية:**

يعتبر مفهوم التنمية البشرية مفهوما مركبا يشمل مجموعة من المكونات والمضامين تتداخل وتتفاعل في عملياته ونتائجه جملة من العوامل والمدخلات والسياقات المجتمعية وأهمها: عوامل الانتاج، السياسة الاقتصادية، السياسة المالية، مقومات التنظيم السياسي ومجالاته، علاقات التركيب المجتمعي بين مختلف شرائحه، مصادر السلطة والثروة ومعايير تملكها وتوزيعها، القيم الثقافية المرتبطة بالفكر الديني والاقتصادي، القيم الحافزة للعمل والنماء والهوية، والوعي بضرورة التطوير والتجديد كأداة للتقدم والتنمية[12].

وتعرف التنمية البشرية بأنها العملية التي تهدف إلى توفير الشروط والظروف التي تمكن الإنسان من تحقيق إنسانيته عن طريق الوفاء باحتياجاته البيولوجية العقلية والروحية الاجتماعية الثقافية وأن هذا التحقيق لذاتيته بمختلف مقوماتها وخصائصها هو خط البداية في تصور مطالب الانجاز التنموي كما أنه خط النهاية في تقييم هذا الانجاز على المدى القريب والمتوسط والبعيد[13].

---

[10] حاتم بابكر هلاوي، الديمقراطية والتنمية في العالم– حالة السودان–، ورقة مقدمة الى ندوة التنمية المستدامة ومستقبل المنظمة العربية، طرابلس 2005، ص 34.

[11] نفس المرجع السابق، ص 87.

[12] المرجع السابق، ص 23.

[13] حامد عمار، التنمية البشرية: المفهوم والمكونات، سلسلة دراسات في التربية والثقافة، الدار العربية للكتاب، العدد 06، مصر 1998، ص 35.

كما تبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأمم سنة 1990 مفهوما للتنمية البشرية يقوم على أن البشر هم ثروة للأمم وقد عرف التنمية البشرية بأنها: "عملية توسيع القدرات البشرية يقوم على أن البشر هم الثروة الحقيقية للأمم وقد عرف التنمية البشرية بأنها: "عملية توسيع القدرات البشرية والانتافاع بها"[14]؛ ويلاحظ في هذا الصدد أن التنمية البشرية لها جانبان: جانب تكوين القدرات وجانب الإستفادة من هذه القدرات.

وتتحدد الخطوط العريضة للتنمية البشرية على النحو التالي[15]:

- أنها تضع الناس في مركز اهتمامها.
- أنها تهدف لتعظيم الخيارات البشرية وليس فقط الدخل.
- أنها تعني ببناء المقدرة البشرية (بالاستثمار في البشر) وباستخدام هذه المقدرة بشكل كامل (توسيع إطار النمو والتوظيف).
- أنها تعد النمو الاقتصادي جوهريا ولكنها تؤكد ضرورة الانتباه على نوعيته وتوزيعه بين السكان وصلته بحياة البشر على المدى الطويل.
- أنها تضع أهداف التنمية وتحلل الخيارات المعقولة لتحقيقها.

➢ **مؤشرات التنمية البشرية (دليل التنمية البشرية)**

أصبح قياس مدى التقدم الذي حدث لتحقيق أهداف التنمية البشرية من أولويات المجتمع الدولي، أصبحت الحكومات والمنظمات تهتم بتحديد المؤشرات التي توضح المقدار التحسن أو التدهور الذي طرأ على نوعية ومستوى حياة الافراد المجتمع إذا فالهدف من عملية القياس هو التعرف على الوضع الحالي للتنمية وعلى الجهود المبذولة لزيادة معدلاتها وذلك لتقييم هذه الجهود وتدعيمها في حالة نجاحها اوتعديلها في حالة فشلها[16].

ويتكون **دليل التنمية البشرية** كما يطرحها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (في تقرير التنمية البشرية 1999/1998) من ثلاث مؤشرات أساسية وهي [17]:

[14] Pnud, Repport Mondial sur le developpement human, NY 1995, p 11

[15] عدنان داود، هدى زوير، الاقتصاد المعرفي وانعكساته على التنمية البشرية، دار جرير، عمان 2010 ، ص 22.

[16] ابراهيم احمد السيد ابراهيم، التعليم والتنمية البشرية: خبرات عالمية، دار الوفاء، الاسكندرية 2007، ص 48.

[17] هاشم العبادي، الطائي يوسف، ادارة التعليم الجامعي، الوراق، الاردن 2008، ص 310.

أ- **طول العمر**: يقاس العمر المتوقع عند الولادة (الحد الأدنى للعمر المتوقع هو 25سنة والحد الأقصى هو 85 عاما).

ب- **المعرفة**: تقاس المعرفة بتوليفة من معرفة القراءة والكتابة بين الكبار ومتوسط سنوات الدراسة في المؤسسات التعليمية (أدنى معدل لمعرفة القراءة والكتابة هو صفر% وأعلى معدل هو مئة%) ومتوسط سنوات الدراسة يتراوح مابين (15 عاما و0).

ت- **الدخل ومستوى المعيشة**: ويقاس بمستوى القوة الشرائية استنادا إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مقدرا بالدولار على أساس تعادل القوة الشرائية.

ويتم حساب ما يسمى بمستوى الإنجاز لكل معيار كمايلي:

مستوى الإنجاز للمؤشر (قيمة المؤشر في الدولة – الحد الأدنى للمؤشر) / (الحد الأقصى للمؤشر – الحد الأدنى للمؤشر).

وفي الأخير يمكن القول أن هناك علاقة قوية بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي فالتنمية البشرية تعد وسيلة لتحقيق معدلات مرتفعة من الإنتاج من خلال وجود عمالة جيدة صحيا وتعليميا وهذا من أهم دعائم العملية الاقتصادية أو بالعكس أيضا يعد النمو الاقتصادي عصب التنمية البشرية ولكن مع ضرورة التأكيد على الإهتمام بنوعية هذا النمو وتوزيعه واستخدامه من جيل لآخر.

- **تعديل دليل التنمية البشرية**

وجهت عدة انتقادات لدليل التنمية البشرية الذي تم إطلاقه عام 1990 وهذا نظرا للسلبيات التي تحيط بالمؤشرات الثلاثة المكونة له فمثلا قد لا يعبر مؤشر توقع الحياة عند الميلاد بالضرورة على مدى سلامة الصحة البدنية للأفراد وقد لايعكس معدل الأمية لدى البالغين المستوى التعليمي ومدى مساهمته في اكتساب المعرفة وتنمية قدراتهم فيما يتعلق بنصيب الفرد من الدخل الإجمالي فهو مؤشر مشكوك في دقته عند أأاخذ في الحسبان عدم العدالة في توزيع الدخل ولتدارك هذا النقص عمدت التقارير الموالية إلى إدخال معايير أخرى لقياس التنمية البشرية تتمثل في دليل التنمية للجنس ودليل المشاركة المعدل للجنس ودليل الفقر التنموي[18]. كما أن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي حل محل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لحساب تحويلات العاملين من الخارج

[18] نصيرة قوريش، التنمية البشرية في الجزائر وافاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014، المجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 06، الجزائر 2010، ص 35.

والمساعدة الإنمائية الرسمية وفي التعليم استعين بمتوسط سنوات الدراسة المتوقع للأطفال الذين هم في سن الدراسة بدلا من معدل الإلتحاق الإجمالي بالمدارس وبمتوسط سنوات الدراسة للكبار عن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة والهدف من ذلك هو تقديم صورة أوضح عن وضع التعليم في كل بلد وفي مجال الصحة يبقى متوسط العمر عند الولادة المؤشر الرئيسي تجمع مؤشرات الأبعاد الثلاثة هذه وترجح لتكوين القيمة النهائية لدليل التنمية البشرية الذي يتراوح مابين الصفر والواحد وتصنف البلدان حسب موقعها في ترتيب دليل التنمية البشرية في أربع فئات هي[19]:

- فئة التنمية البشرية المرتفعة جدا 0,75 – 1.
- فئة التنمية البشرية المرتفعة 0,51 -0,75.
- فئة التنمية البشرية المتوسطة 0,26 – 0,50.
- فئة التنمية المنخفضة اقل من 0,26.

المطلب الرابع: أهمية الاستثمار في رأس المال البشري

تشير نظريات التنمية الاقتصادية بأن تراكم رأس المال البشري محرك أساسي للنمو الإقتصادي كما بينت وجود علاقة إرتباطية بين النمو الإقتصادي وتراكم رأس المال البشري وتوضيخا لذلك سنتطرق إلى علاقة رأس المال البشري بعدد من المتغيرات الإقتصادية الكلية وفق مايلي [20]:

أ- رأس المال البشري وعلاقته بالإنتاج

أوضحت تجارب الدول المتقدمة بأن الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة فنيا ساعدت على تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج والإنتاجية فيما أوضحت تجارب الدول النامية مدى تأثير النقص في الموارد البشرية المؤهلة على برامج وخطط التنمية فيها، لاسيما بعد الإنتقالات الأخيرة للثورة التكنولوجية إلى الأتمتة والمهام الجديدة الملقاة على الإنسان المعاصر لكي يمارس دوره الإنتاجي التي اقتضت رفع مؤهلاته ومهاراته[21].

---

[19] حامد عمار، نفس المرجع، ص 44.

[20] وصاف سعيدي، عوديا مولود، الاستثمار البشري كمحدد اساسي لنمو القطاع التصديري، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، الجزائر 09-10مارس 2004.

[21] Fredrick Harbaison & Churls Myers, education, manpower and economic growth, D. M. Mc Graw Hill Co, Ny 1964, p327.

انتاج الإستثمار البشري لاينعكس على الإنتاجية وحدها بل يظهر أثره أيضا بالقدرة على تحسين نوعية الإنتاج والإستخدام الأكفأ للموارد الإقتصادية، وبالتالي فإن الإنتاج من السلع والخدمات سيكون قادرا على المنافسة في السوق الدولية على أساس النوعية والسعر الأمر الذي سينعكس إيجابيا على ميزان المدفوعات وعلى النمو الإقتصادي.

ب- رأس المال البشري والتوظيف

إن التعليم والتدريب يفترض فيهما أن يصقلا مهارة العامل التي تجعل منه كفؤا في مجال ما، وعنصرا مطلوبا في العملية الإنتاجية بحيث تميزه عن عنصر آخر، بحيث يصبح هناك تمايز بين العمال يقوم على المهارة المكتسبة، وهكذا يصبح لكل فئة عرض خاص بها يعتمد على التخصص والمهارة والكفاءة، ويتشكل نوع من التنافس من قبل المنشآت، مما يؤدي حتما إلى السعي منهم لتحسين دخول عمالهم من خلال رفعهم للأجور المتوقعة[22].

ت- أثر تراكم راس المال البشري على القطاعات الاقتصادية

إن زيادة تراكم رأس المال البشري بتنويعاته المختلفة وبمهاراته المتعددة ستؤدي إلى تحريك القوى العاملة المتعلمة من المهن ذات الإنتاجية والعوائد المنخفضة كالقطاع الزراعي إلى الوظائف ذات الإنتاجية والعوائد المرتفعة كالقطاعات الصناعية وقطاعات التكنولوجية الحديثة مما يعني تحولا في القطاعات الاقتصادية يتمثل بزيادة نمو القطاع الصناعي وتقليص حجم القطاع الزراعي، كما أن توافر الموارد البشرية المؤهلة سيعمل على إيجاد تحولات هيكلية اقتصادية باتجاه نمو القطاعات الحديثة على حساب التقليدية مما يؤدي الى زيادة ثروة الدولة[23].

ث- رأس المال البشري والتقدم التكنولوجي

إن الحصول على التكنولوجيا الحديثة من خلال إستيرادها ليس شرطا كافيا وحده لدعم النمو الإقتصادي ويجب أيضا ملاحظة أن التقدم التكنولوجي يرتبط بشكل وثيق بتراكم رأس المال البشري الذي يعد المحفز والضامن لحدوث النقلة التكنولوجية، وهكذا فإن تراكم رأس المال البشري سيشجع على إستيعاب التكنولجيا الحديثة وتبنيها ومن ثم فإن التغير التكنولوجي سيزيد من الطلب النسبي على القوى العاملة المؤهلة[24]، فقد أدت النقلة العلمية

---

[22] قاسم محمد التل، التكاملية بين الاستثمارات البشرية والصادرات كمحددات للنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، الاردن 2002، ص12.

[23] بوعراب رابح، أثر مستوى التعليم على النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر 2008، ص 20.

[24] قاسم محمد التل، نفس المرجع، ص 14.

والتكنولوجية وما أعقبتها من تطورات حديثة في الفن الإنتاجي إلى حدوث تغييرات متلاحقة في أساليب وطرق الإنتاج نجم عنها العديد من التعقيدات والدقة المتناهية في الصنع غيرت بذلك موقع الإنسان ودفعته إلى الأمام في المراكز الانتاجية وضاعفت مسؤولياته في ممارسة العمل الانتاجي وقيادة التطور[1].

كما دلت تجربة التطور الإقتصادي العالمي بكل وضوح على أن الكوادر المؤهلة ومعارفها المهنية والعلمية والتقنية بصفة خاصة والخبرة الإنتاجية والإدارية تكون عنصرا من أهم عناصر إعادة الإنتاج الإجتماعي التي كثيرا ماتحدد سير وآفاق عملية التنمية[2]، ومن هنا ظهرت أهمية الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تحقيق أقصى تكيف للموارد البشرية الأساسية مع المستجدات والتطورات البيئية المتسارعة، وذلك على مستوى الفرد والمؤسسة:

- **على مستوى الفرد**

هناك مجموعة من الفوائد للاستثمار البشري تنعكس على الفرد مباشرة و التي من أهمها نجد[3]:

-اكتساب المعارف والمهارات التحليلية والابتكارات والقيادات.

-تفجير الطاقات الكامنة في الأفراد وحسن استغلالها.

-الاستغلال الأمثل للطاقات والإمكانيات المكتسبة.

-تحريك القدرات الفنية والعملية وتوجيهها نحو خدمة الأهداف المسطرة.

-إتاحة الفرصة للنمو والترقية إفساح المجال للإبداع والابتكار.

-تنمية طاقات وقدرات الفرد العملية والعلمية التي تعتبر من أهم الموارد اللازمة لعملية تطوير العلم والتكنولوجيا[4].
والتكنولوجيا[4].

- **على مستوى المؤسسة**

إضافة إلى الفوائد المباشرة للرأسمال البشري على مستوى الفرد هناك مجموعة من الفوائد التي تنعكس على المؤسسة بصفة عامة و التي من بينها نجد[5]:

-مواجهة التغيرات التي تحدث في النظام الاقتصادي والاجتماعي ومواكبة التطور العلمي والتكنولوجي.

---

[1]الركابي عيد الصمد، الاستثمار في الانسان واهمية راس المال البشري في استراتيجية التصنيع الخليجية، مجلة الاقتصادي الخليجي، العراق 1981، ص58.

[2]سالم العاني تقي عيد، الاهمية الاقتصادية لراس المال البشري ودور التربية والتعليم فيه، بحث مقدم للندوة التربوية المصاحبة للمجلس المركزي لاتحاد المعلمين العرب، الجزائر، 09-13فيفري 2002.

[3]خالد عبد الرحيم الليتي، ادارة الموارد البشرية، دار وائل، عمان 2005، ص 55.

[4]فريدريك شرر، ترجمة على ابو عمشة، نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي وتاثره بالابتكار التكنولوجي، دار العبيكان، الرياض 2002، ص 131

[5]خالد عبد الرحيم الليتي، نفس المرجع، ص 55.

-خلق المرونة للتكيف مع المتطلبات والاحتياجات المستقبلية التي ترسمها المؤسسة.

-التوزيع المناسب للقدرات البشرية من خلال الملائمة بين متطلبات العمل والقدرات المتاحة.

-الحفاظ على مستوى معين من القدرات والمهارات الضرورية لتطور واستمرارية المؤسسة.

-مضاعفة الثروات البشرية لمواجهة التغيرات المتوقعة في نوعية المهارات الفكرية.

-مقاومة ومنع تقادم المهارات خاصة في ميدان الهندسة والعلوم والوظائف المتخصصة في مجال الإعلام الآلي والإلكترونيات.

-تحقيق القدرة التنافسية وتحسين الإنتاجية وتلبية متطلبات الجودة.

-تقليل التكاليف والخسائر في الإنتاج والتجهيزات.

-تخفيض معدلات الغياب ومعدل دوران العمل.

-القضاء على رتابة و نمطية العمل.

-خلق جو يسوده التعاون المشترك و الولاء الاجتماعي و الرغبة في تحقيق الأهداف.

المبحث الثاني: نظرية رأس المال البشري

اقتصر إهتمام الاقتصاديين قبل عقد الستينات من القرن الماضي على رأس المال المادي باعتباره أساسا للنمو والتنمية الااقتصادية ومع تطورات الدراسات الاقتصادية والمفاهيم ظهرت أهمية رأس المال البشري واعتبر الحجر الأساس في كل تنمية لكونه المسيطر على رأس المال المادي وهذا مادفع إلى ضرورة العناية أكثر برأس المال البشري ليواكب هذه التطورات وليكون قادرا على الإيفاء بمتطلبات التنمية.

المطلب الأول: تطور مفهوم رأس المال البشري

تطور مفهوم رأس المال البشري عبر الزمن ومرّ بمراحل عديدة حتى تبلور واستقل في أوائل الستينات من القرن الماضي كفرع جديد يدمج بين التعليم من جهة والاقتصاد من جهة أخرى باسم علم اقتصاد التعليم أو اقتصاديات التعليم؛ فلقد كان كثير من الاقتصاديين يعاملون الفرد على أنه رأس مال غايته الوحيدة هي تحقيق الربح وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت القرارات المتعلقة بالتعليم وغيره من أشكال تنمية المهارات تؤخذ في إطار معاملتها كاستثمار، وأصبح ينظر إلى القرارات المتعلقة بالتعليم على أنها قرارات استثمارية.

وترجع بداية اهتمام الاقتصاديين برأس المال البشري إلى الفيلسوف والاقتصادي **آدم سميث** Adam Smith، وان كانت هناك إشارات متفرقة من قبل ذلك بكثير فيما ورد عند **أفلاطون** و**أرسطو** وفي كتابات علماء المسلمين مثل **ابن خلدون** وغيره خاصة في كتاباته حول العمران البشري، وقد هدفت كل المحاولات السابقة إلى[1]:

- جذب الانتباه إلى العنصر البشري.
- تحديد ماهية رأس المال البشري وإدخال الفرد كأحد مكوناته، والتركيز على الاستثمار البشري لتحسين مهارات وإنتاجية الفرد.
- تقدير قيمة رأس المال البشري لتحديد الأهمية الاقتصادية لمخزون الموارد البشرية ولتحديد القيمة الاقتصادية للأفراد بالنسبة للمجتمع.
- إدخال مفهوم الخسارة في رأس المال البشري الناتجة عن الموت أو العجز أثناء الحروب الذي يقلل من مخزون الثروة القومية.

[1] راوية حسن، مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية راس الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2001، ص 70.

- تحديد الربحية الاقتصادية لرأس المال البشري الناتجة عن هجرة العمالة والإستثمار في مجال الصحة والتعليم والتدريب.

ويرى الفرد مارشال أن البشر رأس مال يجب أن يستثمر للإفادة من إمكانياته وطاقاته للبقاء والإكتشاف والتحليل وإعادة التركيز والإبتكار والإبداع في باقي رؤوس المال[2]؛ وإجمالا هناك خمسة أنواع من رؤوس المال يمكن تشخيصها كالاتي[3]:

1. **رأس المال المادي**: يقصد به رأس المال المالي او النقدي.
2. **رأس المال الطبيعي**: يشمل الموارد الطبيعية والنظم البيئية.
3. **رأس المال الإنتاجي**: يشمل الأصول المادية القادرة على إنشاء السلع والخدمات.
4. **رأس المال الاجتماعي**: يقصد به شبكات العلاقات الاجتماعية والمعايير والقيم الإيجابية في المجتمع التي تمكن أفراده وشرائحه من التصرف معا بصورة فعالة ومجدية لتحقيق أهدافهم المشتركة.
5. **رأس المال البشري**: يقصد به القدرات الإنتاجية للافراد الموروثة او المكتسبة.

تشير العديد من الكتابات أن أول من استخدم مصطلح رأس المال البشري في العصر الحديث هو الاقتصادي الشهير **جاكوب مينسر** Jacob Mensser في مقال له عام 1958 وتلته بعدها في سنة 1961 في كتابات شولتز ثم اسهامات بيكر سنه 1964 [4] .

ويعد Ralph Stayer مدير شركة Johnsonville للأطعمة أول من أطلق اسم رأس المال الفكري سنة 1990 حيث قال " في السابق كانت المصادر الطبيعية أهم مكونات الثروة وأهم موجودات الشركات وبعد ذلك اصبح رأس المال متمثلا بالنقد والموجودات الثابتة هو أهم مكونات الشركات والمجتمع أما الآن فقد حل محل

[2] Marshall Alfred, principales of economics, Macmillan, London 1930, p216.

[3] نادية ابراهيمي، دور الجامعة في تنمية راس المال البشري في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر 2013، ص20.

[4] Investement in human capital and personal instribution political economy, journal of political economy, August, 1958.

المصادر الطبيعية والنقد والموجودات الثابتة رأس المال الفكري الذي يعد أهم مكونات الثروة القومية وأغلى موجودات الشركات"[5].

وبمراجعة الأدب النظري لموضوع رأس المال البشري يلاحظ أن هناك الكثير من المفاهيم والتعريفات؛ حيث يعرف **شولتز** رأس المال البشري على أنه "مجموع الطاقات البشرية التي يمكن استخدامها في استغلال مجمل الموارد الاقتصادية"؛ ويمثل المجموع الكلي والكمي والنوعي من القوى البشرية المتاحة في المجتمع، فإذا كان يمثل الكفاءات الذهنية والمستويات العلمية للسكان فيتم تحديده من خلال المستوى التعليمي المرتبط بالخبرة والمعرفة، أما إذا كان الكلي فيحتسب من خلال المجتمع الكلي للسكان [6].

ويرى **بيكر** في كتابه رأس المال البشري الذي تم نشره عام 1964 أن رأس المال البشري مماثل للوسائل المادية للإنتاج مثل المصانع والآلات، ويستطيع الفرد الإستثمار في رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب والرعاية الطبية، وتعتمد المخرجات بشكل جزئي على نسبة العائد من رأس المال البشري المتوفر[7].

كما أعطى **كندريك** Kendrik تعريفا أكثر تحديدا لرأس المال البشري بأنه "رأس المال غير المادي وغير الملموس، يتراكم بالإستثمار في التعليم والبحوث والتدريب بهدف زيادة كفاءة الموارد في المستقبل" [8].

ومن التعريفات ما يربط رأس المال البشري بالنشاط الاقتصادي؛ إذ يعرف بأنه المخزون من الطاقات الإنسانية المنتجة اقتصاديا[9].

ويعرف أيضا أنه "المعارف والمؤهلات والكفاءات، وكل الميمزات الأخرى التي يمتلكها الإنسان أو يكتسبها، والتي من شأنها ان تمده بمزايا اجتماعية واقتصادية وشخصية تحقق له الرفاه الفردي والاجتماعي والاقتصادي"[10].

---

[5] عادل حرحوش المفرجي واحمد على صالح، راس المال الفكري طرق قياسه واساليب المحافظة عليه، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة 2003.

[6] هدى زوير مخلف ، عدنان داود محمد، نفس المرجع، ص116.

[7] مهدي محمد القصاص، بيئة استثمار راس المال البشري: دراسة ميدانية في قرية مصرية، المؤتمر العلمي الدولي الثالث للبيئة، جامعة جنوب الوادي، مصر 2008.

[8] ايمان محمد فؤاد محمد، تكوين راس المال البشري، المؤتمر العلمي الثاني والعشرون للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة 2000، ص1.

[9] Encyclopedie economique , Douglas Gren Wald, edition economica, Paris, 1984, p112

[10] OCED, le capital human : comment le savoire determine notre vie, Paris 2007, p30

من التعريفات الواسعة الانتشار لمصطلح رأس المال البشري ذلك التعريف الذي تتبناه **منظمة اليونيسيف** التي تعرفه بأنه " المخزون الذي تمتلكه دولة ما من السكان الأصحاء المتعلمين والأكفاء والمنتجين، الذي يعد عاملا رئيسيا في تقرير إمكانياتها من حيث النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية البشرية"[11].

ويعرفه البنك الدولي على أنه تلك المهارات المتجسدة في الفرد العامل أو القوة العاملة والتي تكتسب من خلال التدريب والتعليم والرعاية الصحية والمستوى الغذائي للفرد[12].

كما يعرف رأس المال البشري بمجموع القدرات المدمجة للأفراد والتي لها فعالية انتاجية ونفرق عادة بين التراكم اللارادي schooling والتراكم غير الإرادي learning by doing ففي هذه الحالة الوسيلة الجديدة لرأس المال لكل فرد تحدث كوفورات خارجية إيجابية: كفاءة جماعية، ويكون للفرد المؤهل حظوظا أكبر لأن يكون فعالا بإنتمائه لمجموعة يكون فيها معدل التأهيل مرتفعا[13].

رغم أن التعريفات السابقة غير موّحدة إلاّ أنّ هذا لاينفي وجود درجة عالية من التشابه فيما بينها، إذ تنظر أغلبها إلى رأس المال البشري باعتباره مجموعة من المهارات والقدرات والإمكانيات والخبرات التي يكتسبها أو يرثها الفرد، وتمكنه من المشاركة في الحياة الإقتصادية وإكتساب الدخل، والتي يمكن تحسينها من خلال الإستثمار في التعليم والرعاية الصحية والتدريب وغيرها من أشكال الإستثمار الأخرى.

المطلب الثاني: خصائص رأس المال البشري

يتكون رأس المال البشري من ثلاثة عناصر أساسية؛ وهي كالتالي [14]:

- **الكفاءات:** وهي مجموعة المعارف والاتجاهات والتصرفات والسلوكيات المستنبطة من التجربة الضرورية لممارسة مهنة معينة.
- **التجارب والخبرات:** وهي مختلف التجارب والخبرات العلمية والعملية المكتسبة عن طريق ممارسة المهنة
- **المعارف والمؤهلات:** وهي مختلف المعلومات المتراكمة عن طريق التكوين والتعليم.

---

[11] اشرف العربي، راس المال البشري في مصر، بحوث اقتصادية عربية، العدد 39، القاهرة 2007، ص55.

[12] Woodhall. M, Humain capital concept, dans A. H. Halsey, H. Lauder, P. Brown et A. S. Wells (dir), Education : Culture, economy and society, Oxford university press, NY 1997, p220.

[13] عبد الوهاب بوفجي وعبد الله ابراهيمي، نفس المرجع.

[14] بن عمار حسيبة، تكوين الموارد البشرية في المنظومة التربوية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2009، ص 18.

ويتميز رأس المال البشري بمجموعة من المميزات، أهمها[15]:

- **خصوصية رأس المال البشري:** إن رأس المال البشري لاينفصل أبدا عن مالكه وهو ملازم له في كل زمان ومكان ولايمكن تكوينه إلا بالمشاركة الفعلية والشخصية للأفراد وهو يتميز بالخصوصية كونه مرهون بالقرار الذي سيتخذه الفرد فيما يخص قرار الإستثمار في التكوين وتحمله لمختلف التكاليف التي ستنجر عنه وتنازله عم جميع العوائد المالية التي سيحصل عليها في الحاضر مقابل إيرادات مالية أكبر في المستقبل
- **محدودية رأس المال البشري:** إن إمكانيات تراكم رأس المال البشري ترتبط إرتباطا وثيقا بالقدرات الجسمية والعقلية للفرد ولأن تكلفة الإستثمار تتزايد مع مرور الوقت فإن تحصيل عوائد الإستثمار محدودة بدورة حياة الفرد حيث أن قابلية الفرد للتكوين مرهونة بمدى تنازله عن العوائد المالية التي يمكن الحصول عليها في الحاضر مقابل عوائد مالية أكبر في المستقبل.
- **عدم مرئية راس المال البشري:** أي أن المعارف والقدرات الممتلكة من قبل الأفراد لايمكن تمييزها أو معفتها من أوّل وهلة حيث أنّه في بداية علاقة العمل لاتستطيع المنظمة أن تتعرف على القدرات والكفاءات الحقيقية للأفراد إلابعد التعرف على الشهادات العلمية للفرد والتي تحمل مؤشرا هاما يتمثل في الإستثمار في التعليم والتي تحملها الفرد طوال فترة دراسته وتكوينه إلى جانب الخبرات والكفاءات والتجربة المهنية التي يتمتع بها الأفراد والتي تظهر من خلال مستويات الآداء والإنتاجية.

بالإضافة الى خصائص تميزه عن سائر الأنواع الاخرى من رأس المال، نذكر منها[16]:

- إستحالة فصل رأس المال البشري عن مالكه.
- أنه ليس منتجا فقط للسلع والخدمات بل يستهلكها أيضا.
- إنتاجية العمل فيه لاتتوقف فقط على النواحي التقنية بل هناك الدوافع والحوافز الفردية والذاتية والخارجية معا.
- لايمكن التخلي عن رأس المال البشري بمجرد أنه أصبح قديما من الناحية الإنتاجية كما هو الحال في رأس المال المادي (الاهتلاك).

[15] المرجع السابق، ص 18.

[16] احمد منير نجار، تكوين راس المال البشري في الاقتصادي، مجلة بحوث جامعة حلب، العدد 11، 1988، ص ص 155-156.

- لايمكن بيعه كما هو الحال في رأس المال المادي حيث أن الشراء أو البيع يكون على أساس خدمة العامل أو المهندس أو الطبيب ...وغيرهم.
- يتطلب الإستثمار في رأس المال البشري وقتا طويلا مقارنة بالوقت المستغرق في الإستثمار في رأس المال المادي[17].

المطلب الثالث: مؤشرات رأس المال البشري

رغم صعوبة قياس رأس المال البشري إلا أن هناك خمس مؤشرات يمكن الإعتماد عليها في رصد رأس المال البشري لبلد معين؛ وهي:

1- **مؤشر الأمية:** يعتبر معدل الأمية من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس رصيد رأس المال البشري كميا؛ ومن البديهي أن زيادة معدل الأمية لدى الكبار تعتبر تخفيضا كميا ونوعيا في رأس المال البشري، ويعتبر التسرب من التعليم البتدائي رافدا أساسيا من الروافد المغذية للأمية؛ ولابد من تخفيض نسبة الأمية، لأن ذلك سينعكس بشكل أكيد على إنتاجية عنصر العمل ويشكل أيضا عقبة في تحسين شروط التنمية وجهود القضاء على الفقر.

2- **مؤشر معدل التمدرس:** يشير معدل التمدرس إلى عدد السنوات التي أمضاها السكان في الفئة العمرية 15 سنة فما فوق على مقاعد الدراسة[18].

3- **مؤشر الرقم القياسي للتعليم:** وهو عبارة عن توليفة من معدلات الالتحاق بالمراحل الابتدائية والثانوية والجامعية ومعدل معرفة القراءة والكتابة[19]؛ كما يشمل أيضا معدلات التأطير، أي عدد الطلاب لكل أستاذ في المراحل التعليمية الثلاث باعتبارها مؤشرا على نوعية التعلم في كل مرحلة من مراحل التعليم[20] .

4- **مؤشر هيكل الإنفاق على التعليم:** هو عبارة عن النفقات التي تصرف على العملية التعليمية بجوانبها المختلفة؛ وتوجد نظرة شمولية إلى مفهوم الإنفاق على التعليم وتشمل جميع مصاريف الإنفاق المادية، وكذلك مايتعلق بالنواحي البشرية وما تبذله من جهد تعليمي؛ ونظرة أخرى تنظر إلى الإنفاق من جانب الإنفاق الحكومي على التعليم العام دون الأخذ بعين الإعتبار ماتنفقه الأسرة على أبنائها، ويشمل

---

[17] راوية حسن، ادارة الموارد البشرية رؤية مستقبلية، الدار الجامعية، الاسكندرية 2005، ص ص 82-84.

[18] برنامج الامم الماحدة الإنمائي، 2011.

[19] احمد الكواز، السياسات الاقتصادية وراس المال البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2002، ص4.

[20] محمد عدنان وديع، التعليم والنمو وسوق العمل في اطار برنامج التعلم عن بعد، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2007.

الإنفاق الحكومي نفقات الأبنية المدرسية والمعلمين والأجهزة وغير ذلك من متطلبات المؤسسات التعليمية؛ ويقاس الإنفاق على التعليم بقدر ما يرصد هذا البلد أو ذاك من ميزانية الدولة أو من الدخل القومي؛ وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على إهتمام هذا البلد أو ذاك بالتعليم[21].

5- **مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي**: مؤشر التنمية البشرية هو أداة مركبة تهدف إلى قياس التنمية البشرية عن طريق دراسة العلاقة بين مستوى النمو الإقتصادي ومستوى التنمية الإجتماعية، بإستخدام سلم يتراوح مابين القيمتين الصفر والواحد، وذلك من خلال تحديد الإمكانيات التي وفّرتها الدولة في ثلاثة جوانب مهمة هي[22]:

أ. مدى الحياة ومستوى الصحة.

ب. التمدرس وتلقي المعارف.

ت. نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام.

المطلب الرابع: وسائل ومحددات تنمية رأس المال البشري

يعتبر موضوع تنمية رأس المال البشري أحد المواضيع الحساسة في التنمية وذلك إنطلاقا من كون العنصر البشري هو الوسيلة والغاية في نفس الوقت في مجال عملية التنمية كما أنه لايمكن الحديث عن التنمية دون الحديث عن تنمية رأس المال البشري فالتنمية تتم بالموارد البشرية ومن أجلها.

1- وسائل تنمية راس المال البشري

من المعلوم أن مصطلح رأس المال البشري بمعناه الواسع يطلق على العنصر البشري الذي يتلقى قدرا كافيا من التربية والتعليم والتكوين نظريا وتطبيقيا أولا؛ والرعاية الصحية والإجتماعية ثانيا؛ والنواحي التنظيمية والعلاقات الإنسانية ثالثا مما أطلق عليه الإقتصاديون " عملية الإستثمار في رأس المال البشري تخطيا للإعتبارات الكمية إلى النواحي النوعية، المؤسسة على المعرفة وتقنياتها باعتباره أساس التقدم ومعيار النمو[23] ولاشك أن وسائل تنمية رأس المال البشري عديدة ومتنوعة ولعل أبرزها التعليم والتدريب وقد اختلف بعض المؤلفين في تحديد عدد ونوع هذه الوسائل إلا أننا سوف نحاول التعرض لبعض هذه الوسائل.

---

[21] برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2001.

[22] المرجع السابق.

[23] فؤاد القاضي، استراتيجيات تخطيط الاستثمار البشري في المؤسسات العربية، سلسلة استراتيجيات الاستثمار البشري، المؤتمر السنوي الثاني للتدريب، مركز الخبرات المهنية والادارة، القاهرة 1996، ص ص 60-61.

أولا: التعليم والتكوين

وتشكل سياسات التعليم الجيدة الركيزة الأساسية في تنمية رأس المال البشري فهي تهدف إلى إمداد الأفراد بالأساس العريض أو المفاتيح التي ينطلقون منها كل حسب تخصصه إلى مجالات العمل المختلفة وتؤثر السياسات التعليمية على تركيبة القوى العاملة من خلال ماتوفره من تخصصات ومهارات قادرة على إشباع حاجات سوق العمل والعمل على تحقيق التوازن بين العرض والطلب على القوى العاملة.

ويقصد بالإستثمار في التعليم التوسيع في مختلف أنواع الانفاق على المرافق المخصصة للتعليم وتوفير احتياجاتها من المعدات ومستلزمات التعليم وهيئات التدريس وغيرها إضافة إلى العمل من أجل تحسين وتطوير البرامج التعليمية لزيادة المعرفة ومواكبة التغيرات الجديدة، ومن الإستثمار في التعليم لدينا الإستثمار في البحوث العلمية[24]، إذ يؤدي التقدم في البحوث العلمية إلى حدوث تغيرات أساسية في تقنية الإنتاج وتحسين مستوياته[25].

ثانيا: التدريب

يتم إعادة تأهيل العنصر البشري مهنيا وذلك برفع مستواه وتنمية طاقاته وتوسيع معلوماته المعرفية والتقنية بواسطة التدريب، بإعتبار أن تنمية المهارات التعليمية تستمد قوتها وجدواها واستمراريتها من طبيعة الخطط التدريبية طبقا لمفهوم "التعليم مدى الحياة"[26] إذ يتضمن التدريب تنمية مهارة الأفراد الذهنية واليدوية وتمكينهم من مواجهة الحياة العملية واستيعاب التغيرات المتباينة في أساليب الانتاج[27]؛ ويتخذ التدريب شكلين أساسيين:

- التدريب من خلال مراحل التعلم المختلفة.
- التدريب من خلال العمل.

أن التدريب يرتبط بشكل أكبر بمجالات عمل ومهن محددة بذاتها ومن ثم فإن التدريب يعتبر أكثر تخصصا من التعليم بحكم ارتباطه بالجوانب العملية والتطبيقية بدرجة أكبر[28].

---

[24] رأفت ابو فرحانة، اهمية الموارد البشرية في استقطاب انماط التنمية في الدول العربية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1995، ص32.

[25] Gill. R. T, Economic development, past and present, 1976, p14.

[26] عاطف مضار، صناعة المسار الوظيفي، سلسلة استراتيجيات الاستثمار البشري، المؤتمر السنوي الثاني للتدريب، مركز الخبرات المهنية والادارة، القاهرة 1995، ص 80- 82.

[27] يوسف حجيم الطائي واخرون، ادارة الموارد البشرية –مدخل استراتيجي متكامل–، ط1، الوراق، عمان 2008، ص 280- 285.

[28] فليح حسن خلف، اقتصاديات التعليم وتخطيطه، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان 2006، ص ص 145،144.

ثالثا: الرعاية الاجتماعية والصحية

تتمثل الرعاية الاجتماعية في توفير شروط حياة كريمة في جوانبها المختلفة كالتغذية والخدمات الصحية والأمنية وغير ذلك ... الأمر الذي يساهم في طول العمل وتخفيض نسبة الوفيات، إضافة إلى تطبيق أساليب فعّالة في التأمين الصحي على العاملين والعمل من أجل تحسين الخدمات الصحية وتنمية البحث في هذا المجال من أجل تحقيق رعاية كافية للأفراد وزيادة العناية بالطبقة العاملة [29].

رابعا: الاعلام

يلعب الإعلام دورا هاما في تنمية رأس المال البشري من خلال مايطرحه من قضايا تنموية واقعية تؤدي إلى زيادة الوعي لدى المواطنين والمسؤولين بقضايا ومسائل تتعلق بتنمية الموارد البشرية وتوعية الإنسان بأخلاقيات وسلوكيات معينة تعود عليه بالنفع والفائدة[30].

2- محددات تنمية رأس المال البشري

ترتبط عملية تنمية رأس المال البشري بجانبين متلازمين ومتكاملين أولهما يختص باكتساب العلم والمعرفة والمهارة مشكلا جانب التأهيل وثانيهما يتعلق بقضايا العمل والتوظيف وهذان الجانبان هما الأساس في تكوين محددات الإستثمار في رأس المال البشري وهي [31]:

أولا: التخطيط

يتم عن طريق الأسس اللازمة لبناء الإنسان وتحديد احتياجاته من المهارة والمعرفة العلمية والثقافية والمهنية وغيرها والطرق والوسائل الفعّالة لتوفير تلك الإحتياجات عبر مراحل زمنية محددة وكذلك التخطيط للإستفادة من تلك المهارات يسعى التخطيط لتنمية رأس المال البشري إلى تحقيق الأهداف التالية[32]:

- زيادة المواءمة بين جانبي العرض والطلب من القوى العاملة.
- تطوير نوعية نواتج مصادر العرض من القوى العاملة.
- تطوير الروابط والقنوات بين جانبي العرض والطلب من القوى العاملة.

---

[29] احمد مندور واحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية، لبنان 1990، ص 332.

[30] نادية ابراهيمي، نفس المرجع، ص13.

[31] مركز البحوث والدراسات بالرياض، 2007، ص 4- ص 6.

[32] منذر المصري، استراتيجية تنمية الموارد البشرية في الاردن، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، الاردن 1998، ص9.

- اعتماد إطار شمولي ذو أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية في التخطيط لتنمية رأس المال البشري لتحقيق التوازن بين متطلبات الفرد وحاجاته في ضوء ميوله وقدراته من ناحية، وبين الحاجات المجتمعية من ناحية أخرى في البرامج التي توفرها مصادر العرض من القوى العاملة.
- توفير الأطر اللازمة للتنسيق بين الجهات المعنية بتنمية راس المال البشري.

ثانيا: التنمية

يشكل هذا العنصر الإطار التنظيمي والتنفيذي لتحقيق أهداف محور التخطيط وإنجاز برامجه حيث يتم من خلاله توفير المؤسسات التعليمية والتدريبية للقيام بخطوات تنمية رأس المال البشري تنمية شاملة للقدرات الثقافية والفكرية والمهارات العملية لدى الفرد لتأهيله لممارسة مسؤولياته كمواطن منتج.

ثالثا: التوظيف

يتم من خلال إتاحة فرص العمل للقوى البشرية التي تم تنميتها وتأهيلها من خلال برامج التعليم والتدريب بما يمكن من استغلال القدرات والمهارات التي اكتسبها في إنتاج السلع وتقديم الخدمات للمجتمع والإسهام في توفير احتياجاته.

المبحث الثالث: اقتصاديات التعليم

إن دراسة علم الاقتصاد تقوم على دراسة سلوك البشر وعلاقاتهم فيما بينهم في سبيل تصريف أمور حياتهم الخاصة عن طريق سلوكهم سلوكا هادفا، هذا السلوك الذي يتأثر بدرجة أو بأخرى بمستوى تعليم أو ثقافة أفراد المجتمع؛ وبالتالي فمعرفة مدى تأثير هذا العامل وهو مستوى التحصيل العلمي على سلوكه قد وجد اهتماما كبيرا من الاقتصاديين والتربويين ومحاولة تحديد وتوضيح دور التعليم في تكوين رأس المال البشري، وبالتالي تأثيرها على التنمية الاقتصادية والنشاط الاقتصادي بكامله بأعداد القوى البشرية الواعية والمدربة على العمل والإنتاج؛ الأمر الذي صنع العلاقات الوثيقة بين الاقتصاد والتعليم وربطه بالنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: علاقة التعليم بالاقتصاد

تعتبر علاقة التعليم بالاقتصاد لب مفهوم اقتصاديات التعليم أو الاقتصاد التعليمي، إذ يشير بوضوح إلى العلاقة القوية بين الاقتصاد والتعليم عامة والتعليم الجامعي خاصة؛ فالاقتصاد يهتم بالمال وطرق الحصول عليه وأفضل الطرق والأساليب لتنميته وانفاقه، كما أن التعليم يهتم بالإنسان وتنمية أفكاره وإعداده ليكون مواطنا قادرا صالحا عاملا فاعلا ينفع نفسه ويساهم في تنمية مجتمعه، ولأن الاقتصاد ينطوي على عملية إنتاجية، ولأن العملية الإنتاجية أيا كانت مجالاتها لها عوامل ثابتة متعلقة بالمدخلات والمخرجات؛ ومدخلات العملية الإنتاجية تتكون من العناصر البشرية والمادية بهدف إنتاج سلعة أو خدمة ما وتقاس بقيمة اقتصادية معينة تتمثل بالثمن أو التكلفة، وعليه نجد أن علم الاقتصاد يهتم بالعنصر البشري كمدخل لإنتاج السلعة وثمنه وتكلفته ضمن مخرجاتها.

في ظل التطور التعليمي الهائل الذي يعيشه العالم في القرن الحادي والعشرين وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تعيشها معظم دول العالم ومع تقدم العلم والتكنولوجيا وزيادة ثروة الأمم المتقدمة ودخلها القومي، زادت المبالغ التي تنفق على التعليم زيادة كبيرة مما دعى الاقتصاديون والتربويون المهتمين بهذه الناحية إلى التفكير في مدى عدالة هذا الإنفاق ومدى تماشيه مع سياسة الدولة المالية.

ومع مرور الوقت تعاظم دور الاقتصاديين ودخلوا مجال البحث في التعليم وتعمقوا في مشكلاته الاقتصادية، وإن كانوا يغفلون عن التعليم كعامل أساسي في التنمية الاقتصادية ولعل ذلك راجع إلى صعوبة قياس العائد الاقتصادي من العملية التعليمية بنفس الدقة التي يقاس بها العائد من عملية اقتصادية أخرى، ثم مع مرور وقت من الزمن تغيرت النظرة تجاه التعليم واقتصادياته فبدأ ينظر الاقتصاديون له على أنه استثمار في الموارد البشرية

وأصبحوا يقيسون العائد الاقتصادي من التعليم بنفس أدوات ووسائل قياسه من أي مشروع استثماري آخر وأصبح ينظر إلى التعليم على أنه متعدد الفوائد فهو يرفع الإنتاجية كما يرفع الاستثمار والإدخار ويساعد في تحسين الدخل وتكافؤ الفرص[33].

وبالتالي؛ ما كان ليظهر فرع خاص باقتصاديات التعليم لولا العلاقة المتينة بين الاقتصاد والتعليم، فمن جهة يساهم مستوى التعليم في تحديد مستوى إنتاجية العمل ومن ثم في مستوى النمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى يتحدد مستوى الإنفاق على التعليم، ومن ثم مستوى التعليم ذاته بمستوى التطور الاقتصادي في البلد المعني؛ ومن الملاحظ أن مستوى التعليم في الدول المتقدمة أعلى من مثيله في الدول النامية والسبب الرئيس في ذلك يرجع إلى المخصصات التي توفرها البلدان المتقدمة للإنفاق على التعليم في الوقت الذي يوفر فيه النظام التعليمي إعداد القوى العاملة كما وكيفا، فتجد المؤسسات الاقتصادية حاجتها من العاملين في سوق العمل؛ كما تعد درجة المواءمة بين مخرجات نظام التعليم وحاجات الاقتصاد الوطني من اليد العاملة أحد معايير مستوى تطور النظام التعليمي يضاف إلى ذلك التشابه الكبير بين قطاع التربوي والقطاع الاقتصادي فكلاهما يشتمل على عمليات إنتاجية واستهلاكية[34].

وقد كتب الكثير وأجريت بحوث ودراسات عديدة حول العلاقة بين الاقتصاد والتعليم انتهت معظمها إلى أن العلاقة بين الاقتصاد والتعليم علاقة حميمة؛ ومن ثم هناك علاقة وطيدة بين التنمية الاقتصادية والتنمية التعليمية، فالتعليم في الدول ذات النمو الاقتصادي المرتفع يحظى بمؤشرات عالية في الجودة والفعّالية والكفاية والعكس صحيح[35]؛ بالرغم من هذا يمكن القول أن النمو الاقتصادي شرط لازم وضروري ولكنه ليس كافيا لجودة التربية والتعليم، حيث أن الاستخدام الأمثل للموارد المادية المتاحة يظل أحد المتغيرات الهامة والحاكمة في الحكم على جودة المنتج التعليمي، كما أن التعليم وحده ليس شرطا كافيا للنمو، ولكنه شرط ضروري لذلك؛ فمساهمة التعليم في النمو الاقتصادي لا تعتمد على توفر المهارات فقط، بل تعتمد أيضا على مدى استخدام هذه المهارات وعلى طبيعة النظام الاقتصادي.

---

[33] المرجع السابق، ص3.

[34]انطون رحمه، اقتصاديات التعليم، ط5، دار الامين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2001، موقع الموسوعة العلمية– العلوم القانونية والاقتصادية– الاقتصاد www.arab-ency.com 2016/02/06.

[35]مهني محمد غنايم، سمير عبد القادر، اجندة بحثية ورؤى مستقبلية: التعليم العالي في القرن الواحد والعشرون، اتجاهات وقضايا، ترجمة، ط1، الأردن 2002.

وتتلخص العلاقة بين الاقتصاد والتعليم في النقاط التالية:

1- إن النظام الاقتصادي في أي مجتمع هو الدعامة الرئيسية التي يستند عليها التوسع في التعليم.

2- أنه كلما زاد معدل التنمية الاقتصادية أمكن تخصيص نصيب أكبر من الموارد لنشر التعليم وتحسين مستوياته.

3- كلما زادت الدولة في التقدم الاقتصادي زادت فرص العمل وتحسنت وبالتالي وأدت الأجور.

4- كلما زادت دخول الأفراد في التنمية الاقتصادية للمجتمع زادت تطلعاتهم إلى فرص تعليمية أخرى أعلى وأرقى.

5- تشكل المجالات الاقتصادية قوة ضاغطة في اتجاه الطلب على التعليم وخصوصا التعليم العالي.

المطلب الثاني: تعريف اقتصاديات التعليم

من التعريفات المختلفة لاقتصاديات التعليم ذات التوجه الاقتصادي كان مفهوم **كون Cohn** وهو التعريف الاقتصادي البحت إذ يعرفه بأنه: "دراسة كيف يختار الأفراد والمجتمعات باستخدام النقود أو دون استخدامها من أجل توظيف الموارد الإنتاجية وبخاصة من خلال التعليم الرسمي لإنتاج متواصل عبر الزمن لأنواع متعددة من التدريب وتنمية المعارف والمهارات والأفكار والشخصية وتوزيعها في الوقت الحاضر وفي المستقبل بين أفراد المجتمع وجماعاته المختلفة"[36].

ويعتبر هذا التعريف من التعريفات الشاملة وهو يلم بمعظم أو بأهم العناصر التي تجمع بين التعليم والاقتصاد من إنتاج واستثمار.

إذ يعتبر هذا العلم هو حاصل التداخل بين علم الاقتصاد والتربية وليكون هناك تعريف واضح ومبسط لاقتصاديات التعليم فيجب أن نوضح ما يقوم عليه كل جزء من أجزائه وهما الاقتصاد والتعليم؛ فبينما يرتكز علم الاقتصاد على دراسة البدائل المتاحة لإنتاج الموارد المرغوبة وتوزيعها، فإن عملية التعليم هي حصيلة ما يكتسبه الفرد من معارف ومعلومات من جهة ومهارات وقدرات من جهة أخرى واتجاهات وقيم من جهة ثالثة، ويهدف التعليم إلى اكساب الفرد مهارات ومعلومات تؤهله لممارسة عمل معين وتطوير إنتاجيته كما ونوعا وتلبية احتياجات سوق العمل وتنمية المهارات والقدرات الإبداعية للدارسين إلى أقصى حد تمكنهم قدراتهم منها.

[36] طارق عبد الرؤوف عامر، اقتصاديات وتمويل التعليم، مؤسسة طيبة للنشر 2009، ص 57.

وعليه يصبح مفهوم علم اقتصاديات التعليم هو "اختيار البديل من البرامج التعليمية الذي يحقق الأهداف التعليمية بأعلى منفعة مع مراعاة انسجامها مع البيئة والكفاية التمويلية لها لضمان أعلى مردود ممكن بأقل تكلفة ممكنة" أي أحسن مخرجات تعليمية بأقل مدخلات ممكنة [37].

ويعتبر هذا التعريف من أكثر التعريفات سهولة وإيضاحا لعلم اقتصاديات التعليم والذي تميل إليه الدراسة هنا وتفضله في اختيارها تعريفا لاقتصاديات التعليم.

ومن التعريفات السابقة يتضح أن اقتصاديات التعليم ميدان يعني بدراسة:

1- تنسيق عملية إنتاج التعليم.
2- توزيع التعليم بين الأفراد والجماعات التنسيقية.
3- مقدار ما ينفقه المجتمع على هذا التعليم والتدريب من وقت وجهد ومال.
4- ناتج التعليم وكفايته الكمية والنوعية.

وقد تعددت وتعمقت الأبحاث في هذا المجال وزادت الصلة تدريجيا بين هذا الفرع من فروع علم الاقتصاد وغيره من فروع العلوم التربوية والاجتماعية الأخرى؛ هذا الترابط الاقتصادي والتربوي والاجتماعي والنفسي وغيره من الجوانب التي ترتبط سويا داخل علم اقتصاديات التعليم عملت على وجود علاقات بينه وبين غيره من العلوم؛ وأن كل علم منها يعطي الأهمية النسبية له والتي تميزه عن غيره من العلوم الأخرى والتي تتضح هذه الأهمية داخل علم اقتصاديات التعليم نفسه، فأصبحت اقتصاديات التعليم تشتمل على الكثير من الجوانب؛ فالباحث في هذا العلم لا يمكن أن يعمل منفردا، وإن كان لا يستطيع إن أراد ذلك، بعيدا عن الباحثين في علم الاجتماع أو علم النفس التربوي أو الصحة النفسية وغيرها من العلوم؛ وقد أحسن **بلوج Blaug** التعبير عن الارتباطات السابقة عندما ذكر أن هذا العلم بموضوعاته ومجالاته المتعددة يشكل جسرا بينه وبين عديد من العلوم، وذلك مثل[38]:

1- الاقتصاد (خاصة التمويل العام، واقتصاديات العمل).
2- علم الاجتماع (الطبقات الاجتماعية، علم الاجتماع الصناعي).

---

[37] فايزة محمد اخضر، اقتصاديات التعليم ومستقبل التربية في المملكة، اللقاء السنوي الحادي عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية – التربية ومستقبل التعليم في المملكة السعودية، ابريل 2003، ص1 www.psso.org.sa/arabic/pssolibrary/nadwa02/nadwa02.htm تاريخ التصفح 2016/01/13.

[38] محمود عباس عابدين، علم اقتصاديات بالتعليم الحديث، ط2، الدار المصرية اللبنانية،القاهرة 2000، ص 72.

3- التربية المقارنة.

4- علم النفس التربوي.

5- اقتصاديات الموارد البشرية.

المطلب الثالث: كلفة وكفاية التعليم

1. كلفة التعليم

عادة ما ينظر لكلفة التعليم على أنها مرادف لنفقاته، فالبعض ينظر إليها على أنها النفقات الجارية التي تنفق بصفة دورية و منتظمة كالمرتبات و الأجور و ما شابهها، والبعض الآخر يرى ضرورة أن تشمل النفقات الرأسمالية، حيث يمتد أثر بعض النفقات لعدة سنوات لاحقة لسنة الانفاق(كما في تكاليف المباني والمعدات.)في حين يرى فريق ثالث أن كلفة التعليم ينبغي أن تشمل إلى جانب النفقات الجارية والرأسمالية، ما تنفقه الأسرة في سبيل تعليم أبنائها مثل: الاشتراكات المدرسية، تكاليف شراء الكتب والأدوات..؛ كما تنادي طائفة أخرى بضرورة ألا تقتصر كلفة التعليم على ما سبق، و إنما يجب أن تمتد كذلك لتشمل التكاليف غير المباشرة و المتمثلة في كلفة الفرصة، وتعني قيمة الفوائد أو الدخول التي تم التضحية بها نتيجة للإنفاق على التعليم، و تفضيله على الاتجاهات الاستثمارية البديلة أو الأخرى[39]؛ وهناك مؤشرات عديدة لحساب عناصر الكلفة منها[40]:

-مؤشر كلفة الطالب، حيث يقيس حصة الطالب من الكلفة وحسب أنواعها و المقصود هنا بالطالب؛

-مؤشر كلفة الخريج، والذي يقيس حصة الطالب الخريج من الكلفة حسب أنواعها؛

-مؤشر كلفة المواد أو الأجهزة، الأبنية أو مؤشر كلفة الموجودات أي الأصول الراسمالية؛

- مؤشر كلفة الفرصة البديلة لاستخدام الموارد أو النفقات في التعليم، و التي تمثلها التضحية بالمجالات الأخرى التي يمكن استخدام الموارد فيها بدلا من استخدامها في التعليم افتراضاً؛

إن هذه المؤشرات مرتبطة بالزمن الذي يستغرقه إنتاج وحدة واحدة أي الخريج، وكباقي التكاليف فإن معظم الدول تهدف إلى خفض هذه التكاليف (الجهد والوقت) وتعظيم عوائدها.

[39] فاروق عبده فليه، اقتصاديات التعليم، ط1، دار المسيرة للنشروالتوزيع، عمان 2003، ص206.

[40] المرجع السابق، ص212.

2. كفاية التعليم (كفاءة التعليم):

يقصد بكفاية التعليم مدى قدرة النظام التعليمي على تحقيق الأهداف المرجوة منه وهي تنقسم الى قسمين: الكفاية الداخلية والكفاية الخارجية[41].

1.2-الكفاية الداخلية

ويقصد بالكفاية الداخلية الانتاجية المباشرة للنظام التعليمي وتتمثل بمعدلات النجاح والرسوب والتخرج[42]؛ إن الهدف الأساسي من النظام التعليمي هو تحويل المعرفة وتنمية القدرات الفكرية للأفراد بما يخدم المجتمع ويقصد بالكفاءة الداخلية مدى قدرة النظام التعليمي على القيام بالادوار المتوقعة منها[43].

- **الكفاية الكمية للتعليم (التقنية)**

فالنظام التعليمي الكفي تقنيا هو الذي يحسن تنظيم مدخلاته من المعلمين وساعات التدريس والصفوف وسوى ذلك، ويستخدمها ليصل بها إلى أكبر عدد من المخرجات المطلوبة، وتقاس بالعلاقة بين كم المدخلات وتنظيمها التقني وكم المخرجات[44]؛ ويرتبط هذ الجانب من الكفاءة دراسة حالات التسرب والإعادة والرسوب، ويعتبر المنشغلين بالتربية أن هذا الجانب من الكفاءة التعليمية هو ما يعرف بالانتاجية[45].

- **الكفاية النوعية للتعليم**

ويقصد بالكفاية النوعية نوعية التلميذ والطالب الذي يخرجه النظام التعليمي؛ إذ هناك مشكلة في تعدد المخرجات من المعارف والمهارات التي يكتسبها المتعلمون سواء نجحوا أو رسبوا في صفوفهم، إضافة إلى المخرجات غير المباشرة التي تتجلى في زيادة إنتاجية عمل المتعلمين وأثر ذلك في زيادة الدخل القومي والفردي، إضافة إلى تأثير المتعلمين في الحياة الاجتماعية[46].

---

[41] عبد الله زاهي الرشدان، اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2005، ص 239.

[42] توفيق نور الدين الجابري، نفس المرجع، ص 32.

[43] Abdoul Alpha DIA, education, capital human et dynamique, economique-analyse apartir du secteur industriel senegalais, these du doctorat en science economiques, Universite de Bourgogne, F.S.E.G- Institut de recherche sur l'education, 2005, p137.

[44] توفيق نور الدين الجابري، نفس المرجع، ص 32.

[45] عبد الله زاهي الرشدان، نفس المرجع، ص 241.

[46] توفيق نور الدين الجابري، نفس المرجع، ص 32.

➢ **كفاية كلفة التعليم**

فقد يكون نظام تعلمي كفيا من الناحية التقنية وغير كفي من الناحية الاقتصادية إذا كانت النفقات أكبر مما يجب[47]، بمعنى أن تكون كلفة الطالب بأدنى قدر شريطة ألا تؤثر على نوعية التعليم.

2.2-الكفاية الخارجية للتعليم:

وتعني قدرة النظام التعليمي على تخريج متعلمين مناسبين عدديا، لتلبية حاجة المجتمع من القوى العاملة ومجهزين بالمعارف اللازمة لمزاولة المهام التي أعدوا لها[48]؛ كما تشير الكفاية الخارجية إلى الفوائد النهائية التي يحصل عليها الأفراد والمجتمع ككل من الاستثمارات التعليمية[49].

المطلب الرابع: العائد الاقتصادي من التعليم وطرق قياسه

يشكل العائد محور النظرة الاقتصادية للتعليم، لأن العائد من التعليم هو المبرر الأساسي للانفاق المستمر والطلب الواسع والمتزايد عليه؛ ويكمن العائد في الفرق بين مدخلات ومخرجات العملية التعليمية، والتي تواجه صعوبة في تحديد كل من مدخلات وتكاليف التعليم وكذلك مخرجاته.

يمكننا دراسة العائد من عدة نواحي(اقتصادية و اجتماعية) وعلى عدة مستويات (الفرد، الاقتصاد والمجتمع ككل).

فعلى مستوى الفرد؛ فإن العائد من التعليم يتمثل في[50]:

- تحقيق الرضا عن طريق تلبية رغباته وحاجاته للتعليم واشباعها، وشعوره بتوفير مستوى نوعي.
- أفضل لحياته نتيجة حصوله على التعليم؛
- الولوج إلى سوق العمل؛
- قابلية التشغيل؛
- العائد المادي، بارتفاع دخل الفرد نتيجة لارتفاع مستواه التعليمي (المخزون التربوي) مقارنة بالتكاليف (بجمع دخله طوال حياته وخصم تكلفة تعليمه منه).

---

[47] المرجع السابق، ص 32

[48] المرجع السابق، ص 33

[49] فاروق عبده فلبه، نفس المرجع، ص151

[50] عبد الكريم بن اعراب، ضمان الجودة في التعليم العالي: التجارب العالمية اين وصلت؟، 2011 www.aldjazaireldjadida.dz تاريخ التصفح 2014/12/23

أما على مستوى الاقتصاد والمجتمع ككل؛ فإن التعليم [51]:

- يزيد من رأس المال البشري والذي يزيد من انتاجية العامل، الشيء الذي يؤدي إلى مخرجات ذات مستوى عال؛
- يزيد من المقدرة على الابتكار (المعرفة والتكنولوجيا الجديدة) التي تعزز النمو.
- يسهل عملية نقل ونشر المعرفة التي يحتاجها أفراد المجتمع لفهم ومعالجة المعلومات الجديدة وتطبيق التكنولوجيا الجديدة المبتكرة من طرف الآخرين.

حساب العائد الاقتصادي:

إن العائد الاقتصادي يعتمد على قياس النتائج من منطلق القيمة المالية تحليل (كلفة-عائد) أي أن مفهوم العائد الاقتصادي من التعليم يستخدم عند إمكانية قياس التكاليف والعوائد التعليمية بوحدات نقدية. وتتلخص أهم طرق قياس العائد الاقتصادي للتعليم فيما يلي[52]:

1. طريقة الترابط (البسيط والمتعدد):

تعتمد هذه الطريقة على دراسة وتحليل العلاقة بين النشاط التعليمي والنشاط الاقتصادي بعدة أساليب، أهمها:

-الترابط الزمني: تؤسس هذه الطريقة على قياس العلاقة الارتباطية بين النمو في المستوى التعليمي والنمو الاقتصادي، في قُطر أو دولة معينة و في فترة زمنية محددة .ومن أشهر الدراسات في هذا المجال، دراسات شولتز لقياس الارتباط بين التعليم والناتج القومي الاجمالي في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة ما بين 1900-1956.

-الترابط بين البلدان المختلفة: تقوم هذه الطريقة على قياس العلاقة الارتباطية بين مستوى التعليم والنمو الاقتصادي في مجموعة من الدول المختلفة في فترة زمنية واحدة.

-الترابط بين المؤسسات الصناعية: تعتمد هذه الطريقة على قياس العلاقة الارتباطية بين النمو في انتاجية تلك المؤسسات ونمو اهتماماتها بالتعليم، التدريب والبحث العلمي داخلها، ويمكن تنفيذها من خلال الترابط الزمني أو من خلال الترابط بين المؤسسات المختلفة.

---

[51] Eric. A. Hanushek, education quality and economic growth, the Wold Bank, Washington DC 2007, p35

[52] فاروق عبده فليه، نفس المرجع، ص ص 217-220

إلا أن طريقة الترابط البسيط تعترضها بعض المشكلات أهمها: صعوبة الحصول على المعلومات والأرقام(لمختلف المؤسسات والدول، مثلا الدخل القومي الاجمالي) إما لندرتها، سريتها أو عدم مصداقيتها (اختلاف طرق حسابها).

2. طريقة الباقي

ظهرت هذه الطريقة عقب الحرب العالمية الثانية عندما اكتشف الاقتصاديون أن النمو في الدخل القومي لا يعزى إلى عوامل الانتاج وحدها، بل أن هناك عوامل أخرى متبقية تتفاعل معا في عملية التنمية.

ومن ثم فقد حاولوا قياس مدى إسهام هذه العوامل في النمو الاقتصادي، وتوصلوا إلى أن التعليم يعد العامل الرئيسي في عملية التنمية باعتباره استثمارا أساسيا في رأس المال البشري، وتعتبر محاولة دنسون عام 1964 لقياس أثر التعليم كعامل متبقي في النمو من أهمها؛ **إلا أن هناك بعض الانتقادات التي وجهت لهذه الطريقة، نذكر منها:**

–صعوبة تحديد العوامل الأخرى بخلاف عوامل الانتاج التي تسهم في عملية التنمية، و من ثم صعوبة فصلها لقياس مدى اسهامها في تلك العملية؛

–صعوبة تحليل العامل التعليمي إلى الأنواع و المراحل التعليمية المختلفة.

3. طريقة العائد المباشر من التعليم:

تعتمد هذه الطريقة على حساب عائد التعليم من خلال بيان الفرق بين الاستثمار الذي أنفق في تعليم الفرد في المراحل والمستويات التعليمية المختلفة، وبين الدخل المكتسب والمتوقع خلال حياة الفرد العملية في الحاضر والمستقبل، ولا يشتمل هذا الاستثمار التعليمي على التكاليف العامة والخاصة فقط، بل يتعداها إلى كلفة الفرصة البديلة أو الضائعة في التعليم أي الدخول التي تم التضحية بها نتيجة للاستثمار في المجال التعليمي وتفضيله على البدائل الاستثمارية الأخرى.

ويمثل معدل العائد من التعليم، النسبة بين العائد التعليمي والنفقات التي انفقت من أجل الحصول على مستوى تعليمي معين؛ **وهذه الطريقة أيضا تواجه صعوبات في:**

–تحديد العائد المتوقع الحصول عليه من التعليم لاحقا، نظرا إلى أن دخل الفرد المستقبلي لا يتحدد استنادا للتعليم فقط، بل أنه يتحدد بعوامل جديدة إضافية (سيرته الذاتية، الجهد، سياسات الإنتاج، العمالة..)؛

–صعوبة ارجاع التفاوت في الدخل المكتسب للأفراد إلى كم التعليم فقط، بل قد يرجع أيضا إلى كيف

التعليم.

4. طريقة تخطيط القوى العاملة وطريقة تخطيط الطلب الاجتماعي[53]:

طوّرت هذه الطريقة من خلال نماذج وبرامج استخدمت فيها المصفوفات لحساب أعداد الطلبة والمدرسين والنفقات والهدر ثم الربط بينهما جميعا كما في البرنامج التمثيلي التعليمي لليونسكو ESM، الجداول التدفقية، ووضعت السيناريوهات فرضية لحساب التطور التعليمي، وربط الانفاق على التعليم بالبرامج أو بالمؤسسات الاقتصادية الأخرى.

كذلك استخدمت السلاسل الزمنية والنماذج والمعادلات من أجل تحليل التطور في ميزانيات التعليم وبرمجة النفقات للسنوات القادمة وربط ذلك جميعه بحاجات التنمية من اليد العاملة المتعلمة باعتبار أن التعليم أصبح ينظر إليه على أنّه استثمار وأنّه نشاط اقتصادي يستهدف النهوض والإرتقاء بمستوى حياة الفرد والمجتمع.

يتضح مما سبق أن المعيار أو الطريقة المعتمدة لتقدير تأثير التعليم على النمو الاقتصادي، هي بتقدير النمو عبر البلاد، حيث المتوسط السنوي لنمو الناتج المحلي الخام للفرد على مر السنين يعتبر وسيلة عملية لقياس أهمية التعليم والمتغيرات الأخرى في النمو الاقتصادي، و لربطه بالتعليم يعتمد على السنوات الدراسية "المخزون التربوي " للقوة العاملة، حيث تشير الأبحاث إلى أن هناك زيادة تقدر بـ 0.58 نقطة مقابل كل سنة من سنوات الدراسة على المدى الطويل[54]؛ إلا أن الاعتماد على معيار السنوات الدراسية يهمل الفروق النوعية والمعرفية، هذا ما يقلل من جوهر العملية التعليمية والذي يظهر خاصة إذا ما قارنا بين الدول، والتي حسب هذا المعيار: تفترض أن الطالب في دول مثل غانا أو البيرو يكتسب نفس كمية المعارف في أي سنة من السنوات الدراسية مثله مثل الطالب الذي يدرس في فنلندا أو كوريا، وهذا تماما ما يعنيه استخدام المعيار الكمي للسنوات أي عدد السنوات الدراسية، بالإضافة إلى ذلك، فإنها تفترض ضمنيا أن المهارات ورأس المال البشري يتأتى فقط من التعليم النظامي، مهملة باقي التأثيرات (العائلة، المحيط) والتي تزيد من تنمية المعارف والمهارات.

ونتيجة لذلك سعت الأبحاث لتبيان أن تأثير جودة التعليم أكثر أهمية لزيادة النمو الاقتصادي، والمقاسة

---

[53] توفيق نور الدين الجابري، نفس المرجع، ص ص 178-179

[54] Eric. A. Hanushek, Op.Cit, p4

بالكفاءات المعرفية، وذلك عن طريق عدة مسابقات دولية بين الطلبة من مختلف البلدان (في الرياضيات، الأدب والعلوم) ، وجاءت نتائج اختبار**PISA**[55] أن جودة التعليم تساهم بما مقداره 25%-75% في النمو الاقتصادي، وتقدر الزيادة في **PIB** ب 5% بعد إعادة تنظيم التعليم والإهتمام بجودته[56].

ومن الضروري التأكيد على أن الاستثمار في التعليم عائده بعيد المدى ولا ترجى نتائج آنية منه، كما أن الدراسات الحالية تشير إلى أن الزيادة في الإنفاق وحدها غير كافية، إنما يحبذ ترشيد النفقات وحسن التدبير وقيادة المنظومات التربوية وكذلك الإهتمام بالمنظومات الصحية والبحث عن المعلم الجيد لضمان تعليم نوعي؛[57] وعلى رأي الحكيم الصيني "**كيواه تزور**" قائلا "إذا كنت تخطط لسنة فاغرس بذرة، وإذا كنت تخطط لسنوات فازرع شجرة؛ وإذا كنت تخطط لمئة عام فعلم الناس، فعندما تزرع بذرة واحدة تحصد محصولا واحدا، وعندما تعلم الناس تحصد محصول مئة سنة".

[55]دراسة عالمية اطلقتها منظمة التعاون الاقتصادي والاجتماعي سنة 1997 تهدف الى تقييم انظمة التعليم عبر انحاء العالم(اكثر من 72 دولة) تجرى كل 9 سنوات لتقييم الطلبة ذوي 12سنة في المواضيع التالية: القراءة، الرياضيات والعلوم

[56] Eric. A. Hanushek, Op.Cit, pp4-5

[57]عبد الكريم بن اعراب، تمويل التعليم والقطاع الخاص، اي استنتاجات للتجارب العالمية؟، 2010 www.arabthought.org 2016/01/11 تاريخ التصفح

المبحث الرابع: التعليم العالي من منظور اقتصادي

يلعب التعليم العالي من خلال الجامعات دورا حاسما في توفير الأساس لمجموعة المهارات التي تتطلبها القوى العاملة المنتجة حيث ينبغي أن يكون خريجوا التعليم العالي قادرين على دخول سوق العمل بمهارات معرفية سلوكية واجتماعية تسمح لهم بجلب المعرفة المتقدمة لحل المشاكل المعقدة وترويج الأفكار الجديدة في المجتمع والانخراط في بيئات ثقافية متنوعة[58]؛وتتضح هذه الاسهامات للتعليم العالي في إنتاج المعرفة والنمو الاقتصادي على المدى الطويل في ارتفاع نسبة العائد على التعليم العالي بقدر معقول بحوالي 10% أو أكثر وذلك في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط[59]، وبالتالي فبدون توفر قدرة متينة على ابتكار وإنتاج خدمات ومنتجات عالية الجودة، فإن البلدان ستكافح بصعوبة من أجل أن تصبح أكثر انتاجية وتطورا، وسيترتب على هذا عواقب على النمو الاقتصادي الكلي؛ إذ أن العرض الوفير من الأيدي العاملة غير الماهرة والمنخفظة الأجور لم يعد طريقا ناجحا لتحقيق النمو السريع والرخاء الوطني؛ ولذلك اختارت الدول المتقدمة أن تسارع في تقديم الإهتمام الأكبر بالتعليم العالي ونوعيته والإهتمام بالبحث والتطوير في مجال التعليم العالي، وإدخال التدريب والتعليم العملي على الكليات والتخصصات المعنية، ليتمكن خريجوا هذه التخصصات من اكتساب قدر كبير من المعرفة، على المستوى النظري والعملي، يؤهلهم للابتكار والتفكير والعمل بكل طاقتهم وقدراتهم على تحقيق النمو الاقتصادي بزيادة الإنتاجية وتحقيق سياسات التنمية الاقتصادية [60]، إذ أصبح من المسلم به في القرن الواحد والعشرين وفي ظل الاقتصاديات الحديثة أن المعرفة أحد عوامل الانتاج بل وربما أكثرها أهمية، حتى أصبحت تعرف بمجتمعات المعرفة التي ينظر فيها إلى المعرفة كعامل جوهري في تحسين القدرة التنافسية الاقتصادية وتعزيز التطور؛ وأن هذه المعرفة الحديثة توجد بالأساس في القطاعات التعليمية وعلى وجه خصوص بالجامعات والتي أصبح من أدوارها المهمة العمل على نجاح الاقتصاد المعرفي[61].

المطلب الاول: مفهوم التعليم العالي ومكوناته

1- مفهوم التعليم العالي:

يشكل التعليم العالي نسقا فرعيا للتعليم، والذي يعد بدوره نسقا فرعيا لأنساق أكبر تتمثل في النسق المجتمعي والأنساق الإقليمية والعالمية؛ ولقد اعتمد المؤتمر العام لليونيسكو في دورته السابعة والعشرين (نوفمبر 1993) عبارة التعليم العالي وحدّد مفهوما واضحا للتعليم العالي بأنه "كل أنواع الدراسات، التكوين أو التكوين الموجه التي

---

[58]تايجل ثريفت، الاقتصاد المعرفي: مصادر التعليم والتعلم، المعرض والمؤتمر الدولي الثالث للتعليم العالي: الجامعات التدريسية العالمية الرائدة، ابريل 2012، www.ieche.com.sa تاريخ التصفح 23/ 2015/07.

[59]حمد بن سليمان البازعي، التعليم والتنمية، مجلة التدريب والتقنية، العدد الخامس 1991.

[60]الثيبي مليحان معيض، الجامعات: نشاتها، مفهومها، وظائفها، المجلة التربوية، المجلد 13، العدد 54، الرياض 2000، ص 220.

[61]تايجل ثريفت، نفس المرجع.

تتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة"[62].

ثم توالت بعد ذلك التعريفات المختلفة للتعليم العالي في كافة الدراسات والأبحاث المختصة والمهتمة بالتربية فيعرفه الدكتور **طارق عامر** بأنه" كل أنماط التعليم الأكاديمية والمهنية والتكنولوجية أو اعداد المعلم، والتي تقدم في مؤسسات مثل الجامعات كليات الفنون الحرة المعاهد التكنولوجية وكليات المعلمين بحيث تتوفر الشروط التالية[63]:

الشرط الاول: المتطلب الأساسي للالتحاق هو اكمال التعليم الأساسي.

الشرط الثاني: السن المعتاد حوالي ثمانية عشر عاما.

الشرط الثالث: تقود المقررات إلى اعطاء (منح اسم، درجة، دبلوم أو شهادة التعليم العالي)

ويقصد بالتعليم العالي التعليم الذي يتم داخل كليات أو معاهد جامعية بعد الحصول على الشهادة الثانوية، وتختلف مدة الدراسة في هذه المؤسسات من سنتين إلى أربع سنوات، وهو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي[64]، فالتعليم العالي هو المسؤول عن تزويد المجتمع بحاجاته من الكفاءات البشرية العالية المستوى في مختلف المجالات وهو أداة المجتمعات في استيعاب معطيات التقدم العلمي وقيادة عمليات التغيير الثقافي والاقتصادي والاجتماعي وتحديد مستقبل الشعوب وذلك بالنظر إلى كون التعليم العالي الجيّد شرطا ضروريا للتراكم والتكاثر المعرفي وازدهار حركة البحث والتطوير؛ ففي معظم البلدان تدخل نسب كبيرة من السكان تصل إلى 50% للتعليم العالي في وقت ما من حياتهم.

2- مكونات التعليم العالي

إن الخدمة التعليمية التي توفرها الجامعات تعتمد على عدة عناصر والتي تسمى بمدخلات ومخرجات العملية التعليمية، وهذا لتلبية احتياجات الأطراف المستفيدين.

أ. **المدخلات**: وتتمثل المدخلات في:

---

[62] UNESCO, Wold Conference on Higher Education, Higher Education in The Twenty-First Centry : vision and action, 9 octobre 1998, p121.

[63] طارق عامر، تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة (الدول المتقدمة)، بحث مقدم الى الملتقى الدولي حول سياسات التمويل واثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية – جامعة محمد خيضر بسكرة، 21-22 نوفمبر 2006، ص 3.

[64] الموسوعة العربية العالمية، 1999، الجزء07، ص 25.

- **الطلبة**

وهم الطلاب الذين يلتحقون بمرحلة التدرج بالجامعة للحصول على درجة الليسانس، وطلبة مرحلة ما بعد التدرج في الدراسات العليا الذين حصلوا على الشهادة الجامعية الأولى ويدرسون للحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه.

يمثل الطلبة المدخل الأساسي في العملية التعليمية من خلال الاستثمار في تكوين الخريج باعتباره رأسمال بشري حاله في ذلك حال الاستثمار في تكوين رأس المال المادي[65].

- **هيئة التدريس**

حيث تتوقف العملية التعليمية على حجم هيئة التدريس (الأساتذة) وكفاءتها فلا يزداد العدد عن الحاجة فيحدث عدم استخدام للبعض أو استخدام جزئي للبعض منهم، ما يؤدي إلى هدر و ضياع للموارد التي استخدمت في تكوينهم و إعدادهم، وتقتضي تكاليف مرتفعة في الغالب، كما أن توفر عدد أقل من الأساتذة بالقياس إلى حاجة يؤدي إلى إعاقة وعرقلة العملية التعليمية، و انخفاض نوعيتها بسبب ارتفاع نسبة الطلبة إلى هيئة التدريس، وارتفاع عبء التدريس بالشكل الذي لا يتيح لعضو هيئة التدريس الفرصة الكافية لتطوره الذاتي من ناحية، ولا يتيح له الارتفاع بنوعية العملية التعليمية من ناحية أخرى.

- **الوسائل المادية**

تتمثل في الفضاءات البيداغوجية والتي تشمل المباني بكل مرافقها، يضاف إليها المكتباتو القاعات والتجهيزات والمختبرات وورش العمل... التي تحتاجها المؤسسة التعليمية بدرجة أو بأخرى؛ هذا بالإضافة إلى الوسائل التعليمية التي تستخدم من قبل هيئة التدريس والطلبة في عملية التعليم والتعلم، وتتمثل في :المطبوعات، الكتب، أجهزة العرض...

ب .**العملية التعليمية:**

ويقصد بها في عمليات التدريس والتدريب والمقررات الدراسية والمناهج في المؤسسات التعليمية؛ ومن عناصر المنهج بمفهومه الواسع أساليب وطرق التدريس التي هي الوسائط لنقل المعرفة إلى أذهان الطلبة، إضافة إلى التقويمات والاختبارات التي تتبع من أجل قياس وتقويم نمو الطلبة وتحصيلهم الدراسي[66].

---

[65]فليح حسن خلف، نفس المرجع، ص ص246-247.

[66]مهدي السامرائي، ادارة الجودة الشاملة في القطاعين الانتاجي والخدمي، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان 2007، ص 131.

ج .**المخرجات:**

وهي النتائج النهائية للعمليات التي أجريت على المدخلات وتتمثل في إعداد المتخرجين من الطلبة الذين يجب تخريجهم من خلال تحقيق الشروط الكمية والنوعية.

المطلب الثاني: وظائف التعليم العالي

إن واقع الوظائف التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي المعاصرة والأدوار المطلوبة منها تختلف كثيرا عما كانت عليه في بداية نشأتها، ومن يستعرض التطور التاريخي لوظائف الجامعة وأدوارها يقرر أن مفهوم المعرفة مرتبط ارتباطا عضويا بالجامعة التي كان دورها نشر المعرفة ونقل التراث المعرفي والفكري والإنساني من جيل لآخر، ثم تطور الدور، ليصبح إنتاج المعرفة واكتشافها وتطويرها، ولكن، ونتيجة للنقد الاجتماعي الذي تعرضت له الجامعة لانعزالها عن المجتمع ومشكلاته حدث تغير جذري في الدور والوظيفة تجاه المعرفة، إذ ظهر المفهوم الوظيفي الذي يؤكد أهمية المردودات النافعة للمعرفة على المجتمع وافراده[67].

ويؤكد الفكر التربوي السائد ثلاث وظائف أساسية لمؤسسات التعليم العالي وهي التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، كما يؤكد تكاملها وترابطها، فجودة التدريس تعتمد على النشاط البحثي وفعالية البحث، ومردوداته النفعية مرتبطة بالمجتمع ومشكلاته[68]؛ وأن الاتفاق على الوظائف الرئيسية لمؤسسات التعليم العالي لا يعني بالضرورة اتفاق على ما يتفرع منها، ولا على أولوياتها، فهذه المؤسسات تنشأ في سياقات ثقافية واجتماعية تختلف من بلد إلى آخر، وبالرغم من ذلك فإن للتعليم العالي "مسؤوليات وأغراض عالمية مشتركة" كما أوصت إحدى اللّجان الأوروبية المتخصصة حول تطوير التعليم العالي وسياسات البحث في أوروبا لمواجهة العام 2000، والتي حددتها في: نقل المعرفة، توليد المعرفة والعمل على تقدمها، وتنمية شخصية الطلاب، والإعداد المهني، وتلبية الحاجات الاجتماعية[69].

ولقد حدّدت وظائف التعليم العالي في المؤتمر العالمي لمنظمة الـ**UNESCO** ، المنعقد سنة 1998، وقسمت إلى ثلاثة وظائف رئيسية هي:

---

[67]الثيبي مليحان معيض، نفس المرجع، ص ص 225-226.

[68]السنبل عبد العزيز عبد الله، عبد الجواد نور الدين محمد، الادوار المطلوبة من جامعات دول الخليج العربية في خدمة المجتمع، مكتب التربية العربي لدول الخليج، السعودية 1414، ص ص 40-42.

[69]ابيض ملكة، التعليم العالي: تغيرات في السياق واستجابات لاحقة، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد 25، الرياض 1410، 1990، ص13.

1- التعليم (التكوين الجامعي)

وهي أول وظيفة للتعليم العالي، فمن المتوقع أن تقوم الجامعات بإعداد الكوادر المطلوبة التي ستقوم بشغل الوظائف العلمية والتقنية، المهنية والإدارية ذات المستوى العالي[70].

ويعني تقديم برامج تعليمية في شتى أنواع التخصصات للطلاب بقصد إعدادهم وتأهيلهم للحياة، ليكونوا قادرين على التكيف مع البيئة الحياتية والعملية والإسهام في تنمية مجتمعاتهم والنهوض بها في كافة المجالات.

2- البحث العلمي

كانت البداية في انجلترا، بإنشاء أول المعامل الملحقة بالجامعات وهي "كلارندوف" في أكسفورد عام1866 ، وفي الولايات المتحدة الأمريكية، جاء الاهتمام بصدور قانون "موريل " وهي لائحة من الكونغرس الأمريكي، وأصبحت قانونا عام1862، وقد دعت إلى إنشاء مؤسسة واحدة على الأقل في كل ولاية تحتل فيها الدراسات العلمية والفنية نفس المكانة مثل الدراسة الكلاسيكية وتعليم المهن[71]؛

وبهذا أصبح البحث العلمي و إنتاج معرفة جديدة من أهم وظائف التعليم العالي (الذي كان يقتصر على حفظ المعرفة القديمة)؛ حيث أن الجمع بين التعليم و البحث هو ما أدى إلى ظهور الجامعة الحديثة في القرن 18 و19 في كل من اسكتلندا و ألمانيا على الترتيب، والتي اهتمت بالبحث العلمي ليس لترقية العلوم فحسب، بل ليرتبط حتى بخطط التنمية؛ ويعرف البحث العلمي بأنه "عملية فكرية منظمة يقوم بها الباحث من أجل تقصي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة (موضوع البحث) باتباع طريقة علمية منظمة (منهج البحث) بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج وإلى نتائج صالحة للتعميم (نتائج البحث) على المشاكل المماثلة "[72]؛ ونميز أشكال متنوعة للبحث:

- **البحث الأساسي**

تعرفه اليونسكو على أنه: نشاط بحثي موجه نحو زيادة المعرفة العلمية أو اكتشاف حقول علمية جديدة، دون الاهتمام بأي هدف تطبيقي محدد[73].

---

[70] حسين عبد اللطيف بعارة، ماجد محمد الخطايبية، الاساليب الابداعية في التدريس الجامعي، ترجمة، دار الشروق للنشر والتوزيع، الاردن 2002، ص26.

[71] كلير نادر، ثريا انطونيوس، أ. ب زحلان، ترجمة ابراهيم عصمت مطاوع، العلم والتكنولوجيا في الدول النامية، دار الطباعة، القاهرة 1973، ص 502.

[72] العبادي هاشم فوزي، ادارة التعليم الجامعي، مفهوم جديد في الفكر الاداري المعاصر، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن 2008، ص554.

[73] ناجح محمد خليل، نضال ابراهيم الحمداني، دور البحث العلمي في نقل التكنولوجيا لمنطقة الخليج العربي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، دار الطبع، السعودية 1986، ص 132.

- **البحث التطبيقي**

تعرفه اليونسكو على أنه: أي نشاط خلاّق منسق يجري لزيادة المعرفة العلمية والتكنولوجية للوصول إلى تطبيق جديد[74].

ويعد البحث العلمي رافدا رئيسيا من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يؤدي إلى رفع مؤشرات التنمية البشرية، كالعمر المتوقع ودخل الفرد ومعدلات التعليم في المستويات المختلفة، وتحسين الإنتاجية، كما أنه يساهم في إنتاج المعرفة وتطويرها، وتسخر نتائج البحث العلمي لخدمة المجتمع بما يحقق التنمية و التطور في مجالات الحياة كافة ، ومن هذا المنطلق تعمل الجامعة من خلال البحث العلمي على رعاية وتأهيل القدرات وبناء الكفاءات المتميزة للقيام بإجراء البحوث والدراسات والتجارب العلمية، بما يخدم المجتمع البشري، ويساهم في تقدمه وازدهاره، فكثير من الابتكارات، الاكتشافات والاختراعات ما هي إلا نتيجة للأفكار الابتكارية لأساتذة الجامعات والطلاب المتميزين.

كما يعتبر البحث العلمي ومدى تطوره والاهتمام به هو الفاصل والفارق بين التقدم والتخلف، وتبرز أهميته خاصة كميدان سبق وتفوق بين الدول المعاصرة.

3- **خدمة المجتمع**

اهتمت الجامعة في العصور الوسطى بعلوم الدين وفلسفة أرسطو أكثر من التنمية الاقتصادية، وبعد الثورة الصناعية بدأت تتأقلم بشكل جزئي مع احتياجات المجتمع، إلى غاية القرن 19 بدأت بتوفير تعليم في تخصصات فرضتها الوظائف الجديدة التي ظهرت، مثل: العلوم، الهندسة، المحاسبة...؛ ومع القرن العشرين، أصبحت الجامعة تدرس تقريبا جميع التخصصات التي يتطلبها المجتمع الجديد[75].

وأصبحت خدمة المجتمع من أبرز وظائف الجامعة في الوقت الحالي، بحيث لا يتوقف دور الجامعة عند التكوين والبحث العلمي، وإنما يتعداه إلى الشراكة مع مؤسسات المجتمع، والمداد سوق العمل بالكفاءات التي يحتاجها، وهذا عن طريق التكوين والتدريب والتعليم المستمر، التي تشكل في مجملها استثمارا ناجحا يؤدي إلى زيادة الإنتاجية؛ كما تساهم الجامعة أيضا في خدمة قضايا المجتمع، من خلال مراكزها ومنشآتها ومختبراتها التي تقدم خبراتها وإسهاماتها لجميع الهيئات ومؤسسات المجتمع؛ فلقد كانت ولازالت هذه القضية محل اهتمام وتأكيد اليونسكو منذ نشأتها سنة 1946 وحتى الآن، حيث رفعت شعار" التجديد في العلم"، وقصدت به موافقة الخطط والبرامج التعليمية لحاجات المجتمع المتطورة، وربطها باحتياجات التنمية في العديد من دول العالم[76].

---

[74] ناجح خليل، نضال الحمداني، نفس المرجع، ص 133.

[75] James J.F. Forest and Philip G. Altbach, international handbook of higher education, Springer 2007, p195

[76] محمد عمر خلف، الاتجاهات الحديثة للتعليم العالي في العالم: دراسة مقارنة، الندوة الفكرية الخامسة لرؤساء مديري الجامعات في الدول الاعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج، السعودية، 21-23ديسمبر 1992، ص 21.

ولقد عملت بعض الدول على إنشاء كليات خاصة بخدمة المجتمع تسمى بكليات المجتمع (الولايات المتحدة الأمريكية) أو الكليات المتوسطة (اليابان) وتشكل تلك الكليات قوة رئيسية في خدمة المجتمع.

وتنطلق هذه الوظيفة الثالثة، من وظائف الجامعة، من أن الجامعة يجب أن تكون بؤرة علمية وثقافية في المجتمع، من خلال الانفتاح على المجتمع، وتقوية الروابط معه وتقديم المشورة له، والمساهمة في حل مشاكله، ومساعدته على استغلال موارده الطبيعية، بتوفير القوى البشرية اللازمة المدربة .إذ لا يمكن للجامعة أن تعزل نفسها عن المشكلات الاجتماعية الراهنة، بل على العكس من ذلك تماماً، فإن عليها أن تنوع من خدماتها التي تقدمها للجمهور خارج نطاق الحرم الجامعي، فهي بمثابة نماذج بين الإنجازات التي تقدمها إلى جميع القطاعات، وبخاصة في مجال الاستشارات والدورات التدريبية ونشر المعارف؛ هذا وأن كثيرا من الجامعات قد استحدثت دوائر مستقلة لتكون نافذتها التي تطل منها على المجتمع المحلي، وذراعها التنفيذي لخدمة هذا المجتمع .وقد جاءت مثل هذه الدوائر– الوحدات تحت مسميات عديدة: دائرة التعليم المستمر، وخدمة المجتمع، ووحدة خدمة المجتمع، ووحدة الاستشارات والدراسات، ووحدة العلاقات الخارجية، وما إلى ذلك؛ وقد توجت بعض الجامعات اهتمامها بهذه الوظيفة (وظيفة الخدمة العامة للمجتمع) باستحداث مركز قيادي عال للإشراف على نشاطات الجامعة في هذا المجال[77].

المطلب الثالث: تخطيط التعليم العالي

فالتعليم العالي بوصفه استثمارا يعني أنه نشاط اقتصادي يتطلب موارد وتكاليف، ولابد أن يكون له عوائد أيضا؛ ذلك أنه مكلف للغاية، والموارد التي تخصص للمدارس والجامعات والمعاهد هي موارد مخصومة من مخصصات مشروعات اجتماعية واقتصادية كبناء الطرق والسدود والمصانع وتحسين المشروعات الزراعية وغيرها...؛ لذا يأمل المجتمع بعوائد ملموسة من هذا الاستثمار[78]؛ هذا مع الأخذ في الاعتبار أن الاستثمار في العنصر البشري يختلف في جوانب كثيرة عن غيره من الاستثمارات المادية[79].

وتشير بعض الدراسات أن التعليم الجامعي قد يعاني من مشاكل ناتجة عن عدم وضوح فلسفة وأهداف التعليم العالي، تظهر من خلال التساؤل الرئيسي التالي: هل يسعى التعليم لنشر المعرفة والرفع من المستوى الثقافي للطلاب أم يسعى للتدريب المهني والإعداد لسوق العمل؟ فالتعليم العالي إن لم يستطع أن يوازن جيدا بين هذين الهدفين يبقى متذبذبا دون رؤية واضحة تقود المخططين الإداريين والطلاب أنفسهم[80]؛ وأن التوسع الكبير والسريع في التعليم العالي ونمو أعداد الملتحقين فيه مع مايصاحبهما من قصور في التخطيط والتنفيذ كلها عوامل تساهم في

---

[77] كاظم المقدادي، التربية البيئية، الاكاديمية العربية المفتوحة، كلية الادارة والاقتصاد، الدنمارك 2006، ص ص 40– 41.

[78] Callaway Archibald, education planning and uneplyed youth, UNESCO–IIEP, Paris, 1971, p13

[79] الفارس عبد الرزاق، التعليم العالي وسوق العمل في دولة الامارات العربية المتحدة، ندوة الثقافة والعلوم، دبي 1996، ص 18

[80] نوفل محمد نبيل، تاملات في مستقبل التعليم العالي، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، القاهرة– دار سعد الصباح، الكويت 1992، ص ص 57–56

خلق مشكلات غير قليلة ولاتقل خطورة عن تلك التي يساعد التعليم في علاجها؛ من بين المشكلات التي يخلقها التوسع غير المخطط في التعليم العالي ما يلي [81]:

- غياب قدر كبير من المواءمة بين نظم التعليم العالي وهياكله وبرامجه من جهة وحاجات التنمية الوطنية من جهة أخرى.
- فقدان الثقة في نظم ومؤسسات التعليم العالي سواء الأفراد أو المجتمع أو قطاعات الإنتاج.
- ارتفاع طموحات خريجي مؤسسات التعليم العالي وصعوبة تحقيقها.
- هجرة الشباب من الريف نحو المدن التي تحتضن مؤسسات التعليم العالي.
- عدم التوافق نوعا وكمًا بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي وقدرة سوق العمل على الاستيعاب.
- الاختلال في سوق العمل من جانبين تصعيد المؤهلات التعليمية المطلوبة واختلال هرم العمالة[82].
- عادة ما يصاحب التوسع غير المدروس في التعليم التضحية بالجودة فيكون الاهتمام منصبا على الكم دون الكيف فيزداد عدد الخريجين ذوو المستويات الهزيلة فتقل قيمة الشهادات في سوق العمل[83].

واذا كانت مشكلة البطالة من أعقد وأخطر المشكلات التي يواجهها مجتمع ما، فإن مشكلة بطالة المتعلمين وبخاصة الحاصلين على مؤهلات عالية، هي أشد خطرا وتعقيدا وأهمية لما لها من طبيعة خاصة؛ إذ هناك ثلاثة عوامل تميز بطالة المتعلمين عن بطالة غيرهم وهي ضخامة الموارد التي يلتهمها النظام التعليمي بعامة والتعليم العالي بخاصة، والعامل الثاني هو أن التداعيات والمخاطر الاجتماعية والسياسية الناجمة عن بطالة فئة شابة ومتعلمة تمثل تهديدا حقيقيا لاستقرار المجتمع والنظام فيه[84]،والعامل الثالث هو أن بطالة المتعلمين تؤدي حتما إلى تاثير عميق يخل بسوق العمل ناتج عن تصاعد المؤهلات المطلوبة لشغل الوظائف زيادة العرض من المتعلمين[85].

وفي ظل انعدام توازن أنظمة التعليم يفقد التعليم العالي الإرتباط بينه وبين مشاريع التنمية، أين يتم انفصاله عن الواقع العملي مما يولد ضعفا او انعدام القدرة على استيعاب أصحاب الكفاءات الذين يجدون أنفسهم إما عاطلين عن العمل أو لا يجدون عملا يناسب تخصصاتهم في بلادهم؛ كما هو الحال في الدول النامية... كل هذه العوامل وغيرها تمثل أسباب دافعة أو طاردة لهذه العقول والكفاءات، وفي المقابل نجد من الأسباب الجاذبة للعقول في الطرف الآخر من الدول المتقدمة مثل الريادة العلمية والتكنولوجية ومناخ الاستقرار والتقدم وتوفر الثروات المادية

---

[81] Sanyal Bikas and Others, higher education and the labour markt in the Philippine, New Delhi, UNESCO, Wiley Eastern Limited 1981, p3

[82] كامل سامية مصطفى، التعليم وسوق العمل وبطالة المتعلمين، وقائع المؤتمر الاول لقسم الاقتصاد: البطالة في مصر، جامعة القاهرة، القاهرة 1989، ص 637

[83] كومز فيليب، ترجمة محمد خيري حربي واخرون، ازمة العالم في التعليم من منظور الثمانيات، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض 1986، ص 256

[84] كامل سامية مصطفى، نفس المرجع، ص 614

[85] صالح نادية حمدي، نظام التعليم ودوره في ايجاد انواع المن البطالة، مجلة المدير العربي، السعودية، يوليو 1995، ص 63

الضخمة التي تمكن من توفير فرص عمل مهمة وتوسيع مجال البحث العلمي والتجارب... ونلحظ هذه الظاهرة بشكل أكبر بالنسبة للعقول والكفاءات العلمية العربية، فهي تشكل أخطر أنواع الهجرات على تطور المجتمعات وتقدمها، وقد قدر عدد العلماء والأطباء والمهندسين ذوي الكفاءات العالية من العرب في بلاد الغرب بما لايقل عن 450 ألف[86]؛ ذلك لأن هجرة العقول هي نقل مباشر لأحد عناصر الإنتاج، فهي العنصر البشري من الكفاءات أو الفئات الأكثر تعليما وتأهيلا لأنها عادة من خريجي التعليم العالي وما فوقه، بحيث يقومون بالهجرة إلى خارج أوطانهم بحثا عن فرص أوسع في مجال تخصصاتهم أو عن بيئة مجتمعية أكثر جاذبية ومستوى معيشة افضل لهم ولاسرهم[87].

وتؤكد العديد من الدراسات أن الحل يبدأ من داخل مؤسسات التعليم العالي حيث يلزم القائمين عليه إعادة النظر في سياسات القبول وفي تحسين برامجه ومناهجه لتتناسب مع حاجات سوق العمل مع زيادة جرعات التدريب للطلاب والعناية بما يزيد من قوة العلاقة مع قطاعات الأعمال والإنتاج مثل الإشتراك في رسم السياسات المتعلقة بالقوى العاملة وفي البحوث والدراسات التي يحتاجها أو يقوم بها قطاع الأعمال واشتراك قطاع الأعمال والإنتاج في وضع المناهج وفي تنفيذها تدريسا وتدريبا لطلاب مؤسسات التعليم العالي؛[88] لذا فإن التخطيط التعليمي يعتبر من أهم مجالات التخطيط الوطني[89].

ثم إن ربط الجامعة بالمجتمع وحقل العمل يخدم غرضين أساسيين، أولهما تسخير الإمكانات المادية والبشرية للجامعات لخدمة المجتمع التي هي جزء منه، وثانيهما تأكيد مصداقية المؤسسات الجامعية ودورها لدى القطاعات المختلفة في المجتمع وتأكيد الدور الأساسي للعلم والتقنية في تقدم الأمة ونهضتها وإعطائها المزيد من الدعم والثقة، ولا تستطيع الجامعة تحقيق ذلك إلا من خلال وضع تخطيط يتماشى مع أوضاع المجتمع ويهدف إلى تنميته.

ويتطلب التخطيط الجامعي تحليل جانب الطلب على الوظائف، وهو طلب مشتق من الطلب على الإنتاج ومن ثم يخدم التكوين الجامعي غايات التنمية من خلال[90]:

- تحليل الطلب على الوظائف الضرورية لأغراض التنمية؛
- تحليل معدلات النمو السكاني والطلب على مراحل التعليم المختلفة؛
- مراعاة الهرم الوظيفي في الدولة والمنظمات المختلفة بالقطاعات العامة والخاصة؛

---

[86] توفيق نور الدين الجابري، نفس المرجع، ص268- ص270، بتصرف

[87] المرجع السابق، ص 266

[88] خالد بن رشيد بن محمد النويصر ،بطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي السعوديين: واقعها واسبابها وحلولها، دراسة تكميلية لنيل شهادة الدكتوراه في الادارة التربوية والتخطيط، جامعة ام القرى، السعودية 2000، ص61-62

[89] الحاج محمد احمد علي، التخطيط التربوي: اطار لمدخل تنموي جديد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1412، ص 87

[90] فريد النجار، التجديد لمنظومات التعليم في القرن 21، الدار الجامعية، مصر 2007، ص ص 393- 394

- مراعاة القدرة التنافسية لخريج الجامعة من خلال إمكانيته دخول أسواق العمل الدولية؛
- مراعاة الأبعاد العالمية في تطوير التكوين الجامعي للوقوف أمام المنافسة في المجالات المختلفة.

1- المداخل الرئيسية للتخطيط الجامعي:

كما أن للتخطيط الجامعي أساليب أو طرق تتبع عند وضع الخطط اهمها[91]:

- **التنبؤ بالقوى البشرية (العاملة):** عندما يعتبر الهدف من التعليم العالي هو تلبية احتياجات خطط التنمية من القوى البشرية.
- **تحليل التكلفة والعائد:** حين ينظر للتعليم العالي أنه مجال استثماري يمكن تقويم عوائده الفردية والاجتماعية.
- **الاستجابة للطلب الاجتماعي على التعليم العالي:** حين يتم التخطيط للتعليم العالي والتوسع فيه تلبيةً للمطالب الاجتماعية.

2- المشكلات والصعوبات التي تواجه التخطيط الجامعي و الاقتصادي[92]:

أ. نقص الخبراء والافراد المدربين.

ب. نقص البيانات والإحصائيات الأساسية للتخطيط.

ت. ضعف التنظيم الإداري وعدم كفاءة التنظيمات والأجهزة الخاصة بالتخطيط الجامعي.

ث. قلة المخصصات المالية وارتفاع معدلات التكلفة.

ج. الإرتفاع الحاد في معدلات تكلفة التعليم العالي.

ح. ازدياد الحاجة للتوسع في التعليم العالي (حاجة ادارية، قومية، اقتصادية...).

كما أن التخطيط الجامعي لابد وأن يعي جملة من القضايا ذات العلاقة بالمخصصات المالية، ومنها[93]:

1- البحث عن البدائل المتاحة لتصميم التعليم العالي بأقل تكلفة.

2- تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

3- تخفيض كلفة التعليم العالي باستخدام تقنيات حديثة.

4- تنويع مصادر تمويل التعليم العالي وتحقيق كفاية التمويل.

---

[91] مرسي محمد منير، تخطيط التعليم واقتصادياته، عالم الكتب، القاهرة 1998، ص ص 32-33

[92] توفيق نور الدين الجابري، نفس المرجع ، ص 94- ص102

[93] المرجع السابق، ص 101

خلاصة الفصل :

تسير التنمية الاقتصادية وفق خطوات معينة تتضمن حسن استغلال الموارد الطبيعية ورؤوس الأموال فضلا عن وجود قوة بشرية على درجة من الكفاية العلمية والتدريبية من خلال إعداد افرادها وتزويدهم بالقدر الضروري اللازم لممارسة دورهم في الانتاج على خير وجه ذلك بأن تراكم رأس المال البشري محرك أساسي للنمو الاقتصادي نتيجة وجود علاقة إرتباطية بين النمو الإقتصادي وتراكم رأس المال البشري، الامر الذي وجد اهتماما كبيرا من الاقتصاديين والتربويين في محاولة تحديد وتوضيح دور التعليم في تكوين رأس المال البشري، وبالتالي تأثيره على التنمية الاقتصادية والنشاط الاقتصادي بكامله، مما صنع علاقات الوثيقة بين الاقتصاد والتعليم وربطه بالنمو الاقتصادي لينشا منه علم قائم بذاته سمي بعلم اقتصاديات التعليم.

وإن التعليم العالي باعتباره اخر مرحلة في المنظومة التعليمية يمد سوق العمل براس المال البشري المكون تكوينا عاليا والمتخصص في مختلف الميادين والمؤهل القادر على التكيف مع التحولات التكنولوجية والاقتصادية المحلية والعالمية بما يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية المأمولة.

الفصل الثاني:

التعليم العالي

في

العالم المعاصر

تمهيد:

يعيش العالم ثورة معلومات واتصالات سريعة وعميقة من خلال ما تفرضه العولمة والاقتصاد الجديد بأبعاده المختلفة، وما ينتج عنه من اشكال الاقتحام المتعدد في مختلف مظاهر الحياة والتي نراها من خلال المفاهيم الجديدة والمتطلبات التي تفرضها على الدول من اجل مواكبة مسيرة التقدم العلمي والتكنولوجي السريع وتفادي الاقصاء من قائمة الركب الحضاري والتقدم الاقتصادي والتنمية.

ولقد أظهرت الدراسات ان للتعليم العالي دورا مهما في تصنيف الدول مما دفع معظم الدول المتقدمة في إعادة النظر في سياسة وهيكلة منظومة التعليم العالي فيها وتطوير برامجه بهدف الرفع من خصائص ومؤهلات راس المال البشري وجعله أكثر ملاءمة وانسجاما مع متطلبات العالم المعاصر والاقتصاد الجديد.

كل هذا تم التطرق اليه من خلال هذا الفصل على ثلاث مباحث، تناولنا في أولها التحديات المعاصرة للتعليم العالي وما نتج عنها من فجوات تعليمية بين الدول، اما المبحث الثاني فيتناول الاتجاهات الحديثة في التعليم العالي واهم الأنماط الناتجة عنها، ثم يأتي المبحث الثالث كخلاصة للمبحثين السابقين وذلك من خلال عرض أبرز تجارب الدول المتقدمة الناجحة في الاستجابة لهذه المستجدات واهم الدروس المستفادة منها.

المبحث الأول: التحديات المعاصرة للتعليم العالي

يمرّ العالم اليوم بمجموعة من المتغيرات والتحدّيات العالمية في النّواحي العلمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، والتي تتميز بسرعة التغير من ناحية وبشموليتها وعالميتها وتعدد أبعادها من ناحية أخرى و التي يوافقها التعليم العالي الذي يرفض التمييز أو الإقصاء بين الأفراد (بعد اجتماعي) ، والذي يعمل على تلبية الطلب والحاجات الوطنية والعالمية المتزايدة على اليد العاملة المكونة والمؤهلة (بعد كمي) ، والذي يهدف لتحقيق نجاعة اقتصادية من خلال أدائه لفعال (بعد نوعي)[94].

الأمر الذي يدفع التعليم العالي إلى ضرورة معرفة هذه التحديات ومتابعتها من أجل المحافظة على أدواره ووظائفه، والتي يمكن أن نجملها في مجموعتين أساسيتين هما:

- ✓ تحديات متعلقة بالتعليم العالي.
- ✓ تحديات متعلقة بالاقتصاد.

المطلب الأول: العولمة وعالمية التعليم العالي

إنّ التعليم العالي مجال شديد التأثر بالمتغيرات العالمية في جميع جوانبها، فهو في بيئة يؤثر ويتأثر بها، ونتيجة للعولمة توسعت بيئته لتشمل العالم واحتياجاته ككل.

فالعولمة تزيد من الروابط بين التعليم العالي على المستوى العالمي والضغوطات التي تواجه التعليم عالميا وهذا ما أدى إلى ظهور مصطلح عالمية التعليم العالي.

وتعرف العولمة على أنها:" التدفق التكنولوجي والاقتصادي والمعرفي و تدفق القيم والأفكار عبر الحدود والتي تؤثر في كل بلد بطريقة مختلفة نتيجة لـ :تاريخه وعاداته وثقافته وأولوياته"[95] .

إذ تتضمن هذه الظاهرة مساهمة تكنولوجيا المعلومات واستخدام لغة مشتركة للتواصل العلمي، وزيادة الطلب على التعليم العالي وتوفر أفراد ذوي مستوى تعليمي عال وبروز فكرة المنتج الخاص، التي أدت إلى إعادة التفكير في تمويل التعليم، وكل العوامل التي ساعدت في تحديد طبيعة الاقتصاد والمجتمع واحتياجاته في القرن21.

---

[94] عبد الكريم بن اعراب، اجماع على اهمية مساهمة البحث العلمي في ترقية المؤسسات، 2011، www.aldjazaireldjadida.dz 2015/01/22 تاريخ التصفح

[95] James J.F. Forest and Philip G. Altbach, Op.Cit, p208

أما العالمية: فتشير إلى سياسات وبرامج خاصة متبنات من طرف الحكومات والمؤسسات الأكاديمية لدعم تبادل الطلاب/الأساتذة، وتشجيع البحوث التعاونية مع الخارج وإعداد برامج تعليمية مشتركة مع دول أخرى، ومبادرات أخرى عديدة؛ فعالمية التعليم العالي تضع الطرق التي تساعد المؤسسات التعليمية على التعامل مع العولمة.

1- أوجه عالمية التعليم العالي

منذ البدء كانت الجامعات مؤسسات عالمية حيث كانت تدرس باللغة السائدة "اللاتينية" وهي اللّغة المشتركة المهيمنة آنذاك، والتي كانت تخدم الطلبة من مختلف أنحاء العالم وكذا الأساتذة الذين أتوا من دول مختلفة لنقل المعرفة ونشرها في العالم الغربي[96]،أمّا في القرن21 ونتيجة للعولمة فقد عرفت عالمية التعليم العالي أوجه عديدة نذكر منها: حراك الطلبة وحراك هيئة التدريس وعالمية المناهج والبرامج والاتفاقيات والشراكات بين مؤسسات التعليم العالي وبين الدول، ظهور وانتشار شبكات ووكالات خاصة بالإعتماد، ضمان الجودة في التعليم العالي، الجامعات الافتراضية وغيرها من المظاهر[97] التي نوجزها فيما يلي:

أ- اللغة الانجليزية:

إن هيمنة اللّغة الانجليزية كلغة للتواصل العلمي في القرن 21 لم يسبق لها مثيل منذ هيمنة اللّغة اللاتينية في التعليم العالي في جامعات أوروبا خلال العصور الوسطى[98] فهي أكثر لغة تدرس عبر أنحاء العالم، حيث أن أغلب الطلبة يتوجهون إلى الجامعات التي تُدرس باللغة الانجليزية في مختلف الدول إذ هناك بعض الدول تعرض برامج تعليمية باللغة الانجليزية لجذب الطلبة من مختلف أنحاء العالم، لتمكين طلبتها من الحصول على تعليم وفرص في السوق الدولية، فمثلا: الدنمارك أحدثت تغييرات في أنظمتها التعليمية، واعتمدت اللغة الانجليزية كلغة لتقديم خدماتها التعليمية (إلا أنها أبقت على اللغة الدنماركية كلغة رسمية معمولا بها، لاستمرار وبقاء هذه اللّغة الأم)[99] كما تعرف الملتقيات الدولية والجهوية تزايدا مستمرا في استعمال اللغة الانجليزية، بالإضافة إلى المنشورات والمقالات الدولية

---

[96] James J.F. Forest and Philip G. Altbach, Op.Cit, p200

[97] Dirk Van Damme, quality issues in the internationalization of higher education, Kluwer Academic Publisher, Netherland 2001, p418

[98] $UNESCO_a$, evolution de l'enseignement superieur aux niveau mondial, vers une revolution du monde universitaire, 2009, p2

[99] James J.F. Forest and Philip G. Altbach, Op.Cit, p128

فهي تكتب باللغة الانجليزية مقارنة باللغات الأخرى كالفرنسية والألمانية والإسبانية التي تقلص دورها عالميا أمام هيمنة اللغة الانجليزية[100].

ب- حركة الطلبة /الأساتذة:

الدراسة في الخارج وفرص التبادل متوفرة حاليا كما لم تكن من قبل، حيث هناك ما يزيد عن 2.5 مليون طالب يدرسون خارج بلدانهم، وتشير التقديرات إلى أن هذا العدد سيصل إلى 7 ملايين سنة 2020[101] الأغلبية العظمى تتجه نحو أمريكا الشمالية وأوروبا. ولهذا الغرض (تسهيل تبادل طلبة/ أساتذة) كانت هناك عدة مبادرات إقليمية ودولية تتمثل في اتفاقيات وبرامج وشبكات تساهم في التنقل الإقليمي والدولي للطلاب وأعضاء هيئة التدريس نذكر:

- عملية بولونيا في أوروبا التي تتضمن برامج للتبادل بين الدول الأوروبية في مجال التعليم العالي والتكوين، والتي أصبح يطلق عليها برنامج التعليم والتكوين وهي تضم 40 دولة.

- MERCOSUR في الأمريكيتين.

- ASEAN، APEC في آسيا ودول المحيط الهادي.

كما أدّت العولمة إلى زيادة شهرة بعض الشهادات مثل MBA خاصة وأنها تدرس باللغة الانجليزية، التي كان لها أثر كبير على إصلاحات المناهج التعليمية في أنحاء كثيرة من العالم، والتي نتج عنها مايلي:

- ✓ أن الأنظمة الأكاديمية أصبحت موحدة أكثر واعتماد شهاداتها وقبولها دوليا، مما أدى إلى زيادة هجرة الطلبة والأساتذة ذوي الكفاءات والمهارات العالية، وزيادة تنافس الجامعات في البحث عن الأفضل وبذلك توسع السوق العالمي.
- ✓ تدفق للكفاءات من الجنوب إلى الشمال، أي من الدول النامية إلى الدول المتقدمة والذي يصل إلى 80% من مجموع الطلبة المهاجرين من الدول النامية، لإتمام الدراسة(الماجستير، الدكتوراه أو شهادات مهنية) أما الحركة من الجنوب إلى الجنوب؛ فغالبا ما تكون اتجاه دول الخليج التي تستقطب الكفاءات من

[100] James J.F. Forest and Philip G. Altbach, Op.Cit, p123

[101] UNESCO$_a$, Op.Cit, p7

مختلف الدول العربية والغربية برواتب مغرية، فالإمارات العربية المتحدة مثلا قامت بطلب تأسيس فروع لجامعات أجنبية عريقة بهدف تسهيل إلتحاق طلبتها بها، ولتكون القطب الجامعي في إقليمها[102].

- ✓ أن أغلبية هؤلاء الطلبة يدفعون مقابل دراستهم في الخارج مما يزيد من دخل البلد المضيف ويؤدي إلى ضياع بالنسبة للوطن الأم، خاصة وأن الأغلبية تستقر بالخارج نتيجة للفرص المغرية من أجور الأجورظروف العمل هناك.
- ✓ أصبح هؤلاء الطلبة /الأساتذة قناة لنقل الثقافة، العادات...عبر مختلف الدول.
- ✓ أمّا فيما يخص البرامج الدراسية فقد أصبح هناك تجانس في الفروع والتخصصات عبر العالم، هذه البرامج تنتقل من الشمال إلى الجنوب دون مراعاة خصوصيات المجتمع واحتياجاته.

بالرّغم من أنّ هذه الحركة (طلبة/أساتذة) تعرف انتشارا واسعا إلا أنها مرتبطة بجودة نظام التعليم العالي ومرتبة اللّغة عالميا ولغة التدريس، وباختصار فهي تكون باتجاه المؤسسات الجامعية التي تعرف بـ Centers؛ فعدم تساوي أنظمة التعليم العالي بين الدول و بين المؤسسات في الدولة الواحدة قد زاد خلال العقد الأخير، وأصبح التعليم العالي يتميز بما يعرف بـ Centers and Peripheries، فالمؤسسات التي تتميز بسمعة جيدة وتحقق نتائج في البحوث العلمية تعتبر**Centers** (حيث أن الجامعات في الشمال هي التي تضع وتضبط معايير النظام العالمي للعلوم)، أما المؤسسات الأخرى فمن الصعب أن تجد لها مكانا بين المنافسة الدولية و هي ما تعرف بـ Peripheries[103].

وبالرّغم من كون هذه الحركة هي نتيجة لاستراتيجيات وطنية وعالمية لكنها تبقى مرتبطة باختيار الطلبة /الأساتذة أنفسهم.

ت- سوق دولية:

إن تبادل الأساتذة والطلبة في أوروبا ظهر منذ العصور الوسطى ولايزال حتى وقتنا هذا، حيث أصبحت الجامعة تلبي حاجات المجتمع العالمي ككل، فهناك تبادل سريع للأفكار والاختراعات التي كانت نتيجة للعولمة، وظهرت برامج لتبادل الطلاب في أوروبا (SOCRATS & ERASMUS) وزادت حركة الطلاب خاصة من الدول النامية الذين يسعون وراء شهادات عالمية.

[102] $UNESCO_a$, Op.Cit, p4

[103] $UNESCO_a$, Op.Cit, p4

إن حركة الطلبة عبر أنحاء العالم تجلب للبلد المضيف مصدرا اقتصاديا ومصدرا لليد العاملة المؤهلة(رأس المال البشري)، ذات المهارات العالية والرخيصة في الوقت نفسه؛ أما بالنّسبة للبلد الأصلي، فبرجوع هذه الكفاءات إليه فإنه يستفيد من هذا التبادل في نقل المعرفة وتنمية أنظمته عن طريق استخدام الخبرات الأجنبية لتطوير قدراته الداخلية وخلق روابط تكنولوجية ومراكز أبحاث، هذا في حال ما إذا كان البلد يتوفر على قدرات مالية أو بإمكانه تعبئة موارد مالية ومادية، أما في حال لم يستطع البلد توفير هذه الإمكانات، فإن هؤلاء الطلبة يفضلون البقاء في الخارج لما يتوفر لهم من فرص عمل وتقدير، وبالتالي تصبح الدراسة في الخارج قناة للهجرة واستنزافا للأدمغة والتي تصبح عبئا على الدولة خاصة إذا ما كانت هي من تدفع تكاليف البعثة أو المنحة، ضف إلى ذلك التكاليف التعليمية طوال السنوات الدراسية في البلد الأجنبي[104].

إن استقطاب النخب سواء من طرف الجامعات أو الدول، أدّى إلى خلق سوق دولية تحكم فيها قوى السوق) العرض/الطلب) ، تتميز بمنافسة كبيرة على الكفاءات وعلى توفير تعليم عالي يعزز من مكانة المؤسسة عالميا، ما أدى إلى ظهور:

– مؤسسات جامعية ومؤسسات أخرى تقوم بتوفير تعليم عالي أو تكوين بشهادات معتمدة دوليا، وهي مؤسسات تجارية بالدرجة الأولى وهدفها الربح وذلك لمواجهة الطلب الكبير على مثل هذه الشهادات.

–مصادر مختلفة للتمويل (تنوع، خوصصة، متاجرة).

–قدرة المؤسسات على توسيع سوقها العالمي لتوفير خدماتها التعليمية بغرض الربح.

ومن بين العوامل التي سهلت هذا الانتشار والتوسع، التطور التكنولوجي في وسائل الاعلام والاتصال.

المطلب الثاني: تكنولوجيا المعلومات والاتصال (TIC)

إن التطور التكنولوجي من بين العوامل الرئيسية في تشكيل التعليم العالي في القرن 21، فالثورة العلمية التكنولوجية وثورة الاتصالات ساعدت على ربط ونقل ونشر المعرفة عبر مختلف أنحاء العالم، فالجامعات اليوم تتجه إلى توظيف هذه التكنولوجيا في العملية التعليمية لعدة أسباب منها[2] :

–الاستفادة من خدماتها في شتى الميادين.

[1] Sumon Schwartzman, quality standards and globalization in higher education, conference centre, INQAAHE, 2003, p7

[2]وليد سالم محمد الحلفاوي، مستحدثات تكنولوجيا التعليم في عصر المعلوماتية، ط1، دار الفكر، الاردن 2007، ص 28

–انخفاض مستوى التعليم عالميا و عدم قدرته على تلبية الرغبات والحاجات التعليمية، وعجز المؤسسات التعليمية عن الوفاء بمطالب الأفراد و المجتمع ككل.

– المؤسسات التعليمية مطالبة بالاستفادة من المستحدثات التكنولوجية و توظيفها في عملية التعليم والتعلم.

–سرعة تدفق المعلومات و تعدد مصادرها، و صعوبة متابعتها من قبل المتعلمين و المعلمين.

–عدم توازن التوزيع الجغرافي للمؤسسات التعليمية حيث في معظم الأحيان يكون التركيز في المناطق المكتظة بالسكان دون غيرها، لذا لا بد من توفر المستحدثات التكنولوجية.

–اعتماد أسلوب التعلم الذاتي في مواصلة التعلم المستمر، وحق المتعلم في اختيار نوع التعليم والأساليب والوقت والمكان الذي يريده.

بالإضافة إلى ذلك فإن توظيف TIC يكون بهدف زيادة الجودة و تطويرها و تسهيل التواصل العلمي باعتبارها وسيلة عالمية[1] خاصة وأن شبكة الانترنت تقدم مجموعة من المصادر للمعلومات لم تكن متوفرة سابقا إلا في مكاتب و مخابر بعض الجامعات، إضافة إلى أثرها الواضح والكبير على الأبحاث المنتجة من طرف مختلف الكليات عبر أنحاء العالم، حيث أن TIC يتضمن الاتصال والتخزين واسترجاع المعرفة، فالمكتبات أصبحت تعرض خدماتها من خلال مواقع الانترنت لتمكين الطلبة والأساتذة من الولوج إلى قاعدة بياناتها، كما أن الأساتذة والباحثين يعتمدون على الانترنت في أعمالهم وبحوثهم .

كما تعدى استخدام الـ TIC إلى تسليم المؤسسات للشهادات إلى الطلبة خارج المقاعد البيداغوجية، هذا ما ساعد على انتشار التعليم عن بعد الذي يجمع بين الابتكارات التكنولوجية و العولمة، فمؤسسات التعليم عن بعد بمختلف أشكالها (افتراضية، On line) لها القدرة على إيصال البرامج التعليمية عبر الحدود الدولية والتي تحتاج إلى دمج التكنولوجيا.

إلا أن هناك استخداما محدودا لهذه التكنولوجيا خاصة في الدول النامية وهذا راجع إلى:

–البنية التحتية اللازمة لتوفير التعليم عن بعد محدودة للغاية خاصة في المناطق الريفية .

–غياب أو صعوبة الربط بشبكة الانترنت.

–خدمة الهاتف و الكهرباء، التي تعيق كثيرا استمرار برامج التعليم عن بعد في هذه المناطق.

[1] $UNESCO_a$, Op.Cit, p3

إن التطور السريع في TIC قد غير من تطور تحصيل وتوصيل المعرفة، كما تجدر الإشارة إلى أن التكنولوجيا الجديدة تتيح فرصا للابتكار والإبداع في محتوى المناهج وطرق التدريس وفرص إلتحاق أكثر بالتعليم العالي، ومع ذلك ينبغي ألا يغيب عن البال أن التكنولوجيا الحديثة لا تقلل من الحاجة إلى هيئة التدريس بل تغير دورهم في العملية التعليمية[1] فالإعتماد على التكنولوجيا في العملية التعليمية يتمثل أساسا في:

–إدخال التحسينات كتقديم عروض جاهزة PPT والمحاكاة في قاعات التدريس واستخدام تقنيات سمعية بصرية على تجهيزات القاعات و المدرجات .

–تقديم الخدمات الإدارية ومساعدة الطلاب و التي نجدها خاصة في المكتبات، إذ أصبح بإمكان طلاب بعض المؤسسات التعليمية الوصول إلى المعلومات الخاصة بالقبول والتسجيل وأن يتقدموا بطلبات الالتحاق، كل هذا على خط اتصال مباشر بالكمبيوتر، كذلك الحصول على مقررات دراسية، برامج أكاديمية كاملة خاصة في الجامعات العالمية.

بالرغم من التسهيلات التي توفرها TIC في مجال التعليم العالي (إزالة الحواجز الزمانية والمكانية)، إلا أنه من المحال مجاراة كل جديد في التكنولوجيا وهذه هي حالة التقادم السريع للتكنولوجيا[2]، فالمؤسسات دون موارد للتحديث لا يمكن لها أن تتنافس أمام باقي المؤسسات العالمية وتحقيق النمو الاقتصادي المرجو.

المطلب الثالث: تمويل التعليم العالي

منذ سنة 1902، كان هناك تحولا كبيرا في تمويل التعليم العالي من الحكومات إلى الطلاب وأسرهم، ويرجع جزء من ذلك إلى زيادة الطلب على التعليم العالي، فتقاسم التكاليف تظهر في أشكال مختلفة من بينها [3]:

–الرسوم الدراسية.

–زيادة في الخدمات.

–انخفاض المساعدات الحكومية.

–تشجيع الجامعات الخاصة لتلبية الطلب الزائد.

[1] UNESCO, Op.Cit, p8

[2] مهني محمد غنايم، سمير عبد القادر جاد، نفس المرجع، ص 97

[3] $UNESCO_b$, forum on higher, research and knowledge, february 2009, p2

فتمويل التعليم مهمة الدولة أساسا، لكن مزايا التعليم الفردية والاجتماعية والاقتصادية تتطلب استثمار موارد مالية متزايدة مع مرور الزمن، لذا فإن اللجوء للتمويل الخاص يبدو حتميا لأن هناك حججا كثيرة لصالح التمويل الخاص بالقدر الذي تسجل فيه حجج تدافع عن التمويل العمومي[1].

إن نمو القطاع الخاص من جهة والانخفاض الكبير للدعم العمومي لقطاع التعليم العاليمن جهة أخرى، أدى إلى النظر إلى التعليم العالي على أنه منتج خاص (سلعة خاصة) هذه الفكرة أساسها أنه: يدفع من يستفيد مباشرة من هذه الخدمة بدلا من كونه منتجا عاما (سلعة عامة) أين يعود التعليم العالي بالنفع على المجتمع بأسره، وبالتالي فهي مسؤولية المجتمع /الحكومة؛ وقد انتشرت فكرة التعليم العالي **كسلعة خاصة** عبر أنحاء العالم ولاقت جدلا كبيرا من البنك العالمي ومنظمات أخرى، خاصة حول تغيير نمط تمويل التعليم العالي و تأثيره على جودة التعليم[2]. وتشير الدراسات المهتمة بتمويل التعليم في العالم إلى أن التمويل العمومي يمثل 63%، أما التمويل الخاص فيمثل 36% والمساعدات الدولية 2% سنة 1999 لكن الملاحظ أن هناك فوارق بين الدول وبين مختلف مناطق العالم[3] وتكمن هذه الفوارق في[4]:

–أن الدول وخاصة النامية منها قد وصلت إلى السقف في الإنفاق على التمويل ولا يمكن لها زيادة المخصصات لهذا القطاع.

–أن الضغط والطلب الاجتماعي على التعليم العالي تزداد وتيرته نتيجة للنمو الديمغرافي (خاص بكل بلد).

–أن مفهوم مسؤولية المجتمع بكامله(عام و خاص) في تمويل التعليم قد ترسخ بشكل كبير.

وكنتيجة لما سبق فإنه يجب اللّجوء إلى مصادر تمويلية أخرى يكون القطاع الخاص في مقدمتها، اذ يساهم بقدر كبير في تمويل مؤسسات التعليم ومراكز البحوث التابعة لها في الدول الصناعية.

ففي الدول المتقدمة يأتي التمويل من الصناعات الكبرى التي يعتمد تقدمها على التكنولوجيا المنتجة في الجامعات، ثم هناك كبار المتبرعين الذين ينفقون على البحث العلمي (مراكز البحث).

وتتنوع أوجه التمويل الخاص للجامعات ومؤسسات التعليم العالي، فمنها ما هو موجه لدعم البحوث لصالح الصناعة وقطاع الانتاج، ومنها ما هو موجه لتطوير المرافق المنشآت وغيرها من المستلزمات.

---

[1] عبد الكريم بن اعراب، تمويل التعليم والقطاع الخاص، اي استنتاجات للتجارب العالمية، نفس المرجع

[2] James J.F. Forest and Philip G. Altbach, Op.Cit, p

[3] عبد الكريم بن اعراب، 2010، نفس المرجع

[4] فاروق عبده فليه، نفس المرجع، ص396

ثم إن تمويل التعليم يشهد تزايدا مستمرا في معظم الدول رغم التفاوت بينها مما يؤدي إلى زيادة كلفة العملية التعليمية بالنسبة للدولة والفرد على حد سواء، هذه الزيادة هي نتيجة لـ[1]:

–زيادة الطلب على التعليم العالي سواء نتيجة النمو الديمغرافي أو عالمية التعليم العالي.

–الحاجة إلى تكوين أفراد يتمتعون بمهارات ومعارف تمكنهم من مواكبة التغيرات المستمرة والإهتمام بنوعية التعليم؛

–ارتفاع أسعار مستلزمات العملية التعليمية (سواء المرتبطة منها بالمباني، التجهيزات أو رواتب أعضاء هيئة التدريس و الإداريين).

المطلب الرابع: هيكل الاقتصاد الجديد

وتدخل في إطاره عدة متغيرات؛ نذكر منها[2]:

أ– اقتصاد المعرفة

حيث بلغت معدلات تزايد المعارف والعلوم حدا لا سابق له، وهذا التزايد بات من الضخامة إلى الحد الذي يصعب على أي فرد متخصص –مهما حاول–أن يلم بكل المعارف، في مجال تخصصه، وقد أدى هذا النمو المعرفي إلى ظهور العديد من الاكتشافات والاختراعات والتي أحدثت بدورها تغيرا واضحا في هيكل الاقتصاد وفي الحياة الإنسانية كلها وظهور ما يعرف باقتصاد المعرفة.

ب– التغيرات السريعة في طبيعة المهن في سوق العمل

نتيجة الإعتماد على التكنولوجيا الحديثة اختفت مهن وحرف وأخرى في طريق الاختفاء، وظهرت مهن وحرف جديدة اقتضتها ظهور المخترعات الحديثة.

ت– الحرية الاقتصادية والتجارية

وانتشار مفاهيم الخوصصة وظهور نمط جديد في تقديم الخدمة التعليمية من خلال مؤسسات التعليم العالي الخاصة (الربحية)، والنظر إلى التعليم العالي كسلعة يمكن أن تقدم من ضمن الخدمات الأخرى التي تباع للأفراد و**اتفاقية الجاتس** GATS هي أول اتفاقية قانونية تركز على تجارة الخدمات، والتعليم هو أحد مكونات

[1] فاروق عبده فليه، نفس المرجع، ص ص 197– 205

[2] شبل بدران، جمال الدهشان، التجديد في التعليم الجامعي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2001، ص 38

هذه الاتفاقية، والغرض منها هو تسريع وتيرة تحرير التجارة في قطاع الخدمات من خلال التخلص من كثير من العقبات والاشتراطات الموجودة.

وقد أثرت **اتفاقية الجاتس** في الاتجاهات المتعلقة بالتعليم العالي من حيث:

-تكثيف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم البرامج العلمية والتدريبية محليا وعالميا.

-زيادة الطلب على التعليم العالي.

-زيادة تكاليف التعليم العالي في المؤسسات التعليمية الخاصة والعامة.

-زيادة عدد الراغبين في الاستثمار في التعليم العالي، وتنامي الاستثمارات الأجنبية في تقديم البرامج.

وفتح فروع لمؤسسات التعليم العالي.

وتشير الإحصائيات أن التجارة العالمية في التعليم العالي لعام 2002 مثلت أكثر من 3% من إجمالي التجارة العالمية في الخدمات[1].

ث- أسباب أخرى:

كما يمكن إضافة أسباب أخرى مثل[2]:

- الانفجار السكاني، وزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي.
- تآكل مخزون العالم من الطاقة التقليدية والحاجة إلى البحث عن مصادر جديد ومتجددة.
- التلوث البيئي الذي بدأ يؤثر في توازن الطقس على سطح الأرض.
- ظهور أمراض جديدة تتطلب أساليب جديدة لمواجهتها.

المطلب الخامس: الفجوة التعليمية وأسبابها

إن هذه التحديات التي تواجه منظومة التعليم العالي بكل مؤسساتها هي تحديات ليست ثابتة بل تتغير مع استمرار التطور العلمي والمعرفي الذي يعصف بالعالم أجمع وبذلك لا يمكن حصر هذه التحديات أو الجزم على أنّها تبقى نفسها مع مرور الوقت، إذ أن ثورة التكنولوجيا أدّت إلى ظاهرة العولمة كما أنّ التغيير في الوزن النسبي لعوامل الإنتاج أدّى إلى اقتصاد المعرفة وتقنين مجتمع المعلومات بالإضافة لكون انهيار اقتصاد القطاع العام أدّى إلى التوجه

[1] سعيد الربيعي، التعليم العالي في عصر العولمة، دار الشروق، الاردن، ص ص 41- 92

[2] حسين سليمان قورة، المنهج التربوي في الاسلام ومفهوم التربية مدى الحياة في التربية المستمرة، مركز تدريب قيادات تعليم الكبار، العدد 11، البحرين 1986، ص ص 8-9

نحو اقتصاد السوق الحرّة، كل هذه الأسباب وغيرها دفعت الجامعات في العديد من الدول الغربية والصناعية إلى تهيئة نفسها من الداخل وأداء دورها في خدمة مجتمعها، وقد تمّ ذلك من خلال تعديلها لوائحها وقوانينها، وإعادة النّظر في هيكلها التنظيمي، وفى نظام إعداد أعضاء هيئة التدريس فيها، كما سنرى في المبحث القادم (الاتجاهات الحديثة في التعليم العالي)، حتى يمتلكوا القدرات الأكاديمية والفنية والإدارية اللازمة لذلك[1]، وفي المقابل نجد البلدان النامية لا تزال تعاني من مشكلات كبيرة تواجهها وتحول دون تطور التعليم العالي فيها، ويعود سبب ذلك بالدرجة الأساسية إلى ضعف اقتصاديات أغلب البلدان النامية وكثرة الأعباء التي تواجهها مما انعكس سلبا في عدم الوفاء بتأمين متطلبات التعليم العالي وحالت دون تطويره، وفي الوقت نفسه تشهد إقبالا كبيرا جدا من قبل الطلبة للدخول في مؤسسات التعليم والتعليم العالي خاصة منذ بداية تسعينات القرن الماضي وحتى الآن، وعلى الرغم من هذه الزيادات التي حدثت في أعداد طلبة البلدان النامية عنها في البلدان المتقدمة إلا انها ما تزال دون المستوى ذلك إذا ما قارنا نسبة الإلتحاق بالتعليم العالي بعدد السكان في كل مجموعة من البلدان على حدا، الأمر الذي نتج عنه فجوة تعليمية كبيرة بينها وبين مثيلاتها من الدول المتقدمة، وكذلك الأمر بالنسبة للدول العربية وهي ضمن البلدان النامية فإنها قد شملتها هذه الأرقام والمستويات الضعيفة في التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة[2].

وسنقدم عرضا سريعا لأسباب هذه الفجوة من أجل توضيح بعض النقاط، للإستفادة منها في النهوض بالتعليم العالي بحكم أننا ننتمي إلى بلد عربي نامي كالجزائر؛ ذلك أن الواقع الحالي للتعليم والتعليم العالي خاصة يشير إلى اختلالات ومواطن ضعف في هذا النظام، إذ ظل حبيس الفلسفات والبرامج التقليدية التي تؤدي من ناحية إلى تباين صارخ بين الخطاب المؤسسي كما تفرضه المناهج والمقررات الدراسية، والواقع الذي يعيشه الطلاب والخريجون في حياتهم اليومية، فضلا عن بقائه حبيس الإدارة الرديئة التي تعيد انتاج التخلف وتنظيماته وقواه؛ إذ لم تتمكن مناهج التعليم العالي من استيعاب أو استثمار مانتج عن الثورات التقانية والعلمية والمعلوماتية في تجديد وتطوير ذاتها، وهذا في حد ذاته أدى إلى توسيع الهوة بين التعليم العالي العربي ونظيره في العالم المتقدم؛ وهو ما انعكس سلبا على كفاءة الخريجين وملاءمتهم لمتطلبات الواقع الجديد محليا وعالميا.

- **أسباب الفجوة التعليمية:**

[1] Richard Lernner, Lou Simon, 1998, p 463- 481

[2] الاستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 2005،ص 43

يعاني التعليم العالي في الدول العربية والنامية عددا من المشاكل التي تعيق تطويره تماشيا مع التطور التعليمي على الصعيد العالمي، والتي ترتبط بوضعية المجتمعات العربية سوبمشكلاتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية المتشابهة وبما تمتلكه من حضارة وتراث وعادات وتقاليد تلقي بظلالها مجتمعة على النظام التعليمي وجودته؛ ونوجز هذه الأسباب، في[1]:

1- النمو السكاني وبطالة الخريجين

2-الفارق الحضاري والثقافي: حيث تؤكد البحوث والدراسات أن غربة التعليم العالي عن واقعه العربي وضعف ارتباطه بقضايا التنمية المحلية يمكن إرجاعهما بالأساس إلى سيطرة الثقافة الغربية على الأفكار التربوية وأنه تعليم مستورد من ثقافات أخرى في محتواه ولغته معا[2].

ولقد أثبتث الدراسات أن هناك علاقة وطيدة بين ظاهرة هجرة الأدمغة العربية واستخدام اللّغات الأجنبية في التدريس وكذلك محتوى المناهج التي يتم من خلالها إعداد الخريج وتأهيله بشكل يكون فيه أكثر فهما ودراية وتكيّفا مع المجتمعات الصناعية الأوروبية وليس مع المشكلات النابعة من مجتمعه وبيئته حيث تفقد البلدان العربية أعدادا كبيرة من علمائها وكفاءاتها العالية بسبب ذلك؛ حيث يؤكد الأمين العام لإتحاد الجامعات العربية أن الدول العربية تفقد كل سنة 50% من الأطباء و 23% من المهندسين و 15% من العلميين في مختلف التخصصات[3].

3-ضعف التمويل وقلة الموارد[4].

4-انخفاض تمويل ونوعية البحث العلمي.

5-عدم مواكبة تطور المعلوماتية والمعلومات.

6-تدني محتوى وتقنية التعليم العالي وضعف كفاءة القائمين عليه.

---

[1]المنجي بوسنينة، مستقبل التعليم العالي في الدول العربية في ظلل التحديات الراهنة، ورقة عمل مقدمة للملتقى الثاني للتربيةوالتعليم، بيروت، 28سبتمبر – 1اكتوبر2005، ص2

[2]محمد سعيد عبد المجيد، قانون تنظيم الجامعات وجودة التعليم ، دراسة ميدانية مقدمة للمؤتمر الدولي الثاني لقسم علم النفس(سلوك الانسان وتحديات العصر)، كلية الاداب جامعة المنيا، 2006

[3]صالح هاشم، التعليم العالي في الوطن العربي: رهانات وتحديات ، الملتقى العالمي للطلاب الوافدين والمنح الدراسية، منظمة سالكون للتربية والعلوم و المنح الدراسية،2010، www.salkon.com 2015/01/11 تاريخ التصفح

[4]ابراهيم عبدالله الهجري، التعليم العالي في الوطن العربي امام التحديات التكنولوجية، كلية العلوم – جامعة الصنعاء 2010، ص12

المبحث الثاني: الاتجاهات الحديثة في التعليم العالي

تسعى جميع بلدان العالم اليوم سواءً المتقدمة منها أو النّامية إلى تعزيز التعليم العالي فيها وتطويره، وقد عملت الدّول المتقدمة بذلك وحققت نجاحات هائلة وواضحة في هذا المجال انعكست بدورها على إحداث التطور العلمي والتقني وتحقيق النهوض الاقتصادي والحضاري فيها؛ ذلك أن الجامعات تشكل الممثل الأول والأكبر لعملية التنمية وبالتالي وجب عليها التكيّف واحتياجات السوق العالمي الجديد بفضل زمرة التحولات والتغيرات الاقتصادية السريعة .

وحتى تكون مؤسسات التعليم العالي صالحة وناجحة فإنها تحتاج إلى إدارة مبدعة وذات استعمال ذكي للتكنولوجيا والأنترنت التي ستكون العامل الحاسم في المستقبل كما رأينا، وكذلك يجب أن تكون تنافسية وعلى درجة كبيرة من الشفافية في تحديد نقاط القوة والضعف لتتمكن من أن ترتقي إلى المستوى العالي وتسير نحو الإتجاهات العالمية الحديثة لمؤسسات التعليم العالي؛ وأهم هذه الاتجاهات في التعليم العالي؛ نذكر:

المطلب الأول: إدارة المعرفة في التعليم العالي

ولأنه من أهداف المؤسسة الجامعية ووظائفها توليد المعارف ونشرها وتعميمها والمحافظة عليها وكذا الاستثمار فيها من أجل رفع قيمتها واستعمالها في تسيير شؤون المجتمع، واستنادا إلى التطورات الحديثة العلمية والمعرفية والتجارب الرّائدة في توظيف التكنولوجيا تكوّنت إدارة معرفة فعّالة تساهم في تطوير التعليم العالي من خلال[1]:

- الأخذ بالمرونة في التعليم العالي بنية وأهدافا ومنهاجا ومراحلا وامتحانات وفروعا بما يؤدي إلى تفادي التكرار النّمطي في نسق التعليم ككل.
- بناء القدرة على التعلم الذاتي لدى المتعلم وتكوين انسان قابل للتعلم لا اسانا متعلما.
- تكوين مجالس في المؤسسات الجامعية رباعية التمثيل (الدولة_قطاع الأعمال_المجتمع المدني _الأكاديميين) وذلك من أجل إطلاق طاقات مؤسسات التعليم العالي.
- تأسيس برامج التعليم العالي التعاوني من خلال المزج بين الدراسة والعمل والربط القوي بين التعليم وسوق العمل تحقيقا لمبدأ الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي وقطاعات الإنتاج.
- توفير إدارة جامعية فعّالة مبدعة وهذا يتطلب إصلاح الإدارة الجامعية.

[1] عادل سالم موسى معايعة، ادارة المعرفة والمعلومات في مؤسسات التعليم العالي– تجارب عالمية، مجلة دراسات عالمية، العدد 03، جامعة اليرموك، اربد 2008 ، ص 122

- تنمية روح العمل الجماعي بين الطلاب والمدرسين داخل الجامعة والعمل على تحقيق التميز الأكاديمي.
- تكثيف عمل المخابر وزيادة منشوراتها وأعمالها.
- القيام بالملتقيات والبرامج التدريبية والأيام الدراسية.
- تحويل مؤسسات التعليم العالي إلى مؤسسات تعليم مستمرة تأخذ بمبدأ التعليم مدى الحياة.
- الانفتاح الفكري والمعرفي من قبل المجتمعات الأخرى.
- الإستعانة بتكنولوجيا المعلومات لأنها بمثابة تنمية ضرورية تساهم في توليد وابتكار المعرفة الجامعية.
- تطوير نظم الإتصال في الإدارة سواء عموديا أو افقيا في الجامعة لتسهيل تنقل المعلومات وذلك عن طريق الإنتقال المباشر للمعرفة من فرد لآخر والعمل على توفير حظوظ متساوية للمشاركة في عملية الإتصال وتوفير الموارد وإيجاد أنشطة مترابطة بين الأفراد.
- تعزيز ركائز المعرفة المتمثلة في: توليد المعرفة وتخزينها وتحويلها ثم استثمارها.

ومن خلال هذه الإجراءات التي أصبحت إتجاها عالميا في المؤسسات التعليمية نتجت عدة تغيرات شهدها التعليم العالي ،برز عنها التوجه نحو تحقيق الجودة في التعليم بشكل عام والتعليم العالي بشكل خاص ،من أجل التفاعل والتعامل بكفاءة مع متغيرات العصر بسبب العلاقة المباشرة بين جودة التعليم العالي والنمو الاجتماعي عامة والنمو الاقتصادي خاصة؛ ولأن التعليم العالي أصبح بمثابة قاطرة التقدم فعدم توفير الجودة فيه يعتبر وصفة فعالة للتخلف.

المطلب الثاني: الجودة في التعليم العالي

حظيت عملية تطوير التعليم العالي باهتمام كبير في معظم دول العالم وحظيت الجودة بجانب كبير من هذا الاهتمام إلى الحد الذي جعل المفكرين يطلقون على هذا العصر" عصر الجودة"، باعتبارها إحدى الركائز الأساسية لنموذج الإدارة الناجحة الذي ظهر لمسايرة التغيرات المحلية والدولية ومحاولة التكيف معها، هذا ما دفع بمختلف المجتمعات أن تجعل التعليم العالي في أعلى سلّم أولوياتها.

1 .مفهوم جودة الخدمة التعليمية

الجودة في التعليم عبارة عن عملية توثيق البرامج والإجراءات وتطبيق للأنظمة واللوائح والتوجيهات، تهدف إلى تحقيق نقلة نوعية في عملية التعليم والإرتقاء بمستوى الطلبة في جميع الجوانب العقلية والجسمية والنفسية والاجتماعية والثقافية، ولا يتحقق ذلك إلا بإتقان الأعمال وحسن إدارتها.

ويراها آخرون بأنها الوفاء بمتطلبات العمل التربوي وبتوقعات الطلبة وأطراف معينين آخرين.

وبالتّالي تسعى الجودة إلى إعداد الطلبة بسمات معينة، تجعلهم قادرين على معايشة غزارة المعلومات والتغيرات المستمرة، والتقدم التكنولوجي الهائل بحيث لا ينحصر دورهم فقط في تحصيل المعرفة والإصغاء، ولكن في عملية التعامل مع هذه المعلومات والاستفادة منها بالقدر الكافي لخدمة عملية التعلّم، وهذا يتطلّب تحولا كبيرا في دور المنظمة التعليمية والمعلم[1].

وممّا تجدر الإشارة إليه، أن ثقافة الجودة و برامجها تؤدي إلى إشراك كل فرد و إدارة ووحدة علمية وطالب وعضو هيئة تدريس ليصبح جزءا من هذا البرنامج؛ وتقاس جودة الخدمة بمدة تلبية الخدمة لتوقعات الزبون، فغالبية الخدمات تقدم أثناء وجود الزبون وهذا يعني أن إدراك الجودة لا يتأثر فقط بالنتائج و لكن بعملية تقديم الخدمة؛ وقد برزت في مجال قياس الجودة في المجال التعليمي مراحل متعددة[2] :

- ✓ قياس الجودة بدلالة المدخلات.
- ✓ قياس الجودة بدلالة العمليات (الإجراءات والممارسات) .
- ✓ قياس الجودة بدلالة المخرجات.
- ✓ قياس الجودة وفقا لآراء الخبراء.
- ✓ قياس الجودة بدلالة الخصائص الموضوعية.
- ✓ المنظور الشمولي في قياس الجودة.

[1] يوسف حجيم الطائي، نفس المرجع، ص ص32-33

[2] J. F. Forest and Philip G. Altbach, Op. Cit, P 25

2.أبعاد جودة الخدمة التعليمية

إن مراعاة أبعاد الخدمة وتحقيقها في العملية التعليمية، يكون بتحديد الأبعاد الأساسية ذات الصلة الوثيقة بالعملية التعليمية وبحاجات الطالب لدخول سوق العمل، والتي تتمثل في[3]:

–الكفاءة: هذا البعد يشير إلى أن الطالب يتجه إلى المنظمات التعليمية التي توفر له خدماتها بكفاية وجدارة، والتي تتميز عن المنظمات التعليمية الأخرى في طرح وتقديم خدماتها التعليمية، وذلك من خلال توفير المهارات والخبرات الأكاديمية والإدارية المطلوبة والتي تتلاءم وتنسجم مع أهداف مؤسسات التعليم ورسالتها المجتمعية.

–الإعتمادية : ينبغي أن تقدم مؤسسات التعليم العالي خدماتها التعليمية بصورة تعكس درجة عالية من الإعتمادية على هذه الخدمات بصورة صحيحة وبدرجة عالية من الثبات.

–المجاملة :بأن يسود في مؤسسات التعليم جو من الإحترام المتبادل والتعامل الحسن الذي يستند على الأسس الأخلاقية والتنظيمية والمهنية؛ وهو يتطلب توفر درجة عالية من الولاء لدى الطالب و لدى عضو هيئة التدريس والإداري للمؤسسة التعليمية، بحيث تنعكس هذه السلوكيات في سمعة الجامعة ومكانتها وميزتها التنافسية في سوق الخدمات التعليمية.

–الاستجابة : **بالاستجابة** العالية والسريعة للتغيرات في بيئة المنظمات التعليمية (مؤسسات التعليم العالي)، وهذا يتطلب امتلاك المرونة الكافية للاستجابة لهذه التغيرات في احتياجات سوق العمل ومنظومة التطور الاقتصادي والاجتماعي؛ كما لا ينبغي إغفال الاستجابة لمتطلبات البيئة التعليمية الداخلية .

–فهم الزبائن : ينبغي التركيز على فهم الطالب الجامعي وإدراك حاجاته التعليمية، ودراستها من منظور الطالب ومن منظور حاجات سوق العمل أيضا، وهنا يبرز دور الجامعة في التأثير على الطالب والمجتمع، وإظهار وإبراز الحاجات الحقيقة التي تخدم الطالب والمجتمع و تلبي الطموحات المستقبلية، ويجري استخدام وسائل وأدوات البحث العلمي المناسبة لهذا الغرض مثل الاستبيان والمقابلات الشخصية وغيرها .

–الأمان :توفير الخدمة التعليمية للطالب في جو آمن يخلو من المخاطر قدر الإمكان إذ نجد الأنظمة والقوانين في دول العالم تحرص على توفير خدمات تعليمية آمنة؛ كما ينبغي اعتماد برنامج صحي متكامل في مؤسسة التعليم العالي، يوفر للطلبة أطباء و صيدليات و سيارات إسعاف داخل الحرم الجامعي، مع إمكانية توفير تأمين صحي.

[3] J. F. Forest and Philip G. Altbach, Op. Cit, PP25-26

ونتيجة لإرتفاع كلفة ونفقات التعليم العالي واحتدام المنافسة العالمية، وعولمة وعالمية التعليم العالي فرضت الحكومات رقابة على مؤسسات التعليم العالي حول أدائها، فعاليتها وجودة خدماتها، وهذا ما تطلب تقارير حول معايير الأداء وزيارات تقييمية من طرف فرق تقييم خارجية، و لهذا تم إنشاء وكالات جديدة لدعم الشكل الجديد للرقابة، ماأدى لظهور مصطلح "ضمان الجودة " في التعليم العالي في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات ، رافقه ظهور اتفاقيات ضمان الجودة في دول مختلفة: استراليا، الأرجنتين، الدنمارك، انجلترا، فرنسا... شهدت منذ ذلك الوقت انتشارا واسعا في شبكات ووكالات ضمان الجودة عبر العالم مثل: QAA, ANQAHE, INQAAHE APQN, AUQA.[4]

3. مفهوم ضمان الجودة:Quality Assurance

في مؤتمر الـ UNESCO العالمي للتعليم العالي في القرن الواحد والعشرين، أعتبرت: "ضمان الجودة والإعتماد، والتعريف بالمؤهلات"، كأهم القضايا في التعليم العالي[5]، حيث أصبحت مؤسسات التعليم العالي تعتمد على سمعتها لجذب الطلبة وإعطاء مصداقية لـ :شهاداتها وبرامجها وخريجيها وبحوثها[6].

فضمان الجودة في التعليم العالي يعود إلى: "السياسات والعمليات والتطبيقات التي تهدف إلى ضمان الحفاظ أو تطوير الجودة المنتظرة أو المتوقعة "؛ وبهذا وحسب عملية بولونيا Bologne Process في أوروبا، تركز ضمان الجودة على[7] :

- ✓ فائدة الطلبة وأرباب العمل والمجتمع ككل لتوفير الجودة في التعليم العالي.
- ✓ الأهمية الكبيرة لاستقلالية مؤسسات التعليم العالي، والمسؤولية الكبيرة الملقاة عليها للوفاء بإلتزاماتها.
- ✓ أن تتأقلم ضمان الجودة الخارجية مع أهداف مؤسسات التعليم العالي.

وبذلك تعتمد عملية ضمان الجودة على عدة مقاربات وهي التدقيق والإعتماد و التقييم[8]؛ لكن وقبل تعريفها يجب توضيح مصطلح المعايير الأكاديمية الذي يصف مستوى الإنجاز الذي يتعين على الطالب بلوغه للحصول

---

[4] J. F. Forest and Philip G. Altbach, Op. Cit, P 27

[5] A. S Patif and P. J. Gray, Engineering education quality assurance ; a globale perspective, Springer Science+ Busness Media 2009, p3

[6] A. S Patif and P. J. Gray, Op.Cit, p5

[7] Eurydice, 2010, p24

[8] D. F. Westerhezden, quality assurance in higher education : trend in regulation translation and 43transformation, Spriger 2007, p2

على شهادة أكاديمية (درجة علمية على سبيل المثال)، ويجب أن تكون تلك المعايير موضوعة على أسس متشابهة بشكل عام[9].

ينظر لضمان الجودة على أنها العملية التي يتم من خلالها قياس العناصر الأساسية للتعليم العالي، والتي تشمل

1- التدقيق: Audit

كما يطلق عليه أيضا مصطلح المراجعة، فهو عملية مراقبة إدّعاءات مؤسسات التعليم العالي، والتي تقيس مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها الذي يدور حول مدى فعالية عملياتها**[10]**.

فالتدقيق الأكاديمي، هو عملية مراجعة لضمان الجودة، تركز على الإجراءات التي تستخدمها مؤسسات التعليم العالي، لضمان المعايير والجودة الأكاديمية الخاصة بها؛ ويعمل التدقيق على تقييم كيفية إرضاء الجامعة أو الكلية لنفسها بأن تكون المعايير المختارة من قبلها قد تم إنجازها، كما تحكم على المعايير المبدئية[11].

2- الاعتماد:Accreditation

إنّ الإعتماد عنصر هام في ضمان الجودة فهو الذي يحدّد المعايير، وتعود جذور الإعتماد في أوروبا إلى الخمسينيات من القرن العشرين، حيث كانت هناك مبادرات على المستويين الإقليمي والوطني، للتدقيق في الكفاءات البيداغوجية في التعليم العالي إلا أن مصطلح الإعتماد أستخدم في الولايات المتحدة الأمريكية منذ ثلاثينات القرن العشرين[12].

فالإعتماد هو المرحلة أو العملية الأولية لضمان الجودة، والتي استخدمت لضمان ملاءمة البرامج التعليمية لمتطلبات مختلف الوظائف، والذي يتضمن تدقيق دوري للمعايير والمقاييس ومنه كان الإعتماد المتخصص، الذي هو عبارة عن تقييم لمؤسسة أو لبرنامج، إذا كان يؤهل مخرجاته للعمل في تخصص معين مثل القانون أو الطب[13].

وهو عبارة عن تقييم لمؤسسة ما من مؤسسات التعليم العالي، ما إذا كانت مؤهلة، والسؤال الذي يطرح: هل هي جيدة كفاية، لتكون معتمدة Approved ومنه إذا ما كانت هناك ملاءمة[14] .

---

[9] دليل الطلاب الاجانب، 2005، ص1

[10] OCED, quality and internationalization in higher education, Paris 1999, p31

[11] د.ل. ترجمة عبد العزيز البهواشي و سعيد ين حمد الزبيعي، ضمان الجودة بالتعليم العالي في المملكة المتحدة، ط1، عالم الكتب، القاهرة 2005، ص1

[12] A. S. Patif and P. J Gray, Op.Cit, p6

[13] OCED, Op.Cit, p33

[14] OCED, Op.Cit, p32

إلا أنّه هناك عدة صعوبات تواجه الدول فيما يخص الإعتماد، وهو نقص أو عدم وجود معايير مشتركة فيما بينها ممّا يصعّب عملية إعتماد مؤسساتها، والإختلاف في ماهية المعايير وكيفية قياسها ما يعكس اختلاف الدول في طريقة ترجمتها للجودة[15].

3- **التقييم**: Assessment

عبارة عن تقنيات وعمليات ووسائل وطرق للقياس والتحليل، تستعمل لمراقبة الأداء ولضمان تحقيق جودة المخرجات أو تحسينها فالتقييم في التعليم العالي عبارة عن أي عملية أو إجراء يثمّن معرفة ومفهوم وقدرات أو مهارات الفرد والسؤال المطروح هو: **ما مدى جودة مخرجاتكم؟** وهناك عدة أشكال للتقييم، التي تخدم أهدافا مختلفة[16]:

- تعزيز تعلم الطلبة عن طريق إعطائهم تغذية راجعة Feedback عادة لمساعدتهم على تحسين أدائهم.
- تقييم معارف الطلبة: قدراتهم على الفهم ومهاراتهم.
- لإعطاء الطلبة علامات، والتي تعكس انجازاتهم للمحيط الخارجي.

أما التقييم الموجه لهدف الإعتماد، يفحص قدرة مؤسسات التعليم العالي ونوع الشهادات والبرامج لملاءمتها أو تطابقها مع مقاييس ومعايير محددة، والمتعلقة بالمدخلات والعمليات.

كما أن تقييم الجودة يمكن أن يشمل نواحي مختلفة مثل التمويل والطلبة والتجربة التعليمية للطلبة وتصميم البرامج ومحتوى المقررات وكفاءات هيئة التدريس[17].

كل هذه العمليات يمكن أن تقوم بها المؤسسة نفسها، أو توكلها إلى أطراف أخرى خارجية (مراجعة الأقران)، وذلك لكون التقييم و الإعتماد الذاتي لا يتمتع بمصداقية، ولضمان الشفافية، إلا أن تعريف وتطوير مقاربات لضمان الجودة في التعليم، يتطلب[18]:

- اتفاق عام حول أهداف التعليم.
- تحديد أبعاد الجودة المختلفة.

---

[15] Philip G. Altbach, Liz Reisberg, Laura E. Rumbley, trend in global higher education : traking an academic revolution, a report prepared for the UNESCO, Wold conference on higher education, UNESCO 2009, p53

[16] A. S Patif and P. J Gray, Op.Cit, pp13-14

[17] D. F. Westerhezden, Op.Cit, p226

[18] UNESCO, education for all global monitoring report, the quality imperative, Paris 2005, p35

- تحديد المتغيرات الهامة، لقياسها وتقييمها.

ممّا سبق نستنتج أن ضمان الجودة في التعليم العالي، هي وسيلة من وسائل مراقبة الحكومات لما يجري داخل مؤسسات التعليم العالي، حيث لم يعد الطلب على ضمان الجودة يعبر عن مدى قدرة الجامعات على تقديم مخرجات ذات جودة[19]، بل هو يضمن محاسبية Accountability ومراقبة مؤسسات التعليم العالي (والذي يشير إلى المسؤولية أو الإجابة للجمهور الخارجي)، وخاصة القطاع الخاص.

ومن أسباب الإهتمام بالمحاسبية Accountability في التعليم العالي[20]:

- التكلفة والمشاكل المحتملة للأعداد المتزايدة Massification.
- الحاجة إلى ضمان جودة الأداء للممولين الخاصين والعموميين.
- العولمة والحاجة إلى الرقابة على المعايير والمقاييس غير المضبوطة.

كما تهدف المحاسبية إلى الفعالية المؤسساتية التي تشمل نسبة التخرج وعدد سنوات أو مدة التخرج وتوظيف الخرّيجين وإنجازاتهم[21].

المطلب الثالث: المعايير المستخدمة في تقييم الجودة

ارتبطت عملية تقييم الجودة تاريخيا، ببيانات كمية مثل عدد الأساتذة الدائمين المتحصلين على شهادات عالية والموارد الموجودة بالجامعة من مكتبات ومنشورات الجامعة ونسبة التأطير.

أمّا في السنوات الأخيرة، أصبح هناك تركيزا متزايدا على مخرجات التعليم العالي والتي تُعنى بالطلبة وما حققوه من خلال تعلمهم؛ و من هنا قامت منظمة OCED بتقديم مشروع أطلق سنة 2006، لتقييم التعليم و التعلم والذي يدعى" AHELO " The Assessment of Higher Education Learning Outcomes : والذي لا يزال قيد التطوير، و من المنتظر أن يتم إطلاقه في 2016 ، من بين النقاط التي يركز عليها هذا المشروع[22]:

- نسبة الإناث والذكور من مجموع الطلبة.
- التفاعل بين الطلبة والجامعة (العلاقة بينهما) ، التحديات الأكاديمية.
- توقعات مستقبل الطلبة المهنية ودعم الأهل وتوقعات المجتمع من مؤسسات التعليم العالي.

---

[19] D. F. Westerhezden, Op.Cit, p183

[20] D. F. Westerhezden, Op.Cit, p272

[21] A. S Patif and P. J Gray, Op.Cit, p17

[22] Philip G. Altbach, Op.Cit, pp57-58

- سلوك المخرجات ونجاحهم في إيجاد عمل ورضا الطلبة وتطويرهم لثقتهم بالنفس.

ويمكن توزيع معايير الجودة في التعليم العالي على المحاور التالية:

1- **محور الخطط الدراسية من حيث المحتوى و التنظيم ومدى التوافق مع رسالة الجامعة :**

إن الخطط الدراسية يجب أن تركز على بناء قدرات التحليل والتركيب والاستنتاج والتطبيق وتدريب الطالب على توظيف المعلومات والمعارف التي يتلقاها وفق نظام عقلي ومنطقي متناسق مرتبط ببعضه البعض، ويمزج العلوم المختلفة ببعضها البعض، ويغطي هذا المحور الجوانب التالية[23] :

- أقسام الخطة الدراسية للتخصص من حيث آلية تقسيم الساعات المعتمدة.
- مدى مرونة الخطة والخيارات المتاحة أمام الطلبة.
- عدد ساعات التدريب العملي.
- المتطلبات السابقة ومدى مواءمتها.
- المهارات الإدراكية التي تزودها الخطة.
- مساهمة الخطة في بناء الشخصية.
- الوصف التفصيلي لخطط المواد (توفر خطط المواد لدى القسم) .
- الوصف المختصر لكل مادة باللغتين العربية والإنجليزية.
- توفر كتيب يبين تفاصيل الخطة الكاملة ويشكل مرجعًا للطلبة.
- مدى ملاءمة الخطة لإحتياجات المجتمع المحلي وسوق العمل.
- تطوير الخطط الدراسية واعتماد مناهج جديدة تتفق واحتياجات المجتمع وخطط التنمية ومطابقة لمعايير الجودة.

2- **محور الطلبة:**

وهم أبرز عناصر العملية التعليمية، وتحدد مؤشرات الجودة المرتبطة بهذا المحور بـ:

–انتقاء وقبول الطلبة :تمثل الانتقائية في سياسة قبول الطلبة للالتحاق بالدراسة في الكليات والمعاهد العليا إحدى الممارسات الشائعة في الجامعات والكليات، لأن الجامعات والكليات التي تنتقي طلبتها تتميز على مثيلاتها الأقل انتقاء.

إنّ انتقاء الطلبة و قبولهم يمثل الخطوة الأولى في جودة التعليم العالي، و يتم عادة الانتقاء من خلال اختبارات الاستعدادات الدراسية لتحديد مدى استعدادهم علميا و ذهنيا للاستيعاب و الاستفادة من العملية التعليمية، وتتفاوت الجامعات في أساليب القبول و الانتقاء للطلبة، فقسم يعتمد على مجموع الدرجات التي أحرزها الطالب

[23] معايير ضبط جودة بالتعليم العالي، مكتب ضمان الجودة، جامعة مؤتة 2010، ص ص7-8

في الإمتحان الوزاري العام مع الأخذ بعين الإعتبار دروس الإختصاص وهو من أقدم و أضعف أساليب القبول، و إن كان لا يزال معمولا به في الكثير من الجامعات و لا سيما جامعات الوطن العربي و قسم من الجامعات تعتمد على معايير صارمة حفاضا على النوعية في حين تتساهل بعض الجامعات في هذه المعايير و لكل منهما حجته في ذلك.

–نسبة عدد الطلبة لعضو هيئة التدريس :إذ يجب أن تكون هذه النسبة مقبولة بالدرجة التي تضمن تحقيق فاعلية العملية التعليمية، و للعلم فإنه ليس هناك معيار محدد متفق عليه لتحديد هذه النسبة، إذ أن ذلك يتوقف على طبيعة المادة، فمحاضرة في مادة إنسانية يمكن أن يحشد لها أعداد كبيرة من الطلبة، ولكن محاضرة لمادة علمية تتطلب المشاركة في اجراء تجربة، فإنها لا تتحمل أعدادا كبيرة من الطلبة، و على العموم فإن المتفق عليه أنه كلما كان عدد الطلبة قليلا كان ذلك أفضل في رفع حيوية الدرس و اتاحة فرص أكبر للمشاركة وتبادل الأفكار.

–متوسط تكلفة الطالب الواحد :و هذه تقاس بمعدل الانفاق على كل طالب في السنة الدّراسية الواحدة وحسب المرحلة التعليمية الملتحق بها، و يعد هذا المؤشر مهما للجودة، لأن نوعية الإدارة والتشغيل والتوجيه والتحكم و التنشيط و التحفيز و الكفاءة المجتمعية و المؤسسية كل هذه تدخل كعوامل مؤثرة في نوع الانفاق.

–استخراج معدل عدد السنوات اللاّزمة والفعلية لتخريج طالب واحد، ثم يتبعها احتساب عدد السنوات المهدورة بسبب الرسوب والتسرب كمؤشرات للكفاءة الانتاجية للمؤسسة.

–نوعية الخدمات التي تقدمها الجامعة أو الكلية لطلبتها التي تشمل الخدمات الصحية، و الأقسام الداخلية (السكن)و المواصلات...

–**الكشف عن دافعية الطلبة و استعدادهم للتعلم** و هذا يعد من العوامل التي تتوقف عليها جودة التعليم، حيث أن وجود دوافع قوية نحو التعليم سوف يحفز الطلبة للإقبال على مواصلة الدراسة و اتقانها و التفوق فيها، وكذلك تساعد هذه المعرفة على تهيئة الظروف المناسبة للطلبة الجدد قبل الالتحاق بالدراسة.

–احتساب نسبة عدد المتخرجين في الكلية إلى عدد المسجلين فيها و ضمن المدة المقررة للدراسة، ونسبة الذين احتاجوا لمدة إضافية للتخرج.

–نسبة الطلبة الذين التحقوا بالدراسات العليا من الطلبة المتخرجين.

–ارتباط قبول الطلبة في الكليات بمتطلبات سوق العمل و احتياجات خطط التنمية الشاملة للبلد، على أن يكون ذلك مخططا بأسلوب يضمن تدفق المتخرجين بالكم و الكيف و ضمن سقف زمني محدد.

–تقييم مستوى الخريج الجامعي عند مزاولته لاختصاصه في ميدان العمل للتأكد من امتلاكه للمهارات والمعلومات اللازمة لهذا الميدان.

3– محور عضو هيئة التدريس :"لا شك أن عضو هيئة التدريس هو الأساس في إنجاح العملية التعليمية والتربوية، إذ يتوقف نجاح الجامعة في تحقيق أهدافها على مقدار ما يبذله عضو هيئة التدريس من نشاط ومقدار ما يمتلكه من تمكن في مادته العلمية واقتدار في ايصالها ورغبة في اعطائها، وأوضحت اليونسكو أن المقصود بجودة

عضو هيئة التدريس :امتلاكه لكفاءات تتصل بالمواد التدريسية وكفاءات تتصل بالطلبة، وأخرى تتصل بالتخطيط للعملية التعليمية وإدارة الصف وتقييم الطلبة وممارسة علاقات إنسانية طيبة وكفاءات مهنية عامة .من بين المؤشرات الخاصة بعضو هيئة التدريس ما يلي[24]:

-حجم أعضاء هيئة التدريس و كفايتهم إلى الحد الذي يسمح بتغطية جميع الجوانب المنهجية من المواد الدراسية وحسب الاختصاص.

-الكفاءات التدريسية و هنا لابد من تحديد المعايير الخاصة بالمعارف و المهارات التي يتوقع امتلاك عضو هيئة التدريس لها.

-مستوى التدريب و التأهيل العلمي لأعضاء هيئة التدريس.

-الانتاج العلمي لعضو هيئة التدريس : هناك جملة مؤشرات يستعان بها للحكم على كم الانتاج ونوعه، و لو أن مسألة النوع يعد تقييمها من أصعب الأمور .ومن هذه المؤشرات :عدد البحوث المنشورة في مجلات أو دوريات علمية متميزة، وأحيانا ينظر إلى طول المقالة وعمقها وأصالتها بالرجوع إلى آراء المحكمين لإبداء الراي في أصالتها وجودتها ونفعها ومقدار الإضافات التي أضافها البحث إلى مخزون المعرفة، أو مقدار الإسهام الذي أحدثه البحث في التغير الاجتماعي والتكنولوجي.

و مع أنه لا توجد طريقة لتقييم مخزون المعرفة أو ما يضاف إليها، فعندها يجب استخدام المقاييس البديلة الأكثر شيوعا في الاستخدام و هي :عدد المطبوعات أو كلفة الناتج العلمي، كما أن هناك مقاييس مختلفة كمقياس الناتج العلمي منها :عدد الكلمات المنشورة أو الصفحات أو عدد المقالات أو الكتب أو عدد الاستشهادات المستلة بواسطة المقالات والكتب، كذلك استخدمت طول المقالة أو سمعة المجلة أو الناشر، ومع ذلك فإنه لاشيء من ذلك له علاقة واضحة أو مباشرة بالنوعية، و قد اقترح البعض استخدام مؤشرات أخرى لقياس الانتاجية العلمية لعضو هيئة التدريس أو العالم أو الباحث منها [25]:

أ .المنشورات العلمية :أي مجموع ما أنج زه العالم أو الباحث من منشورات علمية، على أن الأخذ بهذا المؤشر قد أثار جدلا شديدا في مسألتين، الأولى :طبيعة العلاقة بين كم المنشورات ونوعيتها، والثانية :معايير النشر العلمي ومدى تدخل العوامل غير الموضوعية في هذه العملية.

ب .التقدير والاعتراف العلمي :ويرتبط هذا المؤشر بثلاثة أمور هي:

- الانجاز ومكانة العالم في جامعة كبرى ومعرفته بالعلماء الآخرين في الجامعات الأخرى.
- عدد الجوائز الشرفية العليا التي حصل عليها العالم والتي تنتهي بجائزة نوبل.
- العضوية الشرفية في بعض الجمعيات العلمية أو رئاسة مؤسسات مهنية وطنية.

[24] فوزي حرب ابو عودة، 2004، ص ص540-542، www.msakallah.com تاريخ التصفح 2015/10/10

[25]مهدي السامرائي، نفس المرجع، ص422

ج .ومن المؤشرات الأخرى:

- عضوية اللّجان والجمعيات.
- المساهمة العلمية في المؤتمرات.
- التحكيم.
- الاشتراك في الدوريات العلمية وعضوية مجالس تحريرها.

4- **محور آلية التعليم والتعلم** :يركز هذا المحور على وصف العملية التدريسية والتعليمية وذلك من خلال الجوانب التالية[26]:

أ–العملية التدريسية :والتي تتضمن النقاط التالية:

-ماهية إستراتيجية التعليم والتعلم المتبعة ومدى ملاءمتها للأهداف المرجوة.

-الوسائل التعليمية والايضاحية المتوفرة.

-قدرة أعضاء هيئة التدريس على استخدام الوسائل التعليمية المتاحة (الاستخدام الفعلي).

-التركيز على تكامل شخصية أعضاء هيئة التدريس من النواحي النفسية والخلقية والمعرفية والمهارية.

-مدى جودة المادة التعليمية وقدرتها على تحقيق أهداف المساقات الدراسية.

-استخدام وسائل الاتصال الحديثة وتكنولوجيا المعلومات.

-دور الطلبة ومشاركتهم في العملية التعليمية .

ب– التعلم :عملية تعلم الطلبة تشمل الجوانب التالية:

-العبء الدراسي للطالب.

-توفر الإرشاد الأكاديمي فيما يتعلق بالمهارات الدراسية والبحث العلمي.

-المصادر التعليمية المتوفرة و المستخدمة مثل الكتب، المجلات وأساليب التعليم غير المباشر.

-قدرة الطالب على المعرفة و الفهم و المهارات التحليلية المكتسبة بالإضافة للمهارات المحددة متضمنة المهارات العملية والاحترافية.

5- **محور آلية التقييم** :يتضمن هذا البعد مدى كفاءة وفعالية الأساليب المستخدمة في اكتساب المعرفة والمهارات المراد تحقيقها وذلك من خلال الجوانب التالية[27]:

- مدى ملاءمة أساليب التقييم لمخرجات المادة.
- وضوح معايير التقييم للطلبة.

[26] معايير ضبط جودة التعليم العالي، نفس المرجع، ص8

[27] المرجع السابق، ص9

- جودة التغذية الراجعة للطلبة بناءًا على التقييم.
- قدرة وسائل التقييم على قياس مدى تحقق المخرجات المرجوة.
- مدى ملاءمة عملية التقييم لمستوى الطلبة الإدراكي والدراسي.
- دقة وثبات التقييم والعلامات.
- أنواع أسئلة الاختبارات التحصيلية.
- مدى ملائمة الاختبارات التحصيلية للمحتوى التعليمي للمادة.
- توفر أو عدم توفر الممتحن الخارجي.
- ربط التقييم مع نتائج التعلم المقصود.
- الوضوح، وفهم الطلاب لمعايير ومهام التقييم.
- قياس مدى تحقيق نتائج التعلم المقصود.

6- **محور البنية التحتية والخدمات** :هذا المحور يجب أن يتضمن ما يلي:

-توفر المطاعم للطلاب.

-اتساع المباني وقاعات التدريس.

-جودة المقاعد الدراسية.

-نظافة المباني.

-مدى توفر أماكن مستقلة للدراسة وخدمات صالات الإطعام والمرافق الاجتماعية.

-توفر الخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة.

-جودة مكاتب أعضاء هيئة التدريس.

-الخدمات المساندة مثل آلات النسخ، الماسح الضوئي...

هذا بالإضافة إلى ضرورة توفير:

أ- المصادر التعليمية :والتي تتمثل في:

-تقييم مدى توفر أجهزة الحاسوب والبرمجيات المناسبة، بأعداد تتناسب مع أعداد الطلبة وفقا للمعايير الدولية ومعايير الاعتماد الأكاديمي.

-مواكبة التطور العلمي والمعرفي في التدريس من خلال استخدام الحاسوب والانترنت في عملية التعليم والتعلم واستخدام الوسائل التعليمية والمعرفية.

-مدى توفر متطلبات المواد المختلفة من المراجع الدراسية و الدوريات، والمساحات الكافية للطلبة في المكتبة.

-مدى تلاؤم خدمات المكتبة المتوفرة مع متطلبات المنهاج والتعليم واستراتيجيات التعلم، ونتائج التعلم المقصود.

ب–الدعم اللامنهجي للطالب :وهذا يتضح من خلال مدى توفير:

–مرشد اجتماعي على مستوى الكلي.

–الخدمات الطبية و سيارة الاسعاف.

–خدمات الأمن داخل الحرم الجامعي.

–إمكانية إنشاء النوادي ذات العلاقة بمهارات وتخصصات الطلبة ومحاولة تنميتها.

–النشاطات الفنية (المسرح، الفنون).

–استقبال الطلبة الجدد و توجيههم.

المطلب الرابع: الأنماط الجديدة في التعليم العالي

كل هذه الاتجاهات ولدت أنماطا جديدة تم تبنيها في منظومة التعليم العالي بالموازاة مع مؤسسات التعليم العالي التقليدية المعروفة (الجامعة، المعهد، المدرسة)، والحديثة مثل الجامعة المفتوحة (الجامعة الافتراضية) التي من أهم أهدافها القضاء على الأمية وتلبية الحاجات المتسارعة اجتماعيا واقتصاديا للمجتمع والتي ترتكز أساسا على مبدأ **التعليم عن بعد** و**التعليم الإلكتروني**، وتسمى أيضا بالجامعة العالمية أوالجامعة المختبر والمنتشرة والمستمرة مدى الحياة والتي تعد برامج عالمية فعالة في تبادل الطلبة والاساتذة للبحوث التعاونية والبحوث المشتركة بين العديد من دول العالم التي تمتاز بعدم التجانس من حيث الهوية والأهداف؛ وهذا للحاجة الملحة لهذه الدول في إحداث شراكة انفتاح على المجتمع الدولي[28].

أ. **التعليم عن بعد:**

إنّ توفير فرص تعليمية إضافية دون الحاجة إلى زيادة ضخمة في الميزانيات، هو ما دفع بالمؤسسات التعليمية إلى تطوير برامج التعليم عن بعد والذي يوفر أيضا فرص تعليم أكثر للأفراد الذين لايستطيعون التفرغ للتعلم (نتيجة لالتزامات شخصية وظروف معيشية وعزلة الجغرافية).

فالتعليم عن بعد هو " نقل مواد التعليم إلى المتعلم في موقع عمله أو إقامته وهذا يعني الفصل الجغرافي بين المتعلم والمعلم، حيث لا يتوقع أن يكون اللقاء في قاعة المحاضرات هو الخط الأساسي للعلاقة بينهما، وللتعويض عن اللّقاء الفعلي، يقوم الطالب بالحصول على المعرفة من خلال وسائل تعليمية حديثة وذلك للوصول إلى كل راغب في التعليم العالي[29].

[28] عادل سالم موسى معايعة، نفس المرجع، ص ص 104– 106

[29] العبادي هاشم فوزي، نفس المرجع، ص 323

وبذلك فإن التعليم عن بعد يقوم على مجموعة من المبادئ، هي[30]:

–عدم اشتراط الوجود المتزامن للمتعلم مع المعلم في الموقع نفسه.

–ضرورة وجود وسيط بين المعلم و المتعلم، و لهذه الوساطة جوانب تقنية وبشرية و تنظيمية.

–يمكن للمتعلم عن بعد اختيار وقت التعلم بما يتناسب مع ظروفه دون التقيد بجداول منتظمة ومحددة سلفا للقاء المعلمين باستثناء اشتراط التقييم.

–أسلوب من أساليب التعلم الذاتي (التي أدت إلى تعزيز نظام التعليم المفتوح و التعليم المستمر).

وتكمن أهداف عملية التعليم عن بعد فيما يلي:

–تقليل صعوبات انشاء مؤسسات تعليمية جديدة لتلبية الطلب المتزايد عليها.

–زيادة إمكانية الحصول على التعليم و زيادة فرص التحاق الأفراد بالتعليم العالي.

–إتاحة الفرصة للأفراد للنمو المستمر و تحسين ظروف حياتهم.

–انخفاض تكلفة التعليم : حيث أن التعليم عن بعد معقول التكلفة و متاح لفئات عديدة مما يجعلها في متناول الجميع.

ب. **التعليم الالكتروني:**

إن المزاوجة بين تكنولوجيا المعلومات والإتصال والتعليم والتدريب، أدّى إلى ظهور ما يعرف ب" :التعليم الإلكتروني "الذي يتم عن طريق الحاسوب الآلي وأي مصادر أخرى على الحاسوب تساعد في عملية التعليم والتعلم، وفيه يحل الحاسوب محل الكتاب ومحل المعلم، " هذا النوع من التعليم قائم على شبكة الانترنت، وفيه تقوم المؤسسة التعليمية بتصميم موقع خاص بها ولمواد أو برامج معينة لها، ويتمكن المتعلم فيه من الحصول على التغذية الراجعة[31]".

[30] وليد سالم محمد الحلفاوي، نفس المرجع، ص100

[31] المرجع السابق، ص 58

ويستخدم مع مصطلح التعليم الالكتروني مصطلح آخر وهو التعليم الافتراضي بالإضافة إلى مصطلحات أخرى هي التعليم بالإتصال الالكتروني، أو التعليم بالكمبيوتر؛ إن تطبيق التعليم الإلكتروني في العملية التعليمية يحقق مايلي[32] :

–تعدد مصادر المعرفة بصورها المختلفة السمعية، المرئية و المكتوبة، مع توافر إمكانية تسجيلها، نسخها وطباعتها.

–تحسين مهارات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال TIC، بالنسبة للمعلم و المتعلم.

–عدم الاعتماد على الحضور الفعلي : حيث أن وسائل الاتصال وفرت الحصول على المعلومة دون التقيد بالزمان و المكان.

–يمكن من إرسال و استيلام جميع الأعمال بين المعلم و المتعلم، مثل استيلام الواجبات عن طريق الوسائط الالكترونية.

ويركز التعليم (عن بعد، والالكتروني) على إعداد الكوادر البشرية الفنية وتجميع راس المال البشري واستثماره بصورة فعالة لتطوير المجتمع، بما يحقق تقدمه وازدهاره في مجالات الحياة المختلفة، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتعليمية، ويتم ذلك عن طريق[33]:

- ✓ توفير أساليب ووسائط تعليمية مغايرة لتلك المستخدمة في المؤسسات التقليدية.
- ✓ توفير فرص التعاون العلمي والتعليمي والبحث بين مؤسسات التعليم في العالم.
- ✓ الإسهام في حل المشكلات الناجمة عن عجز مؤسسات التعليم الجامعي التقليدية عن استيعاب الأعداد الهائلة المتزايدة من طلاب الدراسة الجامعية، الذين يمتلكون الرغبة والقدرة.
- ✓ توفير الفرص لمن فاتهم إكمال تعلمهم في أثناء الخدمة والعمل، ولمواكبة التطورات في مجالات المعرفة، ورفع مستوى الأداء والإنتاج بين العاملين، مما يحقق مبدأ ديمقراطية التعليم وتكافؤ فرص التعليم الجامعي.
- ✓ تقديم برامج دراسية تلبي احتياجات المجتمع، وتساند خطط الإنماء الشامل، من خلال الإسهام في بناء مواطن متكامل الثقافة، ذي شخصية متجانسة وعلى استيعاب إنجازات عصره ومتطلباته بما ينسجم مع ظروف واقعه.

---

[32] وليد سالم محمد الحلفاوي، نفس المرجع، ص60

[33] سعيد الربيعي، نفس المرجع

- ✓ يقلل من فرص هجرة العقول الشابة من بلدانها بحثا عن الجديد، وكذلك الفجوة الكبيرة في عملية التعليم المستمر والتدريب التخصصي والتعليم مدى الحياة، بتقديمها خدمات عالية الجودة للعاملين في مواقع عملهم، دون الحاجة إلى الطرق التقليدية والمكلفة المتبعة حاليا.
- ✓ يمكن الاستفادة من جهود الأساتذة المختصين في شتى حقول المعرفة بمن فيهم من العقول المهاجرة التي يصعب عودتها إلى بلدانها لكثير من الأسباب، وبذلك خلق نوع من الارتباط بين الداخل والخارج في مجتمعات افتراضية.

المبحث الثالث: تجارب عالمية ودروس مستفادة

يتوفر في المشهد الدولي على العديد من أمثلة التعاون والعلاقات بين الصناعة والجامعة على مستويات مختلفة، حيث تمتد هذه العلاقة في بعض الدول المتقدمة إلى مئات السنين؛ وقد بدأت علاقة الشراكة بين الجامعة ومؤسسات المجتمع تتحول تحولا جذريا في اتجاهها ونوعياتها وأسلوبها إلى علاقة تتداخل فيها مصالح الطرفين أو تتضارب أحيانا، إذ أصبح لزاما على الجامعة الإلتزام بإتباع إستراتيجيات تفرضها مؤسسات القطاع الخاص للقيام ببحوث خاصة خاضعة لجداول زمنية وأهداف تجارية، وبدأ هذا التغيير عند قيام الشركات بأداء الوظيفة التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء معاهد تقنية تابعة لها، لتخرّج حرفيين مختصين ومؤهلين للعمل بها مثل معهد جنرال موتورز ومعهد لنكولن وبرنامج فورد للتدريب الفني؛ وكانت الشركات الصناعية في ألمانيا تضع خطوطا عامة لمقررات معاهد التقنية بحيث تعد الخريجين للعمل مباشرة في الصناعة، دون الحاجة إلى تدريبهم بمزاولة العمل مدة طويلة قبل الإستفادة منهم؛ أما فرنسا والإتحاد السوفياتي السابق والمملكة المتحدة، فكانت المؤسسات الحكومية تعطي توجيهات مباشرة وغير مباشرة لبرامج الدراسات العليا على إعداد وتخريج باحثين تستفيد منهم في أعمالها الخاصة بتطوير التقنية، والقيام بتحقيق الأهداف الوطنية من البحوث[34]؛ وتتراوح العلاقة بين الصناعة والجامعة في المشهد الدولي بين التعاون الوثيق وتأسيس وتطوير المختبرات المشتركة وعمل الأبحاث الخاصة للجامعات وتصل في أقصى حدودها الى تأسيس **جامعة الشركة الصناعية** مثل: جامعة موتورولا Motorola University وكذا Microsoft University وجامعة MC Donald University وجامعة كالسروه التقنية في ألمانيا والمشهورة جدا في مجال الهندسة التي بدأت من معمل السيارات الذي أنشاه السيد ينز مؤسس شركة مرسيدس بنز مع السيدة مرسيدس، وغيرها في الشرق والغرب...؛ وتعتبر هاته الأشكال من التعاون من أهم الإستثمارات التي تقوم بها الصناعة عموما والشركات بشكل خاص؛ ولعل الكثير من الجامعات العالمية تطورت ونشأت من معامل للشركات وبأفكار مبدعة ومبتكرة.

ولأن طموح الجامعات في أي مجتمع لا حدود له كان لابد من إيجاد سبل جديدة لمساعدة الجامعات لبلوغ أهدافها وتنفيذ مشاريعها؛ ومن أبرز البدائل المتاحة أمام الجامعة ما يطلق عليه "الجامعة المنتجة"، وهو الأسلوب المتبع في عدد من الدول المتقدمة تقنيا وفي الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أكبر، وهذا المفهوم يعني باختصار أن تعمل الجامعة على زيادة مواردها من الخدمات التي تقدمها للآخرين مع إلتزامها بمهمتها الأساسية في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع وتنميته؛ ومن أشكال التعاون بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية نجد:

- مشاريع مشتركة ماديا وبشريا.
- عقود يقدمها طرف إلى آخر.

[34] مجتمع المعرفة، 2006، ص 4

- تحالفات إستراتيجية، بحيث يتقاسم الطرفان المكاسب الناتجة عن التعاون.
- دعم مادي تقدمه المؤسسات الإنتاجية مقابل الخدمات الاستشارية التي تقدمها الجامعة؛ تبادل الخبراء.

ونستعرض في هذا المجال تجارب بعض الدول، التي تعاملت بشكل عملي في تطبيق مفهوم الجامعة المنتجة والشراكة الإستراتيجية مع المؤسسات الإنتاجية والمجتمع وهي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا واليابان والمملكة المتحدة وبعضا من دول آسيا الناشئة.

المطلب الأول: التجربة الأمريكية وحاضنات الأعمال الابداعية Business incubators

يمكن تعريف حاضنة الأعمال بأنها حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والإستشارة، التي توفرها مؤسسة قائمة لها خبرتها وعلاقاتها لمرحلة محددة للرياديين الذين يرغبون البدأ في إقامة مؤسسة صغيرة أو متوسطة[35].

وإن الغرض من إنشاء مثل هذه الحاضنات يتلخص في إعطاء فرصة لتقييم إمكانيات نجاح المشروعات بجميع أنواعها سواء أكانت زراعية أم صناعية في حال التطبيق الفعلي، وإعطاء فرصة لرؤية الأفكار الريادية وتحويلها إلى مشروعات إنتاجية أو خدمات، وتطوير نتائج البحوث التطبيقية وترجمتها إلى مشروعات إنتاجية وخدمات بأسلوب علمي متطور يضمن لها الاستمرار بدرجة عالية من النجاح.

وعادة ما تكون الحاضنة داخل الحرم الجامعي أو مركز من مراكز البحث والتطوير التابعة للجامعة، وقد بدأت فكرة حاضنات الأعمال الإبداعية في الولايات المتحدة الأمريكية عام1959 ، ثم انتقلت إلى الاتحاد الأوروبي، ثم إلى دول جنوب شرق آسيا، حيث عدت هذه الحاضنات من أهم آليات النمو الاقتصادي هناك[36].

ويعتبر نموذج الحاضن التكنولوجي في جامعة أوستن الأمريكية، من أشهر نماذج الجامعات الاستثمارية في العالم، والتي تهدف إلى تحقيق عملية الشراكة والتعاون بين الجامعات وقطاعات الإنتاج في مجال البحث العلمي .وهو مشروع تعاوني بين الجامعة والحكومة المحلية في مدينة أوستن، وبمشاركة غرفة التجارة والقطاع الخاص .والحاضن التكنولوجي مصمم ليكون عاملا مساعدا للتنمية الاقتصادية من خلال توظيف البحوث والمبتكرات الجامعية وتحويلها إلى المجالات الرئيسية التي تحدد نجاح المشروعات الفنية في مجال الصناعة، ويهيئ الوسيلة التي يمكن بواسطتها تعجيل نقل ونشر التكنولوجيا، ويستجيب للاحتياجات الصناعية حيال تسويق التكنولوجيا وتوظيفها في تطوير الإنتاج الصناعي[37].

تتلخص آلية عمل حاضنات الأعمال بوضع برامج تدريب واستشارات علمية، يتبعها انتقاء رياديين يرغبون ببدء العمل في تأسيس مشاريعهم الخاصة، كما يتم تنسيق المؤسسات الحاضنة واختيارها من بين المؤسسات الكبرى،

---

[35] حسن الشريف، حاضنات الاعمال التكنولوجية، تقرير مقدم الى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، بيروت 1995

[36] احمد الخطيب، الجامعات الافتراضية: نماذج حديثة، عالم الكتب الحديث، الاردن 2006، ص 170

[37] المرجع السابق، ص 163

ويتم خلال فترة الحضانة تقديم خدمات استشارية، مالية وقانونية، واستشارات مساندة، ووضع خطط مفصلة حول التمويل، والاستثمارات اللازمة، وبرامج السيولة، والإنتاج والتسويق وكل ما يتعلق بمسيرة الشركة ذات العلاقة حتى مرحلة الانطلاق .تنطلق الحاضنات في تنفيذ أعمالها من فلسفة عمل مفادها" :أنها مشروع اقتصادي ناجح " وهي تدار على هذا الأساس[38]، وتهدف حاضنات الأعمال الإبداعية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ما يلي[39] :

- مساعدة خريجي الجامعات والمعاهد العليا من أصحاب الأفكار المبدعة، على إقامة مؤسساتهم ومشاريعهم الخاصة.
- مساعدة الباحثين على الانتفاع بنتائج الأبحاث التي ينفذونها، من مرحلة العمل المخبري إلى مرحلة التطبيق العملي بهدف الإنتاج التجاري.
- تقوم الحاضنات عادة في مراحل لاحقة بتقديم الخدمات الاستشارية للمؤسسات المستفيدة في مواقع العمل.
- تقديم الاستشارات الفنية في مجال دراسات الجدوى الاقتصادية، ودراسات السوق، وذلك حسب الإنتاج، وحجم السوق المقدر، ودراسات حول العمالة، وتوفر المواد الأولية اللازمة لبدء الإنتاج؛
- تقوم الحاضنة في حال توفر الأموال، بتقديم قروض ميسرة للمشاريع الصغيرة، تقوم الحاضنة عادة بتمثيل بعض مؤسسات التمويل الكبيرة، وبالتالي تقوم برفع التوصيات حول نجاعة المشاريع المقترحة وكذلك تقديم المقترحات حول مبالغ التمويل اللازمة.
- تقوم الحاضنات بتنفيذ دورات تدريبية مكثفة للمؤسسات المحتضنة حول بعض القضايا ذات العلاقة بنجاح المشروع صاحب العلاقة.
- المساعدة في وضع خطة للمشروع أو الشركة.

المطلب الثاني: **التجربة الكندية ومراكز التميز Centres of Excellence**

من أشكال الشراكة القوية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية إنشاء وتمويل ما يسمى مراكز التميز في كندا، وهي مراكز بحثية موجودة داخل الجامعات للقيام بتوثيق العلاقة بين الجامعات والمؤسسات الصناعية داخل كندا؛ وقد بدأت هذه المراكز بالظهور مع بداية السبعينيات عندما قامت مؤسسة العلوم الوطنية بكندا بتمويل مجموعة من البرامج لتطوير وتدعيم العلاقة بين الجامعات والصناعة، وهي ما أطلق عليه برامج الأبحاث المشركة بين الجامعة والصناعة، وتعتبر جامعة (أونتاريو)من أكثر الجامعات التي تبنت هذه البرامج.

---

[38] Warner Susan, the space to launch 1000 Biotechs experts encourage scientists to investingate biotech incubators before signing on to ensure promised profits, the scintist 2002

[39] احمد الخطيب، نفس المرجع، ص ص 175- 177

وتهدف هذه المراكز من خلال الأبحاث إلى تطوير الاقتصاد الكندي، وتطوير التكنولوجيا، وتدريب كبار العاملين في الدولة، حيث تحرص الحكومة الكندية على تمويلها بشكل منتظم ومستمر، وذلك للمحافظة بعلى ارتباطها مع المجتمع والمؤسسات الإنتاجية في الدولة، والتأكد من تطبيقها الناجح للعلوم والتكنولوجية المبدعة، للوصول إلى صناعات مربحة للجميع.

ومن مراكز التميز التي أنشئت في كندا :مركز جامعة أونتاريو لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ومن الأهداف التي من أجلها أقيم هذا المركز هو تحويل نتائج البحوث العلمية والتكنولوجية إلى التطبيق العملي في المؤسسات الصناعية والإنتاجية، وذلك من خلال الشركة اوالتعاون بين جامعة أونتريو والمؤسسات الوطنية، للوصول إلى أفضل الاختراعات والإبداعات في مجال المعلوماتية والاتصال ومن ثم تسويقها. ومركز المواد الأولية والتصنيع في منطقة أونتاريو، إذ يقوم هذا المركز بالتنسيق ما بين جامعة أونتاريو والحكومة الكندية والمؤسسات الصناعية والإنتاجية، وذلك من أجل حصر احتياجات كندا المستقبلية من المواد الخام، وتحديد الأولويات وتطوير البرامج والمشروعات ذات العلاقة. وتهدف مراكز التميز في كندا إلى:

- إقامة روابط شراكة قوية وإستراتيجية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.
- الاستثمار في الإبداع للوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة من خلال الأبحاث المشتركة ذات العلاقة بالصناعة.
- الوصول إلى نتائج عملية وذلك عن طريق نقل التكنولوجيا من المختبر إلى المؤسسات الإنتاجية وسوق العمل.
- تدريب كبار العاملين وإعدادهم نحو إدارة العمل الإبداعي.
- تبادل المهارات والمعارف مع الجماعات والمراكز الإبداعية الأخرى.
- التعاون مع المؤسسات الإبداعية المحلية والوطنية والعالمية.
- تسويق التكنولوجيا الناتجة عن الأبحاث التطبيقية[40].

المطلب الثالث: التجربة اليابانية (الشراكة بين الجامعات وقطاعات الصناعة والإنتاج)

تنطلق اليابان من نظرية عملية مازالت مستمرة منذ بداية النهضة اليابانية الأولى في القرن التاسع عشر، هذه النظرية التي ترى أن راس المال البشري المزود بالعلوم العصرية والتكنولوجيا المتطورة، هو الوحيد القادر على إحداث تمنية مستدامة، لذلك أصبح التعاون بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية من المواضيع الأساسية والجوهرية في اليابان منذ الثمانينيات من القرن الماضي، وذلك ضمن الأسس والمبادئ التالية[41]:

[40] المرجع السابق، ص 179

[41] المرجع السابق، ص188

- تطوير تبادل المعلومات بين الجامعة والمؤسسات، بحيث تسمح بالتعاون الكامل والتبادل المشترك معا، والسماح للباحثين في الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بإجراء البحوث المشتركة، والسماح بإشراك المؤسسات الإنتاجية بتمويل إبداعات واختراعات الجامعات.
- السماح للجامعات بنقل وبيع التكنولوجيا إلى المصانع الصغيرة والمتوسطة، والسماح لأعضاء الهيئات التدريسية بتقاضي رواتب إضافية من المؤسسات الإنتاجية لقاء خبراتهم واستشاراتهم وبحوثهم.
- تعزيز التعاون الوطني والإقليمي .ويطلب من الجامعات باستمرار أن تكون دائما في الطليعة في الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج والخدمات في اليابان .وتحتفظ وزارة التربية والعلوم والرياضة والثقافة بسجل منظم تبين فيه الجامعات الناجحة والفاشلة في تحقيق التعاون مع الصناعة المحلية أو الإقليمية؛
- تعزيز أكبر فائدة من البحوث المشتركة .فالجامعات ينتظر منها تطوير النماذج والأفكار الجديدة في نقل التكنولوجيا، والصناعة ينتظر منها أن تقدم المساعدة للجامعات عن طريق إحداث برامج تدريبية لطلبة الجامعات اليابانية لتعزيز إبداعاتهم وإنتاجيتهم[42].

وبناء على ذلك تم إنشاء برامج تدريبية مشتركة بين الجامعات والمصانع اليابانية، ففي عام1997 تم إنشاء لجنة تسمى Working *Group* برئاسة مدير معهد طوكيو للتكنولوجيا مؤلفة من 15 عضوا يمثلون الجامعات والمؤسسات الإنتاجية في اليابان مثل شركة *Sony* وشركة NTT وشركة Hitachi وجامعة تويوهاشي للعلوم والتكنولوجيا Toyohashi وغيرها من المؤسسات الإنتاجية والجامعات .وقد هدفت هذه اللجنة إلى دراسة القضايا المشتركة بين الجامعة والمصنع، ووضع التوصيات المناسبة لزيادة التعاون، ووضع الآليات المناسبة لتدريب طلبة الجامعات في المشاغل والمصانع لرفع درجة الابتكار عندهم، وأطلق على هذه البرامج اسم Internships وضمن هذا البرنامج فإن الجامعة التي تمتد الدراسة فيها خمس سنوات مثلا، يمضي فيها، الطالب ثلاث سنوات يتلقى فيها العلوم النظرية، ثم ينتقل إلى المصنع لمدة سنتين متواصلتين.

وتتولى مسئولية الشراكة بين الجامعات وقطاعات الإنتاج جامعات حكومية وخاصة، ووزارات مثل وزارة الصناعة والزراعة والتجارة وإتحاد وزارات التربية والعلوم والرياضة والثقافة، ومراكز ومعاهد البحوث التعاونية الخاصة، بالإضافة إلى مئات مراكز البحوث التعاونية والتي يقع معظمها داخل الجامعات اليابانية.

وتتمثل مهمتها في البحث في المشكلات التي تواجه الصناعة اليابانية وطرح الأفكار التي تقوي العلاقة بين الصناعة والجامعات.كما أن هناك تعاونا مشتركا بين الصناعات اليابانية والجامعات الخارجية، وبالأخص الجامعات الأمريكية .

وحسب إحصائيات وزارة التربية والعلوم اليابانية، فإن المؤسسات الصناعية اليابانية قد أنفقت في الفترة1976 – 1991مبلغ 93 مليون دولار لصالح جامعة هارفارد الأمريكية مقابل خبرات وبحوث لصالح الشركات اليابانية[43]

---

[42] المرجع السابق، ص ص 188- 189

[43] فهد الحارثي، ازمة البحث العلمي والتنمية 2011، نسخة الكترونية من موقع www.veecost.net.portal/index.php بـ 9/10/ 2015

المطلب الرابع: التجربة البريطانية (الجامعة الصناعية)

نظام التعليم العالي في بريطانيا من أقدم النظم التعليمية في عالمنا المعاصر، حيث يرجع تاريخ أقدم جامعاته إلى القرن الثالث عشر الميلادي وهي جامعة أوكسفورد Oxford 1264 وجامعة كامبردج Cambridge 1284، ولذلك فقد أرسى هذا النظام الكثير من المبادئ في مجال التعليم العالي، كما شهد الكثير من التطور في المنهاج والبرامج والتأهيل والتخصص والعلاقة مع المجتمع وخدمة البحث العلمي وطرق التقويم وأدواته.

وبدأت فكرة جامعة الصناعة عام1998 ، وتمثل هذه الجامعات رؤية الحكومة البريطانية نحو الشراكة بين القطاعين العام والخاص، في كل من إنجلترا وويلز وإيرلندا الشمالية، وتشبه هذه الفكرة الجامعات المفتوحة وذلك من أجل تقديم المها ارت وتوفير التدريب والتعليم اللازمين لكل عامل في كل أنواعه ومجالاته.

ولا تقوم بمثل هذا العمل مؤسسات تعليمية أخرى، ولهذا اشتدت الحاجة إلى مؤسسة علمية كجامعة الصناعة تأخذ المبادرة والقيادة وتنسيق النشاطات ولا تتردد في التغيير للأفضل، وتهدف هذه الجامعة إلى:

- إيجاد الفرص أمام الأفراد للعمل وتطوير اتجاهاتهم نحو المهنة، وإقامة سوق تنافسية.
- تمثل عاملا مهما في مسألة التعلم في سوق العمل مدى الحياة.
- رفع كفاية القوى العاملة وتوفير فرص التدريب أثناء العمل.
- زيادة قدرة بريطانيا على التنافس الدولي.
- تكون مركزا للتعليم الوطني ترافق العامل في ورشته ومنزله ومراكز التعليم المحلية.
- توجد صلة بالمعلم أو المدرب والخبير والزميل الآخر في التعليم والتدريب.
- تؤكد على استطاعتها في المحافظة على نظام سهل الاتصال، والخدمات الإرشادية، وتوضح قدرتها على محاكاة السوق.

ويرجع سبب ظهور جامعة الصناعة إلى ازدياد حاجة أصحاب العمل في بريطانيا إلى عمال بمهارات عالية، معاصرة لوسائل التقنية، وتحتاج باستمرار إلى التعليم والتدريب لكي تحافظ على مكانتها في العمل وتساهم في نجاح اقتصاد بريطانيا.

ولقد سارعت العديد من الشركات والمؤسسات والجامعات والكليات لتطبيق فكرة التعلم في العمل، وفي البيت وفي الحي، وساعد في تحقيق ذلك التوجه استخدامات التقنية الحديثة وشبكات الاتصال الآلية وبرامج الوسائط المتعددة[44].

المطلب الخامس: تجارب أخرى

وإن تشجيع الروابط بين الجامعات والصناعة يشكل حافزا للشركات عالية التقنية في ان تنجح في أعلى مستويات المعرفة والابداع كما يساعد ذلك الباحثون والخبراء العلميون والفنيون على مستوى الجامعة وفي الوقت نفسه يدفع

[44]عبد الرحمن ابو عمه، التعليم العالي في بريطانيا، مكتب التربية العربي لدول الخليج، السعودية 2000

برجال الأعمال لإقامة مشاريعهم بجوار الجامعات؛ وقد استخدمت حكومات شرق آسيا مجموعة امكانيات منتوعة لتحفيز البحث والتطوير عن طريق فتح المجال للإستثمار في التعليم العالي بالإضافة إلى التعاون بين الوكالة الحكومية و الجامعات والقطاع الخاص؛ ولتوضيح الفكرة أكثر سنتطرق لعرض تجربة كل من كوريا الجنوبية وسنغافورة.

1. كوريا الجنوبية:

ساندت الحومة الكورية فكرة الاستثمار في التعليم العالي والبحث العلمي من خلال السماح لهذا القطاع بالاندماج في مختلف القطاعات الاخرى للبلاد كما قامت بتقديم مكافات واعفاءات ضريبية للمؤسسات في سبيل تمويل نشاطات البحث وحسب ماجاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2001 " يمكن أيضا استثمار المخصصات في أول صندوق كوري للراس المال المغامر شركة التطوير التقني الكورية أو في جهود بحث وتطوير تعاونية مع معاهد البحوث العامة[45]" وعملت على تخفيض الضرائب والرسوم على استيراد معدات ولوازم الأبحاث كما قدمت قروضا طويلة الأجل بفائدة منخفضة للشركات التي تنوي المشاركة في مشاريع البحث ولكن يبقى الحافز الاساسي للبحث والتطوير حسب نفس التقرير لعام 2001 : " لم يأتي من الحوافز بقدر ما أتى من الاستراتيجية الكلية خلق سلاسل كبيرة من الشركات مكافاتهم ماليا حماية الاسواق لافساح المجال لهم لقيادة التقنيات المعقدة ثم دفعهم إلى سوق التصدير عن طريق ازالة حواجز الحماية[46]" وبالرّغم من بعض أوجه القصور التي نجمت عن تطبيق نظام السلاسل إلا أن كوريا تعد واحدة من الامثلة الرائدة في عالم البحث العلمي والتحول التقني السريع.

2. سنغافورة:

لقد عملت الحكومة السنغافورية على تكوين مهارات عالية المستوى فقامت بتوسيع نظام الجامعات وتوجيهه نحو احتياجات سياستها الصناعية وعمدت الى تغيير التخصصات الجامعية من الدراسات الاجتماعية الى العلم والتقنية وحسب نفس التقرير للتنمية البشرية إن: " الحكومة السنافورية تعتمد عدة خطط لتشجيع البحث والتطوير بواسطة الاستثمار الخاص حيث يمنح البرنامج البحثي التعاوني الشركات المحلية منحا 30% منها على الاقل بالعملة المحلية"[47] وهذا من اجل تطوير الصلة مابين الجامعات والشركات المحلية؛ كما تقدم خطة الحافز البحثي للشركات منحا قصد اقامة مراكز متميزة في التقنيات الاستراتيجية مفتوحة لجميع الشركات، وتعطي كذلك منحا للمنتجات الخاصة وبحوث العمليات، مما يشجع القدرة التنافسية للشركات، ويسمح المجلس الوطني للعلوم والتقنية

[45]تقرير التنمية لعام 2001، اطلاق العنان للابداع البشري، استراتيجية وطنية، ترجمة ندا جمال الدين بيومي، القاهرة 2001، ص 83

[46]المرجع السابق، ص 83

[47]نفس مرجع والصفحة سابقا

للشركات ومعاهد البحث بتجميع الموارد المالية، وقد ساهمت هذه الخطط في مجملها في زيادة نصيب البحث والتطوير من الموارد المالية بحوالي 65% من الاجمالي حسب ماورد في تقرير التنمية البشرية 2001.

3. ماليزيا:

تعد التجربة الماليزية من قلائل التجارب الناجحة في زمن قصير نسبيا، ولذلك يمكن الاستفادة من هاته التجربة إلى اقصى حد ممكن؛ فماليزيا بدات مرحلة التحولات الكبرى تدريجيا عبر الإعتماد على تنويع مصادر دخل اضافيه كالصناعة المتعلقة بالتقنية ذات الجودة والقيمة العالية والالكترونيات وغير ذلك...، مما ساهم بشكل مباشر في ارتفاع دخل الفرد؛ كما لعبت الامكانات المادية والبنى التحتية الضخمة التي تميز الجامعات الماليزية وبالذات الحكومية منها دور كبير أدى إلى طفرة علمية ساهمت في انتقال ماليزيا من بلد يصدر طلابه لطلب العلم في الخارج الى بلد يفتح ذراعيه بكل ثقة واقتدار للطلاب الأجانب، وهذا الانفتاح العلمي رفع من مستوى الجامعات الماليزية الى درجة العالمية، بل أصبحت جامعاتها تنافس للوصول إلى أفضل مئة جامعة في العالم؛ وبدون أدنى شك ما كان هذا التفوق ليبرز لولا وجود دعم كبير من قبل الحكومة وتمويل مالي ضخم يضخ وفق سياسات تمويل ناجعة ورقابة صارمة تشرف على المشاريع الممولة للابحاث ونتائجها التي تنشر وتعرض في كبرى المجالات العلمية لكل جامعة على حدى[48].

وفيما تضع الحكومة الأجهزة والبرامج الحديثة لتطوير التعليم العالي تحاول الجامعات ان تتبع المعايير العالمية في التدريس وتعمل بتركيز كبير على توفير التعليم الذي يسد حاجات البلاد من قوة العمل الماهرة؛ كما يضع المجلس القومي الإرشادات للتعليم الجامعي العام والخاص للربط بين أنشطة التعليم وانشطة البحوث العلمية؛ وقد قامت الدولة الماليزية بتأسيس قاعدة ممتدة لشبكة المعلومات في المؤسسة الجامعية وإمدادها بموارد المعرفة؛ وتدعم الحكومة جهود الأبحاث العلمية في الجامعات بواسطة مؤسسة تطوير التقنية الماليزية التي تشجع الروابط بين الشركات والباحثين والمؤسسات المالية والتقنيين من أجل استخدام انشطة البحث الجامعية لاغراض تجارية[49].

وتوافقا مع عصر التقنية وثورة المعلومات والاتصالات تتجه الحكومة الماليزية نحو اقامة ما يعرف بالمدارس الذكية التي تتوفر فيها مواد دراسية تساعد الطلاب على تطوير مهاراتهم واستيعاب التقنية الجديدة، ومن المواد التي يتم الاعتناء بها: أنظمة التصنيع الذكية وشبكات الاتصال ونظم استخدام الطاقة غير الملوثة وأنظمة النقل الذكية.

وهناك اتجاه جديد سند التعليم العالي في ماليزيا يطلق عليه تلبية الجامعات لحاجات الشركات، يتجلى في عدة اشكال منها: الشراكة بين الشركات الكبرى والجامعات التقليدية، وذلك لتلبية الحاجات التعليمية التي تتطلبها العلاقة بين العرض والطلب في سوق العمل؛ ولقد اصبح التعليم العالي صناعة تنمو باستمرار واصبحت تعادل نحو

---

[48] ناجي لحاج، التجربة الماليزية في التعليم العالي اليمني، www.al-tagheer.com13 تاريخ التصفح /2016/01

[49] محمد الشريف بشير، استثمار البشر في ماليزيا، من موقع www.islamonline.net تاريخ التصفح 13 /2016/01

740 مليون دولار امريكي اي نحو 10% من الناتج المحلي الاجمالي، ففي الوقت الذي تم فيه اغلاق اكثر من 100 برنامج جامعي من برامج الأربع سنوات – ليسانس- اصبح للجامعات الشريكة أكثر من 2000 فرع، هذا ومع النمو المتزايد سيصبح عدد الجامعات الشريكة اكثر من عدد الجامعات التقليدية خلال عقد من الزمن[50]، ومن أبرز أسباب تحقيق الريادة العالمية للتعليم العالي في ماليزيا اعتمادها على القيادة الجيدة والابتكار والتجديد، وتكتسي المعرفة في مجال مؤسسات التعليم العالي أهمية واضحة في نجاح تلك المؤسسات من ناحية توجيه الاقتصاد الماليزي للدخول في اقتصاد المعرفة .

المطلب السادس: الدروس مستفادة

وأول الدروس المستفادة هو مستويات التعاون بين الجامعات والصناعة، والتي يمكننا تلخيصها فيما يلي[51]:

1- المستوى التقليدي: حيث تهتم الجامعة بالتدريس والبحث العلمي وليس بالضرورة البحث والتطوير والبحث التطبيقي وتقوم الجامعة بعمل أبحاث مشتركة مع الصناعة او تقديم خدمات استشارية ولكنها تكون بشكل مؤقت ولا يتولد عنه تعاون طويل الامد بين الجامعة والصناعة.

2- المستوى المتطور: وهنا يتم دعم الابحاث وتوجيهها في الجامعة بما يتوافق مع احتياجات الشركة الرئيسية التي يتفاعل معها القسم أو الوحدة الاكاديمية مثلا جامعة ميتسجن-أمريكا مع شركات السيارات

3- المختبرات المشتركة: تؤسس مجموعة من الشركات مختبرا متخصصا في الجامعة وتوجه الابحاث فيه وتديره من خلال مجلس يضم ممثلين لهاته الشركات.

4- المعاهد العلمية المتخصصة: كمعهد الدراسات المصرفية في الاردن ومعاهد الطيران المتخصصة في التدريب والتعليم على مستوى البكالوريوس والماجستير في العلوم الهندسية والادارية والتقنية.

5- الصناعة الجامعة: في هذه الحالة عدم قدرة الشركات على انتظار الجامعات لتطور برامجها وفق ما يتلائم مع احتياجات الشركة ذات التغير والتجديد السريع تقوم الشركة بتأسيس جامعة بها تقوم من خلالها بتدريب إطاراتها ومنحهم الشهادات العلمية المعترف بها وكذلك القيام بالأبحاث التي تخدم الشركة واحتياجاتها.

6- الجامعة المتكاملة: وهذا النموذج ناتج عن تكامل العلاقة بين الصناعة والجامعة بحيث تكون الصناعة والجامعة شريكين لبعضهما بصفة كاملة ويختلف هذا النموذج عن سابقه بان الجامعة لها علاقة متعددة مع شركات وصناعات مختلفة بالاضافة الى ذلك فان الصناعة ليست مستفيدة من خدمات ومنتجات الجامعة فقط بل هي شريك في المدخلات والعمليات وكذلك النتائج في الجامعة والمخرجات.

---

[50] ريما سعد الجرف، الخطة الاستراتيجية لجامعة التكنولوجيا بماليزيا للوصول الى مستوى عالمي، وكالة الجامعة للتطوير والجودة، موقع مشروع الخطة الاستراتيجية لجامعة الملك سعود، من موقع www.forums.ksu.edu.sa تاريخ التصفح 2015/10/10

[51] زين العابدين طهبوب وآخرون، محور العلاقة بين الجامعة والصناعة، المؤتمر الوطني لتطوير التعليم العالي، عمان، 2004، ص ص 12-13

ثم إنّ عملية شراكة الجامعات مع مؤسسات المجتمع لدعم مشاريع للبحث العلمي في الجامعات والتوصل إلى ما يفيد تلك المؤسسات في مجال عملها، تعود على التنمية والجامعة معا بمنافع كثيرة؛ منها [52]:

1- التوصل إلى حلول مبتكرة لمعضلات متراكمة ومشاكل مستعصية.

2- المساعدة في التخطيط بعيد المدى لتطوير الأعمال، وتنمية المؤسسة والتوسع في أهدافها.

3- فتح مجالات جديدة لنشاط المؤسسة تتوافق مع التطورات المتلاحقة في المجالات التجارية والإنتاجية والصناعية العالمية.

4- الاستفادة من ثروة بشرية على درجة كبيرة من الكفاءة ومتعددة التخصصات بتكلفة بسيطة.

5- الاستفادة من نتائج البحوث العلمية لقاء مشاركة جزئية في التكلفة.

6- المشاركة في عائد الملكية الفكرية لخلفيات الأبحاث الجديدة في الجامعات.

[52] مجتمع المعرفة، نفس المرجع، ص 59

خلاصة الفصل:

أوضحت تجارب الدول المتقدمة بأن الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة فنيا ساعدت على تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج والإنتاجية فيما أوضحت تجارب الدول النامية مدى تأثير النقص في الموارد البشرية المؤهلة على برامج وخطط التنمية الاقتصادية فيها بمختلف جوانبها وما نتج عنها من فجوات تعليمية كبيرة، لاسيما بعد الانتقالات الأخيرة للثورة التكنولوجية إلى الأتمتة والمهام الجديدة الملقاة على الإنسان المعاصر لكي يمارس دوره الإنتاجي الذي اقتضى رفع مؤهلاته ومهاراته.

ولأن طموح الجامعات في أي مجتمع لا حدود له كان لابد من إيجاد سبل جديدة لمساعدة الجامعات لبلوغ أهدافها وتنفيذ مشاريعها؛ ومن أبرز البدائل المتاحة أمام الجامعة ما يطلق عليه "الجامعة المنتجة"، وهو الأسلوب المتبع في عدد من الدول المتقدمة تقنيا وفي الولايات المتحدة الأمريكية بشكل أكبر، وهذا المفهوم يعني باختصار أن تعمل الجامعة على زيادة مواردها من الخدمات التي تقدمها للآخرين مع التزامها بمهمتها الأساسية في التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع وتنميته؛ ومن أشكال التعاون بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية نجد:

- مشاريع مشتركة ماديا وبشريا.
- عقود يقدمها طرف إلى آخر.
- تحالفات استراتيجية، بحيث يتقاسم الطرفان المكاسب الناتجة عن التعاون.
- دعم مادي تقدمه المؤسسات الإنتاجية مقابل الخدمات الاستشارية التي تقدمها الجامعة؛ تبادل الخبراء.

الفصل الثالث:

العلاقة بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية في الجزائر

تمهيد:

شهدت التنمية الاقتصادية والتعليم العالي في الجزائر تطورا ملحوظا وبذا ذلك واضحا من خلال المخططات التنموية المختلفة والجهود المبذولة لتطوير الاقتصاد الوطني والرفع من إنتاجية مختلف القطاعات فيه وتحقيق مستويات مرتفعة من التنمية الاقتصادية وخلق المزيد من الثروة، بما في ذلك قطاع التعليم العالي الذي يساهم بدوره بصفة مباشرة وغير مباشرة في خدمة اهداف التنمية الاقتصادية من خلال مخرجاته المتمثلة في الإطارات ذات التعليم العالي والكفاءات المرتفعة القادرة على الاندماج ضمن العملية الإنتاجية بالإضافة الى البحوث العلمية التي تعد احدى حلقات الوصل بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية في أي بلد من خلال الدراسات الواسعة والتطبيقية التي تقدم حلولا وتبتكر طرقا إنتاجية اكثر كفاءة وفعالية تساهم في الرقي والتطوير الاقتصادي والحضاري.

هذا ما سنلقي الضوء عليه من خلال هذ الفصل الأخير المطبق على حالة الجزائر والذي قسمناه الى ثلاث مباحث يتناول المبحث الأول دراسة التنمية الاقتصادية في الجزائر بمختلف جوانبها ومؤشراتها وفحين تناول المبحث الثاني للتعليم العالي في الجزائر وذلك بدراسة اهم ملاحه التاريخية والحالية والتطرق لاغلب قضاياه والمؤشرات الدالة على مستوى الكفاءة الداخلية والجودة فيه؛ وخصص المبحث الثالث لتشخيص العلاقة بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية في الجزائر وذلك بدراسة جوانب هذه العلاقة والتاثيرات المتبادلة فيما بينها.

المبحث الأول: دراسة التنمية الاقتصادية في الجزائر

تحتل الجزائر المرتبة الخامسة في العالم من حيث مخزون الغاز الطبيعي، والمرتبة الرابعة عشر من حيث المخزون النفطي، و هي ثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم، وتهيمن الصناعات الثقيلة المملوكة للدولة على قطاع الصناعة ، كما لها ثروات طبيعية أخرى كالحديد والفحم واليورانيوم وغيرها.

ورغم التغيرات العديدة التي عرفها الاقتصاد الجزائري والتي في مقدمتها التحول في فلسفة إدارة الاقتصاد إلى سياسة اقتصاد السوق، و ما نجم عنها من تحولات في مختلف القطاعات الاقتصادية إلا أن معالم الهيكلة الكبرى للاقتصاد الجزائري لم تتغير، حيث لا يزال القطاع النفطي المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري إذ يمثل97% من قيمة اجمالي الصادرات و59% من الإيرادات العامة للدولة، و43% من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط، هذا في الوقت الذي تطمح فيه الجزائر إلى التقليل من الاعتماد على عوائد المحروقات بإتباع سياسة التنويع الاقتصادي خاصة في مجال تنمية تصدير المنتجات الزراعية.

المطلب الاول: الجوانب البارزة في تنمية الاقتصاد الجزائري

أولا: مخططات التنمية الاقتصادية أو برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001– 2014

نتيجة للمستويات المتدنية من التنمية بمختلف أنواعها التي أفرزتها العشرية السوداء و ما رافقها من ظروف اقتصادية صعبة تمثلت على وجه التحديد في قلة الموارد المالية للدولة و قيود المؤسسات الدولية التي تهدف لتدارك التأخر التنموي الموروث، اتجه تفكير الدولة إلى العمل على تكثيف الإصلاحات لتشمل جميع الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية وتحرير الاقتصاد الوطني ، من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة، لذلك شرعت السلطات ابتداء من سنة 2000 في انتهاج سياسة مالية توسعية (زيادة الإنفاق العام) غير مسبوقة ، خاصة من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة لها في ظل الوفرة في المداخيل الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار البترول، وذلك عبر برامج استثمارية عمومية موزعة على 3 فترات ممتدة خلال الفترة 2001-2014 من خلال ثلاث مخططات هي[53]:

1. المخطط الثلاثي 2001-2004: ويسمى برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: خصص له غلاف مالي بمبلغ 525 مليار دج أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي، ليصبح في نهاية الفترة 1.216 مليار دج أي ما يعادل 16 مليار دولار أمريكي بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمشاريع سابقة.

[53] محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر واثرها على النمو، مجلة الباحث، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، روقلة، العدد 10، 2012، ص 147

2. المخطط الخماسي الأول 2005-2009: ويسمى البرنامج التكميلي لدعم النمو: خصصت له مبالغ مالية أولية بمقدار 8.705 مليار دج أي 114 مليار دولار أمريكي، لتصبح في نهاية الفترة 9.680 مليار دج أي حوالي 130 مليار دولار أمريكي بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى.
3. المخطط الخماسي الثاني 2010-2014: ويسمى برنامج توطيد النمو الاقتصادي، خصصت له مبالغ مالية إجمالية قدرها 21.214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي.

ويدخل هذا البرنامج ضمن سياسة الإقلاع الاقتصادي وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد، وتدارك التأخر في التنمية الذي سببته الأزمة الأمنية خلال فترة التسعينات التي شهدت ركودا في جميع المجالات.

وتعتمد سياسة الإنعاش الاقتصادي سواء في جانبها المتعلق بالطلب أو الآخر المتعلق بالعرض على الوسائل التالية[54]:

1. التحويلات الاجتماعية المدفوعة للأفراد قصد زيادة الدخل وتحفيز الطلب، مثل منح البطالة والمساعدات الاجتماعية المختلفة، ودعم بعض السلع ذات الاستهلاك الواسع.
2. الإنفاق العمومي الكلي (استهلاكي واستثماري) الذي يزيد من طلب الدولة على الاستثمار العمومي، وبالتالي على مختلف السلع والخدمات.
3. مشروعات الأشغال الكبرى التي تقوم بها الدولة أو ما يسمى بمشروعات البنى التحتية وتمثل هياكل قاعدية للاقتصاد، وهي فرصة لتوفير مناصب شغل دائمة ومؤقتة، مباشرة وغير مباشرة.
4. تخفيض الضرائب على الأفراد الذي يؤثر في الدخل المتاح لهم، وبالتالي حفز الاستهلاك وتحريك عجلة الاقتصاد.
5. تخفيض العبء الضريبي على الشركات المنتجة مما يشجع على الاستثمار الخاص.
6. القيام باستثمارات عمومية تهدف إلى تسهيل عمل المؤسسات وتشجيعها على الاستثمار مثل تطوير شبكات النقل والاتصالات أو برامج التكوين المهني والجامعي.

أما فيما يخص الجهود المالية المبذولة من قبل الدولة للنهوض بالاقتصاد الوطني فنجملها في الجدول التالي:

[54] المرجع السابق، ص 148

جدول رقم1: تطور الغلاف المالي المخصص لبرامج التنمية والإصلاح الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014

البرنامج	القيمة (مليار د.ج)	القيمة (مليار $)
برنامج الإنعاش الاقتصادي PSRE	1216	16
برنامج دعم النمو الاقتصادي PCSC	9680	130
برنامج توطيد النمو الاقتصادي PCCE	21214	286

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على المعطيات الفقرة أعلاه.

ثانيا: مسار النمو الاقتصادي في الجزائر

يمثل الجدول التالي عرض مسار النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2010 بالإضافة إلى نمو القطاعات الاقتصادية وفق تقسيم يتناسب مع هيكلة الاقتصاد الجزائري

الجدول 2: مسار النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2010

الوحدة:%

السنوات	معدل النمو	نمو القطاع الزراعي	نمو قطاع المحروقات	نمو القطاع الصناعي	نمو قطاع البناء والأشغال	نمو القطاع الخدماتي
1990	0,8	-6,2	4,1	3,5	-3,1	2,7
1991	-1,2	15,4	0,9	0,7	-7,9	-0,5
1992	1,6	2	1,1	5,6	0,4	3,05
1993	2,2	-4,4	0,8	1,3	4	-0,35
1994	0,2	15	-0,4	2,2	0,9	2,3
1995	3,8	-5	4,4	1,4	2,7	2,4
1996	3,7	21,3	6,3	8,6	4,5	3
1997	1,1	13.5	6	-3,8	2,5	2,7
1998	5,1	11,1	4	8,4	2,4	4
1999	3,5	2,7	6,1	1,6	1,4	3,25

2,1	**5,1**	**1,2**	**4,9**	**–5**	**2,4**	**2000**
4,25	**2,1**	**1,2**	**4,9**	**0,5**	**2,7**	**2001**
4,5	**6**	**2**	**1,6**	**13,5**	**4,8**	**2002**
4,35	**5,3**	**2,9**	**3,7**	**–1,3**	**6,9**	**2003**
5,85	**4,2**	**1,6**	**3,8**	**19,7**	**5,2**	**2004**
5,1	**7,7**	**2,6**	**5**	**3,15**	**4,5**	**2005**
6,5	**11,6**	**2,8**	**–2,5**	**4,9**	**2,5**	**2006**
6,8	**9,8**	**0,8**	**–0,9**	**5**	**3**	**2007**
7,8	**9,8**	**4,4**	**–2,3**	**5,3**	**3**	**2008**
6,8	**9,2**	**4,7**	**6**	**6,5**	**2,4**	**2009**
6,3	**9,03**	**4,9**	**–2,14**	**6,7**	**3,3**	**2010**

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

بالنظر الى الجدول نستطيع تقسيم تطور النمو الاقتصادي الى الفترات التالية:

1- الفترة 1990– 1995:

حقق الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات1990 ، 1991،1992، 1993، 1994، 1995 نمواً قدر ب 0,8%، 1,2-%، 1,6%، 2,2%، 0,2%، 3,8% على الترتيب ، أي بمتوسط نمو قدره 0,5% خلال هذه الفترة، وتعتبر هذه الأخيرة أسوء فترة عرفها النّمو الاقتصادي الجزائري ، وهذا بسبب تداعيات انخفاض أسعار البترول و بداية الأزمة السياسية التي أثرت على أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة ، و التي على صعيدها نجد أن قطاع الزراعة سجل نمواً قدر ب 6,2-%، 15,4%، 2%، 4,4-%، 15% ،5-% أي بمتوسط نمو قدره2,8%، ويعكس التباين الكبير في معدلات نمو القطاع الزراعي من سنة إلى أخرى حساسيته وارتباطه الكبير بالظروف المناخية ، ويلاحظ أن نمو هذا القطاع كان أعلى من معدل النمو العام0,5%[55].

[55]كافة الاحصائيات مقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصاء

وفيما يخص قطاع المحروقات فقد حقق نمواً خلال هذه الفترة قدره 4.1%، 0,9%، 1,1%، 0,8%، 0,4-%، 4,4% أي بمتوسط نمو قدر ب 1,55% ويعزى هذا المعدل المنخفض إلى تراجع أسعار البترول، إلا أن هذا المعدل هو أعلى من معدل النمو العام، وأمّا قطاع الصناعة خارج المحروقات فقد حقق نمواً قدره 3.5%، 0,7%، 5,6%، 1,3%، 2,2%، 1,4% أي بمتوسط نمو قدره1,5-%، بسبب تراجع النشاط الصناعي نظراً لعمليات الإصلاح التي مست مؤسسات القطاع العام والتي كانت الركيزة الأساسية للنسيج الصناعي الجزائري، مما أدى إلى تراجع للقيمة المضافة في هذا القطاع، بالإضافة إلى عمليات التخريب والنّهب التي تعرضت لها الكثير من المؤسسات بسبب تدهور الأوضاع الأمنية، ونلاحظ أنّ معدل نمو هذا القطاع كان أقل من المعدل العام، أمّا قطاع البناء والأشغال العمومية فقد حقق نمواً قدره 3,1-%، 7,9-%، 0,4%، 4%، 0,9%، 2,7% أي بمتوسط نمو قدر ب1,83-، ويرجع هذا الانخفاض إلى تراجع القيمة المضافة بالقطاع نظراً لانخفاض حجم النفقات في مجال التجهيزات العمومية المرتبطة بالنفقات المخصصة للإسكان والطرقات والري، ويلاحظ أن نمو هذا القطاع كان أقل من النمو العام، وبالنسبة لقطاع الخدمات فقد حقق معدلات نمو قدرت ب 2,7%، 0,5-%، 3,05%، 0,35-%، 2,3%، 2,4%أي بمتوسط معدل نمو قدره 0,6 %وهو أقل من معدل النمو العام.

2- الفترة :1996- 2000

تحسّنت معدّلات النّمو الاقتصادي المحققة خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة، حيث قدرت ب3,7%، 1,1%، 5,1%، 3,5%، 2,4% أي بمتوسط معدل نمو قدره ب 3,16%، وهو معدل أحسن من المعدل المحقق في الفترة السابقة بمقدار 2,66%، وهذا راجع لبداية استقرار أسعار البترول و ارتفاعها من جديد و زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى الجزائر مقارنة بالفترة السابقة ، و فيما يخص القطاعات الاقتصادية فقد حقق القطاع الزراعي نمواً قدره21.3%، 13.5%، 11.1 %، 2.7%، -5% أي بمتوسط قدره % 3.32 ، وهو متوسط أقل من متوسط نمو القطاع في الفترة السابقة ، كما بقي تباين معدلات نمو هذا القطاع من سنة إلى أخرى يعكس بقاء ارتباط هذا القطاع بالظروف المناخية . أما قطاع المحروقات فقد حقق خلال هذه الفترة نمواً قدره 6,3%، 6%، 4%، 6,1%، 4,9%أي بمتوسط نمو قدر ب 5,46% وهو متوسط أحسن من متوسط نمو القطاع خلال الفترة السابقة 1,55%، وهذا راجع أساساً إلى ارتفاع أسعار البترول وتوسع استثمارات الدولة والقطاع الخاص في هذا القطاع.

وعلى صعيد نمو قطاع الصناعة خارج المحروقات فقد عرف معدلات نمو متباينة حيث بلغت 8,6%، 3,8-%، 8,4%، 1,6%، 1,2% أي بمتوسط نمو قدره 0,32-%، وهو متوسط أحسن من

المتوسط المحقق في الفترة السابقة 1,5-%، إلا أنه أقل من معدل النمو العام 3,16%، وهذا بسبب بطء بعث النشاط الصناعي من جديد بعد الإصلاحات التي مسته.

أما قطاع البناء و الأشغال العمومية فقد حقق معدلات نمو موجبة خلال هذه الفترة و تقدر بـ 4,5%، 2,5%، 2,4%، 1,4%، 5,1% أي بمتوسط نمو قدره 3,18%، وهو متوسط أحسن من المتوسط الذي وصل إليه القطاع في الفترة السابقة 1,83- %، وهذا راجع الى بداية القطاع الخاص والاستثمار في مجال السكن بالإضافة الى توسع نفقات الدولة في البنية التحتية ويقترب متوسط نمو هذا القطاع من متوسط النمو العام وقد حقق قطاع الخدمات خلال هذه الفترة معدلات النمو التالية 3%،2,7%، 4%، 3,25%، 2,1% أي بمتوسط نمو قدره 3% وهو احسن من متوسط نمو القطاع في الفترة السابقة 0,6% كما أنه يقترب من معدل النمو العام لهذه الفترة.

3- الفترة 2001-2005:

تمكن الاقتصاد الجزائري من تحقيق معدلات نمو احسن من تلك المحققة خلال الفترتين السابقتين حيث كانت خلال هذه الفترة كما يلي 2,7%، 4,8%،6,9%، 5,2%،4,5% أي بمتوسط نمو قدره 4,8% وهو أحسن من المعدل المسجل في الفترتين السابقتين، وهذا بفضل استمرار ارتفاع أسعار البترول وتزايد الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانتعاش أداء مؤسسات القطاع العام والخاص، وفيما يخص نمو القطاعات الاقتصادية فقد حقق قطاع الزراعة نموا قدره0,5%، 13,5%، 1,3-%، 19,7%، 3,15%، أي بمتوسط قدره 5,62% وهو متوسط أحسن ممّا حققه القطاع في الفترتين السابقتين، كما أنه أحسن من معدّل النمو العام 4,82% ويرجع هذا التحسن أساسا إلى تحسن الظروف المناخية وإلى الإجراءات التي اتخذتها الدولة لإنعاش هذا القطاع على وجه الخصوص وأما نمو قطاع المحروقات فقد كان خلال هذه الفترة 4,9%،1,6%، 3,7%، 3,8%، 5% أي بمتوسط قدره 3% وهو أقل من المعدل المحقق في الفترة السابقة 5,46% إلا أنه أحسن من المعدل المحقق خلال الفترة 1990- 1995 كما أنه اقل من معدل النمو العام.

و فيما يخص قطاع الصناعة خارج المحروقات فقد حقق معدلات نمو قدرت بـ 1,2%، 2%،2,9%، 1,6%، 2,6%، أي بمتوسط نمو خلال الفترة يساوي 2,42 %و هو متوسط أحسن من المتوسطين المحققين خلال الفترتين السابقتين، إلا أنه في نظر البعض ضعيف بالنظر إلى الأشياء الكبيرة التي عرفها إصلاح هذا القطاع، وهذا ما يدل على عدم فعالية هذا الإصلاح و بطئه، كما أن هذا المتوسط هو أقل من متوسط النمو العام 4,82 %وفيما يخص قطاع البناء والأشغال العمومية فقد واصل نموه المطرد بحيث حقق المعدلات التالية 2,1%، 6%، 5,3%، 4,2%، 7,7%، أي بمتوسط نمو قدره 6,28% وهو

أحسن من معدل نمو باقي القطاعات وأحسن من معدل النمو الذي حققه القطاع خلال الفترتين السابقتين ، كما أنه أحسن من متوسط معدل النمو العام ، وهذا راجع إلى استمرار الدولة في مشاريع البنية التحتية وازدياد حجم الاستثمار في مجال السكن.

وأما بخصوص قطاع الخدمات فقد عرف تحقيق المعدلات التالية 4,25%، 4,5%، 4,35%، 5,85%، 5,1% أي بمتوسط نمو قدره4,74 %وهو أحسن من متوسط نمو القطاع في الفترتين السابقتين، كما أنه يقترب من معدل النمو العام، وهذا راجع إلى اتساع نشاط كل من قطاع الاتصالات والنقل والسياحة.

4- الفترة 2006-2010:

لم يتمكن الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة من تحقيق معدلات نمو كتلك التي حققها خلال الفترة السابقة ، فقد تراجع خلال كل السنوات تقريبا ليحقق خلال سنوات هذه الفترة 2,5%، 3%،3%، 2,4%، 3,3% على الترتيب ، أي بمتوسط نمو قدر2,84 %و هو أقل من المعدل المسجل في الفترة السابقة ، وهذا بسبب التراجع النسبي في أسعار البترول بالإضافة إلى تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية والتي إن لم تؤثر بصورة مباشرة و كبيرة على الاقتصاد الجزائري لنقص ارتباطه بالمنظومة الاقتصادية العالمية (باستثناء أسعار البترول) إلا أنها أثرت بصورة غير مباشرة بسبب تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي .وفيما يخص نمو القطاعات الاقتصادية فقد حقق قطاع الزراعة نموا قدره 4,9%، 5%، 5,3%، 6,5%،6,7% أي بمتوسط نمو قدر بـ 5,68% وهو متوسط أحسن مما حققه القطاع في الفترتين السابقتين، كما أنه أحسن من معدل النمو ال عام2,84 %ويرجع هذا التحسن أساسا إلى تحسن الظروف المناخية وإلى الإجراءات التي اتخذتها الدولة لإنعاش هذا القطاع وعلى وجه الخصوص برنامج التجديد الريفي ودعم الفلاحين عن طريق التمويل الفلاحي بمختلف وسائله، وأما نمو قطاع المحروقات فقد كان خلال هذه الفترة2,5-%، 0,9-%، 2,3-%، 6%، 2,14-% أي بمتوسط نمو قدره 2,76- % وهو أقل من المعدل المحقق في الفترة السابقة 3%، كما أنه أقل من معدل النمو العام ، بسبب تراجع أسعار البترول في السوق العالمية.

وأما قطاع الصناعة خارج المحروقات فقد حقق نمواً قدره2,8%، 0,8%، 4,4%، 4,7%، 4,9% أي بمتوسط نمو قدره 3,5%، وهو أكبر من معدل النمو العام 2,84%، وهذا بسبب انتعاش النشاط الصناعي الناتج عن دعم الدولة وخاصة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وزيادة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر .أما قطاع البناء والأشغال العمومية فقد حقق نمواً قدره 11,6%، 9,8%، 9,8%، 9,2%، 9,03% أي بمتوسط نمو قدر ب 9,88%، ويرجع هذا إلى البرامج الضخمة التي أنجزتها الدولة

والمندرجة ضمن التهيئة المحلية وبرامج دعم البنية التحتية في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي، مما أدى إلى زيادة القيمة المضافة بالقطاع نظراً لارتفاع حجم النفقات في مجال التجهيزات العمومية المرتبطة بالنفقات المخصصة للإسكان والطرقات والري، ويلاحظ أن نمو هذا القطاع كان أكبر من معدل النمو العام . وبالنسبة لقطاع الخدمات فقد حقق معدلات نمو قدرت بـ 6,5%، 6.8%، 7,8%، 6.8%6,3% أي بمتوسط معدل نمو قدره6,84% وهو أكبر من معدل النمو العام.

والشكل التالي يوضح مسار النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2010:

الشكل رقم1: مسار النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2010.

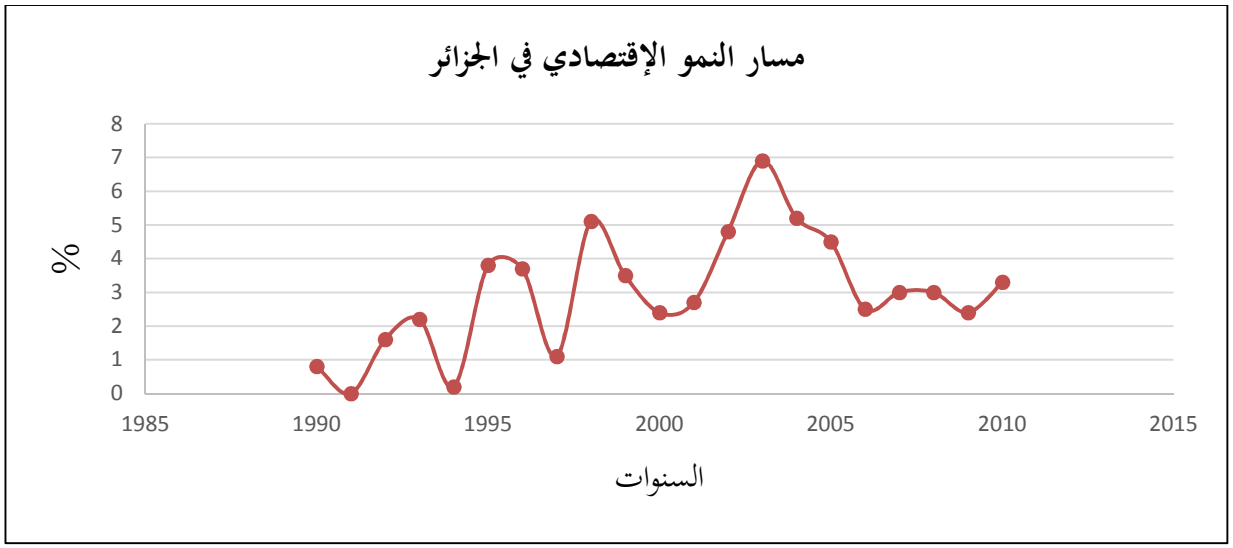

المصدر :من إعداد الطالبة اعتمادا على إحصاءات الديوان الوطني للإحصاء.

ثانيا: تطور معدل التضخم في الجزائر

مهما اختلفت أسباب ظاهرة التضخم، إلا أنه يمكن أن يعرف بأنه عبارة عن الارتفاع المستمر في المستوى العام لمنظومة الأسعار، والناتج مباشرة عن اختلال التوازن ما بين التدفق النقدي والعيني؛ أما عن معدلات التضخم فقد واجه الاقتصاد الجزائري ضغوطات تضخمية شديدة، وتذبذب معدلات التضخم يعبر عن تفاوت الإجراءات والسياسات المتبعة والمحاولات الرامية للحد من الضغوط التضخمية والتي نجحت في بعض السنوات وفشلت في سنوات أخرى، كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول 3: تطور معدلات التضخم في الجزائر 1990-2014.

الوحدة: %

السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم
1990	**17,9**	**2003**	**4,3**
1991	**25,9**	**2004**	**4**
1992	**31,7**	**2005**	**1,4**
1993	**20,5**	**2006**	**2,3**
1994	**29**	**2007**	**3,7**
1995	**29,8**	**2008**	**4,9**
1996	**17,7**	**2009**	**5,7**
1997	**5,7**	**2010**	**+3,9**
1998	**5**	**2011**	**4,52**
1999	**2,6**	**2012**	**8,89**
2000	**0,3**	**2013**	**3,3**
2001	**4,2**	**2014**	**2,92**
2002	**1,4**	/	/

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

الشكل رقم 2: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.

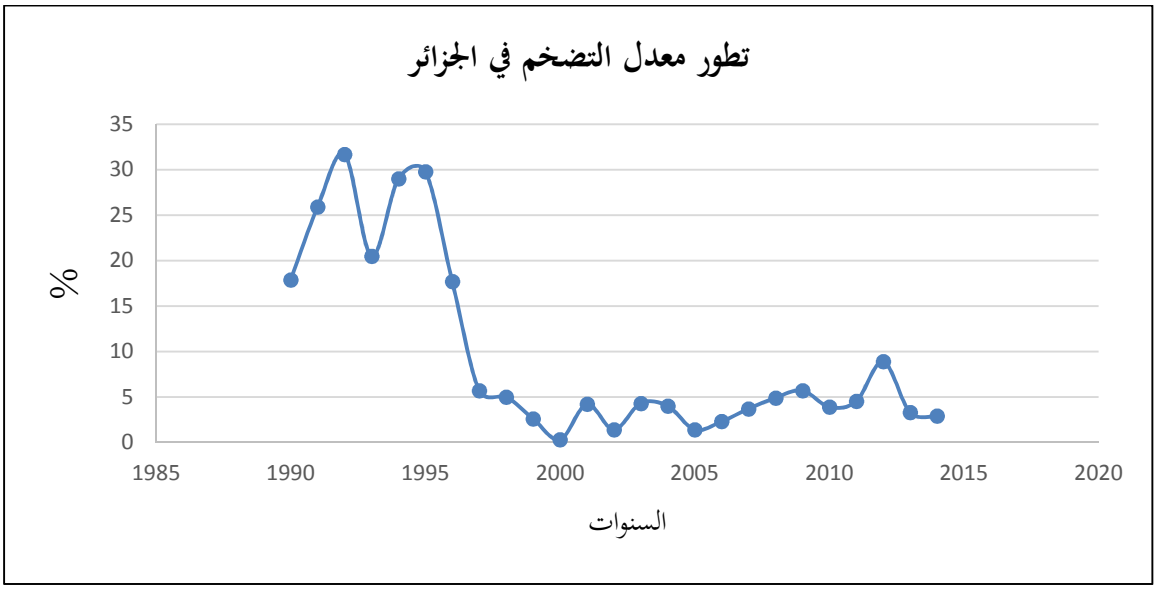

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

من الشكل نلاحظ ان معدلات التضخم في الجزائر تشهد انخفاضا ملحوظا اذ وصلت خلال 20 سنة الى 2,92% بعدما كانت تقدر بـ 29,8% سنة 1995 أي انخفضت بحوالي 27 نقطة ويعتبر هذا انجازا مهما بالنسبة للاقتصاد الوطني؛ وقد تم حصر أهم الأسباب الرئيسية لهذا الاختلال في حالة الاقتصاد الجزائري فيما يلي[56]:

1- الكلفة الزائدة:

والناتجة عن قيام الدولة الجزائرية بإنجاز مخططات استثمارية ضخمة وطموحة للغاية، متحملة بذلك دفع أجور العاملين وقيمة مختلف التجهيزات، وغيرهما من نفقات التامين والنقل خلال مرحلة يكون فيها المشروع لم يدخل بعد مرحلة الإنتاج، يشكل بدون شك أحد مصادر الضغوط الرئيسية للتضخم، وهو ما يصفه الاقتصاديون بالتضخم الناجم عن عملية التنمية، وهي حالة الاقتصاد الجزائري خلال عقد السبعينات وبداية الثمانينات الى مطلع القرن الحادي والعشرين اين عرفت منظومة الأسعار الوطنية، سواء منها الاستهلاكية أو الإنتاجية استقرارا وعند مستويات معقولة جدا.

2- البطالة المقنعة:

وذلك خلال العشريتين الأوليتين من عملية التنمية أين تم توظيف العمال بدون مراعاة مستوى التأهيل مما أدى الى إنتاجية ضعيفة للعمل مقارنة بالدول المتقدمة خاصة في القطاع الصناعي الامر الذي انعكس في عدم توازن المؤسسات الاقتصادية ماليا وبشكل مزمن، ونظرا للاختيارات الإيديولوجية التي تبنتها الجزائر

[56] Bachir Yelles Chaouch, Le Budget De L'état Et Des Collectivités Locales, OPU, 1991, p 53

غداة الاستقلال الوطني بالإضافة للاعتبارات الاجتماعية والسياسية المذكورة سابقا وغيرها، فإن المؤسسات العمومية بصفة عامة والاقتصادية على وجه الخصوص ظلت لعدة سنوات تعيش بدعم ميزانية الدولة والجهاز المصرفي الذي كان يمنح لها المزيد من السيولة بطريقة اتوماتيكية، وهو ما يفسر تراكم الديون العمومية الداخلية القائمة على الدولة حتى بعد التوقيع على اتفاقية الدعم والتوكيل الموسع خلال سنتي 1994-1995، الأمر الذي ساهم في اختلال التوازن ما بين التيار النقدي والتيار العيني، بالإضافة إلى كون نسبة هامة من العمال والموظفين يتمتعون بحماية قانونية في الاحتفاظ بمناصب عملهم والذي استصعب فصلهم حتى بعد الشروع في الإصلاحات الجذرية التي شرع فيها على اثر الاتفاقيات الموقع عليها من طرف الجزائر والمؤسسات النقدية والمالية الدولية في منتصف التسعينات.

3- الأسعار الإدارية:

لقد كان تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي خلال التجربة التنموية شاملا سياسة الأسعار جاعلا منها أسعار إدارية لا علاقة لها باليات السوق ولا بمحاسبة التكاليف، ذلك ان الدولة كانت تقدم الدعم لقائمة طويلة من المنتجات والخدمات بما فيها المستوردة بهدف ضمان مستوى معيشة معين لذوي الدخول المحدودة، حيث ظلت هذه الأسعار تكلف الخزينة العامة ملايير الدينارات الجزائرية سنويا، وظل هذا الدعم الممول عن طريق سياسة العجز يشكل مصدرا رئيسيا آخر للضغوط التضخمية بالإضافة إلى كونه يتسبب في تشوهات خطيرة ليس فقط على مستوى بنية الأسعار، بل كذلك على مستوى إعادة توجيه وتخصيص الموارد الاقتصادية النادرة لمختلف الاستعمالات؛ بعبارة أخرى فان التحديد الإداري للأسعار من شانه أن يحقق استقرارا اقتصاديا مفتعلا لفترة زمنية محدودة لا يلبث أن يتلاشى بمجرد ما ترفع الدولة يدها عن مراقبة الأسعار أو تعجز عن الاستمرار في توفير الحد الأدنى من عرض السلع والخدمات العينية سيؤدي ذلك حتما إلى التهاب مستواها العام بشكل مضر بالنشاط الاقتصادي ككل وبأصحاب الدخول المحدودة بصفة خاصة.

المطلب الثاني: مؤشرات رأسمال البشري في الجزائر

أولا: تطور الثروة البشرية في الجزائر

تتم عملية إحصاء السكان في الجزائر حوالي كل عشر سنوات من طرف الديوان الوطني للإحصاء وذلك من خلال المسح الشامل للعائلات الجزائرية المقيمة، فبعد أن كان عدد السكان في الجزائر يقدر بـ 12 مليون نسمة عام 1966 باعتباره أول عملية إحصاء قامت بها الدولة الجزائرية أصبح عدد السكان الإجمالي في الجزائر حوالي 34 مليون نسمة وذلك سنة 2008 ليصل الى حوالي 37,5 مليون نسمة في 2012، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم4: تطور السكان في الجزائر خلال الفترة 1966-2012.

الوحدة:10^3

السنوات	1966	1977	1987	1998	2008	2010	2012
عدد السكان	12096	17058	23139	29507	34096	35978	37495

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

الشكل رقم3: تطور السكان في الجزائر خلال الفترة 1966-2012.

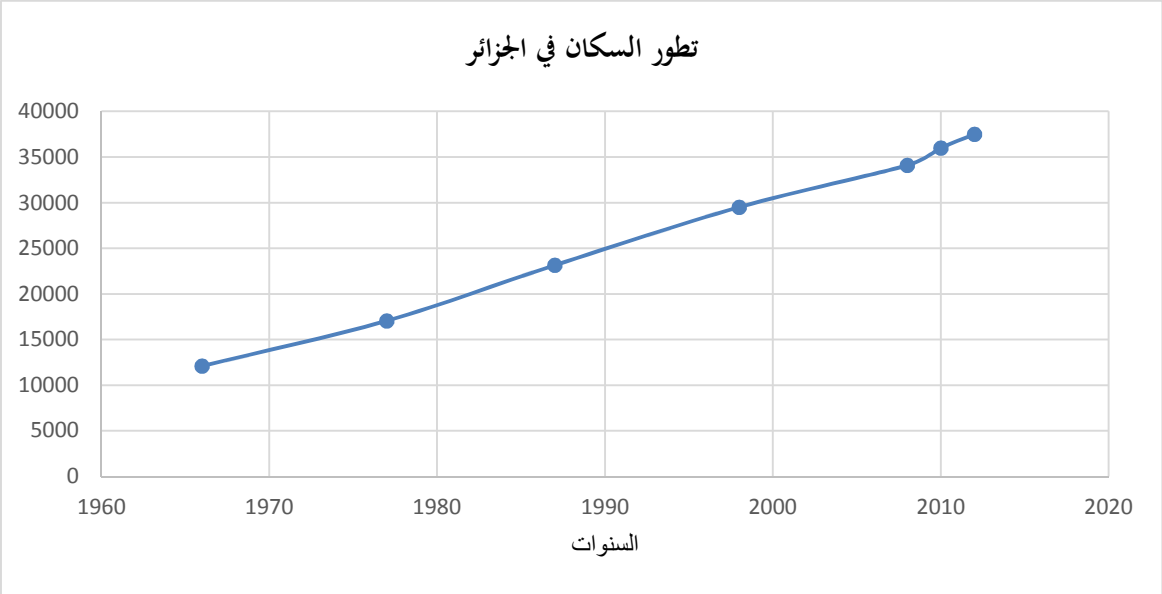

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك زيادة مستقرة في عدد سكان الجزائر، مما يدل على وجود تحسن في الوضع الصحي للسكان في الجزائر، كما يمكننا القول بثبات معدل الزيادات ومعدل الوفيات، وانطلاقا من إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء فإن الزيادة في عدد السكان يقال عنها أنها طبيعية إن لم نقل أنها مثالية، ففي خلال العشر السنوات الأخيرة قدرت الزيادة بأربعة ملايين فقط ، أي بمعدل زيادة يقل عن% 0.5، ويمكن القول عن هذه النسبة أنها ثابتة مند الاستقلال وإلى غاية يومنا هذا، وتقدر سن الزواج في الجزائر 32,9 سنة بالنسبة للذكور و 29,1 سنة للإناث، كما أن المساحة الإجمالية للدولة الجزائرية التي تزيد عن المليونين كلم^2 قادرة على استيعاب أضعاف هذا العدد بأكثر من 10 مرات.

ثم إن تسليط الضوء على تطور عدد السكان هي عملية ضرورية من أجل التعرف على وضعية سوق العمل في أية دولة، فغالبا ما تفسر فشل خطط التوظيف في إنعاش الاقتصاد الوطني بالزيادة الديمغرافية العالية في

عدد السكان، بالرغم من أن الزيادة في عدد السكان هو عامل إيجابي أكثر منه سلبي لو تم استغلاله بطريقة إيجابية.

وفي الجزائر يعتبر النمو الديمغرافي يسير بمعدلات طبيعية ومن هذا المنطلق فإن التساؤل يتجه إلى معدل النمو الاقتصادي للدولة والذي يفترض أن معدل نموه يسير بضعف معدل النمو السكاني للدولة.

ويبين الجدول التالي توزيع السكان حسب كل من الجنس والفئة العمرية لسنة 2013 باعتبارها آخر إحصائية على هذا الشكل مقدمة من الديوان الوطني للاحصاء.

جدول رقم5: توزيع السكان في الجزائر حسب فئة العمر والجنس في منتصف سنة 2013

الوحدة: 10^3

السن	الاناث	الذكور	العدد الإجمالي	النسبة %
من 0 الى 4 سنوات	2163	2047	4211	11,23
من 5 الى 9 سنوات	1676	1586	3262	8,70
10 الى 14 سنة	1519	1455	2973	7,93
15 الى 19 سنة	1736	1669	3405	9,08
20 الى 24 سنة	1897	1845	3742	9,98
25 الى 29 سنة	1901	1875	3776	10,07
30 الى 34 سنة	1684	1646	3330	8,88
35 الى 39 سنة	1335	1324	2658	7,09
40 الى 44 سنة	1140	1151	2291	6,11
45 الى 49 سنة	975	979	1953	5,2
50 الى 54 سنة	784	780	1564	4,17
55 الى 59 سنة	649	634	1282	3,42
60 الى 64 سنة	499	476	975	2,60
65 الى 69 سنة	322	330	652	1,74
70 الى 74 سنة	281	289	570	1,52
75 الى 79 سنة	206	217	424	1,13
84 من 80 سنة	131	135	266	0,71
أكثر من 80 سنة	206	82	161	0,43
المجموع	18976	185,9	37495	1
النسبة	50,6	49,4	1	/

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

ومن خلال هذه النسب نستنتج أن القوة العاملة في الجزائر أو السكان النشطون المؤهلون للقيام بعملية الإنتاج والنشاط يشكلون الأغلبية الساحقة من المجتمع الجزائري والتي تتمثل في الفئة العمرية من 15 الى 40 سنة والتي تمثل حوالي 45% من السكان، كما أن عنصر الإناث يشكل 50,6% أما الذكور فيشكلون49,4% حسب الإحصائيات الأخيرة التي قام بها الديوان الوطني للإحصاء سنة 2013، ومن أجل أن تكون الصورة أكثر وضوحا سوف نقوم بتمثيل النسب البيانية المتعلقة بالتوزيع العمري للسكان الجزائريين في الشكل التالي:

الشكل رقم4: توزيع السكان في الجزائر حسب فئة العمر سنة 2013.

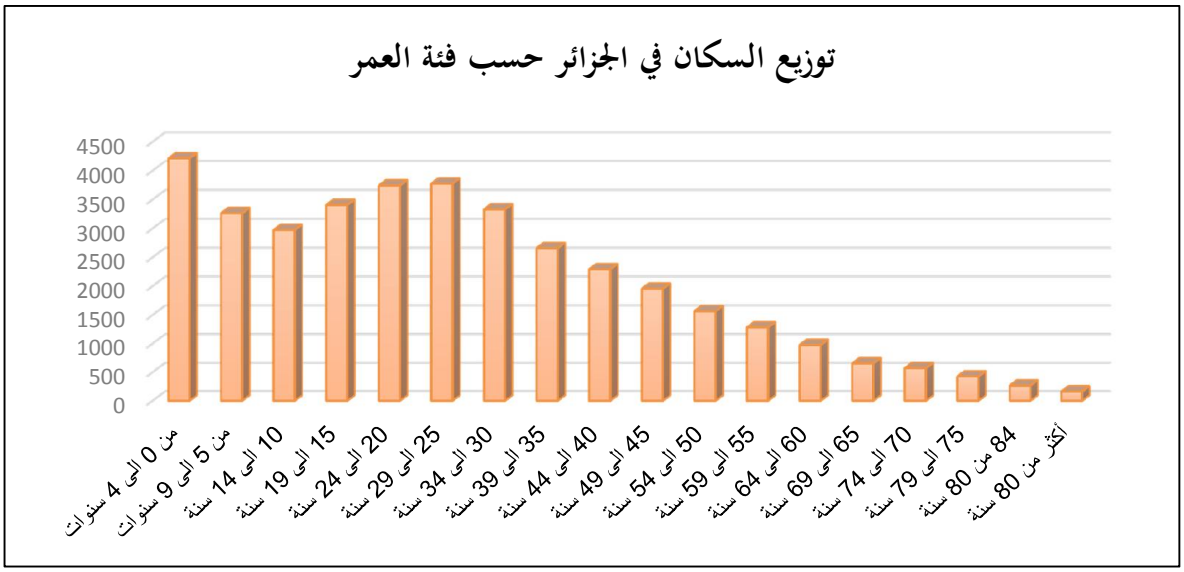

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الديوان الوطني للإحصاء.

ونلاحظ من الشكل ان فئة الأطفال اقل من 4 سنوات تمثل النسبة الأكبر والتي تصل الى 11,23% من السكان الجزائريين تليها مباشرة الفئتين العمريتين 25-29 سنة و20-24 سنة بـ10,07% و9,89% ثم الفئة 15-19 سنة بـ 9,08% وهذا ما يدل على ان المجتمع الجزائري مجتمع فتي، وهو ما يزيد من فرصة التقدم والتطور إذا ما تم استغلال هذه الفئات على أمثل استغلال باعتبارها ثروة بشرية كامنة مستقبلية وطاقة متجددة.

ثانيا: تطور مؤشر التنمية البشرية HDI

ويعكس هذا المؤشر مستويات الثلاثية (الصحة، التعليم، مستوى المعيشة) وذلك بالاعتماد على دليل متوسط العمر المتوقع عند الولادة ودليل التعليم وكذلك دليل الناتج الداخلي الخام.

1- دليل متوسط العمر المتوقع عند الولادة

يعكس هذا المؤشر على وجه الخصوص مستويات الرعاية الصحية، سواءً عند الولادة بالنسبة للأطفال والأمهات أو خلال باقي المستويات العمرية للإنسان، و قد عرف هذا المؤشر تحسنا مستمرا خلال السنوات1990 ، 2000، 2010 على الترتيب فقد وصل متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر إلى67.2 سنة،72.5سنة،72.9 سنة على الترتيب لنفس السنوات ليصل الى 77 سنة في 2013، ويرجع هذا التحسن إلى زيادة الاهتمام بالخدمات الصحية حيث عرف متوسط مستويات الإنفاق على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1990-2013 في الجزائر 3.94%[57].

الجدول رقم 6: تطور متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الجزائر خلال الفترة 2008-2013

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
العمر المتوقع عند الولادة	75,6	75,5	76,3	76,5	76,4	77

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات

نلاحظ من الجدول أن هناك ارتفاع طفيف لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة حيث بلغ 77سنة في 2013، وهو ما يمكن أن نفسره بتحسن الظروف الاجتماعية والصحية والاقتصادية للمجتمع الجزائري على العموم.

2- دليل التعليم

أ. مؤشر الأمية

ورثت الجزائر حالة كارثية عن الاستعمار الفرنسي حيث فاقت نسبة الأمية بعد الاستقلال 95%، وهو ما حتّم على الحكومات الجزائرية المتعاقبة بذل جهودا كبيرة واتخاذ إجراءات كثيرة ومتنوعة من أجل محاربة هذه الظاهرة وتخفيض معدلات الأمية وهو ما نراه خلال السنوات1990 ،2007، 2008 حيث حققت الجزائر 47,5%، 24,6%، 22,8%على نفس الترتيب؛ وتبقى هذه المعدلات رغم تحسنها عائقا أمام جهود التنمية الحديثة القائمة على المعرفة وبالمقارنة مع التوجهات العالمية الحديثة[58].

[57]إحصائيات من الديوان الوطني للإحصاء، 2013

[58]عبد الحق لعشاشي، حوحو مصطفى، دور اقتصاد المعرفة في الحد من البطالة ، حالة الجزائر، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد الإسلامي، النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، 9-10 سبتمبر 2013، إسطنبول، تركيا، ص ص 12- 13

ب. مؤشر القيد في التعليم والانفاق عليه

تعتبر الجزائر من الدول التي أولت اهتماما كبيرا للتعليم منذ الاستقلال، فقد شهد هذا القطاع عدة تطورات، من خلال السياسات الإصلاحية للمنظومة التربوية، وذلك بهدف الرفع من المستوى المعرفي والعلمي للفرد الجزائري، وتأهيله لأن يكون عنصرا إنتاجيا فعالا في العملية التنموية للبلاد.

وتشير الإحصائيات إلى التزايد المستمر في أداء كل من مؤسسة التربية الوطنية أو التعليم العالي و البحث العلمي من حيث تطور نسب الطلبة المقيدين في كل مرحلة تعليمية أو من حيث التوسع في الهياكل القاعدية و عدد أعضاء هيئات التدريس أو من حيث التطور المستمر لحجم النفقات العمومية الموجه للقطاعين ، فبالنسبة لقطاع التربية كانت نسب القيد في التعليم الابتدائي 87,79%،94%، 97% خلال السنوات1990، 2003، 2008 على الترتيب، بينما التعليم الثانوي فكانت معدلات القيد خلال نفس السنوات على الترتيب67% ،65,05%، 68,04% أما في التعليم العالي فقد كانت معدلات القيد بالنسبة لنفس السنوات على الترتيب12%، 19,36%، 30,79% و فيما يخص نسبة الإنفاق على التعليم كنسبة من الناتج الوطني الإجمالي فكانت خلال نفس السنوات على الترتيب 5,5%،5,1%، 4%، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم7: تطور نسبة القيد في مراحل التعليم في الجزائر خلال الفترة 1990-2008.

السنوات	1990	2003	2008
القيد في التعليم الابتدائي	87,79	94	97
القيد في التعليم الثانوي	6,7	65,05	68,04
القيد في التعليم العالي	5,5	5,1	4,3

المصدر: عبد الحق العشعاشي، مصطفى حوحو، 2013

3- دليل الناتج المحلي الإجمالي

ونسجل تطورا ملحوظا في نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الاجمالي بأكثر من الضعف خلال عشر سنوات ليبلغ 4450 دولار في 2010، وذلك راجع لزيادة مداخيل الأفراد نتيجة تحسن الظروف المعيشية وارتفاع مداخيل الدولة؛ والجدول التالي يوضح تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر:

الجدول رقم8: تطور نصيب كل فرد من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة 2002-2010

الوحدة: $

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القيمة	1 807	2 128	2 636	3 141	3 514	3 991	4 986	3 952	4 450

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

الشكل رقم5: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2002-2010.

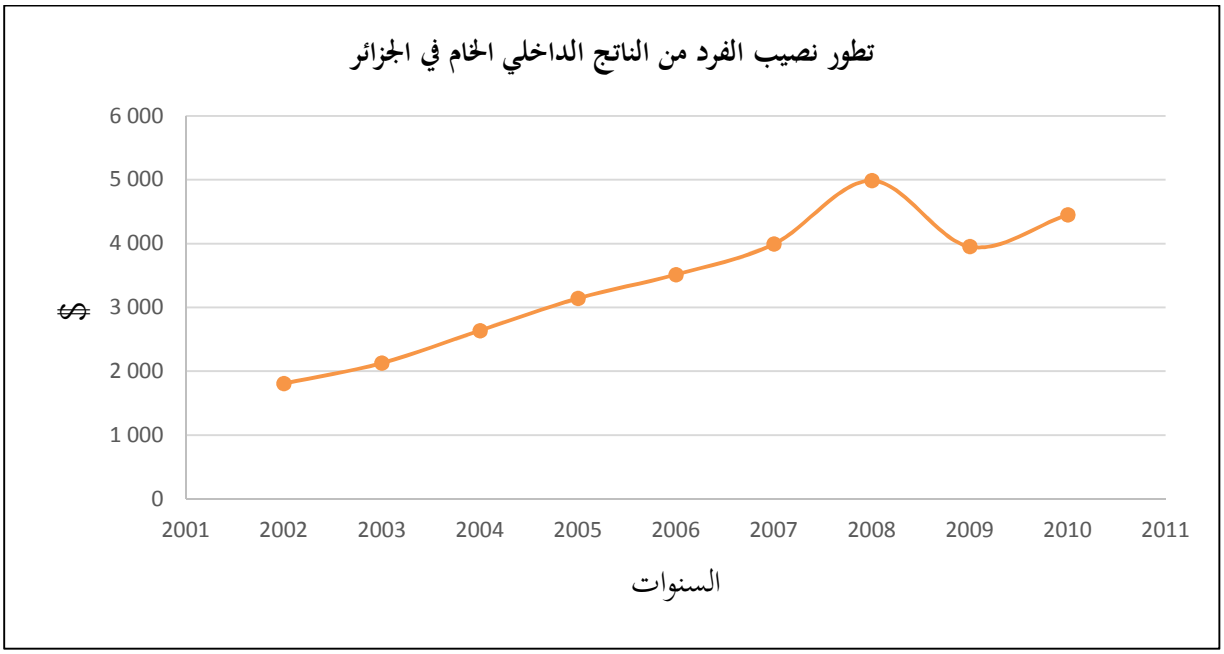

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

ونلاحظ من الشكل ان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يشهد تطورا متناسبا مع تطور الناتج المحلي الإجمالي وهذا راجع الى ثبات معدل الزيادة الطبيعية في عدد السكان في الجزائر.

4- تطور مؤشر التنمية البشرية:

إن النتائج السابقة ساهمت بشكل كبير في تحسن مؤشر التنمية البشرية في الجزائر، وقد تمكنت الجزائر من تحسين مستوى هذا المؤشر خلال ال سنوات1990، 2000، 2010على الترتيب، فبعد أن كان لا يتجاوز 0.46 في 1980 عرف قفزة نوعية ليبلغ0.537، 0.602، 0.677 و0.698 سنة

2011. وهو معدل يفوق معدل التنمية البشرية في الدول العربية (0.641) وكذلك المعدل العالمي الذي هو في حدود 0,682.

وتحتل الجزائر المرتبة 84 عالميا من مجموع الدول البالغ169 دولة في مجال التنمية البشرية وهي تندمج ضمن فئة التنمية البشرية المرتفعة، ويرجع هذا التقدم الذي حققته الجزائر في هذا المجال إلى تحسين سياسات الدولة التنموية في كل الميادين وهو ما ساهم بشكل فعلي في تحسن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري عن طريق تخفيض معدلات الأمية وارتفاع النتاج الداخلي الخام، كما احتلت الجزائر المرتبة التاسعة عالميا في مجال التقدم السريع في دليل التنمية البشرية خلال الثلاثين سنة الأخيرة.

المطلب الثالث: تطور سوق العمل في الجزائر

أولا: تطور سوق العمل في الجزائر:

تطور عدد السكان النشطين في الجزائر في الفترة ما بين 1990 إلى 2015 نتيجة انتعاش سوق العمل في الجزائر، ففي سنة 2005 بلغ عدد السكان النشطين 9.492.508 ثم انتقل سنة 2010 إلى 10.812.000 ليصل إلى 11932000 في سبتمبر 2015 مما تسب في ارتفاع معدلات التشغيل من 34,7% إلى 37,6% ثم 26,4% وانخفاض معدلات البطالة من 15.3% إلى 10% سنة 2010 ثم 11,2% في 2015 ، ويرجع ذلك إلى نتائج الإنعاش الاقتصادي الأول 2001-2005 وكذلك البرنامج الخماسي لدعم النمو 2004 - 2009 والبرنامج الخماسي الثاني لدعم التنمية 2010-2014؛ ويبرز الجدول التالي التطورات الحاصلة في مؤشرات سوق العمل الجزائرية من سنة 1990-2015.

الجدول رقم 9: مؤشرات سوق العمل في الجزائر ما بين 1990 و 2015

الوحدة: %

السنوات	1990	1995	2000	2005	2010	2015
معدل النشاط	37,7	43,6	40,2	41	41,7	41,8
معدل التشغيل	-	-	30,5	34,7	37,6	26,4
معدل البطالة	19,7	28,1	28,89	15,26	10	11,2

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

حيث:

معدل التشغيل = عدد العمال ÷ عدد السكان

الشكل رقم6: تطور مؤشرات سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.

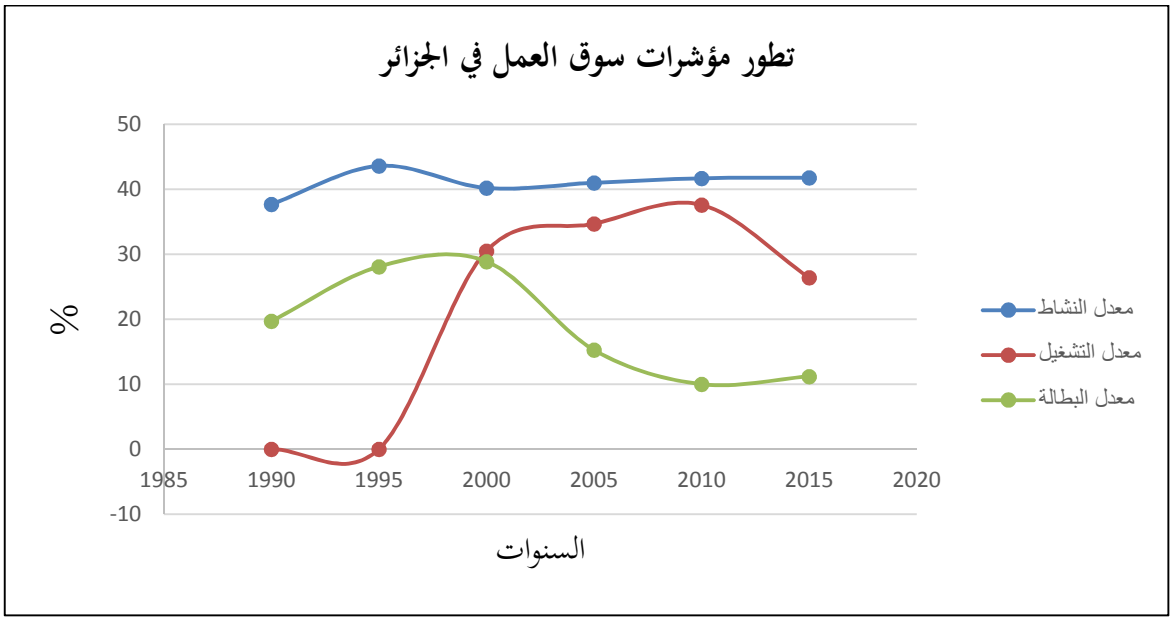

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

ومن الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن معدلات البطالة تتجه نحو الانخفاض إلى أن بلغت 11,2% سنة 2015، وبالمقابل فإن ذلك انعكس على معدلات التشغيل، والجدول التالي يوضح تطور الوظائف في سوق العمل في الجزائر:

جدول رقم10: تطور سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2010.

السنوات		1990	1995	2000	2006	2010
طلبات التوظيف المسلمة		229845	168387	101520	505287	1090963
عروض التوظيف المسلمة		78783	48695	245333	86067	234666
توظيفات منجزة	توظيفات دائمة	33055	11578	3014	11956	21988
	توظيفات مؤقتة	27443	29885	19201	52136	159851
	المجموع	60498	41463	22215	64092	181839

المصدر: من اعدد الطالبة اعتمادا على احصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

الشكل رقم7: تطور سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2010.

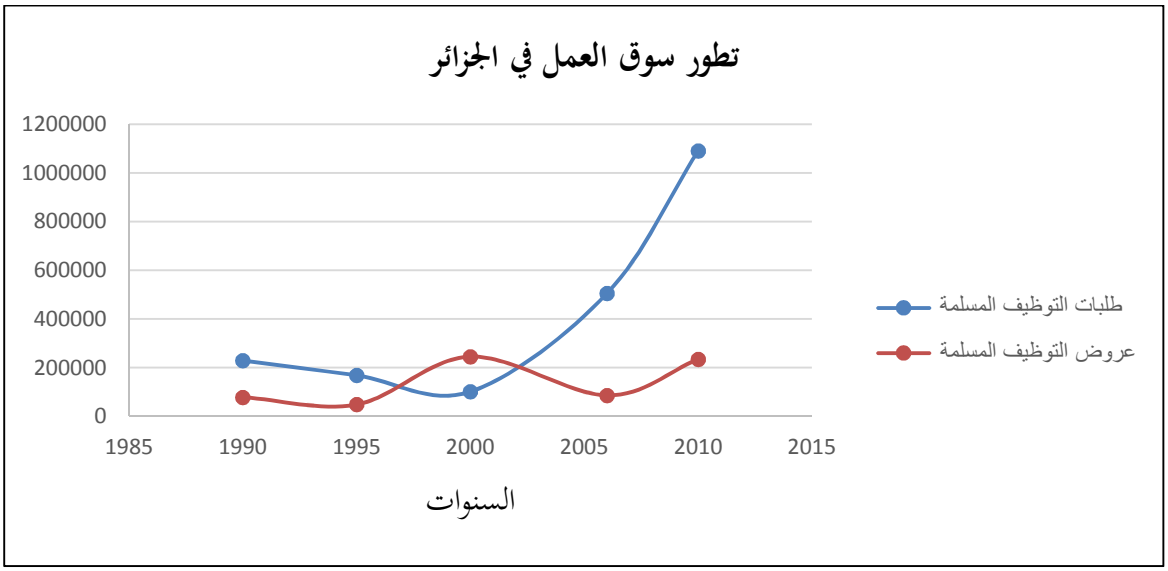

المصدر: من اعدد الطالبة اعتمادا على احصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

نلاحظ من الشكل أن سوق العمل في الجزائر انطلاقا من سنة 2006 لم تعد قادرة على استيعاب كل طلبات التوظيف والتي تتطور بوتيرة اسرع من تطور مناصب العمل التي توفرها المؤسسات في سوق العمل، إذ بلغ عدد طلبات التوظيف سنة 2010 ما يقارب 1090963 طلبا في حين لم تتعدى عروض التوظيف المتوفرة 234666 منصبا، وهذا ما يرفع من معدلات البطالة في سوق العمل في الجزائر ويجعلها غير قادرة على استيعاب جميع السكان النشطين؛ اما فيما يخص طبيعة التوظيفات المنجزة فنوضحها في الشكل التالي:

الشكل رقم8: تطور التوظيفات المنجزة في سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2010.

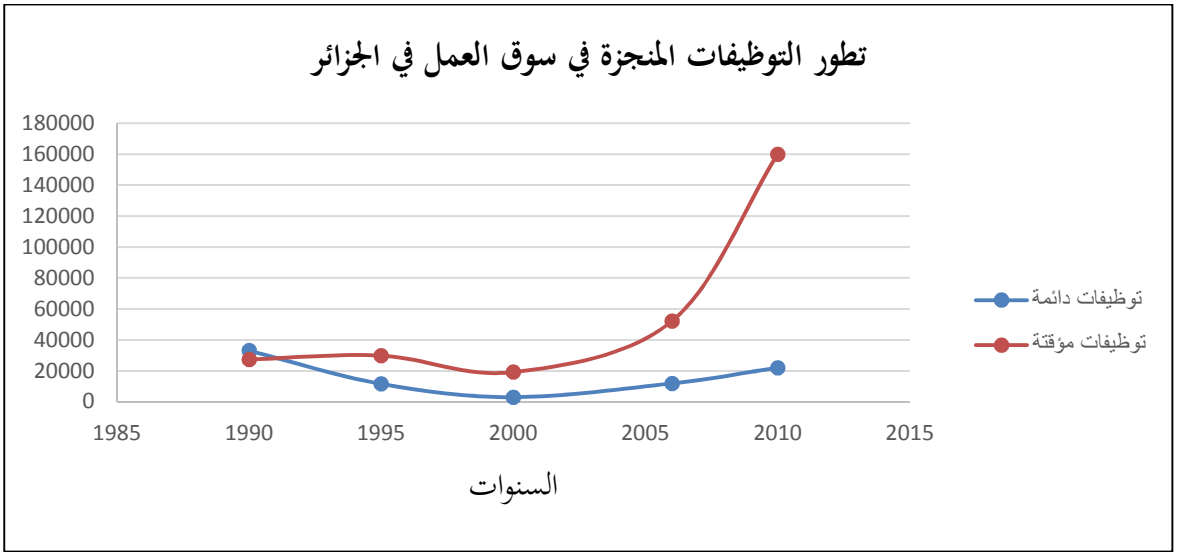

المصدر: من اعدد الطالبة اعتمادا على احصائيات الديوان الوطني للإحصاء

نلاحظ من الشكل أعلاه أن أغلب التوظيفات المنجزة طيلة 20 سنة ليست توظيفات دائمة بل هي مجرد توظيفات مؤقتة لا تساهم في استقرار سوق العمل في الجزائر وتحسين مؤشراتها، مما يدل على أن سياسات التوظيفات الجديدة لا تبنى على خطط توظيف استراتيجية وإنما هي مجرد امتصاص وتخفيف للتداعيات الاجتماعية للبطالة، وبالتالي فإن أغلب عروض التوظيف المسلمة ليست إلا توظيفات مؤقتة، وما يزيد الأمر سوءا أنها تتزايد بوتيرة أعلى من وتيرة زيادة التوظيفات الدائمة وهو ما ينجر عنه بطالة مقنعة لا تلبث أن تكون عاملا تضخميا في الاقتصاد وفي انفجار معدلات البطالة في سوق العمل في الجزائر.

وتشير الإحصائيات إلى أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تضاعف خلال سبع سنوات، ففي نهاية سنة 2010 عرف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة تطورا ملحوظا، حيث تم إحصاء أكثر من 606 737 مؤسسة، والتي تمثل حوالي ثلاثة أضعاف العدد المسجل في سنة 2003 (207 949 مؤسسة)، والجدول التالي يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

الجدول رقم11: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2004 – 2010

سنة/المؤسسة	خاصة	عمومية	حرفية	المجموع
2004	225449	778	86732	312959
2005	245842	874	96062	342788
2006	269806	739	106222	376767
2007	293946	666	111347	410959
2008	392013	626	126887	519526
2009	408155	598	162085	570838
2010	607297	560	-	606737

المصدر[59]: Gharbi, 2011, p. 07.

ونلاحظ من خلال الجدول ان اغلب فرص العمل ناتجة عن القطاع الخاص والمؤسسات الحرفية، ويمثل الشكل التالي توزيع مناصب الشغل حسب نوع المؤسسة خلال سنة 2009:

[59] Gharbi Samira, *Les PME/PMI en Algérie : Etat des lieux*, cahiers du Laboratoire de recherches sur l'industrie et l'innovation, No. 238, Mars2011, pp. 14.

الشكل رقم9: توزيع مناصب الشغل على مجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سنة 2009.

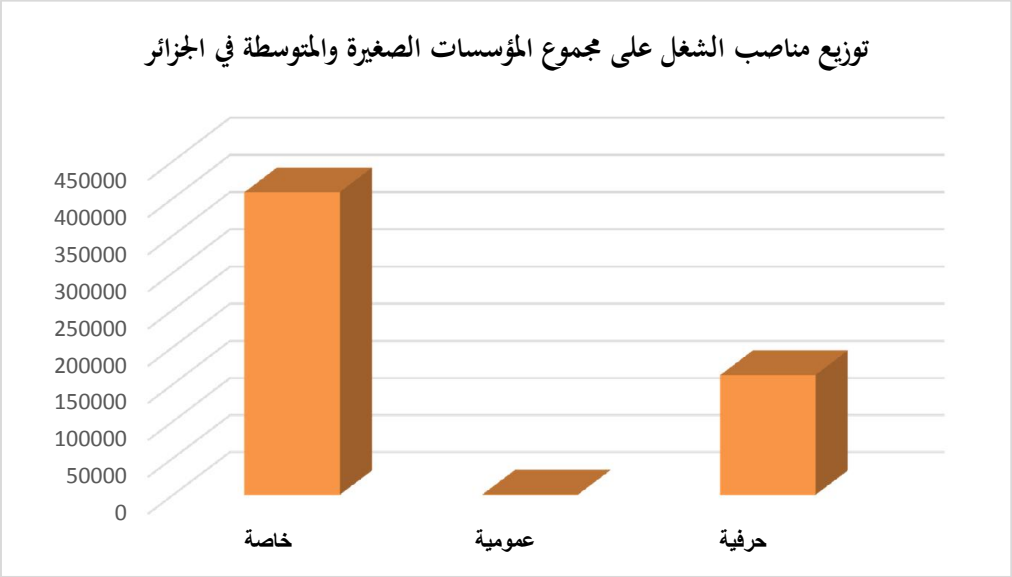

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه.

نلاحظ من الشكل غياب دور القطاع العمومي في توفير مناصب الشغل الناتجة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اين يأخذ القطاع الخاص الدور البارز بـ 71,5% من مجموع مناصب الشغل التي يعرضها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، هذا مع ضرورة لفت الانتباه الى أهمية المؤسسات الحرفية أيضا في المساهمة في زيادة فرص الشغل المعروضة في سوق العمل.

هذا فيما يخص العرض الكمي لسوق العمل الجزائرية وسوف نتطرق إلى العرض النوعي لسوق العمل في المبحث الثالث من هذا الفصل؛ أما عن خصائص سوق العمل في الجزائر فقد صرحت وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي أنها تتميز بالخصائص التالية[60]:

- عجز في اليد العاملة المؤهلة وضعف التطور بالنسبة للحرف.
- عدم التوافق بين مخرجات التكوين واحتياجات التشغيل.
- ضعف الوساطة في سوق الشغل، ووجود اختلالات بالنسبة لتقريب العرض من الطلب في مجال التشغيل.
- عدم توفر شبكة وطنية لجمع المعلومات حول التشغيل.
- انعدام المرونة في المحيط الإداري والمالي والذي يشكل عائقا أمام الاستثمار.

[60] من موقع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، 2016

- ضعف قدرة المؤسسات على التكيف مع المستجدات.
- صعوبة الحصول على القروض البنكية خاصة بالنسبة للشباب أصحاب المشاريع.
- ترجيح النشاط التجاري الذي لا ينشئ مناصب شغل كثيرة على حساب الاستثمار المنتج المولد لمناصب الشغل.
- العامل الاجتماعي الثقافي الذي يدفع إلى تفضيل العمل المأجور.
- ترجيح المعالجة الاجتماعية للبطالة لمدة عدة سنوات.
- ضعف التنسيق ما بين القطاعات.
- ضعف الحركية الجغرافية والمهنية لليد العاملة والتي نتج عنها عدم تلبية بعض عروض العمل، لاسيما في المناطق المحرومة في الجنوب والهضاب العليا.

ثانيا: البطالة في الجزائر

تعاني الجزائر كغيرها من دول العالم من ظاهرة البطالة، هذه الظاهرة تزداد حدتها بأضعاف في دول العالم الثالث والدول السائرة في طريق النمو أكثر من الدول المتقدمة.

وتشير الإحصائيات الأخيرة سنة 2015 في تقرير الديوان الوطني للإحصاء حول العمل والبطالة أن عدد البطالين في الجزائر يبلغ عددهم 1337000بطال من مجموع السكان النشطين – القوى العاملة – البالغ عددهم حوالي 000 315 10، وتشكل نسبة90% من البطالين الذين تقل اعمارهم عن 40 سنة، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم12: توزيع البطالين في الجزائر حسب فئة العمر والجنس في سنة 2015

الوحدة: 10^3

البيان	الذكور	الإناث	المجموع	النسبة %
اقل من 20 سنة	118	19	136	10
20 الى 24 سنة	266	116	382	29
25 الى 29 سنة	249	141	389	29
30 الى 34 سنة	137	61	198	15
35 الى 39 سنة	69	26	95	7
40 الى 44 سنة	46	18	64	5
45 الى 49 سنة	30	3	33	2
50 الى 54 سنة	25	0	25	2
55 الى 59 سنة	14	0	14	1
المجموع	954	384	1337	100
النسبة %	71	29	100	/

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقرير حول التشغيل والبطالة 2015، الديوان الوطني للإحصاء.

الشكل رقم10: توزيع البطالين في الجزائر حسب فئة العمر في سنة 2015.

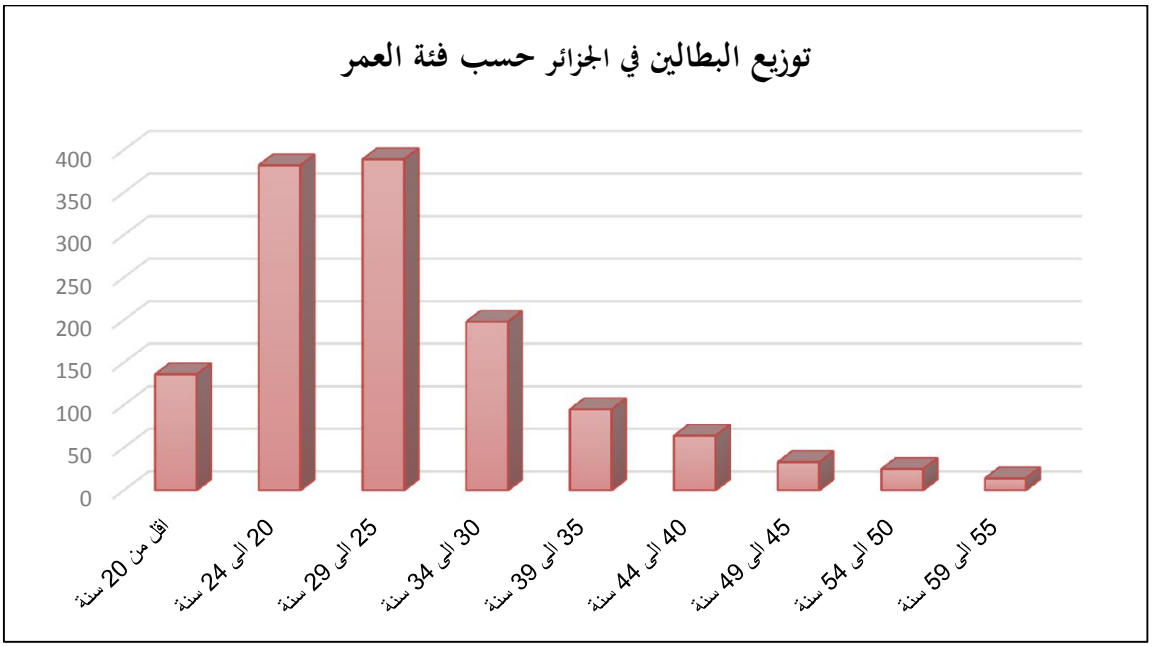

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

نلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن نسبة البطالين عالية في فئة السكان ذوي الأعمار بين 20-24 سنة و25-29 سنة بنسبة 29% لكلاهما، وكما أشرنا سابقا ان تركيبة الشعب الجزائري تحتوي على ما يفوق 45 % من الشباب فمن الأهمية بمكان الإشارة إليه بغية لفت الانتباه الى اتخاذ الإجراءات اللازمة إزاء هذه الشريحة من المجتمع.

ومن خلال معطيات الديوان الوطني للإحصاء من خلال المسح الشامل للعمل والبطالة الى غاية سنة 2015 يمكن إبراز توزيع البطالين حسب مدة البحث التي يقضونها قبل الحصول على عمل في الجزائر في الجدول والشكل التاليين :

الجدول رقم13: توزيع البطالين في الجزائر حسب مدة البحث عن عمل خلال سنة 2015

الوحدة:%

مدة البحث	أقل من سنة	1 الى 2 سنة	أكثر من 2 سنة	غير مصرّح
النسبة	25,1	23,1	2,7	49

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

ونلاحظ من الجدول أن ما يقارب 50% من البطالين لا يستطيعون الحصول على عمل إلا بعد أكثر من سنتين من البحث.

الشكل رقم11: توزيع البطالين حسب مدة البحث عن عمل سنة 2015.

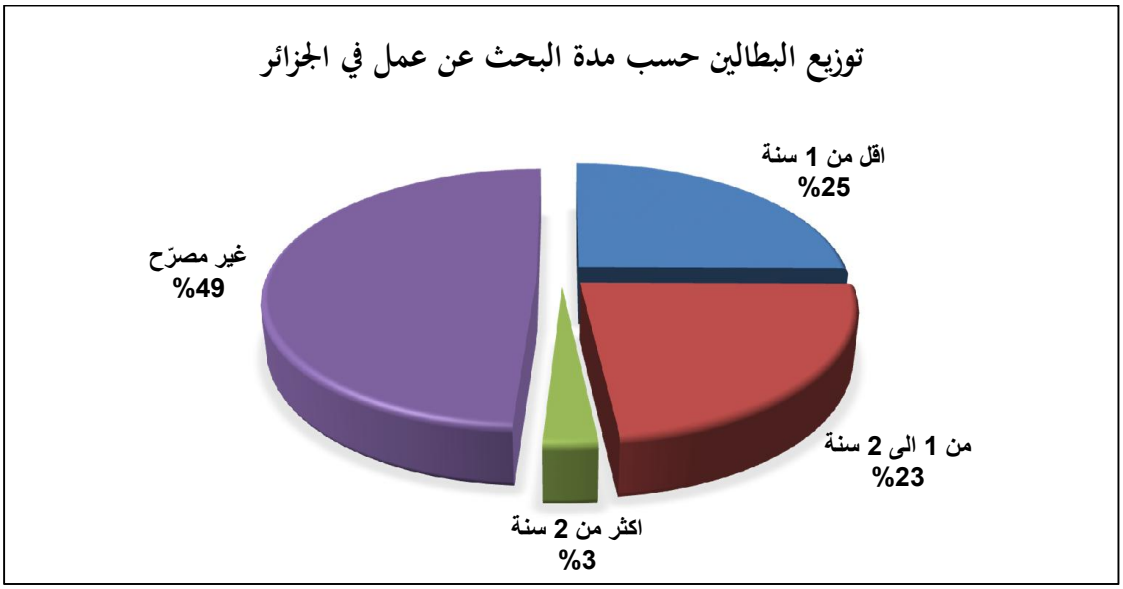

المصدر: من اعداد الطالبة بناءً على احصائيات الديوان الوطني للإحصاء

من خلال هذه الدائرة النسبية يتضح أن نسبة البطالين الذين يقضون مدة بحث عن عمل تفوق السنتين تشكل نسبة معتبرة، وهو الأمر الذي يدفعنا للقول ان أكثر من 50 **%**من البطالين يقضون أكثر من سنتين للحصول على عمل وهي مدة معتبرة مقارنة مع معدلات البطالة المرتفعة.

والجدول التالي يوضح توزيع البطالين الطالبين للشغل اول مرة حسب الجنس سنة 2015:

جدول رقم14: توزيع البطالين الطالبين للشغل أول مرة حسب الجنس في الجزائر سنة 2015.

الجنس	الإناث	الذكور	المجموع
العدد	384	954	11337
النسبة%	28,72	71,53	100

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

ونلاحظ من الجدول ان نسبة البطالة ترتفع في فئة الذكور والتي تقدر بحوالي 71,53% من البطالين الطالبين للشغل او مرة فضلا عن ان معدل البطالة في هذه الفئة الذي يقدر بـ 71% وهو معدل مرتفع مقارنة مع نسب البطالة في فئة الاناث التي تتميز بقلة المشاكل والتحمل وقبول الوظائف زهيدة الاجر أو حتى مرتفعة عدد ساعات العمل ، في الوقت الذي نجد فيه ايضا ان المستفيد الأكبر من سياسات التوظيف المنجزة في سوق العمل في الجزائر هو عنصر الاناث.

الشكل رقم12: توزيع البطالين الطالبين للشغل أول مرة حسب الجنس في الجزائر سنة 2015.

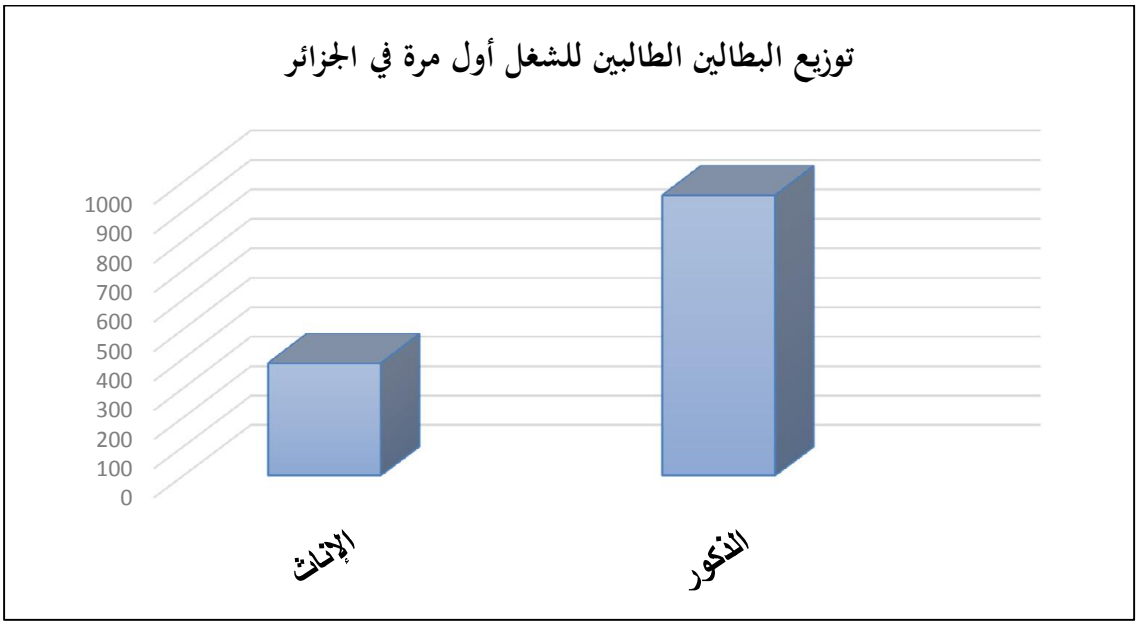

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

ثالثا: الإجراءات العملية للتخفيف من حدة البطالة في الجزائر

بعد الإصلاحات الجذرية التي تم إدخالها على الاقتصاد الجزائري في بداية التسعينات من القرن الماضي، وتطبيقا للشروط الجبرية التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية، وعلى رأسها صندوق النقد الدولي من أجل مساعدة البلاد في التحول من الاقتصاد الموجه الاشتراكي إلى الاقتصاد الحر، وقد كان من أهم تداعيات هذه العملية تسريح آلاف العمال من مناصبهم وعجز الدولة عن توفير مناصب عمل جديدة سواء للعمال المسرّحين أو لطالبي الشغل لأول مرّة ،من أجل هذا عمدت السلطات الجزائرية إلى اتخاذ جملة من الإجراءات كان الهدف منها التخفيف من حدة البطالة[61]:

- الوكالة الوطنية للتشغيل (ANEM)، أنشأت عام 1990.
- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة(CNAC) ، أنشأ عام 1994.
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) ، أنشأت عام 1996.
- الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية، أنشأت عام 1996.
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، أنشأت عام 2004.

[61] دبون عبد القادر، سويسي الهواري، اثر الخوصصة في الجزائر على وظيفة تسيير الموارد البشرية في المؤسسة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الثالث، 2005، ص ص 110- 111

المطلب الرابع: مؤشرات إندماج الاقتصاد الوطني في اقتصاد المعرفة

أنشأ البنك الدولي ما يعرف ب"منهجية تقييم اقتصاد المعرفة" (Knowledge assessment Methodology) وهي عبارة عن مؤشرات الهدف منها مساعدة الدول على تحديد الفرص والتحديات في عملية التحول إلى اقتصاد المعرفة، وتضم هذه المنهجية 109 مؤشرا (أو متغيرا) مقسما على 4 أسس أو ركائز لقياس أداء الدول في مجال اقتصاد المعرفة، هذا المقياس يمتد من درجة الصفر (0) إلى درجة العشرة (10)، فكلما اقترب المؤشر من العشرة كان ذلك دليلا على مستوى أفضل من اقتصاد المعرفة ويبين على أن الدولة في الطريق الصحيح في التحوّل إلى اقتصاد المعرفة وكلما اقترب المؤشر من الصفر كان ذلك دليلا على ان الدولة مازالت في بداية الطريق. وهناك ست حالات لعرض وتحليل هذه النتائج لكننا سنذكر حالتين رئيسيتين مع تفصيلنا للحالة الأهم:[62]

- **بطاقة النتائج الأساسية Basic scorecard**: تحتوي على 14 مؤشرا أساسيا، حيث أن كل أساس من أسس اقتصاد المعرفة له ثلاث مؤشرات بالإضافة إلى مؤشر المعرفة (KI) الذي يعطي المعدل الأساسي لأداء المؤشرات الرئيسية الثلاثة (التعليم، الإبداع وتكنولوجيات الإعلام والإتصال) وكذلك مؤشر إقتصاد المعرفة (KEI) الذي يقيس أداء كل المؤشرات الرئيسية.
- **بطاقة النتائج المتخصصة Custom scorecard**ويحتوي على كل المؤشرات 109 التفصيلية التي تحدد مدى اندماج الدول في اقتصاد المعرفة.

أولا: بروز اقتصاد المعرفة في الجزائر

ابتداءا من 2002، شرع معهد البنك العالمي (WBI) في تطبيق برنامجين مهمين تمثلا في الاقتصاد القائم على المعرفة (Knowledge bases economy) والمعرفة من أجل التطوير (Knowledge for development)، وبالنسبة لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) فقد تم وضع برنامج عمل من أجل تحديد الرهانات الناتجة عن اندماج هذه الدول في اقتصاد المعرفة وكذلك تحديد الاحتياجات من خلال تشخيص وضعية هذه الدول والمساهمة في وضع خطة عمل وبرنامج من أجل تطبيق اقتصاد المعرفة. وبالنسبة للجزائر، وقد اتخذت قرار التوجه نحو اقتصاد المعرفة منذ 2003 بعد انعقاد مؤتمر مرسيليا، ومنذ ذلك الحين عملت الجزائر على توفير الإمكانات اللازمة للدخول في هذا الاقتصاد الجديد والاستفادة من مميزاته من خلال العمل على التحول من بلد مستهلك للتكنولوجيا إلى بلد منتج ومصدر لهذا المنتوج الذي لا ينضب والمتميز بقيمة مضافة عالية، وقد عملت الجزائر على تحسيس كافة مكونات المجتمع وبالأخص

[62] عبد الحق العشعاشي، مصطفى حوحو، ص11

الباحثين ومسيري المؤسسات القائمة على التكنولوجيا بأهمية اقتصاد المعرفة من خلال تنظيم العديد من الملتقيات الوطنية والدولية كالملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة في 2004 بجامعة ورقلة، والملتقى الوطني حول اقتصاد المعرفة وتنافسية المؤسسات في 2004 بجامعة بسكرة، وكذلك الملتقى الوطني حول اقتصاد المعرفة بجامعة مستغانم الذي تم تنظيمه بالتنسيق مع شبكة MAGHTECH والجمعية الجزائرية من أجل التحويل التكنولوجي (A2T2) تحت عنوان :" الاقتصاد القائم على المعرفة من أجل تحقيق التنمية المستدامة: التحديات والفرص بالنسبة للجزائر؟"في 2006، حيث عملت هذه الملتقيات على جمع جميع الأطراف من باحثين جامعيين وخبراء ومسيري مؤسسات على المستوى الوطني من أجل إيجاد الحلول المناسبة للاندماج في هذا الاقتصاد، وقد تميزت هذه الملتقيات بدعم الحكومة من خلال حضورها الرسمي ممثلة في الوزير المكلف بالبحث العلمي وكذلك الوزير المكلف بالتنمية المحلية. هذه خطوات ساهمت بشكل كبير في تحسيس الأطراف المعنية بأهمية هذا الاقتصاد وخصوصا أصحاب القرار السياسي والاقتصادي في الجزائر[63].

ثانيا: مؤشر تكنولوجيات الإعلام والاتصال:

1.2. عدد الخطوط الهاتفية:

- **تطور عدد مشتركي الهاتف الثابت والمحمول:**

نظرا لارتفاع المستوى التعليمي والثقافي للمجتمع الجزائري، فإن ذلك ساهم بشكل مباشر في ارتفاع اشتراكات الهاتف الثابت حيث أن مساهمات الدولة في بناء قاعدة تكنولوجية متينة جعلت عدد المشتركين يرتفع من 1761327 مشترك إلى ما يقارب ثلاث ملايين خلال عشر سنوات. كما عرف قطاع الاتصالات الخلوية طفرة نوعية من حيث الاشتراكات رغم حداثة هذا القطاع حيث وخلال فترة لا تتجاوز عشر سنوات تضاعف عدد المشتركين بمعدل قارب 400 ضعف خلال عشر سنوات أي انتقل عدد المشتركين من 86.000 مشترك سنة 2000 إلى ما يقارب 33 مليون مشترك سنة 2010 (حيث أصبح تقريبا هاتف محمول لكل فرد). هذا الارتفاع هو نتيجة لانفتاح الجزائر على القطاع الخاص الوطني والدولي وكذلك لارتفاع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

والشكل التالي يوضح تطورات اعداد المشتركين في خدمة الهاتف الثابت والهاتف المحمول في الجزائر خلال الفترة 2000-2010:

[63] المرجع السابق، ص 16.

الشكل رقم13: تطور عدد مشتركي الهاتف الثابت في الجزائر.

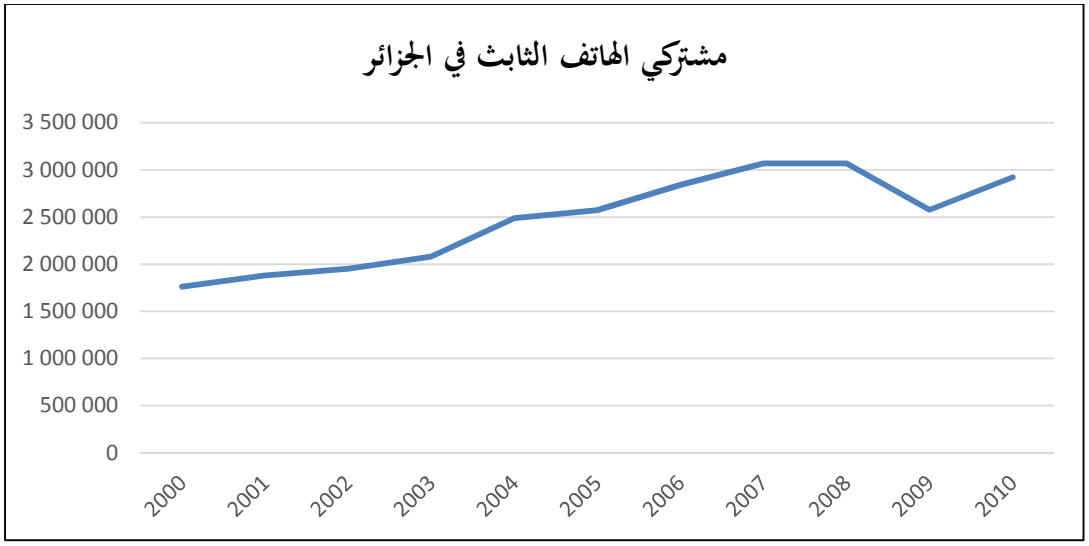

المصدر: عبد الحق العشعاشي، مصطفى حوحو، 2013، ص17.

الشكل رقم14: تطور عدد مشتركي الهاتف المحمول في الجزائر.

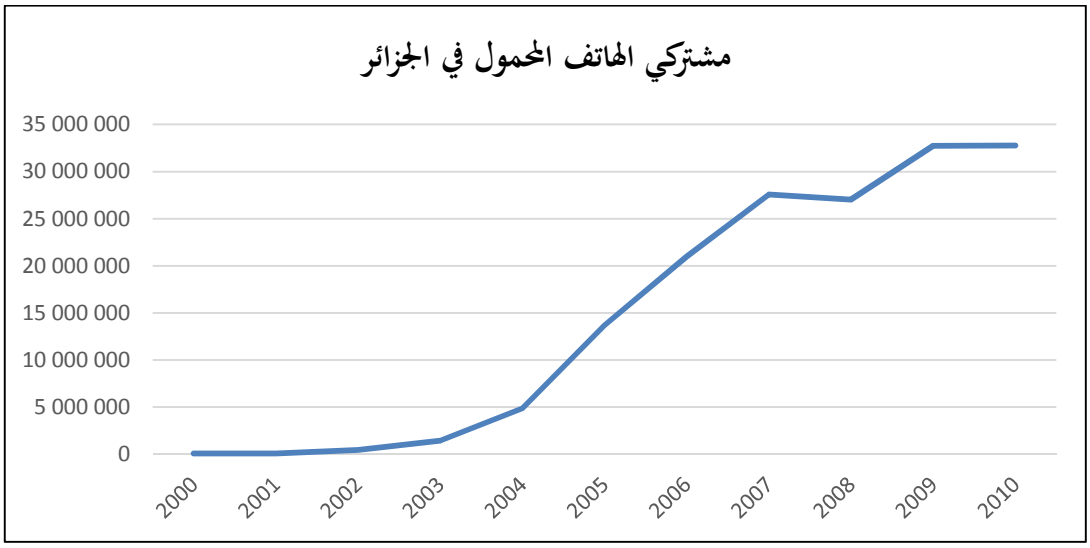

المصدر: عبد الحق العشعاشي، مصطفى حوحو،2013، ص 17.

- **تطور عدد مستعملي الانترنت:**

كما هو موضح بالشكل التالي:

الشكل رقم 15: تطور عدد مستعملي الانترنت في الجزائر.

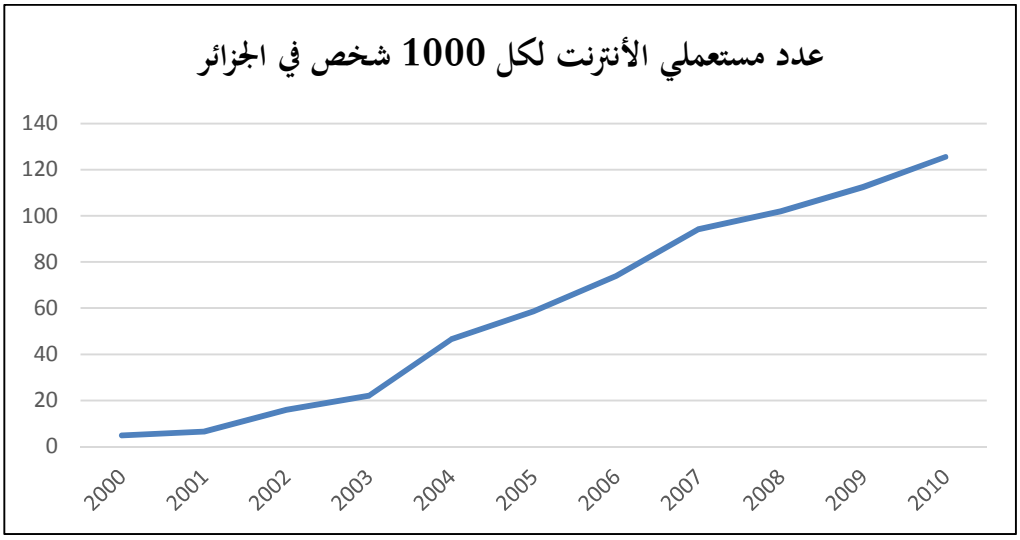

المصدر: عبد الحق العشعاشي، مصطفى حوحو، 2013، ص17.

نلاحظ تضاعف عدد مستعملي الانترنت 25 مرة خلال عشر سنوات، وذلك نتيجة للجهود المبذولة من طرف الدولة في بناء قاعدة تكنولوجية متينة التي مكّنت من إيصال التكنولوجيا إلى مختلف مناطق الوطن وخصوصا المدارس والجامعات وهو ما ساهم في تحسين المستوى الثقافي للأفراد، كلها عوامل ساعدت الحكومة على تبني خطوات عملية من شأنها فتح الأبواب من أجل الاندماج في اقتصاد المعرفة.

- **تطور عدد أجهزة الإعلام الآلي المستخدمة من طرف العائلات الجزائرية:**

إن تبني الدولة خطوات عملية من أجل الدخول في اقتصاد المعرفة جعلها تعمل على تعميم استعمال الوسائل التكنولوجية الحديثة في جميع الإدارية والاقتصادية والتعليمية حيث ارتفع عدد أجهزة الحاسوب إلى ثلاث ملايين جهاز خلال سنة 2008، ويتوقع أن يرتفع هذا العدد في السنوات القادمة نظرا للبرامج التي سوف تدعمها الحكومة من بينها برنامج جهاز حاسوب لكل طالب في الدكتوراه.

الجدول رقم 15: عدد أجهزة الإعلام الآلي المستخدمة من طرف العائلات الجزائرية

الوحدة: 10^3

السنوات	1998	2002	2004	2006	2007	2008
العدد	200	600	1200	2000	2500	3000

المصدر: الدليل الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، 2009، ص 4

ثالثا: المؤسسات القائمة على المعرفة وعلى التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال:

أ. الحظيرة المعلوماتية سيدي عبد الله – الجزائر العاصمة –:

تدخل الحظيرة المعلوماتية سيدي عبد الله في إطار الإستراتيجية الوطنية الرامية إلى بناء مجتمع المعرفة وتطوير وتسريع تحول الجزائر نحو اقتصاد المعرفة، حيث أن هذا المشروع الاستراتيجي يعتبر في حد ذاته كمحفز لقطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال ومشجع للإبداع والابتكار.وتعد الحظيرة المعلوماتية لسيدي عبد الله مصدر قوة للاقتصاد الوطني عن طريق جمع الإمكانيات الوطنية لتطوير البحوث وترقيتها من خلال إنشاء العديد من المؤسسات الصغيرة التي تنشط في حقل التكنولوجيات الحديثة، حيث ستكون محطة ميلاد لعدة منتوجات تكنولوجية جديدة في الميدان. وتقع مدينة سيدي عبد الله على بعد 25 كم غرب الجزائر العاصمة وتشغل المدينة مساحة قدرها 2000 هكتار، والمشروع عبارة عن قطب حضري متكامل قادر على المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي للدولة، وتحتوي الحظيرة المعلوماتية لسيدي عبد الله على 30.000 مسكن، 4 مناطق للنشاط والتجهيز الداعمة، حظيرة عمرانية بمساحة قدرها 150 هكتار. هذا التوجه من المقرر أن يعمم على كل من المدن الجديدة التالية:بوينان، بوغزول والمنيعة[64] ، وكذلك إنشاء القطب التكنولوجي (Technopole) بمدينة وهران والقطب التكنولوجي بمدينة عنابة. وتعتبر الحظيرة المعلوماتية لسيدي عبد الله فضاء للنشاط والبحث القائم على تكنولوجيات الإعلام والاتصال الذي يجمع مختلف الفاعلين في السوق من بينهم المؤسسات الخاصة والعمومية، المؤسسات التعليمية والتكوينية، معاهد البحث والتطوير، حاضنات الأعمال من أجل خلق التداؤب من خلال زيادة حجم التفاعلات ما بين الفاعلين في مجمع التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال. كما أن الحظيرة المعلوماتية لسيدي عبد الله تعتبر كبؤرة تكنولوجية تنافسية توفر بنية تحتية تكنولوجية دقيقة وخدمات جديدة لمؤسسات التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، وهي أيضا فضاء واسع يجمع بين أهداف تطوير التكنولوجيا وأهداف التطوير الاقتصادي.

ب. أهداف الحظيرة المعلوماتية لسيدي عبد الله:

✓ **حظيرة متكاملة:** حيث أنها تحتوي على معهد عال للاتصالات، وكالة للاتصالات، وكالة للانترنت وكذلك المدرسة الوطنية لرعاية الموهوبين المبتدئين.

✓ **إنشاء 1.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة:** مشروع الحظيرة المعلوماتية لسيدي عبد الله يهدف إلى استقبال 1.000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، فالمشروع يتعلق بتنفيذ مخطط شامل يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي خصوصا بالنسبة للخاص.

---

[64] Aroumougom Jean-Claude, (2003), Projet de ville nouvelle Sidi Abdellah, Algérie, p2, www.euromedina.org بتاريخ 2016/04/04

✓ **خلق 20.000 منصب عمل جديد:** إن إنشاء الحظيرة المعلوماتية لسيدي عبد الله من شأنه خلق 20.000 منصب عمل جديد داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي من المفروض إنشاؤها في مناطق النشاط التي تغطي 180 هكتار (حيث سيتم تعميم العديد من الوظائف داخل قطاع الخدمات والتجهيزات الكبرى التي تم حشدها من أجل تنفيذ مشروع بناء الحظيرة)[65].

إضافة إلى الأهداف السابقة الذكر، فإن للحظيرة عدة أهداف تتمثل فيما يلي:

❖ **الأهداف الخاصة:**

- خلق فضاء ديناميكي من أجل جذب المؤسسات المختصة في تكنولوجيات الإعلام والاتصال من خلال توفير بنية تحتية تكنولوجية عالية المستوى.
- خلق مركز بحث لتشجيع وتسهيل الإبداع من خلال تفعيل الشراكة الاستراتيجية بين المؤسسات العامة والخاصة.
- تحويل المنطقة إلى منطقة جاذبة للاستثمارات الأجنبية من أجل نقل التكنولوجيا الحديثة.

❖ **الأهداف الخاصة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال:**

- مساعدة المؤسسات على رفع قدراتها الإبداعية والتنافسية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي.
- رفع عدد المؤسسات الجديدة العاملة في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- تنويع سلسلة القيمة للمؤسسات العاملة في ميدان تكنولوجيات الإعلام والاتصال بحيث تشمل مجموعة كاملة من الأنشطة من البحث والتطوير والتسويق لأعمال الهندسة والتصميم والتنفيذ وتشمل المزيد من العناصر ذات القيمة المضافة.
- تطوير قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال قادر على التصدير.

❖ **الأهداف الخاصة بالتنمية الاقتصادية:**

- خلق فرص عمل جديدة في قطاع تكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- رفع الاستثمارات في القطاع الخاص.
- العمل على الحد من هجرة الأدمغة والكفاءات من خلال مساعدتهم على إنشاء مؤسساتهم الخاصة.
- تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال إنشاء قطاع إنتاجي قائم على المعرفة.

[65] Aroumougom Jean-Claude, Op.Cit, p3,

- تسريع وتعزيز عمليات تطوير القطاع الخاص.
- تحسين تنافسية الجزائر في جميع المجالات الاقتصادية من خلال الاستفادة من مزايا التطور التكنولوجي[66].

[66] موقع الوكالة الوطنية لترقية وتطوير الحظائر التكنولوجية، 2016

المبحث الثاني: التعليم العالي في الجزائر، ملامحه وأبرز قضاياه

يتمييز التعليم العالي في الجزائر بقدم جامعاته التي تعود الى ما قبل الاستعمار الفرنسي، وسنحاول من من خلال هذا المبحث التعرض الى ابرز التطورات التي مر بها التعليم العالي في الجزائر مع دراسة اهم مؤشراته.

المطلب الاول: تطورات التعليم العالي في الجزائر

اولا: مفهوم الجامعة الجزائرية

وحسب المرسوم رقم03- 579 المؤرخ في 23 أوت 2004 المتضمن القانون -الأساسي النموذجي - في الجامعة؛ تعتبر الجامعة في الجزائر مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[67].

ثانيا: التطور التاريخي للجامعة الجزائرية

1- الجامعة الجزائرية في العهد الاستعماري

يتميز التعليم العالي بالجزائر بتاريخ عريق، كما تعتبر الجامعة الجزائرية من أقدم الجامعات في الوطن العربي والقارة الإفريقية، حيث تأسست سنة1877 ، وكانت الكليات التابعة لها محصورة في العاصمة، وقد تزامن إنشاء هذه الجامعة تزامنا مع بداية الاستيطان الفرنسي المعمرين الأوربيين وكان طلاب هذه الجامعة الفتية من أبناء الأوربيين تقريبا، وقد عمدت السلطات الاستعمارية في ذلك الوقت، إلى نشر ثقافة الجهل في أوساط المجتمع الجزائري ومحاربة الهوية الإسلامية والعربية للمجتمع الجزائري، وإلى عملية الفصل في التعليم والتكوين بين الجزائريين والأوربيين بالإضافة إلى كونها الجامعة الوحيدة على المستوى الوطني إلا أن عدد كلياتها كان محدودا حيث ضمت أربع كليات (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، كلية العلوم والفيزياء، كلية الطب والصيدلة) ولقد تم إعادة تنظيم هذه الجامعة سنة 1909، ويمكن القول أن هذه الجامعة تم إنشاءها لخدمة أبناء المستوطنين الأوربيين أكثر من خدمتها لأبناء المجتمع الجزائري، إذ لم يتعد عددهم 77 طالبا من مجموع 1890 طالب خلال السنة الجامعية الأولى من تأسيسها عام 1909 ، أي بنسبة 4,07% و وصل عدد الطلبة الجزائريين 557 طالبا سنة 1954 وعدد الطلبة الأوروبيين 4548 طالب، أي أن نسبة الجزائريين لم تتعد 12,24%[68].

---

[67] الجريدة الرسمية، 2004، ص21

[68] عميراوي احميده، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية: مسيرة وافاق، www.w3.org/TR/REC-html408002 بتاريخ 10-12-2015

2- الجامعة الجزائرية بعد الاستقلال

بعد الاستقلال مباشرة بقيت الجامعة الجزائرية تسير بالأسلوب نفسه الذي تركه الاستعمار، فرنسية البرامج التعليمية وهيئة التدريس وحتى أنظمة الامتحانات والشهادات نظرا للأولويات التي وضعت كمهام للدولة الجزائرية عبر المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بإعادة الاعتبار لها وبعث ديناميكيتها وهكذا بقيت الجامعة الجزائرية ترضخ تحت تأثيرات المنظومة الفرنسية ولم يتم إد ا رج ملف إصلاحها إلا عندما تقرر إصلاح الجامعة الفرنسية سنة 1965 وقامت السلطات الجزائرية بإصلاح المنظومة التربوية عموما بما في ذلك الجامعة لتستجيب لطموحات الشعب الجزائري وتدعيم استقلاله .فقد شهدت الجامعة الجزائرية في عشرية الاستقلال الأولى_ الستينات _مجموعة من الإصلاحات كإنشاء فرع الآداب باللغة العربية وارتفع عدد الطلبة من حوالي 3000 طالب سنة 1962 ، إلى 20000 طالب سنة 1972 إن أهمية قطاع التعليم العالي في تكوين الإطارات اللازمة لقيادة التنمية في الجزائر، دفع الدولة الجزائرية إلى الاهتمام به والقيام بعدة إصلاحات؛ حيث مر التعليم العالي بعدة مراحل، موضحة فيما يلي:

أ. مرحلة 1962-1970

تمتد هذه المرحلة من الاستقلال إلى تأسيس أول وزارة متخصصة في التعليم العالي والبحث العلمي وقد تميزت هذه الفترة بإنشاء جامعات في المدن الرئيسية، كما لم يكن للجامعة الجزائرية بعد الاستقلال أي قاعدة متينة للانطلاق العلمي على مستوى هيئة التدريس والمرافق والإداريين المتخصصين في شئون التسيير الجامعي، وقد واجهت هيئة التدريس هذه المعضلة وحملت على عاتقها مهمة التدريس والتسيير الإداري معا، لكنه كان بمثابة الحل الاضطراري المؤقت،[1] وقد ألقي على عاتق الجامعة الجزائرية القيام بالمهام التالية:

التالية:

-إقامة نظام جامعي جديد ي ا رعي وضعية البلاد، التي تتميز ببنية اقتصادية وموارد بشرية محدودة؛

-إقامة نظام جامعي قادر على منح البلاد بما فيها القطاع الاقتصادي وفي أسرع الآجال، ما يحتاج إليه من الإطارات الضرورية من حيث الكم والكيف؛

-إقامة نظام جامعي يلبي متطلبات التنمية مع م ا رعاة المعايير المعروفة في البلدان المتقدمة، وذلك في أسرع وقت ممكن؛

-وجوب تفادي تسرب الطلبة؛

-تكوين إطارات ذات مستوى عال بإمكانها مواجهة مشاكل التخلف؛

-توسيع التعليم الجامعي وتوفيره لجميع ال ا رغبين فيه؛

[1] محمد العربي ولد خليفة، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1989، ص187

-إعطاء التعليم الجامعي بعده العلمي والتقني، وربطه بالحقائق الوطنية، وتوجيهه نحو الفروع التي يحتاجها الاقتصاد الوطني.

وقد شهدت هذه الفترة تطبيق أولى مخططات التنمية الوطنية، وهو ما عرف بالمخطط الثلاثي للتنمية في الفترة1967 - 1969 وقد رافق ذلك المخطط تطور محسوس في أعداد الطلبة، والذي قدر بـ 10756 طالب، وقد أثار هذا التطور مشاكل كثيرة على مستوى هياكل الاستقبال الجامعية، التي أصبحت غير قادرة على الإيفاء بالحاجة، مما تطلب إيجاد حلول مستعجلة للنهوض بقطاع التعليم[1].

أما النظام البيداغوجي الذي كان متبعا فكانت مراحله كما يلي[2]:

- **مرحلة الليسانس** :وتدوم ثلاث سنوات في غالبية التخصصات، تنتهي بالحصول على شهادة ليسانس في التخصص المدروس.
- **شهادة الدراسات المعمقة** :وتدوم سنة يتم التركيز فيها على منهجية البحث، إلى جانب أطروحة مبسطة لتطبيق ما جاء بالدراسة النظرية.
- **شهادة دكتوراه الدرجة الثالثة** :وتدوم سنتان على الأقل لإنجاز البحث (أطروحة علمية) .
- **شهادة دكتوراه دولة** :قد تصل مدة تحضيرها إلى خمس سنوات من البحث النظري أو التطبيقي. حسب تخصصات الباحثين واهتماماتهم.

وكانت هذه المرحلة تهدف إلى توسيع التعليم العالي والتعريب الجزئي والجزأرة مع المحافظة على نظم الدراسة الموروثة، فكان الهدف الأساسي لجامعة الجزائر المساهمة في تكوين الإطارات اللازمة لمباشرة عملية التنمية؛ ومن بين الهياكل الأخرى التي أنشئت خلال هذه المرحلة والتابعة للوزارات الاقتصادية المختلفة مثل: [3]

-المعهد الجزائري للبترول.
-المركز الإفريقي للهيدروكربون والنسيج.
-المدرسة الوطنية للدراسات والمواصلات.
-مدرسة المهندسين للأشغال العمومية.
-المدرسة التطبيقية للزراعة.

[1] رابح تركي، 1992اصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، ص ص 148-152
[2] زرهوني الطاهر، التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، موفم للنشر، الجزائر 1993، ص 76
[3] نفس المرجع السابق، نفس الصفحة

وبقيت إدارة الجامعة تابعة لوزارة التربية الوطنية الى غاية سنة 1970 أين تم تأسيس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في 1970/07/21.

ب. مرحلة 1971–1980

عرفت الدولة الجزائرية عدة إنجازات متتالية في ميدان التصنيع والتأميمات المتتابعة في مختلف القطاعات، وكان المشروع التنموي ذو الأبعاد الثلاثة (ثقافي، فلاحي، صناعي) الذي ركز على استرداد التكنولوجيا بشكل رئيسي من أجل تغيير البني الاجتماعية والاقتصادية التقليدية للمجتمع الجزائري، ونظرا للنقص الكبير في الإطارات التي يقوم عليها هذا المشروع، فقد أقحمت الجامعة مباشرة كطرف فاعل وضروري لإنجاز هذه السياسة التنموية[1]، ففي هذه المرحلة بدأت بوادر الإصلاح الأولى، حيث تم تقسيم الكليات إلى معاهد مختلفة تضم الدوائر المتجانسة، واعتماد نظام السداسيات المستقلة، وأجريت التعديلات التالية على السنوات الدراسية:

- **مرحلة الليسانس** :ويطلق عليه أيضا مرحلة التدرج وتدوم أربع سنوات، أما الوحدات الدراسية فهي المقاييس السداسية.
- **مرحلة الماجستير** :وتسمى أيضا مرحلة ما بعد التدرج الأولى وتدوم سنتين على الأقل، وتنقسم إلى فترتين الفترة الأولى مجموعة من المقاييس النظرية بما فيها التعمق في منهجية البحث، أما الفترة الثانية فتستغل في إعداد بحث يقدم في صورة أطروحة للمناقشة.
- **مرحلة دكتوراه علوم** :ويطلق عليها تسمية مرحلة ما بعد التدرج الثانية وتدوم حوالي خمس سنوات من البحث العلمي.

كما أضيفت في البرامج الجامعية الأشغال الموجهة والتطبيقات الميدانية .وعرفت هذه المرحلة فتح مجموعة من المراكز الجامعية في عدة ولايات لمواجهة الطلب المتزايد على التعليم العالي.

وطابقت هذه المرحلة مرحلة تطبيق المخطط الرباعي الأول 1970- 1973، وهي مرحلة تفكير وإعادة النظر في محتوى التعليم الجامعي الموروث عن الاستعمار، ومحاولة إصلاح شامل لهذا التعليم حتى ينسجم مع متطلبات التنمية الشاملة؛ كما تضمنت أيضا مرحلة تطبيق المخطط الرباعي الثاني 1974- 1977 ويمكن القول أنه في هذه المرحلة انطلقت ثورة حقيقية في مجال التعليم العالي، خاصة في مجال بناء وتشييد

[1] رابح تركي، نفس المرجع، ص 11

الجامعات وتعريب التعليم العالي، على وجه الخصوص العلوم الإنسانية، إلا أنها عرفت تعطلا على مستوى تخصصات العلوم الطبيعية والتكنولوجيا.

وتتلخص أهداف هذه المرحلة فيما يلي [1]:

1-أولوية إدماج الجامعة في سياق حركة التنمية الشاملة.

2-جزأرة المناهج والمكونين.

3-ديمقراطية التعليم وتعريبه.

4-الانحياز للتوجه العلمي والتكنولوجي.

5-تكوين الإطارات المشبعة بالشخصية الوطنية والواعية بالانشغالات الكبرى للبلاد.

ت. مرحلة الخريطة الجامعية 1981-2004

وتطابقت هذه المرحلة مع تنفيذ المخطط الخماسي الأول للتنمية في الجزائر 1980- 1984، وتهدف الخريطة الجامعية التي تم وضعها سنة 1983 إلى تخطيط التعليم العالي، معتمدة على احتياجات الاقتصاد الوطني بقطاعاته المختلفة من أجل العمل على توفيرها، وتعديل التوازن من حيث توجيه الطلبة إلى التخصصات التي يحتاجها سوق العمل، كالتخصصات التكنولوجية، والحد من توجيه الطلبة إلى بعض التخصصات الأخرى كالحقوق والطب التي وجد فيها فائض من الطلبة فوق احتياجات الاقتصاد التنموي الوطني، وامتد هذا التخطيط إلى آفاق 2000 وذلك بمراعاة اللامركزية في التكوين، تحقيق التوازن الجهوي، القضاء على الفوارق وتحريك الاقتصاد، وعلى الرغم من هذه الأهداف إلا أنها لم تمس أرض الواقع في جميع الأطر الجامعية في سوق العمل لعدم توفر مناصب العمل[2].

كما تميزت هذه المرحلة بالتوسع التشريعي والهيكلي والإصلاح الجزئي؛ وأهم الإجراءات التي عرفتها هذه المرحلة ما يلي:

- وضع القانون التوجيهي للتعليم العالي في سبتمبر 1998
- قرار بإعادة تنظيم الجامعة في شكل كليات.
- إنشاء ستة جذوع مشتركة للحاصلين على شهادة البكالوريا الجدد.
- إنشاء ستة مراكز جامعية في كل من: ورقلة، الأغواط، أم البواقي، سكيكدة، جيجل وسعيدة.

[1] Gherras Mohamed Taher , Educatin and Economic Growth in Algeria1967-1990, Master Thesis, University of Sheffield,Uk,1992,pp50-53

[2] الطيب صيد، الممارسة السوسيولوجية في الجامعة الجزائرية: واقعها وتمثلاتها لدى أساتذة علم الاجتماع، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، قسنطينة، الجزائر 1992، ص51

- إنشاء جامعة بومرداس وتحويل المراكز الجامعية لكل من بسكرة، بجاية ومستغانم إلى جامعات. كما يمكن تقسيم هذه المرحلة حسب الاهداف الى:

اولا: 1984-1990

لقد ألقيت على كاهل جامعة الجزائر في هذه الفترة تحقيق المهام التالية [1]:

1-العمل على إقامة نظام جامعي قادر على أن يقدم في أسرع وقت للقطاع الاقتصادي النشط ما يحتاج إليه من الإطارات الضرورية من حيث الكم، ومن حيث الكيف كذلك.

2-العمل على إقامة نظام جامعي جديد، مع مراعاة الوضعية السائدة في البلاد التي تتميز بالبنية التحتية الناقصة، والإمكانيات البشرية المحدودة.

3-العمل على إقامة نظام جامعي يلبي في أسرع وقت متطلبات التنمية في البلاد مع مراعاة معايير المتعارف عليها في البلدان المتقدمة علميا وتقنيا.

4-تكوين إطاراتها التقنية مثل إطارات الدول المتقدمة، وكيف يمكن أن يجعلها تواجه مشاكل التخلف وتتقدم بالحلول الناجعة لها.

5-وجوب تفادي تسرب الطلبة في مختلف الشعب والفروع العلمية في المدارس العليا والمعاهد المختلفة.

ثانيا: 1990-1998

وهي الفترة التي برزت خلالها إشكالات وتناقضات نتيجة تراكمات خلال المرحلة السابقة، واختلال حاد في الاقتصاد الوطني لأسباب عديدة ومعقدة مما انعكس على قطاع التعليم العالي، ومن أهم هذه الإشكالات[2]:

1. التأخر الكبير في انجاز المباني مقارنة بالعدد الكبير للطلبة المتوافدين على قطاع التعليم العالي، سواء في الهياكل البيداغوجية أو الأحياء الجامعية، مما عرقل بعض الشيء في تحقيق الأهداف على نطاق واسع، وفي أسرع وقت ممكن.
2. نقص الأساتذة والأساتذة المحاضرين وذي الرتب العالية، التي تقع على كاهلهم عملية التدريس والإشراف وعملية البحث العلمي والسبب في هذا النقص يعود كما سبق أن ذكرنا إلى أن أبواب الجامعة في عهد الاستعمار كانت مغلقة في وجه الجزائريين، ولذلك فيما عدا التخصصات الطبية، فإن الأساتذة الجزائريين على اختلاف رتبهم العلمية مازال لم يصل إلى المطلوب.

[1] غياث بوفلجة، التربية والتعليم في الجزائر، ط2، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران 2006، ص 78

[2] المجلس الاعلى للتربية، التقرير السنوي التقويمي عن السياسة الوطنية للتربية والتكوين، نوفمبر 1999، ص 95

3. عرفت الجامعة ضغوطات ومطالب اجتماعية واقتصادية جديدة، وعدم استقرار في جوانب التسيير والسياسات.
4. شهدت الفترة عدم استجابة حقيقية للمطالب المطروحة من خلال عمليات الإصلاح المتعاقبة، نتيجة الزيادة في التوجه البراغماتي، وتحت تأثير التخطيط الاستعجالي للتكفل بالدفعات الطلابية الكبيرة، وقلة التفاعل بين القطاع الاجتماعي والاقتصادي مع الجامعة والمؤسسات العلمية.
5. ونظرا للظروف الصعبة التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات، فقد فقدت الجزائر مجموعة من أقدر الأساتذة وباحثيها، عملت على تكثيف اجتماعات اللجنة الوطنية الجامعية من اجل تعويض الذين غادروا الجامعات الجزائرية.

ثالثا: 1998–نهاية 2003

عرفت بدايات هذه الفترة تعافي الاقتصاد الوطني إلى حد ما نتيجة سببين هامين وهما الاستقرار السياسي والأمني، وارتفاع أسعار النفط، هذا من جهة، ومن جهة ثانية أن خلال المراحل السابقة شهدت الشبكة الجامعية انتشارا ملحوظا مكن من تخرج عدة دفعات في مختلف الاختصاصات والشعب، وكان التعليم العالي في هذه الفترة يسير طبقا لمنطق الكم والاستجابة لحاجيات طلب التكوين لذا عرفت بداية هذه المرحلة تطبيق نظام الكليات وهو نموذج جديد للتنظيم الإداري للجامعة[1].

كما قامت الحكومة في هذه الفترة بجهود فعالة لنشر التعليم العالي وتحقيقا لديمقراطية التعليم ومبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، مما شجع الطلب الاجتماعي على هذا النوع من التعليم وتزايد الملتحقين به عام بعد عام رغم تذبذب نسب الالتحاق؛ بحيث بلغ عدد الطلبة المسجلين سنة 1999/1998 حوالي 372647 ليصل إلى721833 في السنة الدراسية 2005/2004 أي بنسبة زيادة تقارب % 100 .

ويمكن إرجاع هذا التزايد الهائل لعدد الطلبة لعدة أسباب من أهمها:

-الاستقرار الاقتصادي.

-النمو الديمغرافي.

-ديمقراطية التعليم ومجّانيته.

-تنامي متطلبات والاحتياجات الفردية والاجتماعية للتعليم.

-التوسع التعليمي الابتدائي والثانوي.

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وثيقة اصلاح التعليم العالي، 2007

المطلب الثاني: اصلاح التعليم العالي في الجزائر في ضوء المستجدات العالمية

يوجد مجموعة من النظم الدراسية مطبقة في معظم دول العالم، ويتوقف تطبيق أي نظام دراسي دون الآخر على الظروف الاقتصادية للبلاد، والإمكانات المالية والبشرية والإدارية المتاحة؛ وإن السياسات الإصلاحية التي عرفتها الفترة ما بعد 2003 على مستوى قطاع التعليم العالي في الجزائر مست جانبين لهذا القطاع، وهو النظام الدراسي بحيث تحول من نظام كلاسيكي إلى نظام الـ L.M.D تدريجيا، أما الجانب الآخر هو الشروع في القيام بإصلاحات جديدة على مستوى الميزانية العامة للدولة والتي شملت كتجربة في البداية أي منذ سنة 2005 ثلاث وزارات وهي وزارة المالية، وزارة الصحة والسكان، وزارة الأشغال العمومية، وتوسعت التجربة في سنة2006 إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ويقصد بنظام الدراسة في التعليم العالي أسس القبول ومراحل الدراسة والدرجات والشهادات العلمية التي تمنحها الجامعة لطلابها، والأسلوب المنظم للمناهج الدراسية وطريقة توزيعها.

كما يقصد به أيضا مجموعة القوانين والقرارات والتعليمات في جامعة معينة لتنظيم العملية التعليمية بها، وطريقة الحصول على الشهادات الجامعية بمختلف الدرجات والتخصصات[1] .

اولا: الهيكلة الجديدة للتعليم العالي في الجزائر استجابة للتوجهات العالمية

تضع الهيكلة الجديدة لنظام التعليم العالي في الجزائر في مستوى تنظيم أنظمة التعليم العالي المعمول بها منذ مدة في البلدان الأنجلو سكسونية، والذي وافقت عليه مؤخرا بلدان الفضاء الأوروبي، مما يسهل من تنظيم التعليم العالي الذي بدأ يأخذ طابعا عالميا والمبادلات التي باتت ضرورية في المستوى الجامعي، كما سيسهل الحركية والتعاون والاعتراف المتبادل بالشهادات؛ وستسمح هذه الهيكلة الجديدة للتعليم العالي بتحسين برامج الجامعة الجزائرية لتندمج في محيطها الاجتماعي والاقتصادي، كما ستحسن من مردودها الداخلي والخارجي وتمد تنظيم التعليم العالي بالمرونة اللازمة وقدرة أكبر على التكيف، وتتسم هذه الهيكلة الجديدة بتوفير حرية أكبر للطالب طالما أن المبدأ يتمثل في جعل الطالب يصل إلى أعلى مستوى تتيحه له مهاراته وقدراته الذاتية، وذلك من خلال تنويع مدروس للمسارات التعليمية.

ويفرز هذا النظام مخططا عاما يسمح بتوجيه تدريجي ومضبوط من خلال تنظيم محكم للتعليم وملامح التكوين، في كل مرحلة من هذه المراحل تنظم المسارات الدراسية في شكل وحدات تعليم تجمع في سداسيات لكل مرحلة، وتتسم وحدة التعليم بكونها قابلة للاحتفاظ والتحويل، وهذا يعني أن الحصول عليها يكون نهائيا ويمكن استعماله في مسار تكويني آخر؛ هذا الاحتفاظ وهذا التحويل يمكن من فتح معابر بين مختلف المسارات التكوينية ويخلق حركية لدى الطلبة الذين بإمكانهم متابعة الدراسة في مسار

[1] محمد صبري الحوت، التعليم والتنمية، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة 2007، ص 219

تكويني جامعي ناتج عن اختيارهم؛ وإن تقليص مدة التكوين العالي ستجعل منه تكوينا مستمرا ومرنا، ولذلك ينبغي تعزيز وتقوية استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في مجال التعليم العالي[1].

ثم إن الغاية من الإصلاح الجامعي هي تدارك الوضع وإصلاح الاختلالات، والدفع بالجامعة لأن تتلاءم تدريجيا مع النظام العالمي للتعليم العالي، وهذا بتحقيق مجموعة من الأهداف المتمثلة في:

- معالجة مشاكل النظام الكلاسيكي.
- ضمان تكوين نوعي يراعي متطلبات المجتمع الاجتماعية والاقتصادية وتقوية المهمة الثقافية للجامعة بترقية القيم العالمية التي يعبر عنها الفكر الجامعي.
- تنمية التعامل الجامعي عن طريق الربط بين البحث، التكوين، التنمية مع الاحتفاظ باستقلالية الجامعة.
- التفتح أكثر على التطور العالمي وخاصة في مجال العلوم والتكنولوجيا، وذلك بتشجيع التعاون الدولي في هذا المجال وفق السبل والأشكال الممكنة، مع ضمان تكوين وإدماج مهني أحسن للإطارات الجامعية[2]
- تطوير البحث العلمي وتنمية الروح العلمية.
- إعداد مشروع جامعة، يشمل الانشغالات المحلية والعالمية على المستوى الاقتصادي والعلمي والاجتماعي والثقافي.
- تقييم مستمر لمؤسسات التكوين وبرامجها.
- مساعدة الطالب في اختيار مساره والمشاركة في فهم تكوينه، حيث أنه يسمح بالانتقال من المسار المفروض إلى المسار الحيوي، التي تبدو فيه ذاتيته؛ وهذا ما يساعده على التكوين الفردي، حيث تكون الفرق البيداغوجية بمثابة دعم ودليل ونصيحة ترافقه طيلة مساره التكويني.
- تعبئة كل الأسرة الجامعية والتحامها لتكون جامعة حيوية وعصرية متفتحة على العالم[3] .
- ضمان تكوين كمي من خلال الاستجابة للطلب الاجتماعي للتعليم العالي.
- تحقيق تناغم حقيقي مع المحيط الاجتماعي/الاقتصادي عبر تطوير كل التفاعلات بين الجامعة وعالم الشغل.
- تطوير آليات التكيف المستمر مع تطورات المهن.
- التفتح أكثر على التطورات العالمية خاصة تلك المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا.

---

[1] وزارة لتعليم العالي والبحث العلمي، وثيقة اصلاح التعليم العالي جوان 2007

[2] محمد بشير مناعي، نظام LMD أصداء جامعية ، نشرية إعلامية، مصلحة الاعلام والتوجيه، المركز الجامعي تبسة، العدد11، الجزائر 2007، ص22

[3] من الموقع الالكتروني وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،2016.

- تشجيع التبادل والتعاون الدوليين وتنويعهما.
- تمكين الجامعة الجزائرية من أن تصبح قطبا للإشعاع الثقافي والعلمي على الأصعدة الوطنية، الإقليمية والدولية [1].

ويعتمد نظام *LMD*، على العناصر الرئيسية التالية[2] :

- **الرسملة:** وهي الوحدات الدراسية المكتسبة التي تحصل فيها الطالب على المعدل ولا يعيدها حتى إذا حول إلى جامعة أخرى.
- **الحركية:** فهو نظام حركي، يمكن الطالب من التسجيل في أي جامعة أخرى تعتمد على نظام LMD
- **الموضوعية:** فلسفة التكوين ضمن نظامLMD تضع في الحسبان الملاءمة لواقع ومتطلبات سوق العمل.

ونستطيع إيجاز أهمية تطبيق نظام *LMD* فيما يلي[3] :

- تعديل هيكل التنظيم وفق معايير الحداثة والفاعلية.
- تدعيم العمل الجماعي ضمن أساليب فرق البحث ليكون أكثر فعالية.
- إشراك الطالب في تكوين نفسه ودفعه نحو البحث والتنقيب.
- تحسين أساليب التقييم.
- تعديل التطبيقات البيداغوجية لتتماشى وأهداف هذا التكوين .

وترتكز هذه الهيكلة الجديدة على تنظيم التعليم العالي في ثلاثة أطوار تتوج بثلاث شهادات:

1. **طور أول مدته 3 سنوات بعد البكالوريا يتوج بشهادة الليسانس** ويشمل تكوين قاعدي اولي مشترك متعدد التخصصات مدته من سداسي واحد الى أربع سداسيات يتبع هذا التعليم بسنة واحدة للتخصص؛ ويتفرع هذا التكوين فيها إلى:

[1] زاحي سمية، 2010، المكتبة الجامعية فضاء التعلم والبحث في سياق نظام LMD ص 27

[2] ابراهيم الطاهر، وسيلة بن عمر، معايير نظم الجودة وتاثيرتهاعلى بيئة التدريس الجامعي في ظل LMD، ورقة مقدمة للملتقى الوطني الرابع حول البيداغوجيا، جامعة بسكرة، الجزائر 2008، ص151

[3] رقية عزاق،رؤية حول نوعية التعليم العالي في الجامعة الجزائرية من خلال تطبيق نظام LMD، ورقة مقدمة للملتقى الرابع حول البيداغوجيا، جامعة بسكرة، الجزائر 2008، ص82

فرع أكاديمي: يتوج بشهادة ليسانس أكاديمي، تسمح لصاحبها بمواصلة دراسات جامعية مباشرة أكثر طولا وأكثر اختصاصا الانتقال إلى الطور الثاني (الماستر)، ويسمح بهذه الإمكانية بحسب المؤهلات المكتسبة والنتائج المحصل عليها وشروط الالتحاق.

فرع مهني: تتوج بشهادة الليسانس مهني، التي تسمح لصحابها بالاندماج المهني المباشر في عالم الشغل وتحدد برامجها بالتشاور الوطيد مع القطاعات المشغلة (التربية الوطنية، الصحة، العدالة، الفلاحة، الصناعة، السكن والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة...).

2. **طور ثان مدته 5 سنوات بعد البكالوريا أي سنتين بعد شهادة الليسانس يتوج بشهادة الماستر**: بحيث يسمح لكل طالب متحصل على شهادة ليسانس فرع أكاديمي يعني تتوفر فيه شروط الالتحاق بالطور الثاني لمتابعة التكوين الأساسي في التخصص ليتمكن فيما بعد من متابعة التكوين في الدكتوراه، وينقسم هذا الطور بدوره الى:

فرع أكاديمي: يمتاز بتحضير الطالب المعني إلى البحث العلمي ويؤهله إلى نشاط البحث في القطاع الجامعي أو الاقتصادي (ماستر باحث).

فرع مهني: يمتاز بالحصول على تدريب أوسع في مجال محدد، يؤهل صاحبه إلى مستويات أعلى من الأداء والتنافسية، ويبقى توجيه هذا المسار دائما مهنيا (ماستر مهني).

3. **طور ثالث مدته 8 سنوات بعد البكالوريا أي ثلاثة سنوات بعد شهادة الماستر يتوج بشهادة الدكتوراه**: امام تعدد الاختصاصات والتطور المذهل للمعارف والطابع التطبيقي للبحث وظهور حرف جديدة تكون مدتها محددة أحيانا كنتيجة للتطوير التكنولوجي، وتطور الطلب يزداد شيئا فشيئا إلى التخصص النوعي والتكويني في مستوى الدكتوراه الذي ينبغي أن يبقى أولوية لدى كل مؤسسة جامعية؛ وإن التكوين في هذا الطور يهدف الى:

.1تعميق المعارف في الاختصاص.

.2التكوين عن طريق البحث ولصالحه (تطوير قدرات البحث، التكيف على العمل الجماعي...).

ومن أجل الاستجابة الفعّالة للطلب الاجتماعي للتعليم العالي وتلبية حاجيات المجتمع من كفاءات ومهارات وجعل الطالب في محور العملية التعليمية واعتماد أساليب العمل وطرق التنظيم لرفع قدرات الجامعة وضمان الجودة في التعليم العالي تم إصدار القانون التوجيهي للتعليم العالي رقم 06/08 المؤرخ في 23فيفري 2008 المعدل والمتمم للقانون رقم 05/99 المؤرخ في 4 أفريل 1999 من أجل رفع كفاءات المنظومة الجامعية وتحسين مردوديتها وتكييفها مع التطورات الحالية، فضلا على جعل الطالب في محور العملية التعليمية وتمكينه من التعرف على إمكانياته ومهارته.

ومن بين الأهداف التي حملها القانون، توحيد الشهادات العلمية الممنوحة من قبل الجامعات الجزائرية بإعطائها الصفة الوطنية ومعادلتها مع الشهادات الأجنبية، وهو ما يضع حدا لمشكل الاعت ا رف بالشهادات الجامعية الوطنية من قبل الجامعات الأجنبية المماثلة، كما يتميز بالمرونة والترشيد في التسيير والمراقبة المستمرة لمعارف الطلبة، الأمر الذي يسمح بمراجعة البرامج والتخصصات المفتوحة وفق متطلبات سوق العمل، ومن جهة أخرى حمل القانون جديدا بالنسبة للخواص إذ سمح بإنشاء مؤسسات للتعليم العالي باستثناء العلوم الطبية[1].

المطلب الثالث: مؤشرات التعليم العالي في الجزائر

وتنقسم مؤشرات راس المال البشري في التعليم العالي في الجزائر الى 3 مؤشرات كالتالي:

أولا: رأس المال البشري في التعليم العالي في الجزائر

أ. مؤشرات الطلبة في التعليم العالي في الجزائر:

واصلت منظومة التعليم العالي تطورها الكمي لسنتي 2004 و2007 حيث بلغ عدد الطلبة في مرحلة التدرج 721833 و952067 على التوالي، وابتداء من الموسم الجامعي2009/2008 تجاوز عدد الطلبة مرحلة التدرج المليون، اذ بلغ في هذا الموسم 1048899 طالبا في مرحلة التدرج ، لينخفض في الموسم الموالي إلى 1043313 طالبا في مرحلة التدرج وتشير آخر الإحصائيات أنه في الموسم الجامعي 2015/2014 بلغ عدد الطلبة في مرحلة ما قبل التدرج 1165040 طالبا، كما شكلت نسبة الاناث النسبة الأكبر في كل السنوات وهذا امر طبيعي بالنظر الى توزيع السكان الجزائريين حسب الجنس اذ وصلت نسبة الاناث فيه 50,6% من السكان، كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، 2008، ص ص39-42

جدول رقم16: تطور عدد الطلبة المسجلين بالتعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2004-2014.

السنوات	طلبة التدرج	الزيادة %	الاناث %	الذكور %
2004	721833	15,87	57,5	42,5
2005	743054	2,94	56,8	43,2
2006	820664	10,44	58,3	41,7
2007	952067	16,01	59	41
2008	1048899	10,17	59,1	40,9
2009	1043313	1,39-	59,3	40,7
2010	1077945	4,22	59,5	40,5
2011	1090592	1,17	60	40
2012	1124443	3,1	60,6	39,4
2013	119515	0,44-	60,5	39,5
2014	116504	4,07	61,1	38,9

المصدر :من اعداد الطالبة اعتمادا على وثائق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

الشكل رقم16: تطور عدد الطلبة المسجلين بالتعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2004-2014.

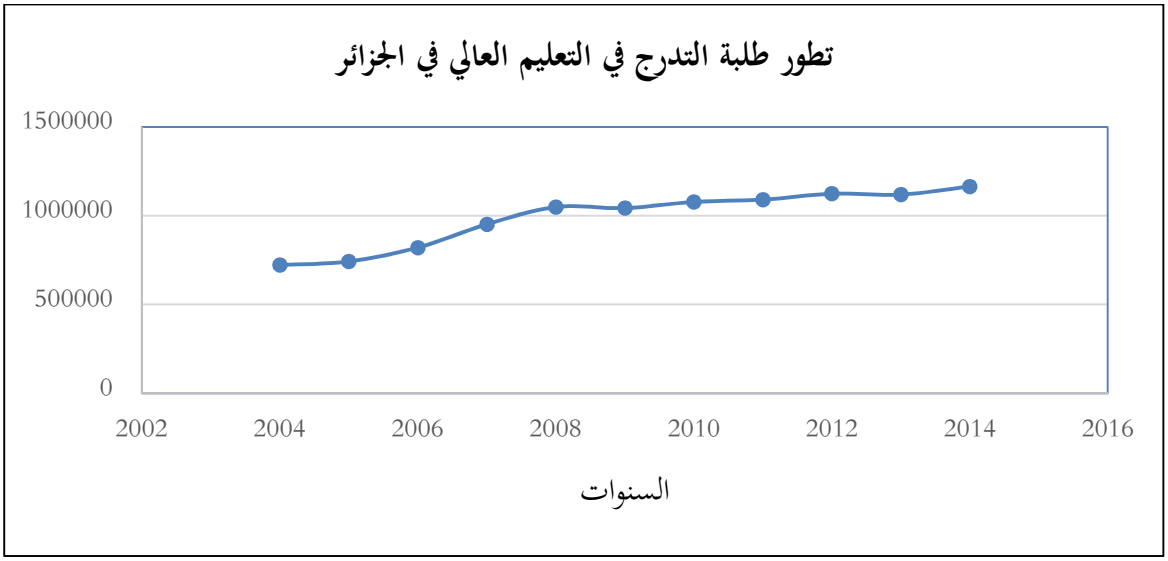

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على وثائق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

ويبين الشكل ان تطور عدد طلبة التدرج في الجزائر يشهد تزايدا طبيعيا وهو ما يسمح بتوفير اليد العاملة المؤهلة وتجديدها؛ وقد انعكست هذه التطورات الكمية في اعداد الطلبة في مرحلة التدرج على تطور خريجي التعليم العالي، كما يظهر في الجدول التالي:

جدول رقم17: تطور خريجي التعليم العالي بالجزائر خلال الفترة 2007-2015.

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الخريجين	146889	150014	199767	246743	233879	288602	271430
الزيادة %	20,49	2,13	33,17	23,52	5,21-	23,4	5,95-

المصدر :من اعداد الطالبة اعتمادا على وثائق وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

من الجدول نلاحظ ان عدد المتخرجين من الجامعة الجزائرية بلغ 146886 سنة 2007 وشهدت معدلات زيادة متذبذبة وصلت أقصاها في 2009 بمعدل زيادة 33,17% ما لبثت ان تستقر لتنخفض من جديد وتسجل معدلا سالبا يقدر بـ -5,95% سنة 2013 وهذا انما يدل على عدم استقرار نسب النجاح في الجامعة الجزائرية او انها لا ترتبط باستراتيجية واضحة فيما يخص أعداد المتخرجين، كما يظهر في الشكل التالي:

الشكل رقم17: تطور معدلات الزيادة في اعداد المتخرجين من التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2007-2013.

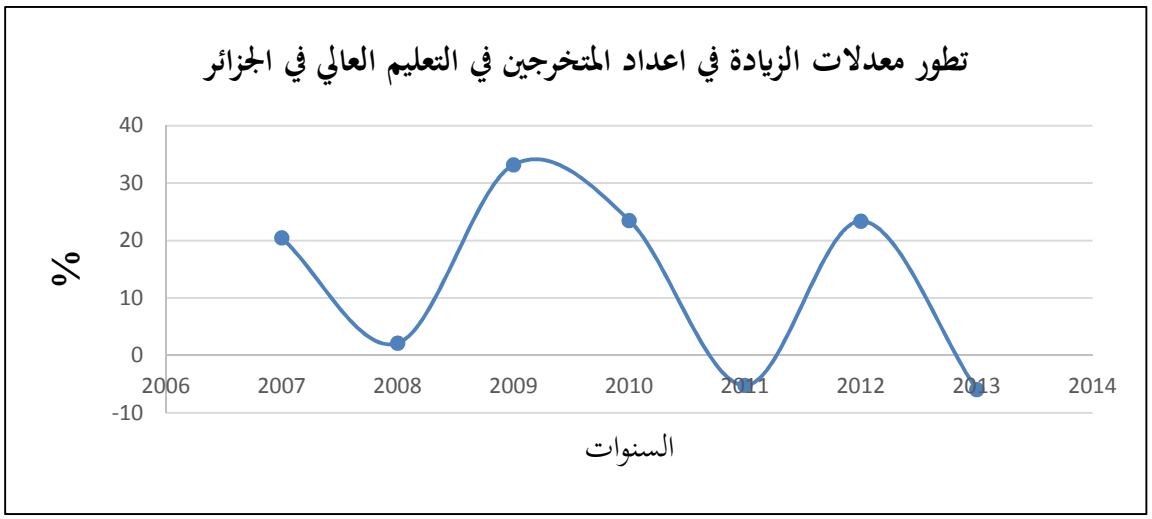

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

أما عن تطور المتخرجين حسب الجنس فالجدول التالي ويوضح نسب المتخرجين حسب الجنس:

جدول رقم18: توزيع خريجي التعليم العالي حسب الجنس خلال الفترة 2007– 2013

الوحدة: **%**

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الاناث	63,4	61,9	65	64,7	63	64,1	63,3
الذكور	36,6	38,1	35	35,3	37	35,9	36,7

المصدر :من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

نلاحظ من الجدول أعلاه ان نسبة الاناث تقترب من ضعف نسبة الذكور في كل السنوات اذ سجلنا في السنوات 2007، 2008، 2009 الى غاية 2013 النسب التالية 63,4% ، 61,9%، 65% ثم 63,3% على التوالي وهي نسبة شبه مستقرة .

ب. **مؤشرات هيئة التدريس في التعليم العالي في الجزائر:**

تشرف هيئة التدريس على تأطير الطلبة في مختلف الجامعات الجزائرية ويمثل معدل التأطير عدد الطلبة لكل أستاذ؛ ويحسب معدل التأطير من خلال المعادلة التالية:

معدل التأطير= عدد الطلبة ÷ عدد الأساتذة

والجدول التالي يظهر تطور حجم هيئة التدريس ومعدل التاطير في التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2004-2014:

جدول رقم19: تطور الأساتذة في قطاع التعليم العالي ومعدل التأطير خلال الفترة 2004–2014

السنوات	2004	2008	2010	2011	2013	2014
عدد الأساتذة	25229	34470	40140	44448	51299	53622
عدد الطلبة	72183	104889	107794	1090592	111951	1165040
معدل التاطير	28	30	27	24	22	21

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

من الجدول ومن خلال حساب معدل تأطير الطلبة، نجد أنه نخفض من 30 طالب لكل أستاذ في سنة 2008 إلى 21 طالب لكل أستاذ في سنة 2013 وهي نسبة مقبولة مقارنة بمتوسط التأطير العالمي والذي يقدر ب 20 طالبا لكل أستاذ، وهذا ما يمكنه أن يحسن من جودة العملية التكوينية في الجامعة الجزائرية.

والشكل التالي يوضح تطور اعداد الطلبة مقارنة مع تطور حجم هيئة التدريس في التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة بين 2004-2014:

الشكل رقم18: تطور الطلبة مقارنة مع تطور هيئة التدريس في الجامعة الجزائرية خلال الفترة 2004-2014.

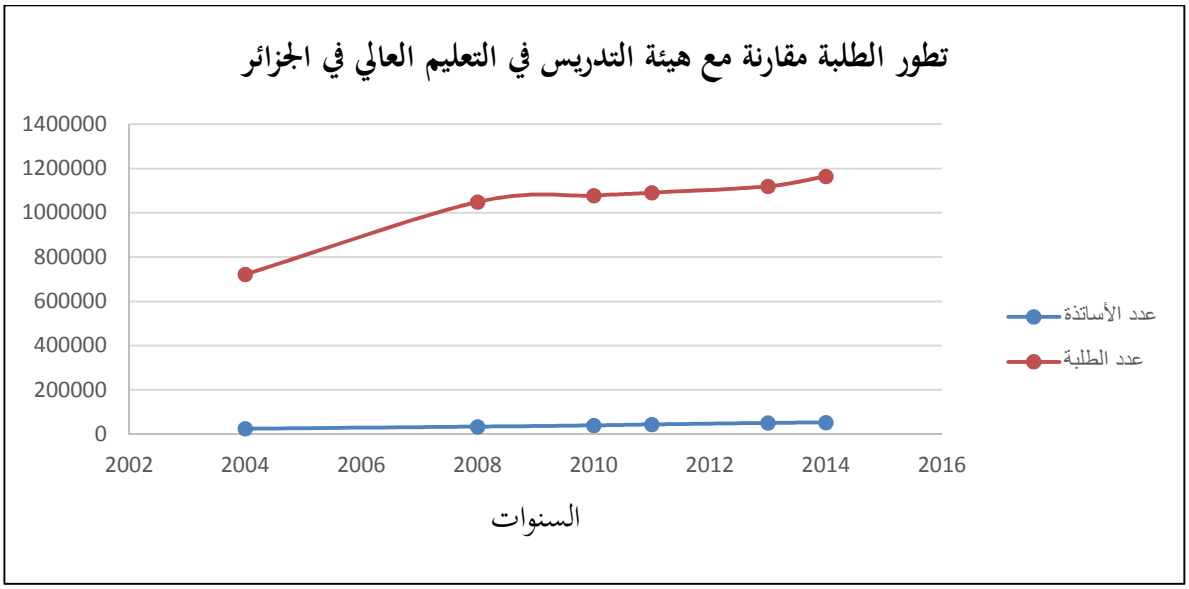

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على وثائق من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

في حين كانت الدولة تهدف إلى الوصول إلى مشروع المليون طالب بحلول سنة 2010 وهو هدف تم تحقيقه بالنظر إلى المعطيات الحالية في سنة 2008، نرى أنها لم توفق في التخطيط لاستيعاب هذا الكم الهائل من الطلبة كما يظهر بالشكل أعلاه والذي يبرز عدم التناسب في النمو بين أعداد الطلبة وحجم هيئة التدريس.

ونلاحظ أيضا أن أعداد الطلبة المسجلين في مرحلة التدرج تتزايد بوتيرة أسرع من الزيادة في أعضاء هيئة التدريس التي تتزايد ببطئ شديد، هذا إن لم نقل أنها تتجه نحو الاستقرار ويختلف حجم هيئة التدريس من جامعة إلى أخرى وهذا ا رجع إلى:

-حجم الجامعة؛

-عدد الطلبة المسجلين بالجامعة؛

-موقع الجامعة و أهميتها.

حيث يتناسب عدد أعضاء هيئة التدريس مع حجم الجامعة، التخصصات المفتوحة وأعداد الطلبة...وهذا ما يبينه لناكل من الجدول والشكل التاليان:

جدول رقم 20 : توزيع أعضاء هيئة التدريس على بعض الجامعات الجزائرية للسنة الجامعية 2013/2012.

الجامعة	حجم هيئة التدريس	الوزن النسبي %
الجزائر 01	1994	16,48
هواري بومدين	1545	12,76
قسنطينة	2651	22
مسيلة	908	7,5
وهران	1950	16,11
بشار	481	4
المدية	431	3,56
تيارت	548	4,52
سطيف	1593	13,16
المجموع	12101	100

المصدر :من اعداد الطالبة اعتمادا على وثائق من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

الشكل رقم19: توزيع اعضاء هيئة التدريس على بعض الجامعات الجزائرية للسنة الجامعية 2013/2012.

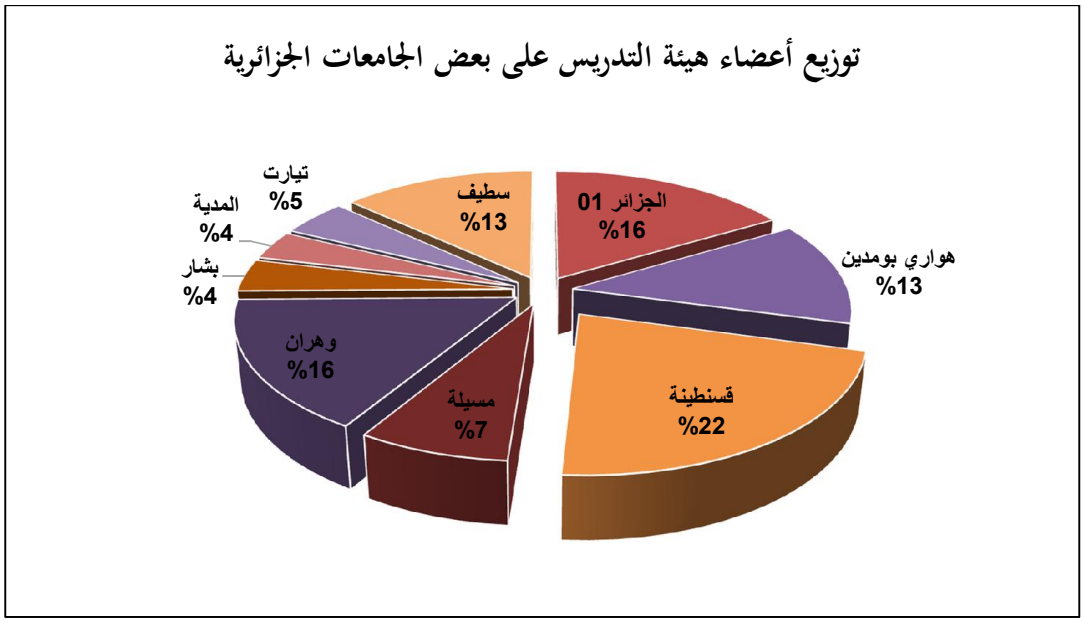

المصدر :من اعداد الطالبة اعتمادا على وثائق من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

وتشهد التطورات النوعية لهيئة التدريس فيما يخص الرتب العلمية تحسنا ملحوظا، كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم21: تطور أساتذة التعليم العالي حسب الرتب خلال الفترة 2004-2014.

السنوات	2008	2010	2011	2013	2014
أستاذ تعليم عالي	2586	3186	3660	4979	5346
أستاذ محاضر قسم أ	4338	4817	4929	5247	6032
أستاذ محاضر قسم ب	1989	2835	3444	5289	6278
أستاذ مساعد قسم أ	13812	16681	18761	24126	25898
أستاذ مساعد قسم ب	5245	5880	6335	5600	5009
معيد	623	441	358	322	265
مهندس	95	79	67	50	38
المجموع	28688	33919	37554	45613	48866

المصدر :من اعداد الطالبة اعتمادا على وثائق من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

الشكل رقم20: توزيع أعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي بالجزائر حسب الرتب في سنة 2014.

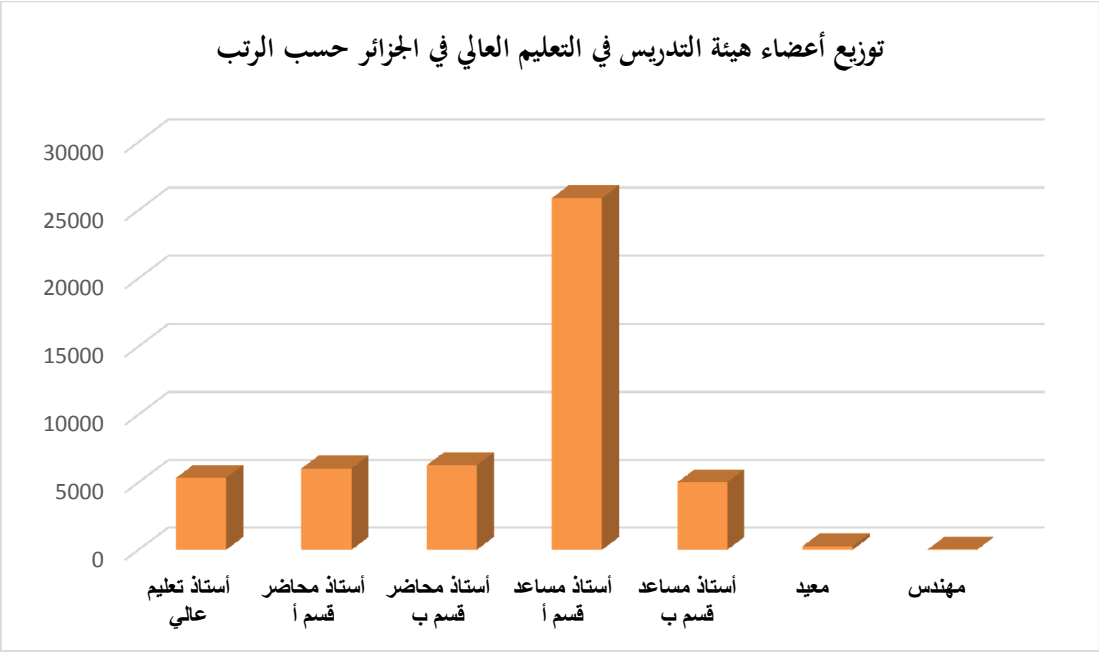

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات وزارة التعليم العالي.

نلاحظ من الشكل ان فئة **الأساتذة المساعدين** "أ" يمثلون الغالبية العظمى من أعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي في الجزائر، وهو ما يهدد التوازن بين مختلف الرتب في هيئة التدريس الذي يضمن الاستمرارية والتجديد والمحافظة على الكفاءات العلمية على مستوى هيئة التدريس في التعليم العالي في الجزائر وبالتالي المحافظة على نوعية مخرجاته؛ مما يستدعي ضرورة الاهتمام اكثر بهذه الفئة من الأساتذة من حيث التكوين والحوافز وتشجيعهم على مواصلة ابحاثهم ودراساتهم العليا

ويتوزع أعضاء هيئة التدريس حسب الجنسية كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم22: تطور نسب أساتذة التعليم العالي حسب الجنسية خلال الفترة 2004-2014.

الوحدة:**%**

السنوات	2004	2006	2008	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائريين	99,73	99,75	99,84	99,81	99,85	99,84	99,79	99,96
الأجانب	0,27	0,25	0,16	0,19	0,15	0,16	0,21	0,04

المصدر :من انجاز الطالبة اعتمادا على معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي .

نلاحظ من الجدول أعلاه ان نسبة الاستعانة بالأستاذة الأجانب نسبة ضئيلة جدا تكاد تنعدم اذ لا تتجاوز 0,27% مقابل نسبة الأساتذة الجزائريين وهو ما يدل على قلة الاهتمام بجذب الكفاءات العلمية

والأجنبية والاستعانة بالخبرات الأجنبية في العملية التكوينية مما يعاب على منظومة التعليم العالي في الجزائر خاصة في ضوء المتغيرات العالمية الجديدة فضلا عن الانفتاح والعولمة التي يشهدها مجال التعليم العالي في العالم المعاصر.

ثانيا: الكفاءة الداخلية في التعليم العالي في الجزائر

كل هذه المؤشرات التي سبق ذكرها لها التاثير البالغ في الكفاءة الداخلية للتعليم العالي في الجزائر، ونقوم بحساب الكفاءة الداخلية للتعليم العالي في الجزائر من خلال المعادلة التالية:

الكفاءة الداخلية = عدد المتخرجين ÷ عدد الطلبة الجدد

علما انه كلما اقتربت هذه النسبة من 100% كلما كانت الكفاءة الداخلية أفضل.

والجدول التالي يظهر تطور عدد المتخرجين والطلبة الجدد في التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة ما بين 2001-2013:

الجدول رقم23: تطور عدد المتخرجين والطلبة الجدد في التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2001-2013.

السنوات	الطلبة الجدد	المتخرجين	الكفاءة الداخلية %
2001	142977	72737	51
2002	118861	77972	66
2003	110959	91828	83
2004	190681	107515	56
2005	128736	112932	88
2006	190542	121905	64
2007	253308	146889	58
2008	243721	150014	62
2009	135428	199767	148
2010	243399	246743	101
2011	259390	233879	90
2012	267721	288602	108
2013	283683	271430	96

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

من الجدول نلاحظ ان معدل الكفاءة الداخلية في التعليم العالي في الجزائر تأخذ قيما مرتفعة تقترب الى 100% بل وتتعداه في بعض السنوات اذ حققت في سنة 2009 معدل يقدر بـ 148%، ولتوضيح تطور الكفاءة الداخلية للتعليم العالي في الجزائر خلال الفترة بين 2001-2013 نقوم برسم الشكل التالي:

الشكل رقم21: تطور معدل الكفاءة الداخلية في التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2001-2013.

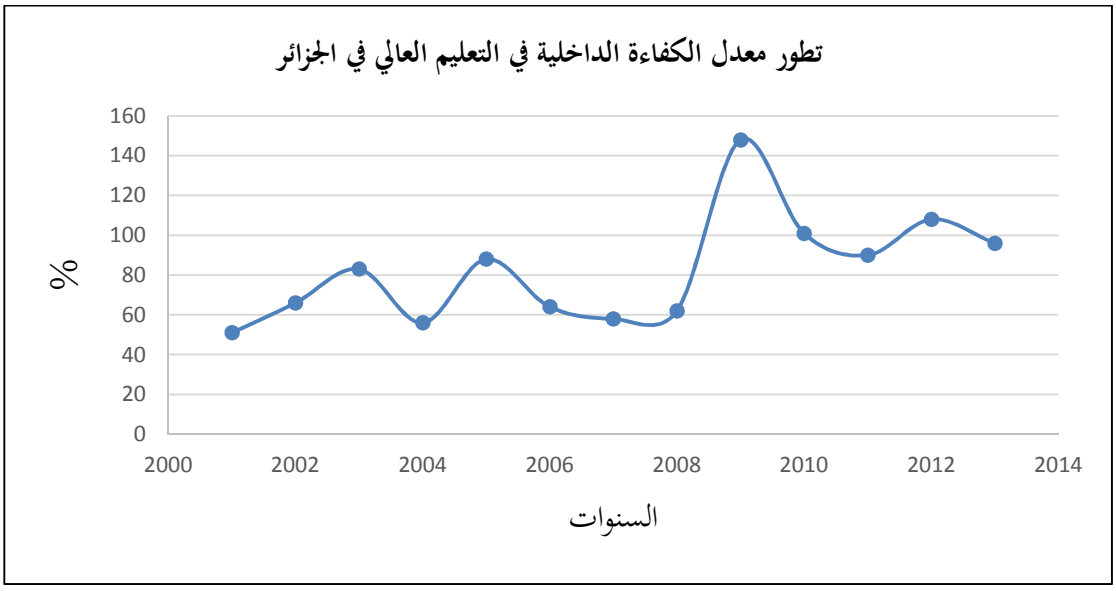

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ونلاحظ من الشكل ان معدل الكفاءة الداخلية في التعليم العالي في الجزائر يشهد تطورا متزايدا خلال السنوات.

ثالثا: مؤشرات الطلبة في مرحلة ما بعد التدرج في التعليم العالي في الجزائر:

ويعتبر مؤشر تطور الطلبة في مرحلة ما بعد التدرج من بين اهم المؤشرات الدالة على كفاءة نظام التعليم في الرقي بافراده الى مستويات تعليمية اعلى؛ الجدول التالي يوضح تطور اعداد الطلبة في مرحلة ما بعد التدرج:

جدول رقم24: تطور طلبة ما بعد التدرج في التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2008-2015

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
طلبة بعد التدرج	54924	58945	60617	64212	67671	70734	76510
الزيادة %	12,63	7,38	2,78	5,93	5,39	4,53	8,17

المصدر :من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

نلاحظ من الجدول ان عدد الطلبة في مرحلة ما بعد التدرج تشهد تحسنا ارتفاعا ملحوظا بحيث انتقل العدد من 54924 سنة 2008 الى 76510 سنة 2014 ، الشكل التالي يوضح تطور معدل النمو في للطلبة في مرحلة بعد التدرج:

الشكل رقم22: تطور معدل نمو طلبة بعد التدرج في التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2008-2015.

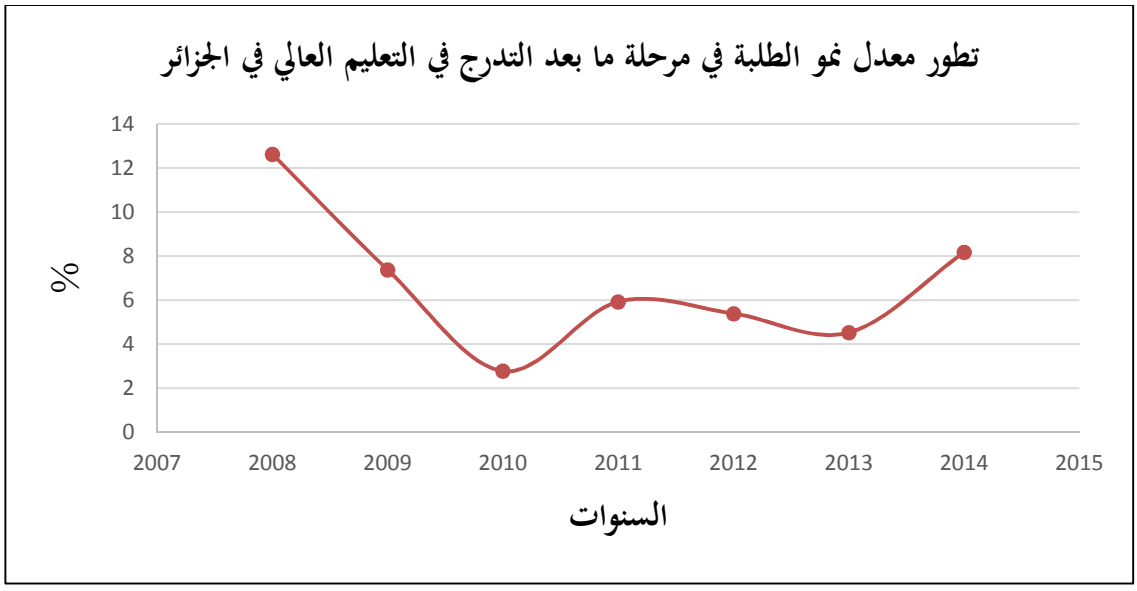

المصدر :من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

نلاحظ من الشكل أن عدد طلبة في مرحلة ما بعد التدرج يشهد نموا متذبذبا بحيث تعتريه فترات انخفاض شديد كما حدث سنة 2010 اين انخفض من 12,63% سنة 2008 الى غاية 2,78% في سنة

2010 بالرغم من الإصلاحات الجديدة التي تمت على نظام التعليم العالي في الجزائر في سنة 2004 والتي يفترض ان اول دفعة تخرجت بعدها كانت في جوان 2007، ليرتفع بعدها الى8,17% سنة 2014، وهو ما يدل على عدم وجود خطة واضحة او اهتمام بتكوين هذا الرصيد من هذه الفئة من الرأسمال البشري التي تعد بمثابة المادة الأولية والارضية للبحث العلمي وضمان استمراريته.

المطلب الرابع: تطور الهياكل القاعدية للتعليم العالي في الجزائر

ان النظر الى هذا التطور الهائل في الطلبة المسجلين بالتعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2004 – 2014 يدفعنا الى ضرورة البحث عن تطور هياكل الاستقبال وتوزيع الطلبة عبر مختلف مؤسسات التعليم العالي عبر ربوع الوطن، حيث كانت هياكل الاستقبال في سنة 2004 حوالي 55 مؤسسة ليصل عددها حاليا حوالي 118 مؤسسة تابعة للتعليم العالي منها 48 جامعة و10 مراكز جامعية و21 مدرسة وطنية للأساتذة و15 مدرسة وطنية عليا و9 مدارس عليا للتعليم التقني و15 مدرسة تحضيرية؛ توفر مختلف التخصصات للطلبة عبر مختلف أنحاء الوطن.

جدول رقم25: تطور شبكة التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2004–2015

السنوات	2006	2007	2009	2010	2011	2012	2013	2015
الجامعات	26	26	35	35	43	47	47	48
المراكز الجامعية	16	16	13	14	7	9	10	10
المدارس الوطنية للأساتذة	3	3	3	3	4	4	4	21
المدارس الوطنية العليا	-	-	14	14	15	17	17	15
المدارس التحضيرية	-	-	4	9	9	9	9	15
المدارس العليا للتعليم االتقني	1	1	2	2	2	1	1	9
مدار س ومعاهد عليا	9	9	-	-	-	-	-	-
المجموع	57	57	71	77	80	87	88	118

المصدر :من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات الديوان الوطني للإحصاء ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

يوضح الجدول سياسة وجهود الدولة لتوسيع قاعدة الاستقبال على ربوع الوطن وتنويعها، بحيث تمكنت من الرفع في عدد هياكل الاستقبال من 57 وحدة سنة 2006 الى 118 وحدة في سنة 2015، أي في غضون 10 سنوات ازداد العدد بـ 61 وحدة، والذي يعبر أيضا على المبالغ المالية المعتبرة المرصودة طيلة هذه الفترة؛ وتتوزع هذه الهياكل عبر مختلف انحاء الوطن كالتالي:

جدول رقم26: التوزيع الجهوي لهياكل الاستقبال للتعليم العالي في الجزائر في السنة الجامعية 2015/2014.

الناحية	الوسط	الشرق	الغرب	المجموع
جامعات	15	21	12	48
مراكز جامعية	3	1	6	10
مدارس عليا تقنية	4	3	2	9
مدارس وطنية عليا	10	3	2	15
مدارس عليا للأساتذة	3	9	9	21
مدارس تحضيرية	15	-	-	15
المجموع	50	36	32	118

المصدر :من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

الشكل رقم23: التوزيع الجهوي لهياكل الاستقبال للتعليم العالي في الجزائر في السنة الجامعية 2015/2014.

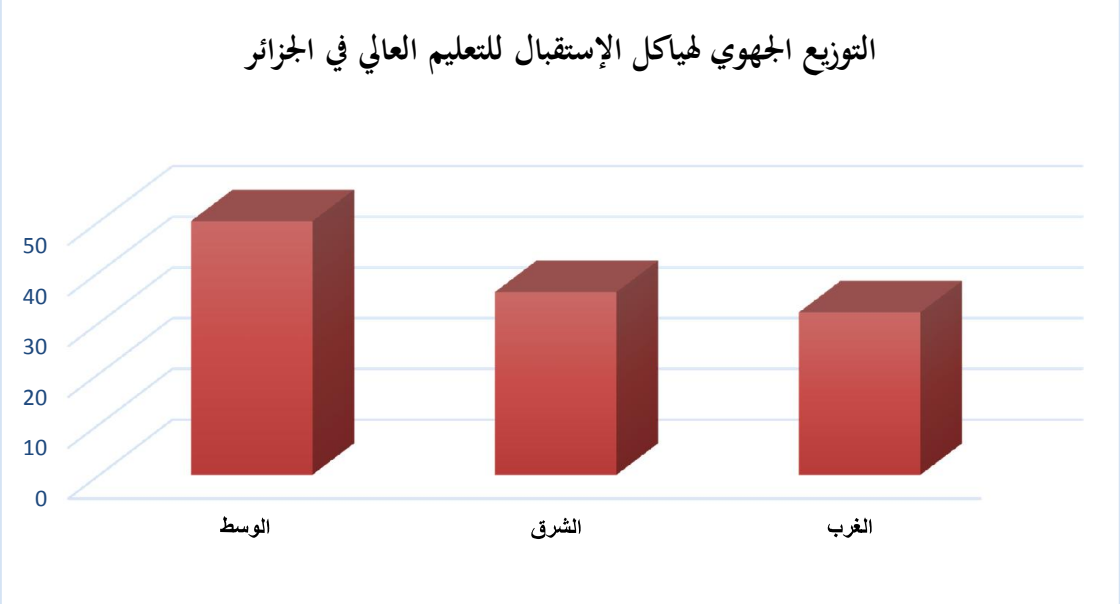

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ونلاحظ من الجدول ان توزيع هياكل الاستقبال غبر التراب الوطني يتسم بنوع من عدم التوازن حيث اخذت جهة الوسط ما يقارب 50% من مجموع الهياكل الموجودة وهذا الامر يؤثر على توزيع الطلبة عبر التراب الوطني و كذا توزيعهم على مختلف الجامعات الجزائرية، والجدول التالي يظهر التوزيع الجهوي للطلبة عبر التراب الوطني:

جدول رقم27: التوزيع الجهوي للطلبة عبر التراب الوطني

/	عدد الطلبة	الوزن النسبي %
الوسط	361275	38
الشرق	378611	40
الغرب	211980	22
المجموع	951866	100

المصدر :من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

الشكل رقم24: التوزيع الجهوي لطلبة عبر التراب الوطني في الجزائر.

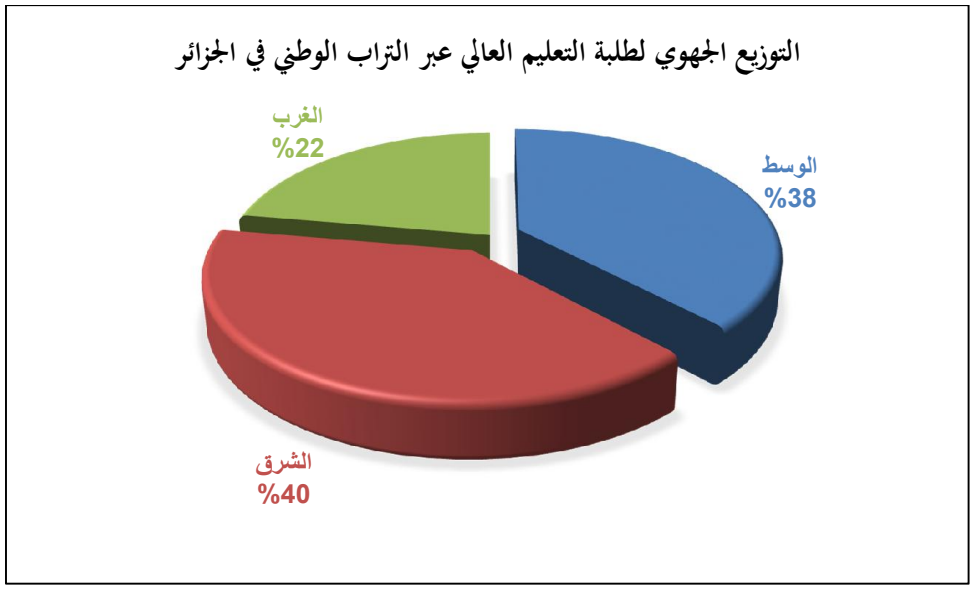

المصدر :من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

يتضح من خلال الجدول اعلاه، أن هناك تقارب بين الاوزان النسبية لكل من ناحيتي الوسط والشرق عبر التراب الوطني حيث سجلنا اعلى نسبة على مستوى جامعات في الشرق من الوطن بـ 40% تليها مباشرة جامعات الوسط بـ 38 %من الطلبة على الرغم من العدد المعتبر من هياكل الاستقبال في الوسط، وفي الأخير تأتي الجامعات في الغرب الوطني بما فيها الجنوب بنسبة 22% من الطلبة مما يجعل حوالي أكثر من

¾ من الطلبة يتمركزون في الشمال خاصة الوسط والشرق من الوطن؛ وهذا راجع إلى عدة أسباب نذكر منها:

-قدرة الاستيعاب لكل جامعة (المقاعد البيداغوجية)؛
-نوع و عدد الفروع و التخصصات التي توفرها كل جامعة؛
-الموقع الجغرافي رفي لولاية الجامعة (مثلا الجزائر العاصمة)؛
-كثافة السكان بالولاية التي تقع فيها الجامعة و كذلك المنطقة(الوسط، الشرق أو الغرب)؛
-عدد الجامعات المتوفرة في نفس المنطقة التي تنتمي لها الجامعة.

كما يمكننا ان نستنتج ان سياسة توسيع قاعدة الاستقبال لا تتماشى ومبدأ ضمان توزيع متوازن للطلبة عبر التراب الوطني الامر الذي يؤثر على معدلات التأطير وجودة العملية التعليمية؛ والجدول التالي يوضح تطور اعداد الطلبة على مستوى الاحياء الجامعية خلال الفترة 2004-2015

جدول رقم28: تطور الطلبة على مستوى الاحياء الجامعية في الجزائر خلال الفترة 2004-2015

السنوات	2004	2008	2010	2011	2012	2013	2014
طلبة التدرج	721833	1048899	1077945	1090522	1124434	1119515	1165040
الطلبة المقيمين	364250	470244	442538	447556	443739	422040	433415
النسبة %	50	44	41	41	39	38	37

المصدر :من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

نلاحظ من الجدول أن نسبة الطلبة الذين يسكنون في الأحياء الجامعية ويزاولون الدراسة بعيدا عن مكان اقامتهم يشكلون نسبة معتبرة من عدد طلبة التدرج بحيث كانت النسبة سنة 2004 تقدر بحوالي 50% من الطلبة ومع مرور الوقت شهدت هذه النسبة انخفاضا مستمرا لتصل الى 37% سنة 2014، وهذا راجع الى توسيع قاعدة الاستقبال وتوزيعها عبر ربوع الوطن، ومع هذا يبقى هذا الانخفاض جد بسيط مقارنة مع الجهود المبذولة ونسب توزيع الطلبة، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم25: تطور الطلبة على مستوى الاحياء الجامعية خلال الفترة 2004-2015.

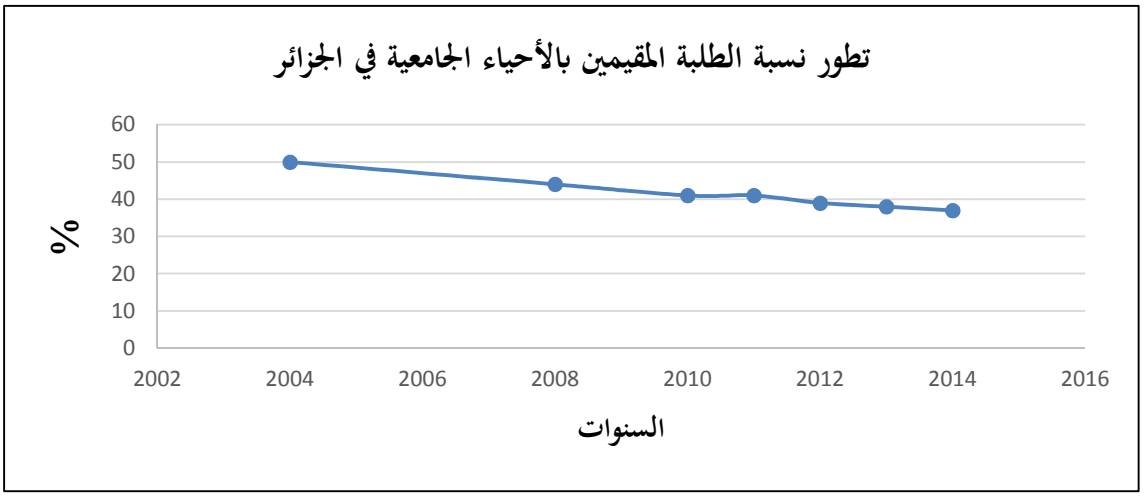

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

المبحث الثالث: تشخيص العلاقة بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية بالجزائر

وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق الى اهم جوانب ومكونات العلاقة بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية في الجزائر، وذلك من خلال دراسة الأثر المتبادل بين مخرجات التعليم العالي في الجزائر ومستوى الدخل والانفاق كأهم عاملين يحددان مستوى التنمية الاقتصادية في البلد.

المطلب الاول: خريجي التعليم العالي والتنمية الاقتصادية في الجزائر

تبذل الجزائر كل مساعيها لتطوير التكوين الجامعي وتوثيق صلتها بالمحيط، وهو ما يترجمه تبنيها لمشروع إصلاح التعليم العالي في هيكلته الجديد لنظام LMD باعتبار أنه يسمح بتكوين جامعي يتسم بالحيوية والعصرنة ويرتبط بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي ومتفتح عليه؛ وإن إحدى الإشكالات الكبرى التي تعاني منها الجامعة الجزائرية تتمثل في ذلك الانفصال الموجود بين التعليم الجامعي والقطاع الاقتصادي وسنحاول من خلال هذا المطلب البحث في مواطن الضعف والخلل في العلاقة بين خريجي التعليم العالي الجزائري وأثرهم على التنمية الاقتصادية.

أولا: تطور اليد العاملة المؤهلة في الجزائر

1. **خصائص مخرجات التعليم العالي في الجزائر:**

إن تزايد طلبة التعليم العالي في الجزائر بشكل كبير ،كما لاحظنا في المبحث السابق، يتبعه بالضرورة زيادة في عدد المتخرجين من الجامعات وفي مختلف التخصصات، وإذا لم تستطيع الدولة أن توفر مناصب عمل لهذا الكم الهائل من المتخرجين سيؤول الأمر إلى تفشي البطالة وسط خرّيجي جامعاتها الذين اقتطعت لأجل تكوينهم المبالغ المالية المعتبرة والممتدة على طول فترة التكوين.

ويبين الجدول التالي تطور عدد حاملي الشهادات الجامعية في الجزائر في مختلف التخصصات.

الجدول رقم29: تطور عدد خريجي الجامعات الجزائرية حسب التخصص خلال الفترة 2000-2013.

السنوات/التخصص	2000	2005	2009	2013
علوم دقيقة	2635	2486	4901	12373
علوم تطبيقية	509	170	194	233
تكنولوجيا	12940	19043	34022	56470
طب	1714	3727	3901	4757
جراحة أسنان	492	756	862	1341
صيدلة	354	914	1262	1753
علوم بيطرة	756	792	1233	781
علوم الطبيعة	4278	5966	11753	23376
علوم الأرض	1224	1597	2433	3430
اقتصاد/تسيير/تجارة	13473	26697	36656	40061
علوم قانونية	8295	17362	22431	25412
ع.سياسية /ع. الاتصال	1363	4281	10546	6429

علم الاجتماع	8035	12742	31176	45848
لغة وآداب	4786	8534	21452	20899
لغات أجنبية	4338	7865	16945	28267

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

الشكل رقم26: توزيع خريجي الجامعات الجزائرية حسب التخصص سنة 2013.

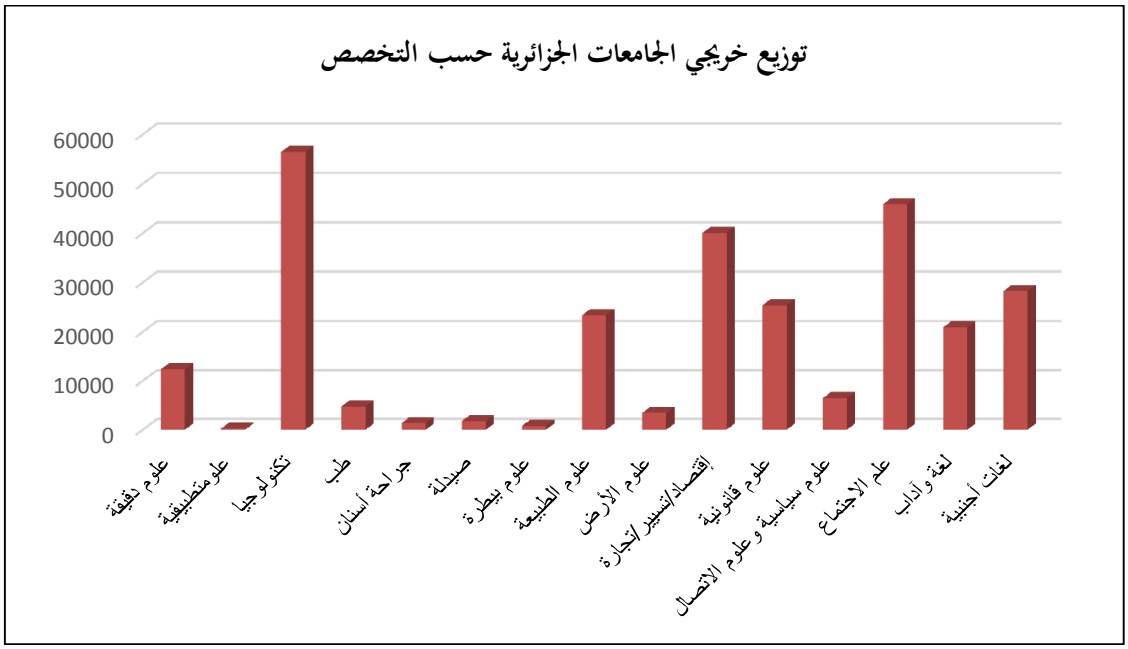

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

نلاحظ من الشكل ان أغلب التكوينات المقدمة لطلبة التعليم العالي تتمركز في التخصصات الإنسانية التي سجلت ارتفاعا ملحوظا في كل من تخصص لغة اجنبية، علم الاجتماع، اقتصاد/ تسيير/ تجارة بالإضافة الى التخصص العلمي الوحيد الذي يعرف اقبالا كبيرا من طرف الطلبة وهو العلوم التكنولجية.

2. **فائض عمالة خريجي التعليم العالي في الجزائر:**

ونظرا للكم الهائل من المتخرجين من الجامعات الجزائرية من سنة لأخرى عرفت البطالة انتشارا واسعا وسط خرّيجي الجامعات في الجزائر على الرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة لخلق مناصب شغل جديدة، فسوق العمل في الجزائر لا تستطيع امتصاص كافة الخريجين الجامعيين نظرا لضعف الاقتصاد هيكليا حيث انتقل معدل البطالة فيهم من 0.6% إلى 4.4% سنة 1995 ثم 6.20% سنة 2000، ، وهذا ما ينجر عنه فائض في عمالة حملة شهادات التعليم العالي، وقد جاء في تقرير التنمية البشرية الصادر عن المجلس الوطني الإجتماعي والاقتصادي أن نسبة البطالين الذين لديهم مستوى جامعي بلغت 12% من إجمالي البطالين وكما بلغت نسبة العاملين منهم 10,7% سنة 2007[1]؛ وحسب الإحصاء الأخير الذي قام به الديوان الوطني للإحصاء المتعلق بالمستويات التعليمية للعمال الجزائريين في شتى القطاعات، فقد جاءت النسب كما هو مبين في الجدول التالي يبين ذلك.

الجدول رقم30: توزيع نسب البطالين ومعدل البطالة حسب مستويات التعليم في الجزائر في سنة 2015/2014.

الوحدة: %

المستوى التعليمي	بدون مستوى	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي
معدل البطالة	3,6	7,7	13,4	10,1	14,1
نسبة البطالين	2,2	10,4	43	21	23,4

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقرير الديوان الوطني للإحصاء

من خلال هذه الأرقام المبينة في الجدول يتضح أن معدل البطالة في وسط الجزائريين الذين يملكون شهادات جامعية هي النسبة الأكبر، ومن أجل تقريب الصورة أكثر سنقوم بتمثيل هذه الأرقام في الشكل التالي:

الشكل رقم27: نسب توزيع البطالين ومعدل البطالة حسب مستويات التعليم سنة 2015/2014.

[1]من موقع المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي، www.CNES.dz بتاريخ 2016/02/17

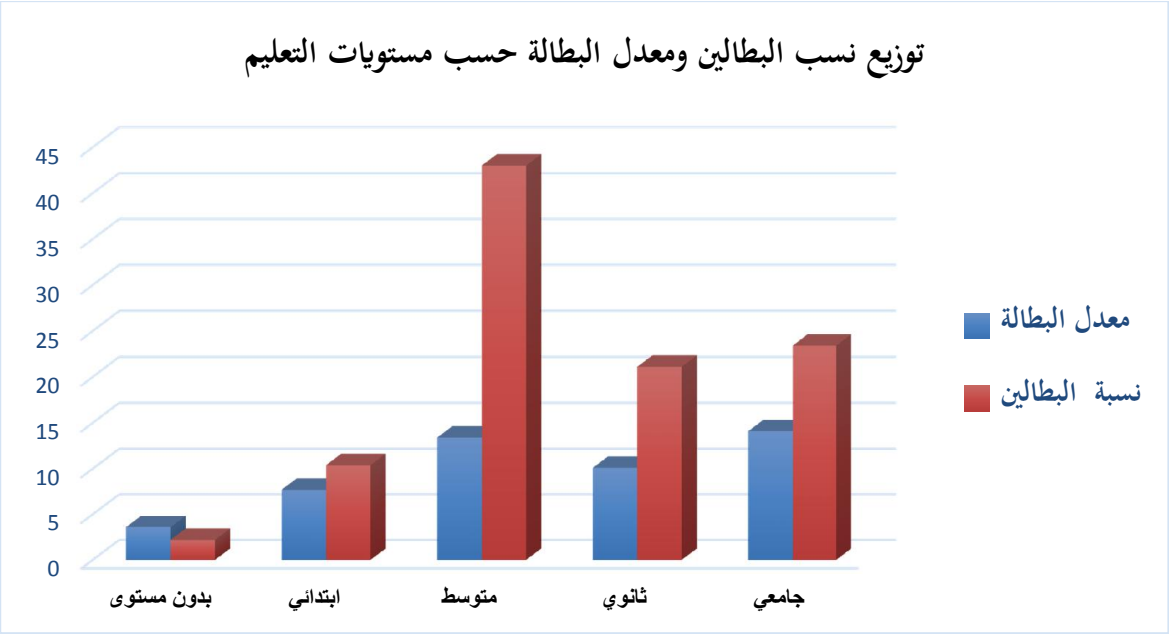

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقرير الديوان الوطني للإحصاء.

من الشكل أعلاه ومواصلة لما تم ذكره من قبل، فإن النسبة الأعلى من البطالين هي تلك الفئة التي تملك تعليما متوسطا، تلي هذه الفئة أولئك الذين لديهم مستوى جامعي هذا وان دل على شيء فإنما يدل على وجود خلل في التعليم الأساسي الأمر الذي يتطلب بذل جهود أكبر لمعالجة وتدارك هذا الخلل، إن هذه النسب تفرض على الدولة بناء سياسة جديدة، الهدف منها رفع المستوى التعليمي لليد العاملة خاصة الذين يملكون مستويات تعليمية أعلى (المستوى الجامعي)، وهذا من أجل مواجهة التحديات التي تفرضها سوق العمل التي عرفت تطورا كبيرا، بالإضافة إلى تلك التحديات الخارجية والتي في مقدمتها العولمة.

أما فيما يخص تطور سوق العمل بالعمال الذين يملكون شهادات جامعية فإنها عرفت تطورا متذبذبا من 39,6% لسنة 2010 إلى 46,1% في سنة 2015 كما هو مبين في الجدول لتالي:

جدول رقم31: تطور معدل الشغل لدى حاملي الشهادات الجامعية في الجزائر خلال الفترة 2010-2015.

الوحدة: %

السنوات	2010	2012	2013	2015
معدل الشغل حاملي الشهادات الجامعية	39,6	46,7	49,1	46,1

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقارير الديوان الوطني للإحصاء.

حيث:

معدل الشغل = عدد العمال ÷ عدد السكان النشطين.

الشكل رقم28: تطور معدل الشغل لدى حاملي الشهادات الجامعية في الجزائر خلال الفترة 2010-2015.

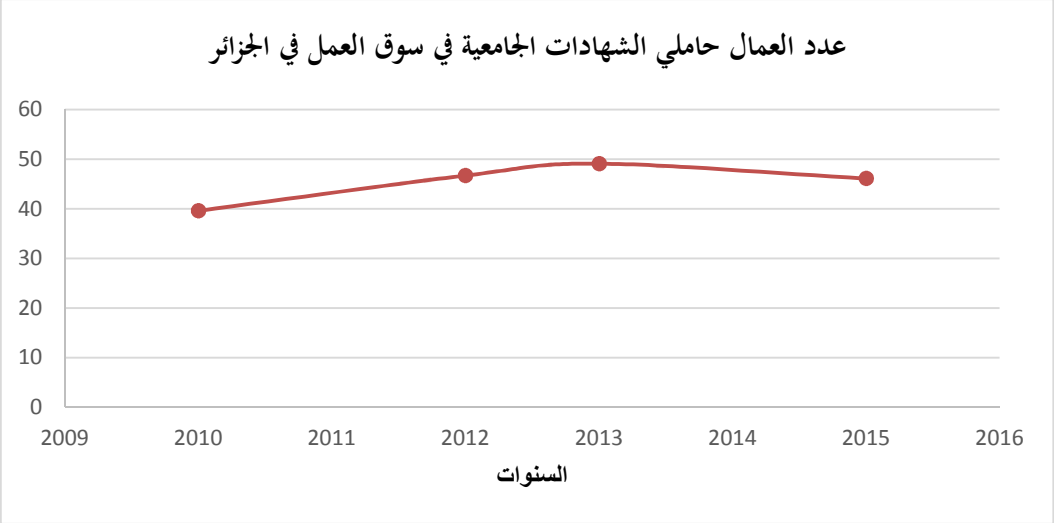

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تقارير الديوان الوطني للإحصاء.

والجدول التالي يوضح حالة العمال في سوق العمل في الجزائر ولجوء الأغلبية منهم للموافقة على مناصب عمل لا تتوافق مع تخصصاتهم أو في ظروف غير ملائمة خلال السنة 2015:

جدول رقم32: توزيع البطالين في الجزائر حسب ظروف العمل التي يقبلون العمل فيها سنة 2015.

ظروف العمل	النسبة %
عمل أقل من الكفاءة المهنية	78,7
عمل لا يتوافق مع المستوى المهني	77,2
عمل بأجر زهيد	80,8
عمل بعيد عن مكان الإقامة	73,4
عمل في ولايات أخرى	53,8
عمل شاق ومتعب	27,9
عمل في أي قطاع إقتصادي	85,1

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

الشكل رقم29: توزيع العمال حسب مختلف ظروف العمل التي يقبلون العمل فيها سنة 2015.

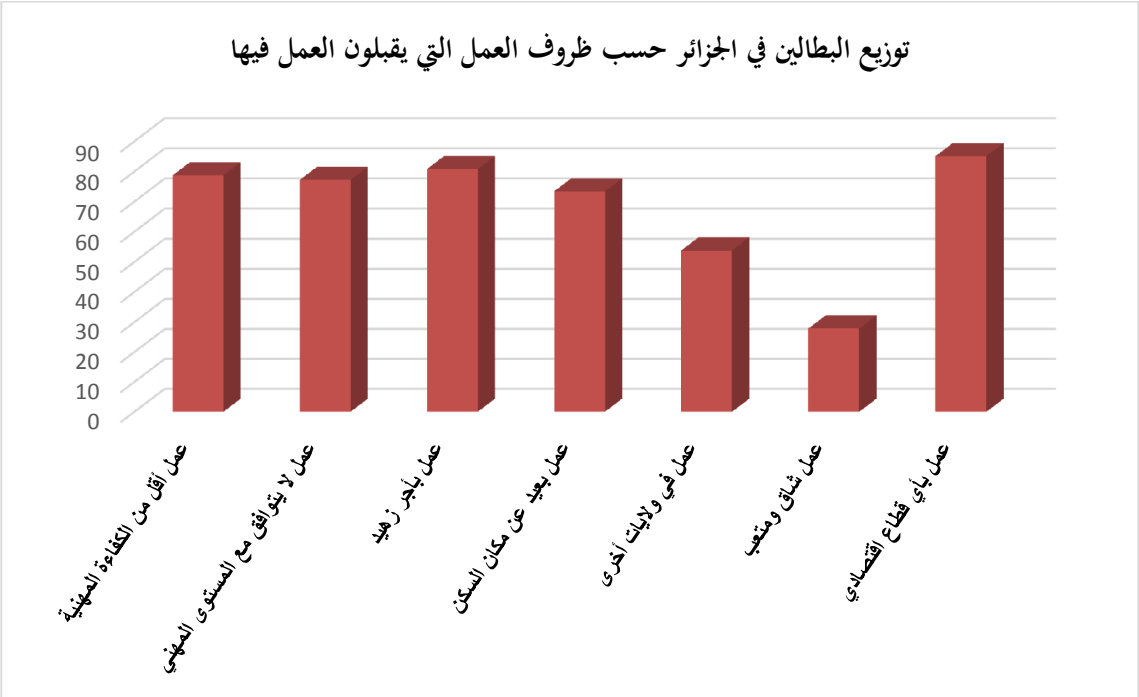

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

إن الاعداد والنسب المعتبرة التي يوضحها هذا الجدول تدل على أن هناك عدم تناسق بين التقنيات النظرية المحصل عليها في الميدان النظري وبين ما يجده الطالب عند تخرجه إلى الميدان العملي، بحيث تمثل نسبة البطالين الذين يقبول العمل بدون مراعاة لقطاع النشاط النسبة المعتبرة والتي تقدر بـ 85,1% من البطالين، وفي هذا المجال ظهرت بعض المعاهد الخاصة في السنوات الأخيرة كمنافس حقيقي للجامعة في مجال تكوين الإطارات خاصة الإدارية منها مقابل مبالغ مالية وبمستويات مختلفة، وفي المقابل يتلقى الطالب تكوين مقبول على المستوى النظري و الميداني، وذلك بإقامة تربصات وندوات إلى غيرها من الوسائل البيداغوجية التي تساهم في تحسين نوعية التكوين والتعليم، كما أنها تقدم شهادات لزبائنها معترف بها من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتلقى مخرجاتها رواجا من جانب سوق العمل المحلي.

ومنه نستنتج ان أسباب البطالة لدى المتخرجين الجامعيين تعود إلى:

- ✓ عدم التوافق بين مخرجات التعليم والتكوين مع احتياجات سوق العمل.
- ✓ غياب عامل الخبرة الذي لدى حاملي الشهادات الجامعية.
- ✓ غياب استراتيجية واضحة وفعالة تقوم بإيجاد التناسب بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق الشغل في الجزائر.

ثانيا: تطور مناصب الشغل في سوق العمل في الجزائر

يصل عدد الأفراد الذين يشتغلون في الجزائر إلى حوالي 10594000عامل في سنة 2015 ويتوزعون في القطاعات التالية كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم33: توزيع العمال الجزائريين على القطاعات الاقتصادية خلال سنة 2015.

القطاع	نسبة العمال%
الزراعة	8,7
الصناعة	13
الخدمات	61,6
الأشغال والبناء	16,8

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

الشكل رقم30: توزع العمال الجزائريين على القطاعات الاقتصادية في سنة 2015.

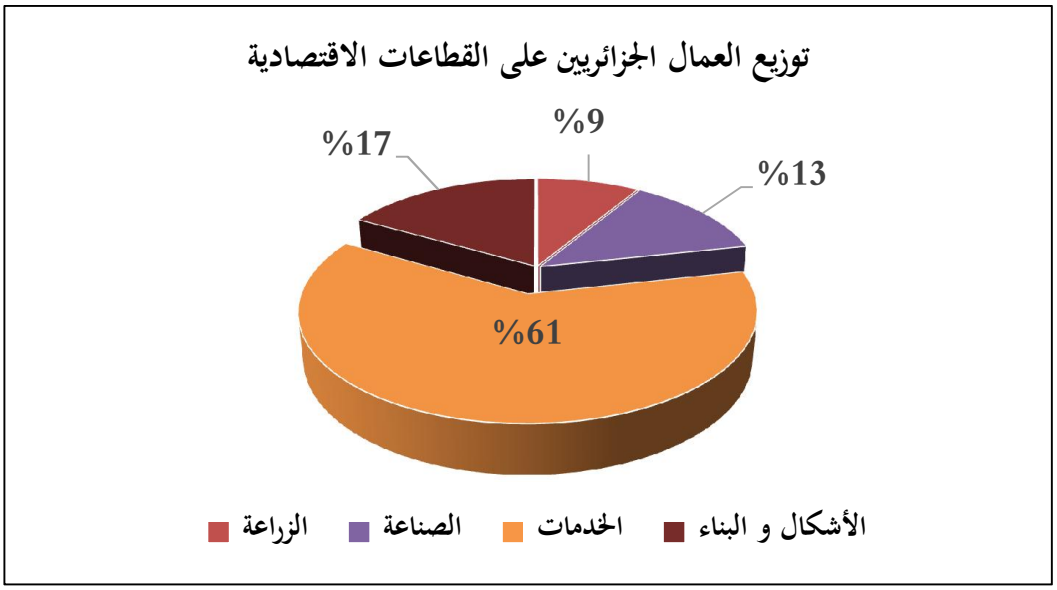

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات الديوان الوطني للإحصاء.

والشيء الملاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن قطاع الخدمات هو اكبر قطاع يضم الأفراد العاملين في الجزائر أي حوالي أكثر من6,5 ملايين عامل وهي نسبة جد مهمة اذ من المفروض ان يتم بالنظر اليها عند تحديد مسار الدراسة في التعليم العالي؛ ليأتي قطاع الزراعة في المرتبة الأخيرة وقبله قطاع الصناعة.

هذه النسب جعلتنا نطرح السؤال التالي: هل قطاع الخدمات هو القطاع الرائد في الاقتصاد الوطني، أم ان الظروف الاجتماعية والاقتصادية هي التي جعلت هذا القطاع يستقطب أكبر عدد ممكن من الموارد البشرية؟

وهو الامر الذي نستطيع الإجابة عليه مبدئيا من خلال الجدول التالي الذي يعبر عن تطور حجم الاستثمارات حسب النشاط الاقتصادي.

الجدول رقم 34: توزيع الاستثمارات في الجزائر حسب النشاط الاقتصادي في سنة 2011

القطاعات الإنتاجية	عدد المشاريع	%	القيمة (10^6دج)	%	عدد الوظائف	%
الزراعة	1597	2,36	95831	1,42	28933	3,08
أشغال عمومية	12155	17,93	1301105	19,34	248207	26,38
الصناعة	7209	10,63	2598.459	38,62	244225	25,96
الصحة	566	0 ;83	55188	0,82	12508	1,33
النقل	39563	58,35	1008984	15,00	227821	24,21
السياحة	485	0,72	339862	5,05	41 275	4,39
الخدمات	6226	9,18	1086856	16,15	118747	12,62
التجارة	2	0,00	37514	0,56	15500	1,65
الاتصالات	5	0,01	204964	3,05	3616	0,38
المجموع	67808	100	6728763	100	940832	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.

ان ما يمكن استنتاجه من الجدول أن نسبة الاستثمارات في الخدمات تحتل مكانة ريادية بعد كل من قطاعي النقل والأشغال العمومية وذلك بسبب برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أخذ حصة الأسد من المشاريع الكبرى وبالتالي استقطب كما هائلا من اليد العاملة، اذ استطاع توفير أكثر من 500 6 مشروع وهو ما ساهم في امتصاص ما يقارب 15% من اليد العاملة خصوصا المؤهلة منها[1].

والجدول التالي يبرز تطور حجم الاستثمارات في الجزائر خلال الفترة 2002-201

الجدول رقم 35: تطور حجم الاستمارات في الجزائر خلال الفترة 2002– 2010

المشاريع الاستثمارية	استثمارات داخلية	شراكة اجنبية	استثمارات مباشرة أجنبية	مجموع الاستثمارات الأجنبية	المجموع العام
عدد المشاريع	67280	245	283	528	67808
النسبة %	9922	0.36	0.42	0.78	100
المبلغ (10^6د.ج)	5035015	843135	850613	1693748	6728763
النسبة %	7483	12.53	12.64	25.17	100
عدد الوظائف	866563	27717	46552	74269	940832
النسبة %	9211	2.95	4.95	7.89	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.

[1]زويش سمية، السياسة المالية واثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر 2000-2014، مذكرة ماستر، جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادصة وعلوم التسير، 2015، ص 80- ص85

الشكل رقم31: توزيع الاستمارات في الجزائر خلال الفترة 2002-2010.

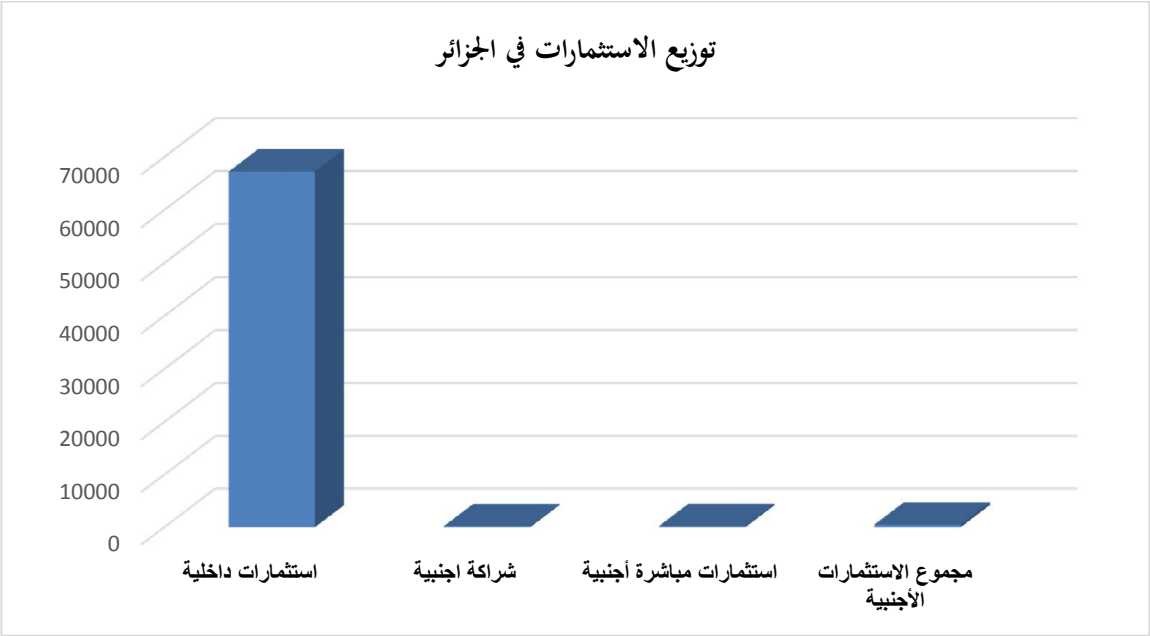

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات.

ونلاحظ من الجدول والشكل أعلاه ان الاستثمارات المحلية تأخذ حصة الأسد من مجموع الاستثمارات في الجزائر على الرغم من القوانين والتشريعات التي تفتح المجال امام الاستثمارات الأجنبية المباشرة والشراكة للمساهمة في الاقتصاد الوطني، وهو ما يؤكد انعدام المناخ الملائم في الاقتصاد الوطني لقيام مثل هذه الاستثمارات المنشطة والمحفزة للعملية الإنتاجية جراء ما تحمله من خبرة وتكنولوجية عالية ومناصب شغل للايدي العاملة المؤهلة، ويدل أيضا على غياب المنافسة الاقتصادية الدافعة للمؤسسات الوطنية فيما بينها ومع المؤسسات الأجنبية من ان تحتل مراتب الريادة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الاقتصاد الوطني اذ تسودها ثقافة تنظيمية واحدة ونمط تسيير واحد فضلا عن ارقام الفساد المالي والإداري وانعدام الشفافية، أما فيما يخص تطور فرص العمل الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية في الجزائر فنلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم36: تطور فرص العمل الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 1998-2010

السنوات	1998	1999	2000	2001	2010-2002	المجموع
عدد المشغلين	5 902	5 957	11 696	4 609	74 296	102 433

المصدر: بوكلثوم وداود، 2011[1].

[1] بوكلثوم نعيمة، داود خيرة، (2011)، الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل خلال الفترة 1998 – 2000، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة لتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر، ص 9.

الشكل رقم32: تطور فرص العمل الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 1998-2010.

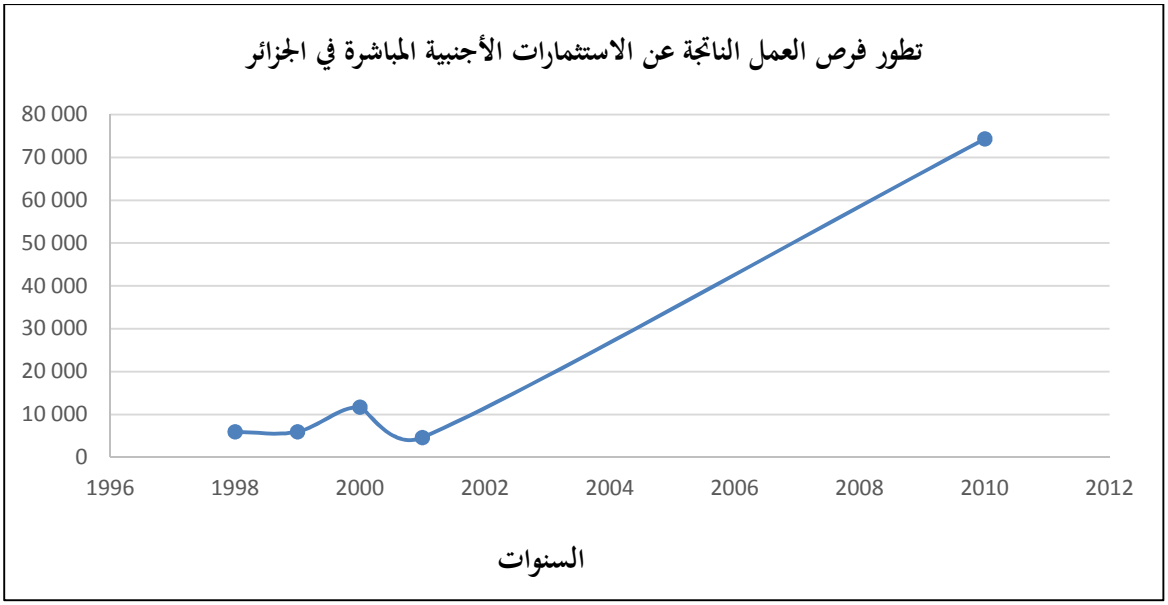

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول اعلاه.

ونلاحظ من الشكل ان عدد مناصب الشغل الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعرف تطورا ملحوظا في اتجاه الارتفاع بمعدلات زيادة كبيرة ومتناسبة، مما يدل على أهمية هذا النوع من الاستثمارات في الاقتصاد الوطني وخلق مناصب الشغل بوتيرة متزايدة؛ في الوقت الذي نجد فيه ان حصة هذه الاستمارات في حجم الاستثمارات في الجزائر تؤول الى الصفر.

كل هذه العوامل والمؤشرات انعكست على حالة النمو والتنمية الاقتصادية بالجزائر كما يوضح الشكل الاتي الذي يوضح تطور الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2000-2013:

جدول رقم37: تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة1995-2009

السنوات	1995	1997	1999	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الزراعة	12	12	11	17	8	10,2	10,3	10	8,4	8,1	8,1	8,3
الصناعة	50	51	37	33	60	56,6	57,4	59,3	60,6	61	62,5	62,3
الخدمات	38	37	52	50	32	33,2	32,3	30,5	31	30,9	29,4	29,4

المصدر[1]: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الموقع
.http://www.theodora.com/wfbcurrent/algeria/algeria_economy.html

الشكل رقم33: تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية.

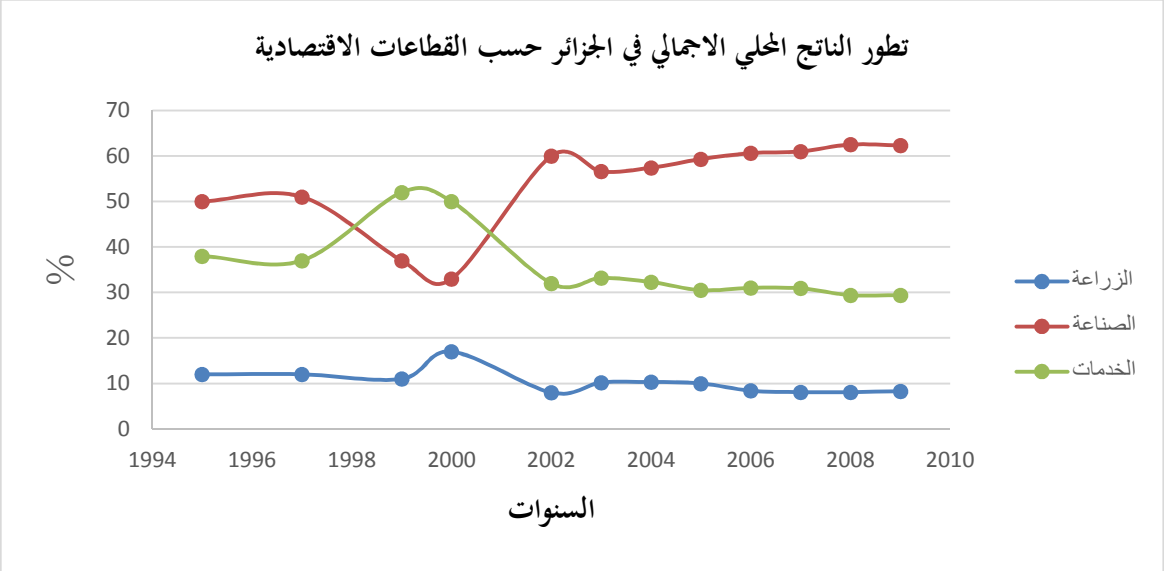

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول أعلاه.

ما نلاحظه من الشكل أعلاه أنه على الرّغم من أن قطاع الخدمات يعتبر أكبر قطاع يستقطب اليد العاملة الا أن هذا الأمر لا نجد له أي أثر على مستوى مساهمته هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي الذي يتميز به هذا القطاع إذ نلاحظ ثبات وإستقرار حصته خاصة بعد سنة 2000 على الرغم من الأعداد المتزايدة التي يستقطبها هذا القطاع عاما بعد العام؛ هذا الأمر وان دل على شيء فإنما يدل على عدم وجود استراتيجية واضحة لتوجيه العمالة.

وفي الأخير وبالرغم من إتجاه الدولة الجزائرية إلى تحسين التكوين الجامعي عبر جملة من الإصلاحات والتعديلات والتي آخرها استخدام النظام الجديد LMD من أجل تحسين التكوين الذي يتلقاه الطلبة والربط أكثر بين مجالي الشغل والتعليم، بالإضافة الى تصريحات السيد " الطاهر حجار " رئيس جامعة الجزائر لجريدة الشروق اليومي، عن عزم إدارة الجامعة إنشاء أول مرصد وطني لمتابعة خريجي الجامعات ، كما أن الجامعة ستتعاون مع عدد من المؤسسات الخاصة الكبرى الناشطة في مجالات حيوية كالاتصالات والغاز والخدمات في الجزائر لمعرفة طلباتها واحتياجاتها الخاصة من اليد العاملة المؤهلة لتحقيق توافق بين طبيعة التكوينات الجامعية واحتياجات سوق العمل للتقليل من حجم البطالة في أوساط حاملي الشهادات الجامعية، سيتم العمل بهذه الاستراتيجية الجديدة بداية من2010 إلى غاية 2014 بالتعاون مع 12

[1] من الموقع http://www.theodora.com/wfbcurrent/algeria/algeria_economy.html بتاريخ 2016/02/12

قطاعا وذلك بإدراج تخصصات جديدة وإلغاء أخرى حسب طلبات السوق[1]، لم نستطع أن نسجل أي جديد على أرض الواقع أو إحصائيات دالة عليه.

ثم إن تعميق دور المؤسسات التعليمية في استيعاب ومواجهة التحديات النوعية والكمية يمكن أن يتم من خلال تحقيق التوازن الكمي والنوعي بين مخرجات العملية التعليمية وبين الطلب عليها في سوق العمل لمختلف التخصصات، إذ تخضع العملية التعليمية إلى التخطيط كجزء من الخطط التنموية العامة، ومن بين أهداف تخطيط التعليم العالي تحديد أعداد الطلبة الذي يمكن قبولهم في التخصصات والفروع العلمية في ضوء حاجة سوق العمل إلى مخرجات المؤسسة التعليمية لفترة الخطة[2] .

وكما جاء في دراسة "بوزيدة" إذ يقول حول خصائص خريجي التعليم العالي في الجزائر مايلي: [3]

- ✓ تخريج عدد هائل من الطلبة مثقلين بكم معرفي هائل لكن ناقصي الخبرة المهنية عند ولوجهم عالم الشغل.
- ✓ وجود فوارق بين المكتسبات العلمية وما هو مجسد في سوق العمل.
- ✓ عدم اهتمام الطالب بشكل عام بالتحصيل العلمي بقدر اهتمامه بالحصول على شهادة تؤهله على وظيفة مستقبلا.
- ✓ عدم إلمام الطالب بالمجالات المهنية التي يمكن أن تتناسب وتخصصه، وهذا ما يؤدي إلى التركيز على تخصصات معينة دون أخرى.
- ✓ صعوبة الاندماج في عالم الشغل نظرا لغياب مهارات الاتصال والقيادة من جهة وغياب المهارات المهنية من جهة أخرى.

وبهذه الرؤية، فإن تغيير الحاجات والمتطلبات المجتمعية يفرض على المؤسسة التعليمية أن تعيد النظر في برامجها وخططها ومناهجها بين مرحلة وأخرى في ضوء تحولات المجتمع والتكيف مع مستجداته خاصة في ظل تحديات العولمة والزيادة السكانية وتغيير الحكومات والقوانين التشريعية، الأمر الذي يجعلها أمام إجراءات تصحيح لمساراتها بالمراجعة لخططها وبرامجها وتنويعها بما يتلاءم مع الحاجات الحقيقية للمجتمع والاقتصاد المتطور.

---

[1] زين العابدين جبارة، الغاء تخصصات جامعية وادراج اخرى سنويا حسب طلبات السوق ، جريدة الشروق اليومي، 2009/07/21.

[2] صباح فيحان محمود، فائق مشعل قدوري، نحو رؤية للتوافق بين مواصفات الخريج وسوق العمل حالة دراسية في التخصصات الادارية والاقتصادية، المؤتمر العربية الاول حول استشراف مستقبل التعليم العالي ، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، 17- 21افريل 2005.

[3] بوزيدة حميد، 2010، مدخلات ومخرجات التعليم العالي في الجزائر، الملتقى العربي الأول حول مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية (الاستراتيجيات – السياسات – الآليات)، المنامة، 26-28 أكتوبر، ص. 69-90.

المطلب الثاني: البحث العلمي والتنمية الاقتصادية في الجزائر

أولا: تنظيم البحث العلمي في الجامعة الجزائرية

يعتمد البحث العلمي في العالم على مخرجات مرحلة ما بعد التدرج في التعليم العالي كقاعدة أولية للانطلاق بهذه العملية في المجتمع من أجل خدمته وترقيته في كافة المجالات، وإن الإهتمام بهذه الفئة بتوفير العدد اللازم منها وتهيئة الجو المناسب لها للقيام بهذه العملية على أتم وجه يساهم في ضمان المحافظة عليها وتطويرها بما يخدم مصالحها ومصالح أوطانها؛ والجدول التالي يوضح تطور اعداد طلبة مرحلة ما بعد التدرج في التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 1997-2014:

جدول رقم:38 تطور أعداد الطلبة في مرحلة ما بعد التدرج في التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2014- 1997

السنوات	1997	1999	2002	2004	2008	2009	2012	2013	2014
طلبة ما بعد التدرج	18126	20846	26060	30221	54924	58975	67671	70734	76510
معدل النمو %	-	13,04	20	13,77	44,97	6,87	12,85	4,33	7,55

المصدر :من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

الشكل رقم34: تطور أعداد الطلبة في مرحلة ما بعد التدرج في التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2014-1997.

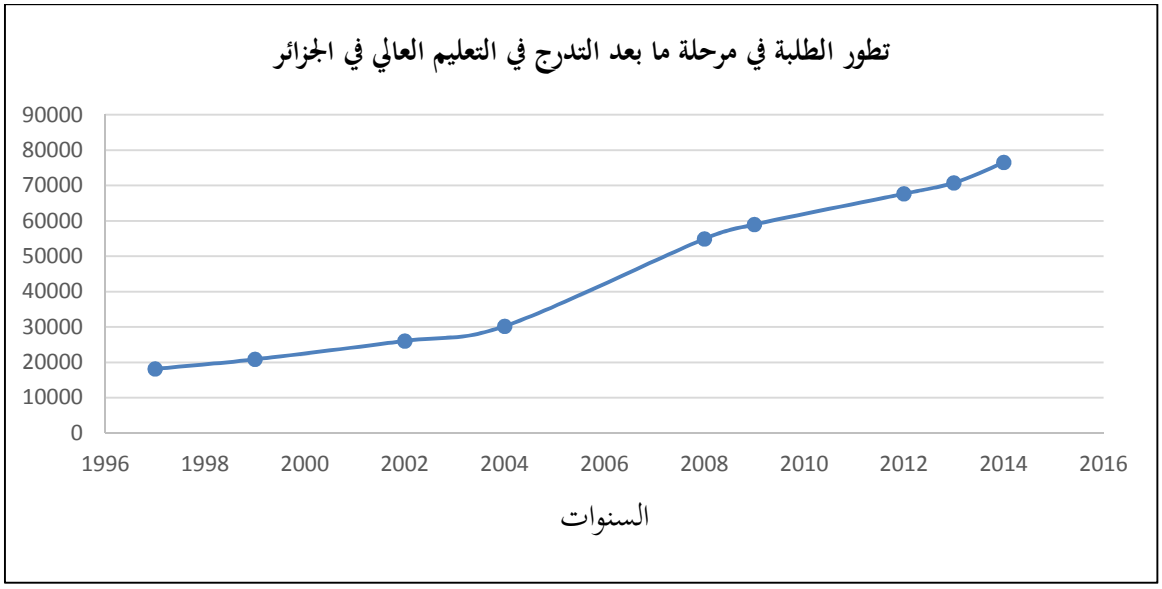

المصدر :من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ونلاحظ من الجدول تزايدا ملحوظا في أعداد طلبة مرحلة ما بعد التدرج في التعليم العالي في الجزائر، حيث تضاعفت بأكثر من 4 مرات ليصل الى 76510 طالبا بعد ان كان 18126 طالبا فقط خلال سنة1997؛ أما فيما يخص معدلات الزيادة فقد شهد عدد الطلبة في مرحلة ما بعد التدرج معدلات نمو متذبذبة وهو ما ينبئ عن عدم وجود خطة واضحة ومستقرة لتكوين هذا المورد البشري، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم35: تطور معدل نمو الطلبة في مرحلة ما بعد التدرج في التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 1997-2014.

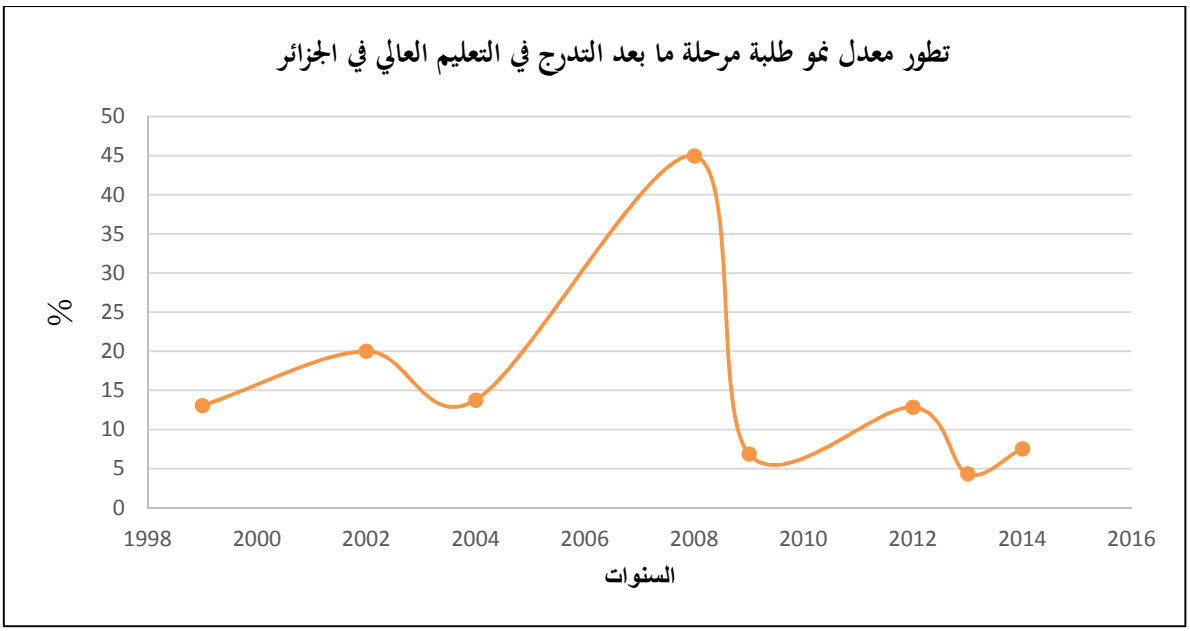

المصدر :من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

أما فيما يخص البحث العلمي فقد عرف تطورا ملحوظا في تنظيم وتطوير البحث العلمي بالجزائر، ويعد القانون رقم 98-11 المؤرخ في 22 أوت1998 المتضمن للقانون التوجيهي للبحث العلمي في الجزائر، والذي حدد البرامج والمبادئ المتعلقة بترقية البحث العلمي والتطور التكنولوجي، وكذا التدابير والطرق والوسائل الواجب توفيرها لتحقيق أهداف وبرامج الفترة الخماسية 1998- 2002 فقد حدد لها ثلاثين برنامجا وطنيا للبحث في مختلف ميادين البحث الأساسي، والبحث التكنولوجي للتنمية، والبحث التطبيقي، وكان الهدف أن تعكس هذه البرامج إشكالية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر في شكل مجموعة من الأهداف والأعمال الخاصة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، فبالإضافة إلى الاهتمام بالجانب المادي والبشري للبحث العلمي ركز هذا القانون على تحديد الهيئات التي تأخذ على عاتقها تنظيم البحث العلمي وتثمين نتائجه.

وكان ذلك بداية بارزة وانتقالا هاما في مجال التشريع الخاص بالبحث العلمي في الجزائر، الذي أصبح يشكل أحد أولويات سياسة الدولة؛ ولقد قسّم البحث العلمي إلى 08 مجالات تغطي بمجموعها مختلف القطاعات وتتمثل في مجال العلوم الأساسية، مجال المواد الأولية والتكنولوجيا، مجال التربية والثقافة والاتصال، مجال الاقتصاد والقانون والمجتمع، مجال البناء والتعمير والسكن، مجال تهيئة الإقليم والبيئة، مجال الصحة، مجال الفلاحة والموارد المائية[1]؛ وتم تدعيم هذا المسعى بالقانون رقم 99-05 مؤرخ في 4 أفريل المتضمن القانون التوجيهي للتعليم العالي، وكذلك المرسوم التنفيذي 99/244 المؤرخ في 31 أكتوبر 1999 المحدد لقواعد إنشاء مخبر البحث وتنظيمه وسيره باعتباره فضاء مستحدثا، يساهم في التكفل بالبحث العلمي[2] .

وكان القصد من هذه التشريعات تحقيق العديد من الأهداف، والتي من بينها[3] :

-ضمان ترقية البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، بما في ذلك البحث الجامعي.

-رد الاعتبار لوظيفة البحث داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي والمؤسسات المعنية بالبحث وتحفيز عملية تثمين نتائج البحث.

-دعم تمويل الدولة للنشاطات المتعلقة بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

-تثمين المنشآت المؤسساتية والتنظيمية بأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

هذه الإجراءات أثرت في واقع البحث العلمي في الجزائر، ومكنته من التقدم والنهوض بعدما كان يعاني من إهمال شديد وتخلف واضح، حيث تم إحراز ما يلي[1] :

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، 1998، ص4

[2] الجريدة الرسمية الجزائرية، 1999، ص5

[3] الجريدة الرسمية الجزائرية ، 1998، ص6

-إعداد وتطبيق 27 برنامج بحث وطني من بين 30 برنامجا مسطرا.
-تنصيب 21 لجنة قطاعية من بين 27 دائرة وزارية معينة.
-اعتماد 640 مخبر بحث داخل مؤسسات التعليم العالي.
-تنصيب الوكالة الوطنية لتثمين نتائج البحث.
-إشراك 13700 أستاذا باحثا و 1500 باحثا دائما من بين المجموع الكلي الذي حدده البرنامج والمقدر بـ 16000 باحث.
-الشروع في بناء الهياكل القاعدية للبحث.

ومع ذلك فإن البحث العلمي في الجزائر لم يصل إلى المستوى المأمول حسب المقاييس الدولية؛ ولتجاوز هذه النقائص تم إجراء تعديلات على البرنامج الخماسي 2002/1998 وفقا للقانون رقم 05/08 واعتماد برنامج خماسي ثاني للبحث العلمي2012/2008 يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية وترقية التنمية المستدامة في البلاد، وهذا من خلال وضع أهداف طموحة وتوفير الوسائل المادية والبشرية لتحقيق تلك الأهداف.
وقد أشار هذا القانون إلى وجوب القيام بعدد من الإجراءات الجديدة التي من شأنها إحداث العديد من التطورات في نشاط البحث العلمي في الجزائر، ومنها[2]:

-تنمية الموارد البشرية وتطويرها وتحسين ظروف البحث، ووضع إجراءات تحث الباحث على تثمين نتائج بحثه، مع تعزيز مشاركة الكفاءات الجزائرية المقيمة بالخارج.
-إنشاء مؤسسات جديدة للبحث العلمي لها استقلاليتها التي تضمن تحقيق أهدافها، ومن أهمها المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، التي تشرف على نشاط البحث العلمي.
-تعزيز التعاون الخارجي بما يكفل ترقية البحث العلمي وتطويره ونقل التكنولوجيا.
-تحقيق الش ا ركة والتعاون مع مؤسسات القطاع الخاص سواء من حيث التمويل أو البحث وكذا وضع النتائج في خدمة المجتمع.
-رفع ميزانية البحث العلمي بنحو ثلاثة أضعاف عما كانت عليه لتصل إلى 1% من الناتج المحلي الإجمالي، فقد تم رصد 100 مليار دينار لتنفيذ 34 مشروعا وطنيا للبحث العلمي خلال السنوات الخمس الممتدة من 2008 إلى2012 .
-وضع نظام قانوني يتعلق بالإعفاء من الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات العلمية، وتطبيق عملية تخفيف الضرائب على المؤسسات التي تقوم بنشاطات البحث والتطوير التكنولوجي.

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، 2008، ص3
[2] الجريدة الرسمية الجزائرية، 2008، ص7

ويهدف هذا البرنامج الخماسي 2012/2008 لتحقيق عدد كبير من النتائج في مجال البحث العلمي منها:

-مساهمة الأسرة العلمية في التكفل بمشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلد والتكوين، من خلال البحث لعدد معتبر من الأساتذة الباحثين يقدر ب 28000 باحثا و 5000 باحثا دائما، وذلك لبلوغ المقاييس العالمية في مجمل ميادين البحث.

-إنجاز 1000 مخبر بحث داخل المؤسسات الجامعية.

-تنصيب عشر لجان متعددة القطاعات لترقية وبرمجة وتقييم البحث العلمي والتقني.

-تجديد وإعادة تفعيل اللجان القطاعية الدائمة مع إنشاء شبكات تتكفل بمواضيع البحث ذات الأولوية.

-استحداث المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي.

ثانيا: مؤشرات البحث العلمي في الجزائر:

اما فيما يخص مؤشرات البحث العلمي في الجزائر فيمكن اجمالها في:

1. عدد الباحثين لكل مليون شخص:

بلغ عدد الباحثين في الجزائر 170 باحث لكل مليون نسمة سنة 2007، وهو رقم ضئيل مقارنة بالتطور الهائل الذي تشهده معظم دول العالم خصوصا المتطورة منها، اذ يصل العدد المتوسط على المستوى العالمي الى 1081 باحثًا. [1]

2. براءات الاختراع:

والجدول التالي يوضح تطور طلبات براءة الاختراع في الجزائر مقارنة مع دول العالم خلال الفترة1990-2003:

الجدول رقم39: [2] تطور طلبات براءة الاختراع في الجزائر مقارنة مع دول العالم خلال الفترة 1990-2003.

السنوات	إجمالي	أجنبي	وطني
1990	235	229	6
1991	176	170	6
1992	174	164	10
1993	146	138	8
1994	145	118	27
1995	162	134	28

[1] Unisco science report, 2010, p.261

[2] دويس محمد الطيب، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول: حالة ***الجزائر***، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2005، ص. 108

50	150	200	**1996**
34	207	241	**1997**
42	267	309	**1998**
36	248	284	**1999**
32	127	159	**2000**
51	94	145	**2001**
43	291	334	**2002**
30	296	326	**2003**
440	7467	1868	**الإجمالي**
15	267	282	**المتوسط**
5,4	94,6	100	**%**

المصدر: دويس، 2005

الشكل رقم36: تطور طلبات براءة الاختراع في الجزائر مقارنة مع دول العالم خلال الفترة 1990 -2003.

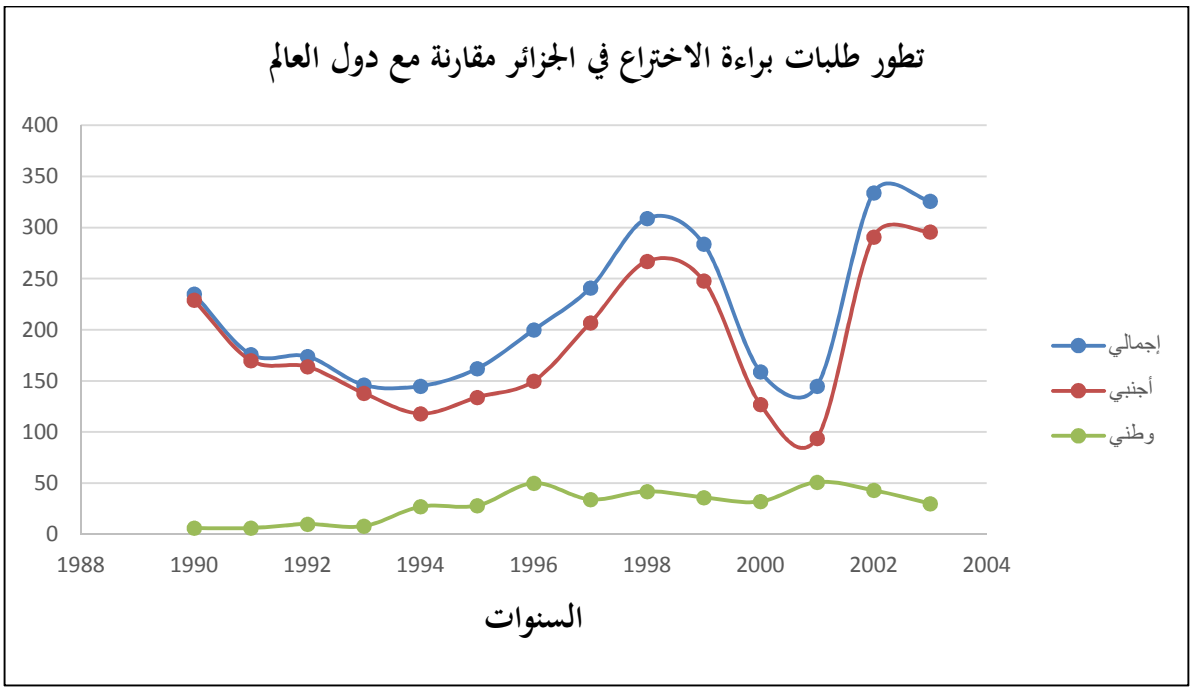

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الجدول اعلاه

ونلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن عدد براءات الاختراع في الجزائر ضعيف جدا حيث لم تتجاوز خلال 28 سنة 440 طلبا، في الوقت الذي نجد ان طلبات براءة الاختراع الأجنبية تتطور بصفة طردية مع اجمالي طلبات الاختراع في العالم؛ وهو ما يعني ضعف الطاقات الإنتاجية الفكرية في الجزائر بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الحكومة من أجل تشجيع البحث العلمي من خلال زيادة عدد مخابر البحث.

3. المقالات العلمية:

بلغ عدد المقالات العلمية المنجزة من طرف الباحثين الجزائريين خلال الفترة ما بين 2002 و2008، 37.5 مقال لكل مليون نسمة، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالدول الناشطة في هذا المجال وذلك بسبب قلة المجلات المحكّمة والمتخصّصة، إلاّ أن هناك بوادر لرغبة الجزائر في البروز في هذا الميدان من خلال وضعها لعدة مشاريع بحث تهدف إلى رفع القدرات على كتابة العديد من المقالات في مختلف المجالات العلمية، ومن أهمّ هذه المشاريع:

البرامج الوطنية للبحث (PNR).

مشاريع الإبداع (Projet d'Innovation).

مشاريع البحث CNEPRU.

4. مراكز البحث:

تم إنشاء عشر مراكز بحث وثلاث وكالات بحث وخمس وحدات بحث. وفيما يخص مخابر البحث فقد تم إنشاء 141 مركز بحث في 2010 إضافة إلى 748 مخبر الموجد سابقا، وتهدف الوزارة الوصية إلى بلوغ 1000 مركز بحث؛ والجدول التالي يوضح تطور عدد مراكز البحث العلمي في الجزائر مقارنة مع الدول العربية خلال الفترة 2000-2009:

جدول رقم40: تطور عدد مراكز البحث العلمي في الجزائر والدول العربية خلال الفترة 2000-2009

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الجزائر	305	164	75	54	0	20	27	22	17	105
الدول العربية	305	469	544	598	598	618	645	657	684	789

المصدر: عبد الحق العشعاشي، مصطفى حوحو، 2013، ص14.

الشكل رقم37: تطور عدد مراكز البحث في الجزائر والدول العربية خلال الفترة 2000-2009.

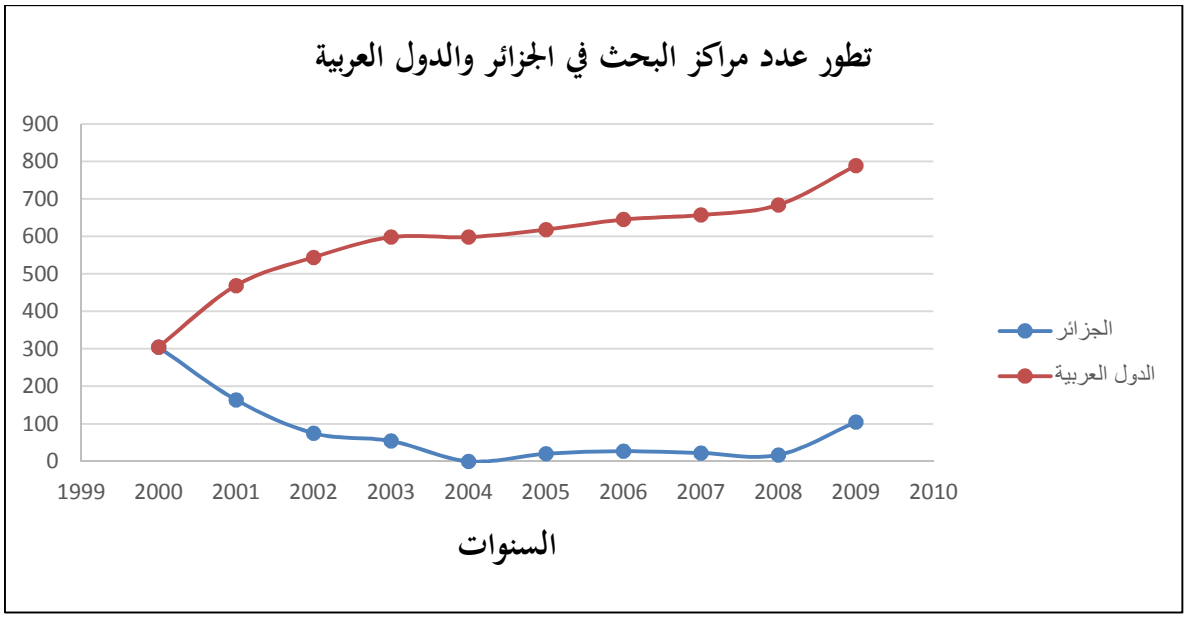

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات الجدول اعلاه.

ونلاحظ أن تطور عدد مراكز البحث في الجزائر شهد تناقصا مستمرا مقارنة مع الزيادة الحاصلة في عدد مراكز البحث عبر مختلف الدول العربية، وذلك على الرغم من القوانين والتشريعات المسطرة الى غاية 2008 اين عرفت انتعاشا من جديد لتصل الى 105 مركزا للبحث في غضون سنة واحدة فقط؛ هذا التحسن في عدد مراكز البحث يعود الى البرنامج الخماسي الثاني للبحث العلمي في الجزائر سنة 2008 .

ثالثا: معوقات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية

وانطلاقا من تشخيص بعض أساتذة الجامعات العربية والجزائرية لواقع البحث العلمي في الجامعات العربية بشكل عام، والجامعة الجزائرية بوجه أخص، تم حصر مجموعة من العراقيل والمعوقات التي تحول دون أداءه للدور المنوط به في التنمية الاقتصادية؛ وهذه العراقيل المشتركة بين الدول العربية يمكن إسقاطها على الجامعة الجزائرية التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من الوطن العربي، والتي تتمثل في الآتي:

1. ضعف التخطيط والتسيير لنشاط البحث العلمي

تميزت سياسة البحث العلمي في الجزائر، رغم الميزانيات المرصودة والب ا رمج المسطرة بعدم وجود رؤية واضحة وسياسة محددة الأهداف لنشاطات البحث المختلفة، بالإضافة إلى مشكل عدم استقرار الهيئات المشرفة على العملية؛ فالأمر لا يرتبط فقط بصياغة منهجية وفلسفة بحث، وسن قوانين وتشريعات، ولكن المشكلة الكبرى على مستوى تطبيق برنامج البحث، وإجراءات التنفيذ والتقييم والمتابعة والتحفيز، فمشاريع البحث لا تعتمد على عملية تقييميه ومتابعة صارمتين، إذ أن علاوة البحث تصرف لكل الباحثين على

حد سواء دون مراعاة النتائج المتوصل إليها، ومدى أهمية الإنتاج العلمي، كما أن كل التقارير الدورية التي تنجز على البحوث تطغى عليها الصفة الإدارية[1] .

2. غياب القوانين المرنة والتشريعات في تسيير فرق ومخابر البحث

رغم الاعتمادات المالية الهامة التي سطرتها الدولة لمخابر البحث العلمي، إلا أن قواعد إنشاء مخابر البحث وتنظيمها وسيرها تتسم بالبيروقراطية، حيث نجد أن المتصرف الأساسي في أموال المخبر هو رئيس الجامعة، وليس مدير المخبر مما يحد من حرية الباحث في صرف الأموال لفائدة البحث[2].

3. التوجه للبحث النظري على حساب البحوث التطبيقية

تتميز معظم البحوث في الجامعة الجزائرية بكونها أبحاثا أكاديمية، ورغم أهمية هذه البحوث، إلا أن التركيز على هذا النوع من البحوث على حساب البحوث التطبيقية يؤثر على التنمية، ويجعل من البحث العلمي عملية مجردة[3].

4. ضعف الميزانيات

يعود قصور الجامعات في البحث العلمي إلى عدم تخصيص ميزانية مستقلة ومشجعة للبحوث العلمية، إضافة إلى الاجراءات الطويلة والمعقدة مع قلة في الجهات المانحة، كما أن معظم الجامعات في الدول النامية تركز على عملية التدريس أكثر من تركيزها على البحوث العلمية لأسباب عدة بخلاف الدول المتقدمة التي ترصد لها الميزانيات الضخمة لمعرفتها بالعوائد الضخمة منها والتي تغطي أضعاف ما أنفقته، في حين يتراجع الإنفاق على البحوث العلمية في الدول العربية بسبب النقص في التمويل الذي تنفق نسبة كبيرة منه على الأجور والمرتبات[4] .

وتخصص الجامعات العربية 1% من ميزانيتها للبحث العلمي، بينما تتجاوز هذه الحصة في الولايات المتحدة 40%[5] كما أن نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج القومي المحلي في الدول العربية لم تتجاوز أي منها 0.5%، في حين تقدر بألمانيا3.5%، الولايات المتحدة الأمريكية 2.9%، اليابان3%، الكيان الصهيوني 2.7% [6] .

---

[1] بلقرع العربي، روابح زاهير، سبل تفعيل علاقة البحث العلمي بالمؤسسات الاقتصادية بالجزائر، نسخة الكترونية www.ipac.kast.edu.sce/edoc

[2] المرجع السابق

[3] المرجع السابق

[4] بوحنية القوي، نور الدين حشود، البحث العلمي في الوطن العربي تحديات وافاق، 2011، نسخة الكترونيةwww.boulhana.com

[5] زيتون عايش، أساليب التدريس الجامعي، دار الشروق، عمان 1995 ، ص 122

[6] احمد البرغوثي، محمود احمد أبو سمرة، مشكلات البحث العلمي في العالم العربي مجلة الجامعة الإسلامية المجلد 15، العدد2 2007

وحسب الإحصائيات الوحيدة التي تم توفرها عن الج ا زئر ففي سنة 1998 تم تخصيص نسبة 0.07% من الناتج القومي المحلي بمبلغ قدر بـ 35.6مليون دولار، وتشير إحصائيات صدرت سنة 2005 إلى أن الدول العربية مجتمعة خصصت للبحث العلمي ما يعادل 1.7 مليار دولار فقط، أي ما نسبته 0.3% من الناتج القومي الإجمالي في حين وصلت نسبة الإنفاق على البحث العلمي في إسرائيل خلال نفس السنة إلى 4.7%من ناتجها القومي الإجمالي[1].

وحسب تقرير اليونسكو 2008 فإن الإنفاق على البحث العلمي العربي لا يتجاوز في معظم البلدان العربية0.3% من الناتج المحلى الإجمالي، باستثناء تونس والمغرب وليبيا، التي يصل فيها الإنفاق إلى معدلات أعلى من0.7% في غياب معطيات تخص الج ا زئر، في حين يصل هذا المعدل % 3.8 في السويد و % 2.7 في أمريكا، وفنلندا 3.5% واليابان 3.18%، ويندر أن يقل في الدول الأوربية والأسيوية عن 1.8%[2] .

كل هذا يفسر مدى اتساع الهوة بين واقع هذه الدول المتقدمة وبين الحالة العلمية والاقتصادية التي تعيشها الدول العربية منها الجزائر.

5. غياب الدعم الخاص للبحث العلمي

يعد القطاع الحكومي الممول الرئيس إن لم يكن الأوحد للبحث العلمي في الجزائر، حيث يبلغ حوالي 80%من مجموع التمويل المخصص للبحوث والتطوير مقارنة بـ 3% للقطاع الخاص، و7% من مصادر مختلفة، وذلك على عكس الدول المتقدمة وإسرائيل حيث تتراوح حصة القطاع الخاص في تمويل البحث العلمي ما بين 70% في اليابان و52% في كل من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

وهذا الإسهام الضعيف من قبل القطاع الخاص للمؤسسات البحثية يرجع إلى عدم تقدير القطاع الخاص لقيمة البحث العلمي وجدواه، فضلا عن عدم كفاية الميزانيات التي ترصدها المراكز والجامعات ومؤسسات المجتمع للبحث العلمي.

وينبغي هنا أن نؤكد أن القطاع الخاص عند دعمه للبحث العلمي، سيكون هو أول المستفيدين من نتائجه على المدى الطويل، وأمثلة ذلك كثيرة في العالم، قد تطرقنا اليها في سابق في الفصل الثاني.

6. غياب استراتيجية لتسويق نتائج البحث العلمي

[1] ادريس لكريني، البحث العلمي ورهانات التنمية في المنطقة العربية، 2011، نسخة الكترونيةwwww.reecos.net

[2] خالد القاسم، تحديات البحث العلميفي ضوء الازمة العالمية على الصناعات المعرفية العربية 2010، نسخة الكترونية drkhaledkassem.blogspot.com

من أسباب ضآلة حجم الإنفاق على البحث العلمي، افتقار أغلب المؤسسات العلمية والجامعات إلى أجهزة متخصصة بتسويق الأبحاث ونتائجها وفق خطة اقتصادية إلى الجهات المستفيدة مما يدل على ضعف التنسيق بين مراكز البحوث والقطاع الخاص .كذلك غياب المؤسسات الاستشارية المختصة بتوظيف نتائج البحث العلمي وتمويله من أجل تحويل تلك النتائج إلى مشروعات اقتصادية مربحة .إضافة إلى ضعف القطاعات الاقتصادية المنتجة واعتمادها على شراء المعرفة[1].

7. ندرة الباحثين

إن أنشطة البحث العلمي التي تجري في إطار الم ا ركز والجامعات العربية من أضعف الأنشطة البحثية في العالم، بسبب قلة عدد الباحثين والمختصين، وندرة تكوين فرق بحثية متكاملة، وانشغال عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس في العمل الإضافي بسبب العجز المالي .واستحواذ الميزانيات الإدارية على النصيب الأوفر من المخصصات الجامعية؛ فعلى الرغم من الجامعات المرموقة الموجودة في المنطقة العربية وما حققته بلدان هذه المنطقة في الماضي من ابتكارات علمية أحدثت ثورة في المجال الفكري، فإن الدول العربية تعد ما لا يزيد على 373 باحثًا لكل مليون نسمة، علمًا بأن العدد المتوسط على المستوى العالمي يبلغ 1081باحثًا؛ فضلًا عن ذلك فإن الكثير من العلماء العرب يعيشون في نصف الكرة الغربي، ولا يسهمون بالتالي في الناتج المحلي الإجمالي لبلدانهم .وتجدر الإشارة ايضا إلى أن عالما واحدًا فقط من أصل أفضل 100 عالم من حيث عدد الاقتباسات على المستوى العالمي ينتمي إلى المنطقة العربية، كما أن هذه المنطقة لم تقدم سوى شخص واحد حائز على جائزة نوبل هو العالم المصري الأصل أحمد زويل الذي نال جائزة نوبل للكيمياء عام 1999 عندما كان يعمل لدى معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا في الولايات المتحدة .وفي الفترة الممتدة من عام 1998 إلى عام2010[2].

8. غياب التعاون والتنسيق

أشارت بعض الدراسات إلى أن الجامعة الجزائرية تعاني من مشكلات عديدة من بينها انفصام الصلة بينها وبين حقل الإنتاج، وابتعاد الجامعة الجزائرية عن إجراء البحوث المساهمة في حل المشكلات الوطنية، إضافة إلى عدم مشاركة المؤسسات الكبرى والشركات في نفقات البحث العلمي، فمراكز البحوث والجامعة الجزائرية تعاني من بعدها عن المجالات التطبيقية اذ البحوث التي تجري بين جدرانها من طرف أساتذتها إنما هي بحوث فردية لأساتذة يحاولون الإنتاج العلمي بغية الترقي أو النشر أو السمعة، وهي بحوث أضعف من أن تحل مشكلات المجتمع أو تعمل على تقدمه[3] .

---

[1] بوحنية القوي، نور الدين حشود، نفس المرجع 2011

[2] احمد محمد، تقرير اليونسكو على العلوم في العالم، 2011، نسخة الكترونية www.almarefh.net

[3] بوحنية القوي ، نور الدين حشود،نفس المرجع

9. انخفاض معدل الإنتاجية العلمية

أظهرت الدراسات أن ما ينشر سنويًا من البحوث في الوطن العربي لا يتعدى 15 ألف بحث، ولما كان عدد أعضاء هيئة التدريس نحو 55 ألفًا، فإن معدل الإنتاجية هو في حدود 0.3 بحث للباحث سنويا، وهو وضع يرثى له من حيث الإمكانات العلمية والتكنولوجية في مجال الإنتاجية العربية، إذ يبلغ 10% من معدلات الإنتاجية في الدول المتقدمة التي يصل فيها معدل الإنتاجية إلى 1.5 بحث للباحث سنويًا، وهذا من الأمور التي تجعل من الحكومات العربية غير مهتمة بدعم البحث العلمي بالشكل اللائق[1].

ويرى المهتمون بالتعليم الجامعي، من خلال خبراتهم وملاحظاتهم وواقع البحث العلمي ومنشوراتهم في الجامعات، أن البحث العلمي في الوطن العربي لا يزال متواضعا، في المجالين النظري والتطبيقي، ويقع في آخر سلم أولويات هذه الجامعات، بينما تشكل الأعباء الوظيفية للبحث العلمي في الدول المتقدمة 33% من مجموع أعباء عضو هيئة التدريس نجد أن نشاطات البحث العلمي التي يقوم بها عضو هيئة التدريس في الجامعات العربية لا تشكل في أحسن الأحوال أكثر من 5% من مجموع أعبائه الوظيفية[2] .

ففي السنوات الخمس الماضية تم نشر 305 مليون ورقة بحث علمية في جميع أنحاء العالم، كان نصيب الولايات المتحدة 34% ، بينما اكتفت جميع الدول العربية بنشر اقل من 1% من جميع ما نشر، كما لم تصنف أي من الجامعات العربية ضمن أفضل 500 جامعة في العالم حسب تصنيف اليونسكو.

وسجل العلماء العرب 24 اختراعا عام 1997، بمعدل اختراع واحد لكل 10 ملايين نسمة، بالمقابل وفي السنة نفسها سجلت دولة الكيان الصهيوني 577 اختراعًا، وتسيطر الدول المتقدمة على 99% من براءات الاختراع العالمية وعلى 95% من التكنولوجية العالمية، فمجموع البحوث التي تجريها جامعة هارفارد فقط يساوي مجموع البحوث التي يجريها الباحثون في الدول العربية، كما أن حوالي 99% من رسائل الماجستير والدكتوراه في اليابان مبنية على مشكلات حقيقية تعاني منها المؤسسات الصناعية[3].

10. مكانة البحث العلمي

ينظر المجتمع العربي الحالي نظرة لا تليق بالبحث العلمي من حيث أولويته على كثير من الأنشطة والمجالات، وربما يتعلق ذلك بالتنشئة الاجتماعية، التي أكسبت الجماهير العربية الحالية هذه النظرة السالبة نحو البحث العلمي، وأصبح الناس غير مدركين لخطورة تدهور البحث العلمي العربي، وتأخره عن ركب الحضارة.

---

[1] المرجع السابق

[2] زيتون عايش، نفس المرجع، ص122

[3] احمد البرغوثي، محمود احمد أبو سمرة، نفس المرجع

11. غياب المحيط المناسب للبحث العلمي

رغم الزيادة في أجور أساتذة الجامعة مقارنة بالسنوات الماضية، إلا أنها تعد الأضعف مقارنة بغيرها في العالم، كما أن هناك مجموعة من المشاكل الاجتماعية التي تفقد الحافز للأساتذة للبحث العلمي، مع عدم توفر وسائل البحث المناسبة، وكذلك الشعور بالتهميش واللامبالاة بالجهود البحثية للأساتذة، وهذا ما جعل أكثر الكفاءات تلجأ إلى الهجرة للخارج[1].

12. هجرة الكفاءات

تأخذ هجرة العقول شكلين مختلفين، يتمثل الأول في هجرة العلماء المتخصصين من أوطانهم لدوافع مادية، أو معنوية، أو للبحث عن مناخ يحفز على الابتكار والإبداع؛ أما الشكل الثاني فيتمثل في قرار بقاء الطلبة الذين توجهوا إلى الخارج بهدف الدراسة في المعاهد والجامعات العالمية بالدول التي درسوا بها، بعد إثباتهم لكفاءتهم وحصولهم على وظائف للعمل في تلك الدول؛ ويقدر معهد اليونسكو للإحصاء في تقريره لسنة 2010عدد الطلاب الجزائريين في الخارج سنة 2008 بـ 21726 طالبا، وجهتهم على الترتيب إلى فرنسا، كندا، بريطانيا، إيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا[2]؛ كما تشير الإحصائيات الصادرة عن منظمة العمل العربية أن نسبة % 54 من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج، لا يعودون إلى بلدانهم، وإنما يستقرون في البلدان التي تخرجوا منها[3].

وفي الجزائر أخلي عدد من المعاهد والجامعات بوتيرة مستمرة، نتيجة لعدم الاستقرار السياسي الذي هز البلاد منذ بداية سنوات التسعينات؛ على سبيل المثال فإن 70% من الأساتذة في معهد الرياضيات بجامعة الجزائر رحلوا إلى البلاد التي درسوا فيها؛ ويقدر منتدى رؤساء الشركات واتحاد الاقتصاديين الجزائريين عدد الباحثين الجزائريين الذين تركوا الجزائر منذ سنة 1990 بأكثر من40000 باحث؛ وهناك تقديرات أخرى أكثر وطأة تقدر أنه منذ عام 1974 ما يقرب من 80000 أستاذ جامعي اختاروا الغرب و 60000منهم قد استقروا في أمريكا الشمالية؛ وعند أخذ قطاع الصحة كمثال فإنه في فرنسا وحدها 7000طبيب جزائري من بين 10000 طبيب في الخارج[4] .

ووفقا لإحصائيات إدارة السياسة السكانية والهجرة بالجامعة العربية لسنة 2008 عن نسب هجرة الكفاءات والكفاءات للدول العربية جاءت الجزائر في مقدمة الدول العربية بـ 215347 كفاءة علمية؛ يليها المغرب بـ 207117 كفاءة؛ ثم مصر بـ 147835 كفاءة؛ فالعراق بـ 83465 كفاءة؛ وتونس بـ

---

[1] بوحنية القوي، نور الدين حشود، نفس المرجع

[2] معهد اليونسكو للإحصاء ، 2010، ص182

[3] عائدة عزت، هجرة العقول العربية، 2012، نسخة الكترونية من موقع www.mfti.gov.eg/sme بتاريخ 2016/03/13

[4] إدارة السياسة السكانية والهجرة لجامعة الدول العربية، 2008، ص 64

68000وقدرت الإحصائيات نفسها إجمالي الكفاءات المهاجرة العربية بـ 1009282 [1]؛ وهكذا يذهب إنتاج هذه العقول الجاهزة للصب مباشرة في إثراء الدول المتقدمة ودفع مسيرة التقدم والتنمية فيها، فيما يخسر الدول ما أنفقه، ويخسر فرص النهوض التنموي والاقتصادي الذي كان يمكن أن تسهم هذه العقول في إيجادها .

ومن أهم العوامل التي أدت إلى هجرة العقول العربية الوضع الاقتصادي للباحثين والمحسوبية وزيادة أعداد الكفاءات البطالة، وعدم تقدير العلماء من قبل دولهم، والافتقار إلى عوامل التشجيع على الابتكار والاختراع، وغياب المكافأة المالية والمعنوية من المسئولين، والتي تتناسب مع جهود الباحثين، وفي مقابل كل هذا هناك عوامل جذب للعقول من الدول المتقدمة والمتمثلة في مهارة وسياسات دول العالم الصناعي في اجتذاب الكفاءات من مختلف الدول في إطار من التخطيط الواعي، وعلى أساس انتقائي .

كما يعد التطور العلمي والتكنولوجي وثورة الاتصالات التي تشهدها البلدان المتقدمة عنضرا جاذبا لأصحاب الاختصاصات في التكنولوجيا العالية[2].

13. معوقات أخرى

بالإضافة لما سبق يمكن إضافة المعوقات التالية:[3]

-ضعف قاعدة المعلومات في المراكز والمختبرات والمؤسسات الإنتاجية لبعض الدول العربية.
-افتقاد التعاون الجاد بين المؤسسات البحثية المختلفة.
-عدم وجود جهات ممولة.
-اعتماد الباحثين بشكل كبير على التمويل الحكومي.
-عدم استفادة المجتمع من الأبحاث العلمية.
-الافتقار إلى التنسيق والتعاون المثمر والحقيقي بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات البحثية المختلفة.
-عدم وجود ارتباط بين البحث العلمي ومشكلات المجتمع حيث أن كثير من المشاريع البحثية تفتقر إلى القيمة التطبيقية.
-عدم وجود احتكاك علمي دولي كاف.
-محاكاة الأبحاث العلمية، واللجوء إلى الاقتباس والتقليد الأعمى وعدم الإبداع.
-ضعف القطاعات الاقتصادية المنتجة في الوطن العربي واعتماد غالبيتها على شراء المعرفة من الخارج.

---

[1] المرجع السابق

[2] عائدة عزت، نفس المرجع

[3] سلطان أبو عرابي، دور القطاع الخاص في التعليم العالي والبحث العلمي، 2012، نسخة الكترونية wwww.aidmo.org بتاريخ 2015/12/21

-غياب المؤسسات الاستشارية المختصة بتوظيف نتائج البحث وتمويلها بهدف تحويلها إلى مشاريع إنتاجية أو اقتصادية مربحة.

-ضعف التمويل غير الحكومي للبحث العلمي بسبب قلة الترابط بين المنتجين للبحث العلمي والمستفيدين منه.

-ضعف الت ا ربط بين الشركات المنتجة العربية في تجمعات قومية تسمح بتمويل الأبحاث ذات الأهمية المشتركة وتبادل البحث والتطوير والتقنيات فيما بينها.

-عدم السماح للجامعة بالانطلاق لمناقشة قضايا اجتماعية دقيقة ومحددة من خلال الميدان أو الواقع، هو ما جعل البحث الجامعي يأخذ الصفة الأكاديمية المطلقة، ويميل في معظمه للتنظير بعيدا عن مجريات الأحداث الواقعية، مما يفقده جانبا كبيرا من أهميته وجدواه.

-عدم وجود حرية أكاديمية لكشف الحقيقة أو تطبيق نتائج البحث.

-عدم توجه معظم طلبة الدراسات العليا نحو تبني مشروعات بحثية تطبيقية لحل المشكلات الإنمائية في مجالات الزراعة والصناعة.

المطلب الثالث: أثر مستوى الدخل على التوسع في التعليم العالي في الجزائر

ونرصد في هذا الإطار مؤشرا واحدا نحاول من خلاله دراسة أثر الدخل على التوسع في التعليم العالي وهو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والذي بدوره يحدد المستوى المعيشي للأفراد وميولاتهم نحو مواصلة الدراسة الى مستويات أعلى، ذلك ان التعليم عملية مجتمعية ترتبط ارتباطا وثيقا بمستوى المعيشة ودخل الفرد، فزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي يجعل الأفراد يبقون لسنوات أطول في التعليم، ويمنحهم فرصا أكبر للصعود في السلم التعليمي، كما أن زيادة الدخل تجعل الدول قادرة على إنفاق الكثير من أموالها على التعليم.

جدول رقم41: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع تطور المسجلين في التعليم العالي خلال الفترة 2000-2013

السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2013
نصيب الفرد من PIB (10^3د.ج)	135,5	144	190	254	319	333	433
نمو نصيب الفرد %	-	5,9	24,21	25,19	20,37	4,2	23,1
عدد الطلبة في التدرج	466084	589993	721833	820664	1048899	1077945	1119515
نمو عدد الطلبة %	-	21	26,18	12,04	21,76	2,7	3,7

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات الديوان الوطني للإحصاء ومعطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

نلاحظ من خلال الجدول أن كُلاً من نصيب الفرد من PIB وعدد طلبة التدرج في تزايد طوال الفترة من 2000 إلى 2013 ويدل هذا على أن طلب الالتحاق بالتعليم العالي يتماشى طرديا مع التطور والتحسن الذي يشهده نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ولتقريب الصورة أكثر نستعين بالشكل التالي الذي يوضح تطور معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو في الالتحاق بالتعليم العالي خلال الفترة 2000- 2013.

الشكل رقم38: تطور معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو في الالتحاق بالتعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2000 –2013.

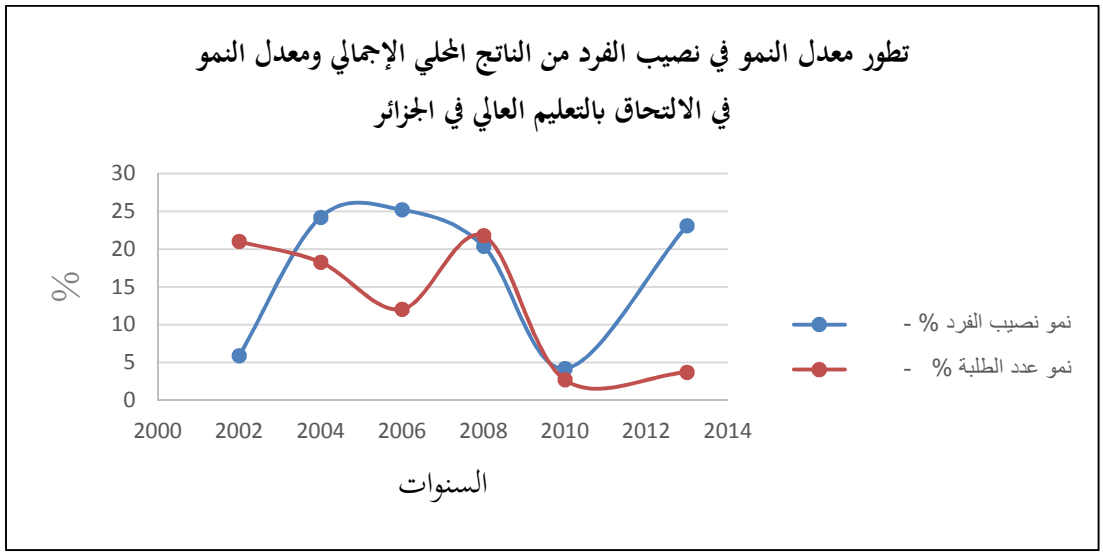

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات الديوان الوطني للإحصاء ومعطيات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

ويبين لنا الشكل أعلاه ان معدلات نمو الطلبة في التعليم العالي في الجزائر لم تشهد استجابة للنمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يعبر عن المستوى المعيشي للأفراد، إلاّ بعد مستوى معين من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قدّر بـ 254 ألف د.ج سنة 2006، لتشهد بعدها تطورا متناسبا مع معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خصوصا بعد سنة 2008 أين قدّر نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 319 ألف د.ج، وفي المقابل نلاحظ ان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر لا يتأثر بنمو طلبة التعليم العالي.

الخلفية الاجتماعية لطلبة التعليم العالي في الجزائر:

إن التمايز الإجتماعي بين فئات المجتمع الناتج عن الفارق في الدخول يأخذنا للتساؤل لمعرفة ما هي الشرائح الاجتماعية–المهنية التي تستمر اكثر في التعليم الى مرحلة التعليم العالي في الجزائر، ويمكننا ان نستشف هذا من خلال الاستعانة بتقارير وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في وثيقة المنح والاعانات ، كما جاء في المؤشرات التي تبين الإنفاق الخاص(انفاق الاسر) على التعليم والمتضمنة في منشورات الديوان الوطني للإحصاءات حول الاستهلاك التي تؤكد الفكرة القائلة بان الشرائح الاجتماعية–المهنية الميسورة الحال هي أكثر تمثيل في مرحلة التعليم العالي والبحث العلمي، وبذلك يكون المستفيد الأكبر هو تلك الشرائح الميسورة من مجانية التعليم والإعانات المتمثلة في المنح[1].

والجدول التالي يوضح معدل تمدرس الشباب الذين تتراوح أعمارهم مابين19و 24 سنة، وذلك حسب مختلف الشرائح الاجتماعية–المهنية:

الجدول رقم42: توزيع نسب التمدرس للشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 19 و 24 سنة حسب مختلف الشرائح الاجتماعية–المهنية

الشريحة الاجتماعية –المهنية	النسبة %
المستقلون	**10.16**
الإطارات العليا	**29.55**
الإطارات المتوسطة	**22.58**
العمال	**10.99**
العمال الموسميون	**9.70**
البطالون	**11.89**
غير معلن عنهم	**17.85**

المصدر: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وثيقة المنح والاعانات.

من قراءة الجدول أعلاه، يمكن القول بأن التطور الذي عرفته بنية الطلبة حسب انتماءاتهم الاجتماعية، من شأنه ان يؤكد بان الفئات الأكثر التحاقا ودفع أبناءها لمواصلة تعليمهم هي الفئات ذات الدخل المرتفع كما توضحه النسب بحيث وجدنا ان الشريحة الاجتماعية – المهنية التي تمثل اكبر نسبة هي الطلبة الذين

[1] وزراة التعليم العالي والبحث العلمي، وثيقة المنح والاعانات، 2011

ينتمون الى اسر من شريحة الإطارات العليا بـ: 29.55 % تليها الطلبة الذين ينتمون الى اسر من شريحة الإطارات المتوسطة بـ22.58 % وهذه الفئات تتميز بدخل مرتفع نسبيا مقارنة مع باقي الفئات، كما هو موضح بالشكل التالي:

الشكل رقم39: توزيع الطلبة حسب مختلف الشرائح الاجتماعية المهنية.

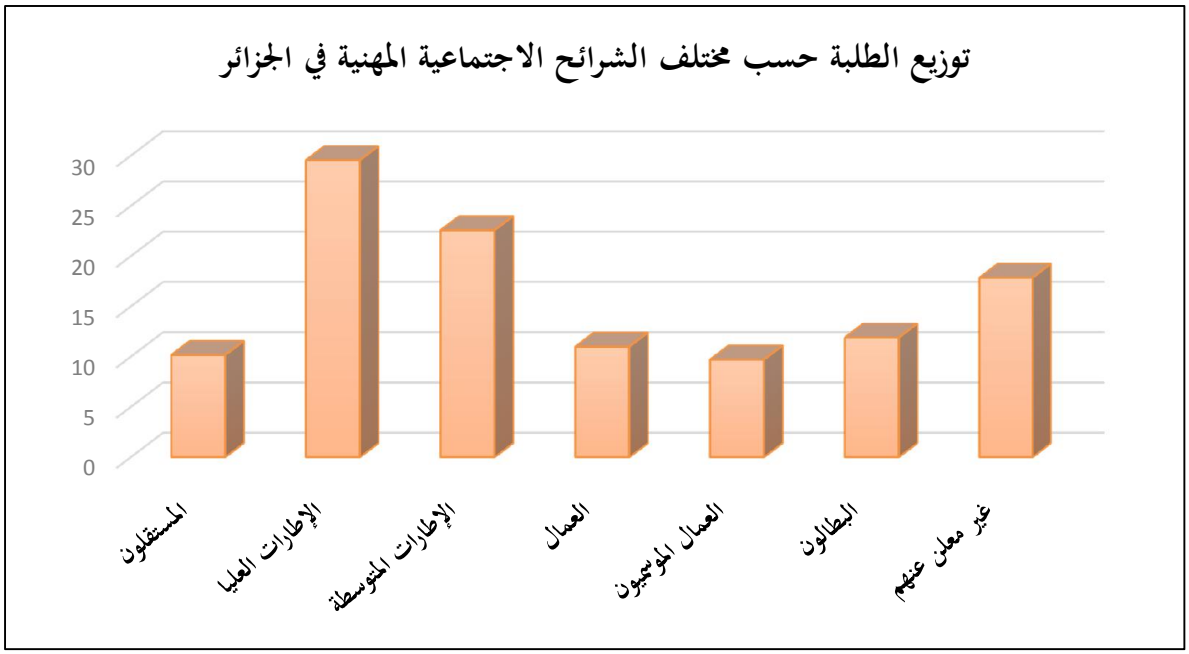

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على وثيقة المنح والاعانات، وزارة التعليم العالي.

المطلب الرابع: دور التمويل في تفعيل قطاع التعليم العالي في الجزائر

تسند النظرية الاقتصادية إلى مفهوم الفرد الرشيد، وهو الفرد الذي يتخذ قراراته على أساس مقارنة المنافع والتكاليف لأي مشروع ينوي الانخراط به، ومن خلال هذا المطلب حاولنا تسليط الضوء على تمويل التعليم العالي في الجزائر وما يعانيه من ضغوطات متمثلة في تزايد نفقاته بسبب التزايد الهائل في أعداد الطلبة، فضلا عن اعتماد الجامعة الجزائرية على المصادر العمومية وحدها في تمويل نفقاتها المتزايدة.

أولا: مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر

تأثرت مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر بمختلف السياسات التمويلية والأوضاع الاقتصادية السائدة في المجتمع، ويمكن تقسيم مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر إلى مصادر أساسية تشمل التمويل الحكومي، ومصادر ثانوية تشمل المنح الدراسية والمعونات الأجنبية، ويمكن التعرف عليها من خلال العرض التالي:

أ. المصادر الأساسية

يقصد بالمصادر الأساسية تلك التي تعتمد عليها المؤسسات التعليمية الجامعية بصورة رئيسية في تمويلها؛ وتشمل التمويل الحكومي بصفة رئيسية.

- **التمويل الحكومي:**

تمثل الدولة المصدر الرئيسي لتمويل التعليم العالي في الجزائر بنسبة 98%، أين تتحمل الدولة جميع نفقات التعليم العالي الرأسمالية والجارية وتخصص مبالغ محددة سنويا من الميزانية العامة للتعليم العالي، وترتبط هذه المخصصات ارتباطا مباشرا بالدخل القومي للدولة، وبأوضاعها الاقتصادية والسياسية، فتمويل التعليم العالي بالجزائر يتميز بالتدخل الكبير للدولة وبشكل مركزي، والذي يصنف ضمن منظومة القروض العمومية؛ وتقدر ميزانية التعليم العالي في كل سنة حسب مبلغ السنة التي سبقتها، مع إضافة مبلغ جزافي عادة ما يبرر بتزايد أعداد الطلبة؛ وتقوم منظومة التعليم العالي بتقديم منح لدعم الطلبة، وتتراوح نسبة الطلبة الممنوحين حوالي80% ؛ وفضلا عن المنحة التي يتلقاها الطلبة فهم يستفيدون من مجموع خدمات مجانية من حيث التغذية والنقل والإقامة...الخ[1].

ويعتمد التمويل الحكومي على عدة مصادر لتوفير المخصصات المالية للإنفاق على التعليم العالي، منها الضرائب العامة التي تشكل أهم مصادر تمويل التعليم بمختلف مراحله، بالإضافة إلى عائدات الدولة الأخرى وما تفرضه الحكومة على الطلاب من رسوم، وباعتبار أن التعليم الجامعي خدمة شبه رسمية يتحمل المستفيدون منه جزءا هاما في المشاركة في عمليات تمويله، يعتبر دخلا مستمرا يضاف إلى موارد تمويل التعليم العالي[2].

وبالرغم من أهمية قيام الدولة الجزائرية بتمويل التعليم العالي، إلا أن هناك بعض المظاهر السلبية في هذا القطاع، والتي من أهمها ما يلي:

– ضغف الدوافع الاقتصادية اللازمة لرفع إنتاجية التعليم العالي وتطويره، سواء من الجانب الاقتصادي المباشر أو غير المباشر.

---

[1] بوفلجة غياث، نفس المرجع، ص 35

[2] سعد بن سعيد جابر الرفاعي، النموذج الاسلامي لتمويل التعليم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ص180

– ضياع الموارد المخصصة للعملية التعليمية نتيجة الهدر اقتصادي لها، والمتمثل في تدني مستوى تحصيل الطالب وتسربه، وهو ما يزيد من نفقات التعليم العالي، نتيجة عدم حرص العاملين على استغلال الموارد المالية المتاحة للمؤسسات التعليمية الجامعية، والاستخدام الأمثل لها[1] .

ثم إن نسبة تدخل الدولة في تمويل التعليم العالي تجعل هذا الأخير يتأثر بقدر هذا التدخل باعتبار أن الدولة تحدد السياسة المالية والتمويلية لجميع قطاعاتها بناءا على حالتها الاقتصادية؛ وباعتبار الجزائر دولة ريعية تعتمد على البترول في مداخيلها استطاعت تحمل الزيادة المستمرة في ميزانية التعليم العالي إلى حد ما، خاصة في الفترات الارتفاع لمداخيل الجباية البترولية حين في ارتفاع سعره، ولكن إذا حدثت أزمات في السوق النفطية كما حدث في الثمانينات والتسعينات فنمو المخصصات الحكومية للتعليم العالي سيعرف انخفاضا بطبيعة الحال، نظرا لعدم وجود بدائل تمويلية للتعليم العالي مما يؤثر على التعليم العالي من حيث الكم والكيف ، لهذا فمن الضروري الإشارة الى خطر حدوث أزمات اقتصادية وتأثيرها على تمويل قطاع التعليم العالي، وما ينشا عنها من أزمة الثقة في التعليم العالي بوصفه قوة دافعة للتنمية الاقتصادية.

ب. المصادر الثانوية

ساهمت المصادر الثانوية في تمويل التعليم العالي في الجزائر بنسبة قليلة ومحدودة للغاية لا تتعدى 02%، ويتمثل أغلبها مصادر خارجية مثل:

– **المنح الدراسية:**

تستفيد الجزائر ومختلف دول العالم من المنح الدراسية من طرف أكثر حكومات الدول المتقدمة لطلاب التعليم العالي والتي تتمثل في إرسال هؤلاء الطلاب إلى أوروبا وأمريكا في اغلب الأحيان[2] .

– **المعونات الأجنبية:**

تتلقى الجزائر وكثير من البلدان النامية إعانات من بعض الدول المتقدمة أو المنظمات العالمية لدعم التعليم العالي بها، ويتم ذلك بشكل ثنائي بين حكومتين أو مؤسستين تعليميتين، وتتخذ المساعدات الأجنبية أشكالا متعددة، أهمها:

–مساعدات مالية كالمنح والهبات والقروض بسعر فائدة ضعيف.
–مساعدات مادية كالأبنية والمعدات.
–مساعدات بشرية كالاستفادة من خدمات المدرسين الأجانب.

[1] محمود عباس عابدين، نفس المرجع، ص 160

[2] هشام يعقوب مريزق، قضايا معاصرة في التعليم العالي، دار الراية للنشر والتوزيع، الاردن، ص 125

هذا بالإضافة إلى الاستشارات التقنية التي يحصل عليها البلد، والحلقات الدراسية والمؤتمرات التي تقيمها المنظمات فيه؛ والتي تدخل أيضا في إطار المساعدات الأجنبية التي تخصص للاستثمار أو الإنفاق الجاري.

ثانيا: مؤشرات تمويل التعليم العالي في الجزائر

وسوف نستعرض فيما يلي بعض المؤشرات والمعايير الأساسية فيما يتعلق بتمويل التعليم العالي في الجزائر؛ ذلك أن تخصيص أموال ضخمة وطائلة لهذا لقطاع لا يدل بالضرورة على الجهود المبذولة والأولوية المعطاة له، إذ لا يكفي لوحده أن يجعل منظومة التعليم العالي ذات أداء جيد، وقادرة على ضمان مستوى تكويني معين يتماشى والمستوى الذي تتطلبه مختلف القطاعات المستخدمة لمخرجات هذه المنظومة، فالتسيير الجيد لمختلف جوانب القطاع وفقا لمقاييس دولية لا تمثله قيمة المبالغ المالية فقط ولا يكفيه التنفيذ والمراقبة وانما نوع وجودة تخطيط العلمية التعليمية بكافة جوانبها في هذا القطاع.

1- ميزانية التعليم العالي والجهد التعليمي في الجزائر

إن ميزانية التعليم العالي ورأس المال أو الثروة التعليمية يعكسان قدرة صناعة التعليم العالي على الإنتاج، والمقصود بميزانية التعليم العالي ما يرصد للتعليم العالي من أموال في الميزانية السنوية للدولة إلى جانب المباني والأجهزة والأساتذة والفنيين والإداريين وغيرهم من الثروة البشرية الموجودة؛ ونود أن نشير في هذا المقام إلى أن ما يخصص للتعليم العالي من الناحية الاقتصادية لا ينبغي أن يوضع موضع المفاضلة مع المشروعات الإنتاجية الأخرى، وإنما ينبغي أن يكون في موضع المكمل لها حتى يستطيع دعم وتعزيز التنمية الاقتصادية[1]، والجدول الآتي يوضح تطور ميزانية التعليم العالي في الجزائر وتناسبها مع تطور الثروة التعليمية للقطاع خلال الفترة 2001-2005:

الجدول رقم43: تطور الثروة التعليمية للتعليم العالي في الجزائر مقارنة مع تطور ميزانية القطاع خلال الفترة 2001-2005.

السنوات	2001	2005
ميزانية القطاع 10^3د.ج	43591873	78381380
نسبة الزيادة %	-	79,80
عدد الأساتذة	17771	29939
نسبة الزيادة %	-	68,80
العمال والموظفين	15612	19350
نسبة الزيادة %	-	23,94

[1] عبد الله زاهي الرشدان، مرجع سابق، ص161

الهياكل البيداغوجية	49	55
نسبة الزيادة %	-	12,24
الاحياء الجامعية	122	184
نسبة الزيادة %	-	52,45

المصدر[1]: من اعداد الطالب موسي نور الدين، ص 69

من خلال الجدول نلاحظ أن الزيادة المعتبرة في ميزانية قطاع التعليم العالي في الجزائر بين سنة 2001 مقارنة بسنة 2005 تقدر بـ 80% والتي يقابلها ارتفاع في الثروة التعليمية من أساتذة وموظفين وهياكل بيداغوجية، مما يدل على ان الارتفاع في ميزانية التعليم العالي في الجزائر ارتفاعا ظاهريا نتيجة لارتفاع تكلفة العملية التعليمية وأجهزتها وأشخاصها، مما يجعلها لا تتجه إلى رفع مستوى التعليم، وبالتالي فإن الإستمرار في هذه الزيادة وبهذه الطريقة يؤول الى الإسراف في التنظيمات الإدارية المعقدة.

ثم إن دراسة توزيع ميزانية التسيير حسب المصالح يسمح بإبراز التركيز الذي توجد عليه مؤسسات القطاع وذلك رغم ما حققته سياسة اللامركزية التي شرع في تطبيقها منذ الثمانينات، كما يسمح لنا هذا التوزيع بتقييم مدى فعالية وعقلانية النفقات العمومية على هذا المستوى، وإن الجدول الآتي يعطي صورة واضحة عن هذا التوزيع.

الجدول رقم44: تطور توزيع الاعتمادات المالية حسب المصالح المستهلكة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر خلال الفترة 2004-2009

الوحدة: %

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
حصةالمؤسسات البيداغوجية	35	40	47	56	59	68
حصة الخدمات الجامعية	31	36	40	46	52	55
حصة الإدارة المركزية	2	1	1	2	5	2

المصدر : من اعداد الطالب موسي نور الدين، ص92.

[1] موسي نور الدين، إشكالية تمويل التعليم العالي في اطار برنامج الإصلاح، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان ، الجزائر، 2012

الشكل رقم40: تطور توزيع الاعتمادات المالية حسب المصالح المستهلكة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر خلال الفترة 2004-2009.

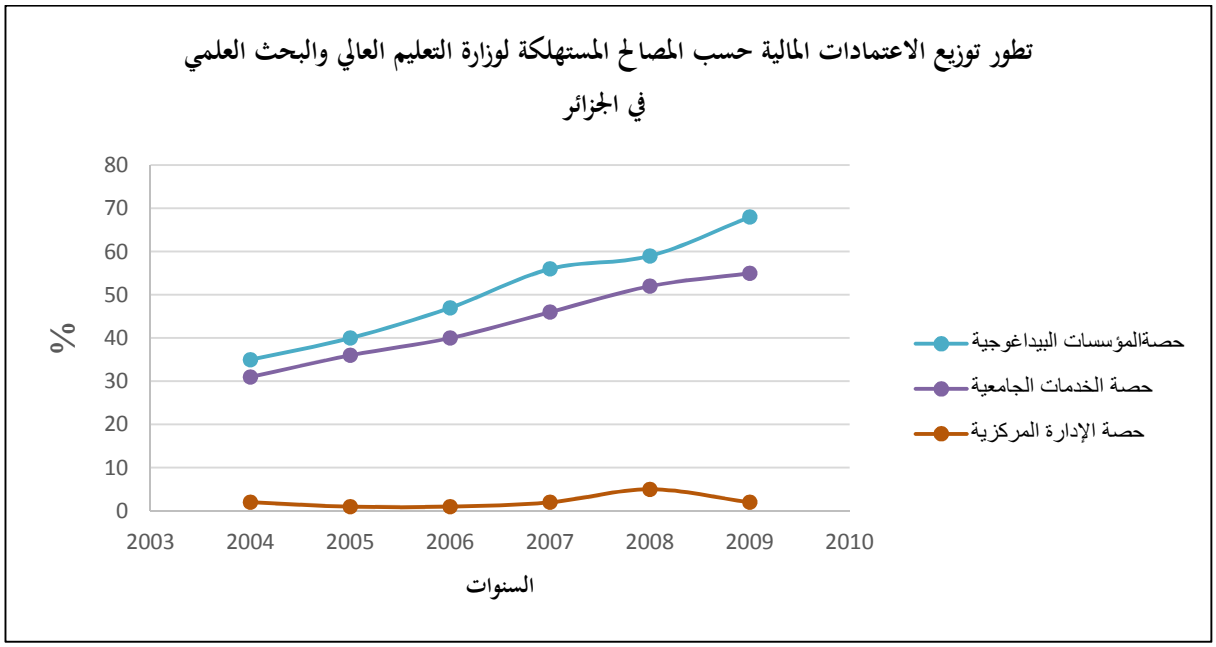

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه.

من الجدول والشكل أعلاه نلاحظ ان:

ميزانية هياكل الاستقبال في التعليم العالي والخدمات الجامعية في الجزائر قد عرفت زيادة هامة منذ عام 2004 في الوقت الذي تراجعت فيه الإعتمادات النهائية المخصصة للإدارة المركزية، ويفسر ذلك بتحويل جزء من الاعتمادات المالية في ميزانية القطاع إلى الخدمات الجامعية والمؤسسات البيداغوجية تماشيا مع الإصلاحات.

كما يتضح أن حصة المؤسسات التعليمية على مستوى القطاع ورغم الإصلاحات المكلفة ظلت تساوي زيادة اعتماداتها مع الخدمات الجامعية ، ونظرا للكيفية التي تستهلك بها هذه النفقات الاجتماعية، التي تتصف بغياب الرشادة الاقتصادية جعلت من قطاع التعليم العالي في الجزائر يؤدي وظيفة اجتماعية بحتة

جنبا الى جنب مع وظيفته الأساسية المتمثلة في التعليم العالي والبحث العلمي، ونؤكد ذلك من خلال الزيادة المستمرة التي عرفتها ميزانية الاعتمادات النهائية لهياكل الخدمات الجامعية، وخاصة بعد عملية إعادة تقييم مبلغ المنحة سنة 2008.

ونلاحظ ايضا أن ثبات الزيادة في هذه الإعتمادات دليل على كونها مبرمجة ومحددة مسبقا وليست نتيجة للإصلاحات، وهو ما يفسره ثبات معدل ميل المنحنى الذي يمثل حصة الخدمات الجامعية قبل الإصلاح وبعده، وكما لا يخفى علينا تذمر طلبة التعليم العالي في الجزائر من نوعية الخدمات المقدمة اليهم والتي لا يمكن مقارنتها مع نظراتها في الدول المتقدمة، وهو الامر الذي يزيد من تأكيد فكرة الهدر والاسراف الاقتصادي للاعتمادات المالية المخصصة لتمويل التعليم العالي في الجزائر.

1- ميزانية التعليم العالي والميزانية العامة

وعلى أية حال فان ميزانية التعليم العالي بالنسبة لميزانية الدولة من المؤشرات التي لها دلالاتها في نوع الجهد الذي تبذله الدولة في نشاطها التعليمي، مقدرا في صورة رقمية بالنسبة لجهود الدولة الأخرى[1]؛ والجدول التالي يوضح تطور ميزانية قطاع التعليم العالي في الجزائر مقارنة مع الميزانية العامة للدولة خلال الفترة 2000-2009:

الجدول رقم45: تطور ميزانية التعليم العالي بالنسبة للميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2009.

السنوات	2000	2004	2006	2008	2009
ميزانية الدولة (10^9 د.ج)	965	2593	1283	2018	2593
نسبة الزيادة %	–	5,5	6,6	5,8	22,1
ميزانية التعليم العالي (10^6 د.ج)	38	66	85	118	154
نسبة الزيادة %	–	42,4	8,8	23,6	23,3
نسبة ميزانية ت.ع الى م.د %	3,90	5,54	6,64	5,86	5,96

المصدر: من اعداد الطالب موسي نور الدين، ص **71**.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كل من ميزانية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ميزانية الدولة عرفت زيادات مطلقة من سنة لأخرى جراء سياسة الاستيعاب ومتطلبات الإصلاح؛ اما فيما يخص

[1] عبد الله زاهي الرشدان، نفس المرجع، 163

تطورات نسبة ميزانية التعليم العالي في الجزائر الى ميزانية الدولة لتي تمثل الجهد التعليمي الذي تبذله الدولة وتعكس تطور درجة إهتمام الدولة بهذا القطاع، فنوضحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم41: تطور ميزانية التعليم العالي بالنسبة للميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2009.

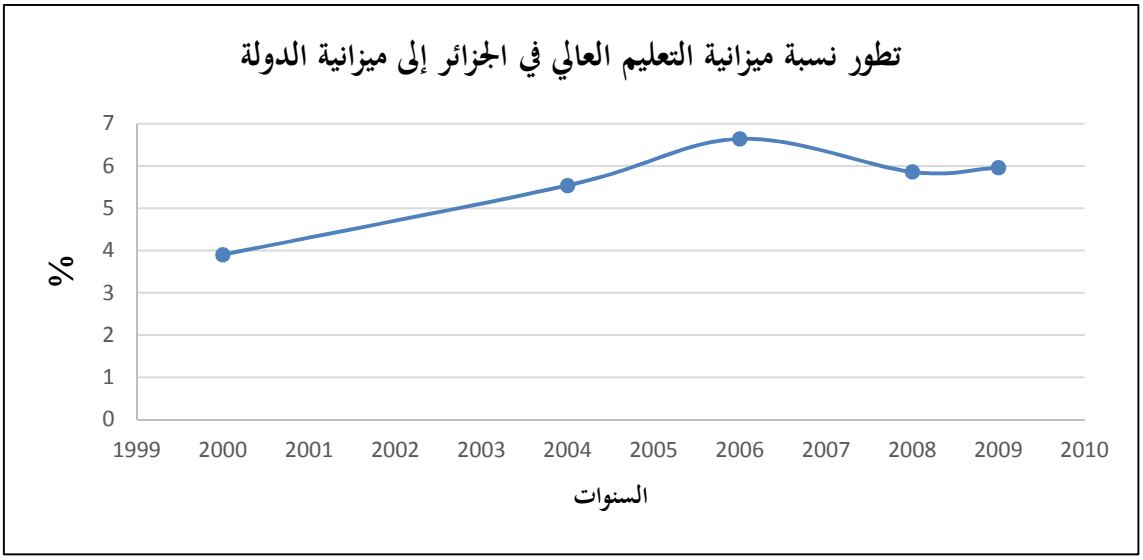

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول اعلاه .

ونلاحظ من الشكل أن الدولة الجزائرية تحسن من درجة اهتمامها بهذا القطاع شيئا فشيئا، وتحسن مستوى الجهد التعليمي الذي تبذله إزاء القيام بهذه العملية الحضارية؛ والشكل الموالي يوضح تطورات نسب الزيادة في كل من ميزانيتي التعليم العالي والدولة في الجزائر خلال الفترة 2000-2009:

الشكل رقم42: تطور نسب الزيادة في ميزانية التعليم العالي وميزانية الدولة في الجزائر خلال الفترة 2000-2009.

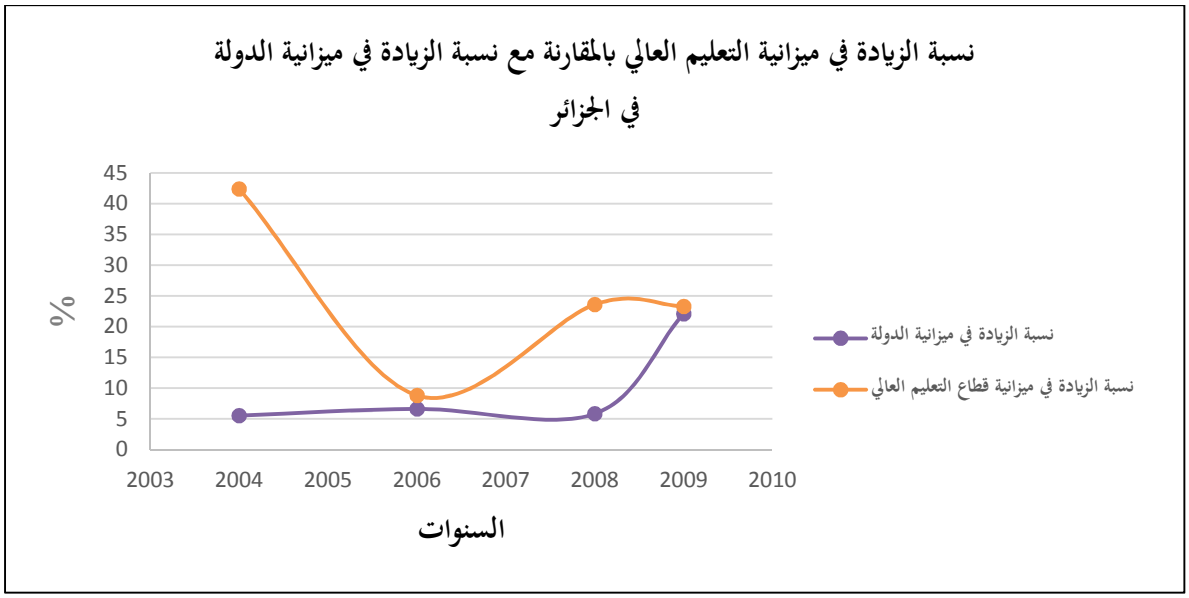

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول اعلاه .

ويظهر الشكل أن الزيادة في ميزانية قطاع التعليم العالي عرفت انخفاضا شديدا بعد الإصلاحات التي مست قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر سنة 2004، وهذا إنما يدل على عدم محاولة تحسين المستوى التعليمي ورفع الجودة في منظومة التعليم العالي في الجزائر؛ ومنه نستنتج ان الإصلاحات التي تم تسطيرها انما كانت عبارة عن إصلاحات شكلية ظاهرية او تغيير في المصطلحات لنظام الدراسة والتي لم نسجل نسب زيادة في الميزانية تتماشى والبرامج المسطرة، في الوقت الذي كانت نسب الزيادة في ميزانية الدولة شهدت فيه معدلات مستقرة الى غاية 2008؛ ثم إننا نلاحظ غياب أي توافق بين معدلات الزيادة في كلا الميزانيتين بما يجعل من هذا القطاع يمثل عبئا على الحالة الإقتصادية للدولة؛ والجدول التالي يوضح موقع ميزانية التعليم العالي من بين القطاعات الأخرى:

الجدول رقم46: حجم ميزانية التعليم العالي بالنسبة للقطاعات الأخرى في الجزائر خلال الفترة 2000-2005

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
ميزانية الدفاع الوطني (10^6د.ج)	141	149	167	170	201	210
% من ميزانية الدولة	14,6	17,8	15,9	15,5	16,7	16,7
ميزانية الداخلية (10^6د.ج)	74	79	121	130	143	148
% من ميزانية الدولة	7,66	9,50	11,5	11,8	11,9	12,3

ميزانية المجاهدين (10^6د.ج)	60	181	107	103	104	109
% من ميزانية الدولة	6,21	9,68	10,2	9,39	8,66	9,08
ميزانية التربية الوطنية (10^6د.ج)	132	137	158	171	186	214
% من ميزانية الدولة	13,6	16,3	15,0	15,6	15,5	17,8
ميزانية التعليم العالي (10^6د.ج)	38	43	58	63	66	78
% من ميزانية الدولة	3,93	5,14	5,52	5,74	5,50	6,50

المصدر: موسي نور الدين، ص72

الشكل رقم43: حجم ميزانية التعليم العالي بالنسبة للقطاعات الأخرى في الجزائر خلال الفترة 2000-2005.

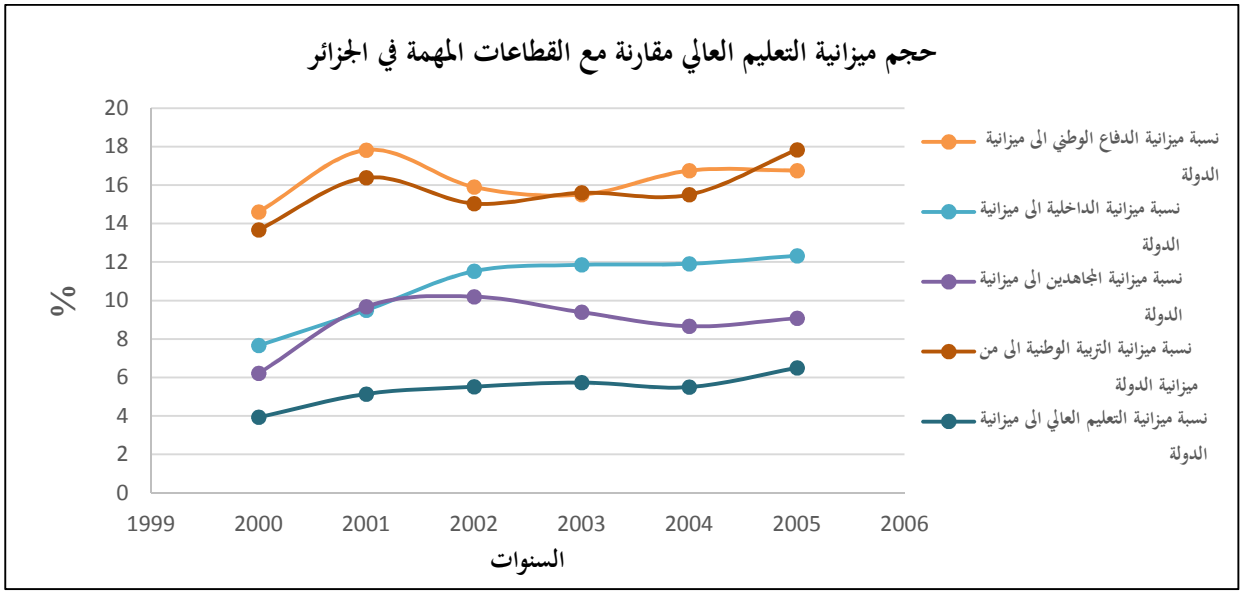

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه.

من الجدول والشكل أعلاه نلاحظ أن حجم الزيادة في ميزانية التعليم العالي في الجزائر يتناسب مع أحجام الزيادة في ميزانيات باقي القطاعات الحساسة في الدولة، على الرغم من انخفاض هذه النسب عن المعدلات العالمية؛ غير أن الجزائر لم تعطي نفس مقدار الأهمية للتعليم العالي بمقارنته مع القطاعات الهامة في الدولة؛ حيث واحتلت المراتب المتأخرة من ناحية مقدار معدل الزيادة في التمويل، وان كان ذلك ليس حكرا على الجزائر بل يتعداه إلى عديد من دول العالم المتقدم والنامي.

وفي الأخير؛ نقول أن تحليل تمويل قطاع التعليم العالي في الجزائر بالنسبة للميزانية العامة والمقارنة مع القطاعات الأخرى لم يكن مرضيا لأنه لا ينبني على تخطيط استراتيجي واع ويفتقر الى الكفاءة خاصة فيما يتعلق بالاستخدام الأمثل للموارد، كما انه لا يرقى الى مستوى وحجم التمويل الذي تخصصه الدول المتقدمة من ميزانياتها العامة والذي يزيد بـ20 مرة عن المقدار الذي تخصصه أي دولة نامية لهذا القطاع والذي يصل الى 1% من الميزانية العامة.

2- ميزانية التعليم العالي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

تمثل العلاقة بين ميزانية التعليم العالي والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر مدى الجهد التعليمي المطلق الذي يمكن أن يبذله المجتمع في قطاع التعليم العالي للحاضر والمستقبل، أي حصة الموارد التي تستطيع الدولة وضعها تحت تصرف الوظيفة التعليمية في البلاد؛ ولقد ظهر هذا المؤشر كمؤشر من ضروريات التخطيط والتنمية والعلاقة بين الاستثمارات في مختلف المشاريع الاقتصادية[1].

ونشير إلى أن الأموال المرصودة للتعليم العالي لفترة السبعينات في كندا كانت تساوي % 0.8 وهي تكاد تساوي النسبة التي خصصت لنفس القطاع في الجزائر بعد20 سنة، وسجلت الأموال المرصودة للتعليم العالي من موارد المجتمع في الجزائر انخفضا محسوسا في التسعينات وخاصة بالنسبة للأموال المخصصة للاستثمارات الاقتصادية الاخرى؛ والجدول التالي يوضح ما يخصص من نسبة لقطاع التعليم العالي في الجزائر من الناتج المحلي الاجمالي:

الجدول رقم47: تطور مخصصات الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2005.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الناتج المحلي الاجمالي (10^9 د.ج)	3403	4227	4522	5252	6150	7563
ميزانية التعليم العالي (10^6 د.ج)	38	43	58	63	66	78
نسبة ميزانية القطاع الى PIB %	1,13	1,03	1,29	1,20	1,08	1.03

المصدر :من اعداد الطالب موسي نور الدين، ص74.

الشكل رقم48: تطور مخصصات الناتج الداخلي الخام لقطاع التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2000-2005.

[1] عبد الله زاهي الرشدان، نفس المرجع، ص 164

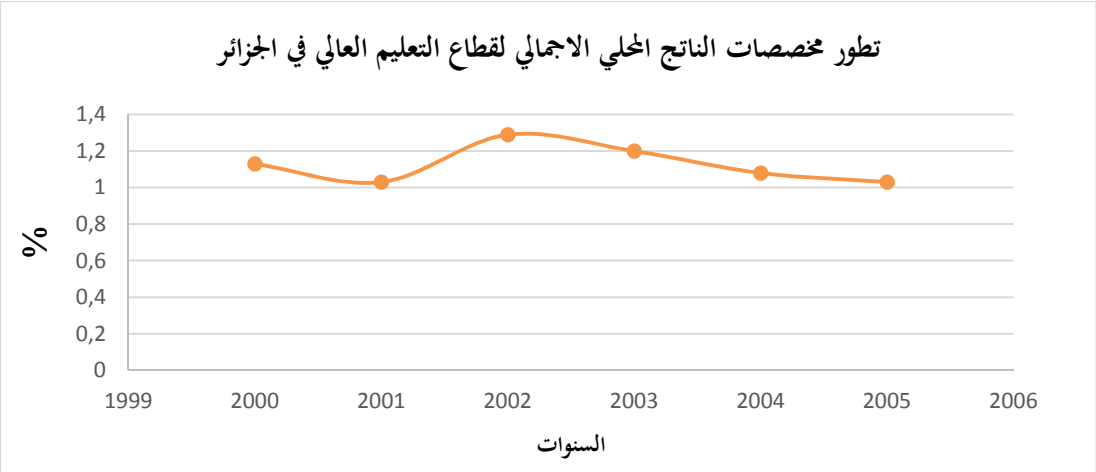

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه.

ونلاحظ من الشكل أعلاه ان مخصصات الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التعليم العالي في الجزائر تشهد نوعا من الاستقرار اذا لا تتعدى 1,3%، وهي نسبة جد متدنية مقارنة مع الدول المتقدمة وصلت مخصصات التعليم العالي من الناتج المحلي الاجمالي الى 20% وهذا ما يدفع الى تكريس الرداءة وغياب التجديد والتطوير على مستوى العملية التكوينية في هذا القطاع في الجزائر.

ثالثا: جوانب الهدر في نفقات التعليم العالي

إن من اكبر جوانب الهدر في نفقات التعليم العالي في الجزائر والتي تحد من تحقيق أهداف التعليم العالي والبحث العلمي الأساسية في ظل الموارد المالية المحدودة وقلة المصادر، هو الإنفاق الاجتماعي على مستوى قطاع التعليم العالي كما وضحنا سابقا، فالدولة تخصص لهذا الجانب موارد مالية ضخمة من اجل تحسين الوضعية الاجتماعية للطلبة مقارنة مع الميزانية الاجمالية للقطاع؛ و الجدول التالي يوضح توزيع اعتمادات هياكل الخدمات الجامعية على مختلف الاستخدامات:

الجدول رقم49: تطور ميزانية الخدمات الجامعية حسب ابواب النفقات الرئيسية لها خلال الفترة.

الوحدة: 10^6د.ج

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
مخصصات الخدمات الجامعية	31	36	40	46	52
الانفاق الاجتماعي خارج الأجور	22	27	29	33	38
المنح	6	7	7	8	9
التغذية	11	15	15	17	19
النقل	4	4	6	7	8

الأنشطة الرياضية والثقافية	0,44	0,39	0,55	0,58	0,79

المصدر :من اعداد الطالب موسي نور الدين، ص93.

من خلال الجدول نلاحظ أن:

سطر الإنفاق الاجتماعي خارج الأجور يعطينا النفقات الاجتماعية لهياكل الخدمات الجامعية وذلك بالمعنى الضيق (الإطعام، النقل، والأنشطة الثقافية والرياضية) ويتم الحصول عليها بطرح الأجور من الميزانية المخصصة؛ وكما هو واضح فان النفقات الاجتماعية تشكل نسبة عالية وعالية جدا فعلى سبيل المثال نجد أن في 2005 بلغ الإنفاق فاق 27 مليار د.ج، وتجدر الإشارة إلى أن مبلغ الديون القائمة على القطاع عام 2005 قدرت ب 5 ملايير د.ج توزع على أبواب ونفقات الإطعام، والنقل وعتاد الإيواء، وأشغال الصيانة ونفقات أخرى، بحيث أن % 66 منها أي حوالي 303 مليار د.ج تتعلق بنفقات إطعام ونقل الطلبة؛ مما يعني أن هياكل الخدمات الجامعية كانت تغطي نفقاتها عن طريق اللجوء إلى الاستدانة.

وإن النفقات الاجتماعية التي تقوم بها هياكل الخدمات في الجزائر تتخذ شكلين من الإعانات[1]:

- المنح الوطنية كما هي موضحة في الجدول، حيث الطلبة الممنوحين بين 2004و2008 تتراوح % 84.5 و% 90.2 وهي نسبة عالية جدا كما هو واضح، رغم ما أسفرت عنه عملية الانفتاح الاقتصادي، وما رافقها من تمايز اجتماعي أفرز فئات اجتماعية مهنية ذات إمكانيات مالية معتبرة.

  ويبدو من خلال بعض الإحصائيات التي تقدمها بعض التحقيقات على مستوى القطاع أن هناك الآلاف من الطلبة المستفيدين منها، والذين هم من عائلات تمارس أنشطة اقتصادية حرة ذات إيرادات مالية تجعلهم حسب مقاييس معتمدة على مستوى القطاع غير مستحقين لها، بذلك يمكن القول بان سياسة القطاع في تحديد الطلبة المستحقين لها عن جدارة هي سياسة غير عقلانية، وعليه فالسؤال الجدير بالطرح والاهتمام هو :أليس من الأصح والارشد أن تدخل إصلاحات على سياسة إعانة الدولة للطلبة؟

- التغذية باعتبارها احد أشكال الإعانات غير المباشرة، والتي يمكن لأي فرد ينتمي إلى مختلف أسلاك التعليم العالي والبحث العلمي بالإضافة إلى الطلبة الاستفادة منها، والجدول أعلاه يوضح الوزن المالي لهذا النوع من الإعانة بالنسبة لميزانية هياكل الخدمات الجامعية، بهذا الصدد كذلك وحتى نبرز المشكلة على حقيقتها ارتأينا انه لابد من التعرض إلى تطور الإعانة التي تقدمها ميزانية

[1] موسي نور الدين، نفس المرجع، ص 96

الدولة من اجل تغطية نفقات التغذية اليومية للطالب؛ والجدول التالي يوضح تطور هذه الإعانة وذلك بالنسبة للتغذية اليومية للطالب الواحد.

الجدول رقم49: تطور الإيرادات بالنسبة لكلفة التغذية اليومية للطالب الواحد

السنوات	1970	1980	1990	1997	1999	2009
الإيرادات	7,70	15,90	20,90	28,90	102,90	102,90
اعانة الدولة	4,80	13	18	26	100	100
مساهمة الطالب	2,90	2,90	2,90	2,90	2,90	2,90
كلفة التغذية	4,75	19,20	60,80	102,70	102,70	150
العجز او الفائض	+2,90	-3,30	-39,30	-73,80	+0,20	-47,10

المصدر :من اعداد الطالب موسي نور الدين ، ص95.

ويتضح من الجدول أعلاه أن الفائض في ميزانية التغذية اليومية للطالب الواحد المسجل خلال مطلع السبعينات بمقدار 2,90 اين كانت مساهمة الطالب آنذاك في تغطية الكلفة تبلغ % 61.05 مع تغطية الدولة للباقي من الإعانة المقدمة قد تحول إلى عجز مع مطلع الثمانينات ليصل الى 47,10 بالسالب بالنسبة للتكلفة البالغة 150د.ج، فقد اصبحت مساهمة الطلبة في تغطية الكلفة عبارة عن 1,9% فقط، وبذلك تكون قد تراجعت بمقدار 59,15 نقطة، وفي مقابل ذلك ارتفعت مساهمة إعانة الدولة لتبلغ 98,2%؛ أما في سنة 1997 ففي حين ظلت مساهمة الطالب جامدة 2.90 د.ج ارتفعت إعانة الدولة إلى100 د.ج يوميا، وأما الكلفة الفردية فقد قفزت إلى 150 دج، وبذلك تفاقم العجز المسجل في ميزانية التغذية اليومية للطالب تفاقما خطيرا، والسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف تعاملت هياكل الخدمات الجامعية مع عدم كفاية الأموال اللازمة لتغطية هذه النفقات اليومية للتغذية؟

- النقل الجامعي وهو النوع الثاني من شكل الإعانات غير مباشرة، والذي يعتبر حقا لكل طالب مسجل بالتعليم العالي في الجزائر، وامتياز ممنوح لكل من سلكي العمال والأساتذة وتجدر الإشارة هنا إلى نوعي الاستفادة من النقل، وهما النقل الحضري ويخص كل الطلبة المقيمين داخل شعاع محدد بالمدينة الجامعية، وعادة هو شعاع تغطيه شبكة نقل القطاع العمومي الحضري نفسه، والنقل خارج هذا الشعاع والذي يخص الطلبة المقيمين خارجه ويزاولون دراساتهم ذهابا وإيابا من وإلى سكنهم العائلي؛ وإن مساهمة الطالب في تغطية نفقات النقل هي مساهمة رمزية تقدر بـ 15 دج للشهر، وتجدر الإشارة إلى توفر وتعدد الشبكة التي يمكن للطالب استخدامها في مختلف وسائل النقل العمومية خاصة في المدن الجامعية الكبرى تجعل من سلوكه الاستهلاكي سلوكا بعيدا عن الرشادة والعقلانية؛ وهذا ما من شأنه أن يزيد في نسب الهدر في الاعتمادات المالية المخصصة للتمويل هذا النوع من الانفاق الاجتماعي، وفضلا الى سوء التسيير الذي يشهده من ناحية عدم تحديد المستفيد المستحق لها والمساهمة الرمزية للطالب التي يزيد من معدلات الهدر في الانفاق.

وبالتالي فإن هذه المبالغ تستقطع من ميزانية التعليم العالي في الجزائر دون الاستفادة منها في تطوير وتحديث التعليم العالي، الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في سياسة الإنفاق من أجل تخصيص الموارد اللازمة والمستقطعة من الموازنة العامة للدولة من اجل النهوض بهذا القطاع وتفعيل دوره في التنمية الاقتصادية.

خلاصة الفصل:

إن العلاقة بين قطاع التعليم العالي والتنمية الاقتصادية في الجزائر منخفضة حيث تتطلب بالدرجة الأولى مستوى تنمية اقتصادية عال يسمح بتوفير التمويل والمناخ الملائم لتطوير القطاعات بما فيها قطاع التعليم العالي بالاضافة الى توفير نظام تعليم عالي محكم ومتطور يعمل وفق خطة واضحة يؤثر ويتاثر بالمحيط الخارجي شانه شان أي نظام له مدخلاته ومخرجاته المتمثلة خاصة في طلبة مرحلة التدرج المتخرجين وطلبة ما بعد التدرج فضلا عن توفير هيئة تدريسية كفؤة تسمح بتحقيق اهداف العملية التعليمية، وعدم اغفال الأبحاث العلمية التي تمثل حلقة الوصل بين النظريات العلمية والميدان العملي من خلال مساهمتها في حل مشاكل البلد المختلفة والابتكار والتطوير للأساليب الإنتاجية بما يضمن الاستفادة من التطورات التكنولوجية الحديثة ومواكبة متطلبات العصر والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

من خلال هذه الدراسة التي تم التطرق اليها امكننا تحديد فكرة مفادها ان العلاقة بين للتعليم العالي والتنمية الاقتصادية هي علاقة جديلية؛ ذلك ان التنمية الاقتصادية تتوقف على مدى نجاح نظام التعليم العالي، كما تبين ان مسالة التخطيط للتعليم العالي والإصلاحات التي تشمله انما تعتبر من الموضوعات الحساسة التي يجب على الدول ان توليها أهمية كبرى في مخططاتها وبرامجها التنموية، باعتبارها استثمارا بالغ الأهمية بالنسبة لها.

وان دراسة مشكلات التعليم العالي دراسة سطحية او في نطاق خبرة الدولة وحدها لا يكفي مهما حاولت ان تراعي صفة الشمولية، بل لابد من الاطلاع والاستفادة من تجارب وخبرات الدول الأخرى في هذا المجال لتصبح الإصلاحات التي يشهدها التعليم العالي في مستوى التطور الحضاري العالمي.

وتجدر الإشارة الى ان الجزائر اليوم اذا ارادت ان تفرض وجودها في ظل هذا الصراع والتجاذب الحضاري والاقتصادي في ظل العولمة وتحدياتها عليها ان تعمل على تطوير نظامها التعليمي العالي حتى يستجيب لمتطلبات المجتمع الاقتصادية.

وفي النهاية يمكننا التأكيد ان نظام التعليم العالي يعد من اهم العمليات التي تساهم في تطور المجتمع وازدهاره، لذا فان أي تقصير في هذا المجال سيؤدي الى إهدار طاقات بشرية هائلة ومبالغ مالية معتبرة كان بإمكانها ان تلعب دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية.

ومن هذا المنطلق نلخص اهم نتائج هذه الدراسة فيما يلي:

النتائج والتوصيات:

I. نتائج الدراسة:

بعد الدراسة والتقصيات الواسعة والتحليل للعلاقة بين قطاع التعليم العالي والتنمية الاقتصادية في الجزائر، استطعنا ان نلخص حدود ومرتكزات هذه العلاقة في النقاط التالية:

1. لم تستطع الجزائر ان تحرر اقتصادها من الاعتماد على القطاع النفطي الذي يتميز بالتقلبات المستمرة في أسعار النفط، مما يجعلها تحقق مستويات تنمية اقتصادية اقل كلما استمر الوضع على حاله.
2. تتميز سوق العمل في الجزائر بعدم القدرة على استيعاب كل طلبات التوظيف التي تتطور بوتيرة اسرع من تطور مناصب العمل التي توفرها المؤسسات في سوق العمل، وهو ما يرفع من معدلات البطالة في الجزائر نتيجة البطالة المقنعة الناتجة عن غياب التخطيط في سياسات التوظيف الجديدة .
3. لاتزال الجزائر تسير بخطى بطيئة نحو اقتصاد المعرفة ومحاولة بناء قاعدة لهذا المشروع أولها الحظيرة المعلوماتية بسيدي عبدالله بالجزائر العاصمة.
4. يفتقر التعليم العالي في الجزائر الى الانفتاح على العالم وضعف الاستفادة من الدول المتقدمة، ويتميز بعدم الاستجابة للمستجدات العالمية في التعليم العالي المعاصر، مما يزيد من تدني مستوى جودة التعليم العالي، وبالتالي المساهمة في انخفاض مستوى تنافسية خريجي التعليم العالي على المستوى العالمي وانخفاض الطلب على هذا المورد البشري في سوق العمل المحلية، فضلا عن ضعف التخطيط المتوسط والبعيد المدى.
5. ان مشكلة البطالة السائدة بين فئة الخريجين يشترك فيها الطرفين الجامعة الجزائرية وسوق العمل الجزائرية.
6. إن غياب التعاون والتنسيق بين الجامعة الجزائرية والقطاع الاقتصادي في الجزائر والاعتماد بشكل كلي على تمويل الدولة وسوء التسيير والبيروقراطية وهجرة الادمغة جعل دور البحث العلمي يتراجع في تفعيل دور التعليم العالي والمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر والتي هي بدورها لم تستطيع توفير الجو الملائم للبحث العملي.
7. من خلال دراسة تركيبة بنية الطلبة حسب مختلف الفئات الاجتماعية المهنية وجدنا ان نسبة الطلبة الذين ينتمون إلى الأسر من طبقة الإطارات العليا تقدر بـ 29,55% تليها مباشرة فئة الطلبة الذين ينتمون إلى الأسر من طبقة الإطارات المتوسطة علما أن هاتين الطبقتين من الأسر تتميز بدخل مرتفع نسبيا مقارنة مع باقي طبقات المجتمع الجزائري.
8. إن اعتماد التعليم العالي في الجزائر على التمويل الحكومي أدى الى تزعزع الثقة في التعليم العالي؛ ذلك أن الزيادة في المخصصات المالية لقطاع التعليم العالي في الجزائر هي زيادة ظاهرية بحيث لم تسجل

الإصلاحات التي مست نظام الدراسة والنظام المالي في قطاع التعليم العالي في الجزائر أي تحسن في المستوى التعليمي ورفع جودة المنظومة التعليمية في الجزائر.

9. تمثل المبالغ التي تستقطع من ميزانية التعليم العالي لأجل الانفاق الاجتماعي أكبر جوانب الهدر في نفقات هذا القطاع.
10. إن تمويل قطاع التعليم العالي في الجزائر بالنسبة للميزانية العامة لا ينبني على تخطيط استراتيجي واع، ويفتقر إلى الكفاءة خاصة فيما يتعلق بالاستخدام الأمثل للموارد، كما أنه لا يرقى إلى مستوى وحجم التمويل الذي تخصصه الدول المتقدمة من ميزانياتها لهذا القطاع.

وفي الأخير، يمكننا ان نلخص حدود ومرتكزات العلاقة بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية في الجزائر في النقاط التالية:

1. لا يتلاءم التوسع في التعليم العالي مع قدرة استيعاب سوق العمل لهذه الفئة من اليد العاملة في الجزائر، إذ لا تخضع عملية تكوين الطلبة في الجامعة الجزائرية الى خطة واضحة في سياسة إمداد سوق العمل باليد العاملة التي تحتاجها بما يسمح لهم بالمشاركة في العملية الإنتاجية.
2. تفتقر سوق العمل في الجزائر الى قنوات تصريف واستغلال مخرجات التعليم العالي من الطلبة، بحيث تمثل نسبة البطالين بدون مستوى النسبة الأدنى من مجموع البطالين والتي قدرت بـ 2,2%.
3. غياب دور البحث العلمي في التنمية الاقتصادية في الجزائر.
4. يتأثر البحث العلمي بمستوى التنمية الاقتصادية والوعي لدى افراد المجتمع في الجزائر.
5. يتأثر التوسع في التعليم العالي بمستوى الدخل في الجزائر وفي المقابل لا يتأثر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بنمو طلبة التعليم العالي.
6. لا يساهم التمويل المخصص لقطاع التعليم العالي في تحسين وظائف هذا القطاع في الجزائر بسبب سوء التسيير والإنفاق الإجتماعي غير العقلاني الذي يضعف كاهل الدولة بديون عامة إضافية.
7. لا يساهم التعليم العالي في الجزائر في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وخلق الثروة بسبب غياب دور المتخرجين من التعليم العالي والبحث العلمي في التنمية الاقتصادية نتيجة زهد سوق العمل في هذا النوع من العمالة وضعف علاقة هذا القطاع بالمجتمع ومواكبته للمستجدات العالمية، في حين يؤثر مستوى التنمية الاقتصادية في الجزائر على قطاع التعليم العالي فيها، وذلك من خلال المستوى المعيشي للأفراد والاعتمادات المالية المخصصة له.
8. تتميز العلاقة بين التعليم العالي والتنمية الاقتصادية بأنها علاقة طردية في اتجاه واحد، اين يتأثر نسبيا التعليم العالي بمستوى التنمية الاقتصادية في حين يعمل قطاع التعليم العالي في معزل عن الاقتصاد الوطني وحاجاته.

وفي الأخير، إن غياب أثر التعليم العالي في الحزائر على التنمية الاقتصادية لا ينفي كونه خزان هام من الطاقات الكامنة التي لابد من ان تفعل.

وانطلاقا من هذه النقاط؛ نقترح مايلي:

II. الاقتراحات:

1. العمل على تسريع الاندماج في اقتصاد المعرفة باعتباره محرك اساسي للنمو الاقتصادي في العالم المعاصر.
2. فتح المجال للاستفادة من الخبرات والتجارب العالمية في ميدان التعليم العالي خاصة تلك المتعلقة بمفهوم الجودة وضمانها والتي تنطلق من فكرة إدارة المعرفة وتطبيقها في منظومة التعليم العالي في الجزائر.
3. اعتماد مفهوم التخطيط والتخطيط الاستراتيجي في تخريج الأعداد الهائلة من اليد العاملة المتعلمة تعليما عاليا.
4. تحسين المناخ الاستثماري في الجزائر لاستقطاب الشركات الأجنبية من اجل مشاركتها
5. اهتمام الجامعة الجزائرية بنشر ثقافة المقاولة في اعداد المتخرجين في الجزائر.
6. تفعيل دور قطاع التعليم العالي في خدمة المجتمع في الجزائر.
7. التعاون بين الجامعة وسوق العمل في الجزائر بتسطير برامج المشتركة.
8. توفير مصادر أساسية لتمويل التعليم العالي في الجزائر غير التمويل الحكومي.
9. تفعيل دور البحث العلمي في التنمية الاقتصادية بالتعاون والتنسيق بين الجامعة الجزائرية والقطاع الاقتصادي في الجزائر.
10. تخصيص مخصصات أكبر من الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التعليم العالي في الجزائر.
11. إعادة تقييم مردودوية الأموال المخصصة لقطاع التعليم العالي خاصة تلك الموجهة للانفاق الاجتماعي في الجزائر.
12. تحسين نظرة الدولة الى التعليم العالي على انه استثمار ومن مستوى الجهد التعليمي الذي تبذله الدولة لتحقيق الأهداف المرجوة من هذا القطاع في الجزائر.
13. تبني مفهوم الرشادة والعقلانية في صناعة التعليم العالي في الجزائر.
14. الرفع من قدرة استيعاب سوق العمل لفئة اليد العاملة المتعلمة تعليما عاليا من خلال الرفع من مستوى التقنية في عملياته الإنتاجية.
15. خلق قنوات لتصريف واستغلال مخرجات التعليم العالي من الطلبة في الجزائر.
16. تفعيل دور البحث العلمي في التنمية الاقتصادية في الجزائر تنويع مصادر تمويله.
17. تحسين نظرة الدولة والمجتمع الى البحث العلمي.
18. الرفع من معدلات النمو الاقتصادي ومستوى التنمية الاقتصادية السائدة في الجزائر.

19. تحسين مستويات دخول الافراد في الجزائر.
20. تفعيل دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية من خلال المشاركة في العملية الإنتاجية في الجزائر.
21. الاهتمام بفئة الأساتذة المساعدين من حيث التكوين والحوافز وتشجيعهم على مواصلة ابحاثهم ودراساتهم العليا لضمان استمرارية وتجديد الكفاءات والمحافظة على هذا المورد البشري المهم في الاقتصاد العالمي الجديد الذي يتوجه رغما عنه الى اقتصاد المعرفة.
22. مراجعة لخطة توسيع قاعدة هياكل الاستقبال في التعليم العالي في الجزائر مقارنة مع اعتبارات أخرى كتوزيع وتنويع التخصصات والكثافة السكانية وغيرها من العوامل التي تؤثر على رغبات واختيارات الطلبة لمؤسسة الدراسة.
23. البحث عن بدائل أخرى لتمويل التلعيم العالي والبحث العلمي في الجزائر وتنويعها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: مراجع عربية

[1]ابراهيم احمد السيد ابراهيم، التعليم والتنمية البشرية: خبرات عالمية، دار الوفاء، الاسكندرية 2007.

[2]ابراهيم الطاهر، وسيلة بن عمر، معايير نظم الجودة وتاثيرتهاعلى بيئة التدريس الجامعي في ظل LMD، ورقة مقدمة للملتقى الوطني الرابع حول البيداغوجيا، جامعة بسكرة، الجزائر 2008.

[3]ابراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة 2000.

[4]ابراهيم عبدالله الهجري، التعليم العالي في الوطن العربي امام التحديات التكنولوجية، كلية العلوم – جامعة الصنعاء 2010.

[5]ابيض ملكة، التعليم العالي: تغيرات في السياق واستجابات لاحقة، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد 25، الرياض 1410، 1990.

[6]احمد البرغوثي، محمود احمد أبو سمرة، مشكلات البحث العلمي في العالم العربي مجلة الجامعة الإسلامية المجلد 15، العدد2 2007.

[7]احمد الخطيب، الجامعات الافتراضية: نماذج حديثة، عالم الكتب الحديث، الاردن 2006.

[8]احمد الكواز، السياسات الاقتصادية وراس المال البشري، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2002.

[9]احمد محمد، تقرير اليونسكو على العلوم في العالم، 2011، نسخة الكترونية www.almarefh.net.

[10] احمد مندور واحمد رمضان، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية، الدار الجامعية، لبنان 1990.

[11] احمد منير نجار، تكوين راس المال البشري في الاقتصادي، مجلة بحوث جامعة حلب، العدد 11، 1988.

[12] إدارة السياسة السكانية والهجرة لجامعة الدول العربية، 2008.

[13] ادريس لكريني، البحث العلمي ورهانات التنمية في المنطقة العربية، 2011، نسخة الكترونية wwww.reecos.net

[14] اسماعيل شعباني، التنمية الاقتصادية، دار هومة، الجزائر 1997، ص 53

[15] أشرف العربي، راس المال البشري في مصر، بحوث اقتصادية عربية، العدد 39، القاهرة 2007.

[16] وزارة لتعليم العالي والبحث العلمي، اصلاح التعليم العالي، جوان 2007 من الموقع الالكتروني.

[17] اقتصاديات التعليم، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد 68، ديسمبر2007.

[18] الاستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 2005.

[19] الثيبي مليحان معيض، الجامعات: نشاتها، مفهومها، وظائفها، المجلة التربوية، المجلد 13، العدد 54، الرياض 2000.

[20] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية الجزائرية، 1998.

[21] الجريدة الرسمية الجزائرية، 1999

[22] الجريدة الرسمية، 2004

[23] الجريدة الرسمية الجزائرية، 2008

[24] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرخ في 23اوت 2003 يحدد مهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وتسييرها، الجريدة الرسمية العدد 51.

[25] الحاج محمد احمد علي، التخطيط التربوي: إطار لمدخل تنموي جديد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1412.

[26] الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر في ارقام، 1962-2011

[27] الديوان الوطني للإحصاء، تقرير العمل والتشغيل والبطالة، 2007-2015

[28] الركابي عيد الصمد، الاستثمار في الانسان واهمية راس المال البشري في استراتيجية التصنيع الخليجية، مجلة الاقتصادي الخليجي، العراق 1981.

[29] السنبل عبد العزيز عبد الله، عبد الجواد نور الدين محمد، الادوار المطلوبة من جامعات دول الخليج العربية في خدمة المجتمع، مكتب التربية العربي لدول الخليج، السعودية 1414.

[30] الطيب صيد، الممارسة السوسيولوجية في الجامعة الجزائرية: واقعها وتمثلاتها لدى أساتذة علم الاجتماع، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، قسنطينة، الجزائر 1992.

[31] العبادي هاشم فوزي، ادارة التعليم الجامعي، مفهوم جديد في الفكر الاداري المعاصر، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن 2008.

[32] الفارس عبد الرزاق، التعليم العالي وسوق العمل في دولة الامارات العربية المتحدة، ندوة الثقافة والعلوم، دبي 1996.

[33] المجلس الاعلى للتربية، التقرير السنوي التقويمي عن السياسة الوطنية للتربية والتكوين، نوفمبر 1999.

[34] المنجي بوسنينة، مستقبل التعليم العالي في الدول العربية في ظلل التحديات الراهنة، ورقة عمل مقدمة للملتقى الثاني للتربيةوالتعليم، بيروت، 28سبتمبر- 1اكتوبر2005.

[35] الموسوعة العربية العالمية، 1999، الجزء07.

[36] انطون رحمه، اقتصاديات التعليم، ط5، دار الامين للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2001، موقع الموسوعة العلمية- العلوم القانونية والاقتصادية- الاقتصاد www.arab-ency.com 06/02/2016.

[37] ايمان محمد فؤاد محمد، تكوين راس المال البشري، المؤتمر العلمي الثاني والعشرون للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة 2000.

[38] برنامج الامم المتحدة الانمائي، 2001.

[39] بلقرع العربي، روابح زاهير، سبل تفعيل علاقة البحث العلمي بالمؤسسات الاقتصادية بالجزائر، نسخة الكترونية www.ipac.kast.edu.sce/edoc.

[40] بن عمار حسيبة، تكوين الموارد البشرية في المنظومة التربوية الجزائرية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر 2009.

[41] بوحنية القوي، نور الدين حشود، البحث العلمي في الوطن العربي تحديات وافاق، 2011، نسخة الكترونيةwww.boulhana.com

[42] بوزيدة حميد، 2010، ***مدخلات ومخرجات التعليم العالي في الجزائر***، الملتقى العربي الأول حول مخرجات التعليم العالي وسوق العمل في الدول العربية (الاستراتيجيات – السياسات – الآليات)، المنامة، 26-28 أكتوبر.

[43] بوعراب رابح، أثر مستوى التعليم على النمو الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر 2008.

[44] بوكلثوم نعيمة، داود خيرة، (2011)، الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على التشغيل خلال الفترة 1998 – 2000، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة لتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 15-16 نوفمبر.

[45] رابح تركي، اصول التربية والتعليم، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر1992.

[46] تقرير التنمية لعام 2001، إطلاق العنان للإبداع البشري، استراتيجية وطنية، ترجمة ندا جمال الدين بيومي، القاهرة 2001.

[47] توفيق نور الدين الجابري، اقتصاديات التعليم، ط1، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان 2016.

[48] جمال حلاوة، علي صالح، مدخل الى علم التنمية، دار الشروق، عمان 2010.

[49] حاتم بابكر هلاوي، الديمقراطية والتنمية في العالم-حالة السودان-، ورقة مقدمة الى ندوة التنمية المستدامة ومستقبل المنظمة العربية، طرابلس 2005.

[50] حامد عمار، التنمية البشرية: المفهوم والمكونات، سلسلة دراسات في التربية والثقافة، الدار العربية للكتاب، العدد 06، مصر 1998.

[51] حسن الشريف، حاضنات الاعمال التكنولوجية، تقرير مقدم الى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، بيروت 1995.

[52] حسين سليمان قورة، المنهج التربوي في الاسلام ومفهوم التربية مدى الحياة في التربية المستمرة، مركز تدريب قيادات تعليم الكبار، العدد 11، البحرين 1986.

[53] حسين عبد اللطيف بعارة، ماجد محمد الخطايبية، الاساليب الابداعية في التدريس الجامعي، ترجمة، دار الشروق للنشر والتوزيع، الاردن 2002.

[54] حمد بن سليمان البازعي، التعليم والتنمية، مجلة التدريب والتقنية، العدد الخامس 1991

[55] خالد القاسم، تحديات البحث العلمي في ضوء الازمة العالمية على الصناعات المعرفية العربية 2010، نسخة الكترونية drkhaledkassem.blogspot.com.

[56] خالد بن رشيد بن محمد النويصر، بطالة خريجي مؤسسات التعليم العالي السعوديين: واقعها واسبابها وحلولها، دراسة تكميلية لنيل شهادة الدكتوراه في الادارة التربوية والتخطيط، جامعة ام القرى، السعودية 2000.

[57] خالد عبد الرحيم الليتي، ادارة الموارد البشرية، دار وائل، عمان 2005، ص 55

[58] د.ل. ترجمة عبد العزيز البهواشي و سعيد ين حمد الزبيعي، ضمان الجودة بالتعليم العالي في المملكة المتحدة، ط1، عالم الكتب، القاهرة 2005.

[59] دبون عبد القادر، سويسي الهواري، اثر الخوصصة في الجزائر على وظيفة تسيير الموارد البشرية في المؤسسة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد الثالث، 2005

[60] دليل الطلاب الاجانب، 2005.

[61] دويس محمد الطيب، *براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول: حالة الجزائر*، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة2005.

[62] رأفت ابو فرحانة، اهمية الموارد البشرية في استقطاب انماط التنمية في الدول العربية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1995.

[63] راوية حسن، ادارة الموارد البشرية رؤية مستقبلية، الدار الجامعية، الاسكندرية 2005.

[64] راوية حسن، مدخل استراتيجي لتخطيط وتنمية الوارد البشرية، الدار الجامعية، الاسكندرية 2001.

[65] رقية عزاق،رؤية حول نوعية التعليم العالي في الجامعة الجزائرية من خلال تطبيق نظام LMD، ورقة مقدمة للملتقى الرابع حول البيداغوجيا، جامعة بسكرة، الجزائر 2008.

[66] ريما سعد الجرف، الخطة الاستراتيجية لجامعة التكنولوجيا بماليزيا للوصول الى مستوى عالمي، وكالة الجامعة للتطوير والجودة، موقع مشروع الخطة الاستراتيجية لجامعة الملك سعود، من موقع www.forums.ksu.edu.sa تاريخ التصفح 2015/10/10.

[67] زاحي سمية، المكتبة الجامعية فضاء التعلم والبحث في سياق نظام LMD 2010، من موقع www.macromedia.com بتاريخ 20-01-2016

[68] زرهوني الطاهر، التعليم في الجزائر قبل وبعد الاستقلال، موفم للنشر، الجزائر 1993.

[69] زعباط عبد الحميد، الشراكية الاوروميتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا.

[70] زويش سمية، السياسة المالية واثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر 2000-2014، مذكرة ماستر، جامعة البويرة، كلية العلوم الاقتصادصة وعلوم التسير، 2015.

[71] زيتون عايش، أساليب التدريس الجامعي، دار الشروق، عمان 1995.

[72] زين العابدين جبارة، الغاء تخصصات جامعية وادراج اخرى سنويا حسب طلبات السوق ، جريدة الشروق اليومي، 2009/07/21.

[73] زين العابدين طهبوب وآخرون، محور العلاقة بين الجامعة والصناعة، المؤتمر الوطني لتطوير التعليم العالي، عمان، 2004.

[74] سالم العاني تقي عيد، الاهمية الاقتصادية لراس المال البشري ودور التربية والتعليم فيه، بحث مقدم للندوة التربوية المصاحبة للمجلس المركزي لاتحاد المعلمين العرب، الجزائر، 09-13فيفري 2002.

[75] سعيد الربيعي، التعليم العالي في عصر العولمة، دار الشروق، الاردن 2008.

[76] سعد بن سعيد جابر الرفاعي، النموذج الاسلامي لتمويل التعليم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة 2011.

[77] سلطان أبو عرابي، دور القطاع الخاص في التعليم العالي والبحث العلمي، 2012، نسخة الكترونية wwww.aidmo.org بتاريخ 2015/12/21.

[78] سلمى الامام، صنع السياسات العامة في الجزائر حالة السياسة التعليمية الجامعية، 2012

[79] سهير حامد، اشكالية التنمية في الوطن العربي، دار الشروق، عمان، 2007.

[80] شبل بدران، جمال الدهشان، التجديد في التعليم الجامعي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2001.

[81] صالح نادية حمدي، نظام التعليم ودوره في ايجاد انواع المن البطالة، مجلة المدير العربي، السعودية، يوليو 1995.

[82] صالح هاشم، التعليم العالي في الوطن العربي: رهانات وتحديات ، الملتقى العالمي للطلاب الوافدين والمنح الدراسية، منظمة سالكون للتربية والعلوم و المنح الدراسية،2010، www.salkon.com تاريخ التصفح 2015/01/11.

[83] صباح فيحان محمود، فائق مشعل قدوري، نحو رؤية للتوافق بين مواصفات الخريج وسوق العمل حالة دراسية في التخصصات الادارية والاقتصادية، المؤتمر العربية الاول حول استشراف مستقبل التعليم العالي ، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، 17- 21افريل 2005.

[84] صبري فارس الهيتي، التنمية السكانية والاقتصادية في الوطن العربي، دار المناهج، عمان 2006.

[85] طارق عامر، تصور مقترح لتمويل التعليم الجامعي بالدول العربية في ضوء الاتجاهات المعاصرة (الدول المتقدمة)، بحث مقدم الى الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، كلية العلوم الاقتصادية – جامعة محمد خيضر بسكرة، 21-22 نوفمبر 2006.

[86] طارق عبد الرؤوف عامر، اقتصاديات وتمويل التعليم، مؤسسة طيبة للنسر، 2009.

[87] عادل حرحوش المفرجي واحمد على صالح، راس المال الفكري طرق قياسه واساليب المحافظة عليه، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة 2003.

[88] عادل سالم موسى معايعة، ادارة المعرفة والمعلومات في مؤسسات التعليم العالي- تجارب عالمية، مجلة دراسات عالمية، العدد 03، جامعة اليرموك، اربد 2008 .

[89] عاطف مضار، صناعة المسار الوظيفي، سلسلة استراتيجيات الاستثمار البشري، المؤتمر السنوي الثاني للتدريب، مركز الخبرات المهنية والادارة، القاهرة 1995.

[90] عائدة عزت، هجرة العقول العربية، 2012، نسخة الكترونية بتاريخ 2016/03/13من موقع www.mfti.gov.eg/sme .

[91] عبد الحق العشاشي، حوحو مصطفى، دور اقتصاد المعرفة في الحد من البطالة ، حالة الجزائر، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد الإسلامي، النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، 9-10 سبتمبر 2013، إسطنبول، تركيا.

[92] عبد الرحمن ابو عمه، التعليم العالي في بريطانيا، مكتب التربية العربي لدول الخليج، السعودية 2000.

[93] عبد العزيز محمد الحر، التربية والتنمية والنهضة، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 2003.

[94] عبد الكريم بن اعراب، اجماع على اهمية مساهمة البحث العلمي في ترقية المؤسسات، 2011، www.aldjazaireldjadida.dz تاريخ التصفح2015/01/22.

[95] عبد الكريم بن اعراب، تمويل التعليم والقطاع الخاص، اي استنتاجات للتجارب العالمية، 2010 www.arabthought.org تاريخ التصفح2015/10/29.

[96] عبد الكريم بن اعراب، تمويل التعليم والقطاع الخاص، اي استنتاجات للتجارب العالمية؟، 2010 www.arabthought.org تاريخ التصفح11 /2016/01.

[97] عبد الكريم بن اعراب، ضمان الجودة في التعليم العالي: التجارب العالمية اين وصلت؟، 2011 www.aldjazaireldjadida.dz تاريخ التصفح23/12/2014 .

[98] عبد الله زاهي الرشدان، اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2005.

[99] عثمان محمد غنيم، ماجدة احمد ابو زنط، التنمية المستدامة، دار صفاء، عمان 2007.

[100] علي عبد القادر علي، اسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، ورقة بحث ميداني، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2001.

[101] عميراوي احميده، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية: مسيرة وافاق، بتاريخ 10-12-2015 من الموقع www.w3.org/TR/REC-html408002

[102] غياث بوفلجة، التربية والتعليم في الجزائر، ط2، دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران 2006

[103] فاروق عبده فليه، اقتصاديات التعليم، ط1، دار المسيرة للنشروالتوزيع، عمان 2003.

[104] فايزة محمد اخضر، اقتصاديات التعليم ومستقبل التربية في المملكة، اللقاء السنوي الحادي عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية –التربية ومستقبل التعليم في المملكة السعودية، ابريل 2003، ص1 www.psso.org.sa/arabic/pssolibrary/nadwa02/nadwa02.htm تاريخ التصفح2016/01/13.

[105] فريد النجار، التجديد لمنظومات التعليم في القرن 21، الدار الجامعية، مصر 2007.

[106] فريدريك شرر، ترجمة على ابو عمشة، نظرة جديدة الى النمو الاقتصادي وتاثره بالابتكار التكنولوجي، دار العبيكان، الرياض 2002.

[107] فليح حسن خلف، اقتصاديات التعليم وتخطيطه، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان 2006.

[108] فهد الحارثي، ازمة البحث العلمي والتنمية 2011، نسخة الكترونية من موقع www.veecost.net.portal/index.php بـ 10/9/ 2015.

[109] فؤاد القاضي، استراتيجيات تخطيط الاستثمار البشري في المؤسسات العربية، سلسلة استراتيجيات الاستثمار البشري، المؤتمر السنوي الثاني للتدريب، مركز الخبرات المهنية والادارة، القاهرة 1996.

[110] فوزي حرب ابو عودة، 2004، ص ص540-542، www.msakallah.com تاريخ التصفح2015/10/10.

[111] قاسم محمد التل، التكاملية بين الاستثمارات البشرية والصادرات كمحددات للنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، الاردن 2002.

[112] كاظم المقدادي، التربية البيئية، الاكاديمية العربية المفتوحة، كلية الادارة والاقتصاد، الدنمارك 2006.

[113] كامل سامية مصطفى، التعليم وسوق العمل وبطالة المتعلمين، وقائع المؤتمر الاول لقسم الاقتصاد: البطالة في مصر، جامعة القاهرة، القاهرة 1989.

[114] كامل عبد الملك، ثقافة التنمية، دار مصر المحروسة، القاهرة 2008.

[115] كلير نادر، ثريا انطونيوس، أ. ب زحلان، ترجمة ابراهيم عصمت مطاوع، العلم والتكنولوجيا في الدول النامية، دار الطباعة، القاهرة 1973.

[116] كومز فيليب، ترجمة محمد خيري حربي واخرون، ازمة العالم في التعليم من منظور الثمانيات، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض 1986.

[117] لخضر غول، التربية والتعليم واستراتيجية التنمية في البلدان العربية- الجزائر نموذجا-، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، الاسكندرية 2015.

[118] محمد احمد غنايم، رؤية للتعليم من منظور اقتصادي واسع، مجلة التربية الجديدة، مكتب اليونيسكو الاقليمي للتربية في البلاد العربية، العدد 29، مايو/اعسطس 1983، ص ص 7-8

[119] محمد العربي ولد خليفة، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1989

[120] محمد الشريف بشير، استثمار البشر في ماليزيا، من موقع www.islamonline.net تاريخ التصفح 2016/01/13.

[121] محمد بشير مناعي، نظام LMD أصداء جامعية ، نشرية إعلامية، مصلحة الاعلام والتوجيه، المركز الجامعي تبسة، العدد11، الجزائر 2007.

[122] محمد سعيد عبد المجيد، قانون تنظيم الجامعات وجودة التعليم، دراسة ميدانية مقدمة للمؤتمر الدولي الثاني لقسم علم النفس (سلوك الانسان وتحديات العصر)، كلية الآداب جامعة المنيا، 2006

[123] محمد صبري الحوت، التعليم والتنمية، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة 2007.

[124] محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.

[125] محمد عدنان وديع، التعليم والنمو وسوق العمل في إطار برنامج التعلم عن بعد، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2007.

[126] محمد عمر خلف، الاتجاهات الحديثة للتعليم العالي في العالم: دراسة مقارنة، الندوة الفكرية الخامسة لرؤساء مديري الجامعات في الدول الاعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج، السعودية، 21-23ديسمبر 1992.

[127] محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 10، 2012.

[128] محمود عباس عابدين، علم اقتصاديات التعليم الحديث، ط2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ابريل 2000.

[129] مرسي محمد منير، تخطيط التعليم واقتصادياته، عالم الكتب، القاهرة 1998.

[130] مركز البحوث والدراسات بالرياض، 2007.

[131] معايير ضبط جودة بالتعليم العالي، مكتب ضمان الجودة، جامعة مؤتة 2010.

[132] معهد اليونسكو للإحصاء، تقرير 2010.

[133] منذر المصري، استراتيجية تنمية الموارد البشرية في الاردن، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، الاردن 1998.

[134] موسي نور الدين، إشكالية تمويل التعليم العالي في اطار برنامج الإصلاح، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان ، الجزائر، 2012

[135] مهدي السامرائي، ادارة الجودة الشاملة في القطاعين الانتاجي والخدمي، ط1، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان 2007.

[136] مهدي محمد القصاص، بيئة استثمار راس المال البشري: دراسة ميدانية في قرية مصرية، المؤتمر العلمي الدولي الثالث للبيئة، جامعة جنوب الوادي، مصر 2008.

[137] مهني محمد غنايم، النشأة والمفهوم مجالات واهمية اقتصاديات التعليم، مجلة المعرفة العدد 157، 2006.

[138] مهني محمد غنايم، سمير عبد القادر جاد، اجندة بحثية ورؤى مستقبلية: التعليم العالي في القرن الواحد والعشرين اتجاهات وقضايا ترجمة، ط1، الاردن 2002.

[139] ناجح محمد خليل، نضال ابراهيم الحمداني، دور البحث العلمي في نقل التكنولوجيا لمنطقة الخليج العربي، مكتب التربية العربي لدول الخليج، دار الطبع، السعودية 1986.

[140] ناجي لحاج، التجربة الماليزية في التعليم العالي اليمني، www.al-tagheer.com تاريخ التصفح 2016/01/13.

[141] نادية ابراهيمي، دور الجامعة في تنمية راس المال البشري في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر 2013.

[142] نافر ايوب، الاهمية التنموية لراس المال البشري في الوطن العربي ودور التربية والتعليم فيه، نسخة الكترونية من الموقع www.quo.edu/arabic/researchprogram .

[143] نايجل ثريفت، الاقتصاد المعرفي: مصادر التعليم والتعلم، المعرض والمؤتمر الدولي الثالث للتعليم العالي: الجامعات التدريسية العالمية الرائدة، ابريل 2012، www.ieche.com.sa تاريخ التصفح 23 /2015/07.

[144] نصيرة قوريش، التنمية البشرية في الجزائر وافاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014، المجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 06، الجزائر 2010.

[145] نوفل محمد نبيل، تاملات في مستقبل التعليم العالي، مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، القاهرة- دار سعد الصباح، الكويت 1992.

[146] هاشم العبادي، الطائي يوسف، ادارة التعليم الجامعي، الوراق، الاردن 2008، ص 310

[147] هاشم فوزي العبادي، يوسف حجيم الطائي، محمد فوزي العبادي، ادارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن 2008.

[148] هدى زوير مخلف، عدنان داود محمد، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية، دار جرير، عمان 2010.

[149] هشام يعقوب مريزق، قضايا معاصرة في التعليم العالي، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تقرير 2016.

[150] وزراة التعليم العالي والبحث العلمي، وثيقة المنح والاعانات، 2011.

[151] وصاف سعيدي، عوديا مولود، الاستثمار البشري كمحدد اساسي لنمو القطاع التصديري، الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، الجزائر 09-10مارس 2004.

[152] وعيل ميلود، المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، الجزائر 2014.

[153] وليد سالم محمد الحلفاوي، مستحدثات تكنولوجيا التعليم في عصر المعلوماتية، ط1، دار الفكر، الاردن 2007.

[154] يوسف حجيم الطائي واخرون، ادارة الموارد البشرية –مدخل استراتيجي متكامل-، ط1، الوراق، عمان 2008.

ثانيا: مراجع أجنبية

[1] Aroumougom Jean-Claude, (2003), Projet de ville nouvelle Sidi Abdellah, Algérie, www.euromedina.org.

[2] S Patif and P. J. Gray, Engineering education quality assurance ; a globale perspective, Springer Science+ Busness Media 2009

[3] Abdoul Alpha DIA, education, capital humain et Dynamique. economique- analyse a partir du secteur industriel Senegalais, these du doctorat en sciences economiques, Universite de Bourgogne, F.S.E.G- Institut de recherche sur l'education- Novembre 2005.

[4] Bachir Yelles Chaouch, Le Budget De L'état Et Des Collectivités Locales, OPU, 1991.

[5] Callaway Archibald, education planning and uneplyed youth, UNESCO-IIEP, Paris, 1971.

[6] D. F. Westerhezden, quality assurance in higher education : trend in regulation translation and transformation, Spriger 2007.

[7] Dirk Van Damme, quality issues in the internationalization of higher education, Kluwer Academic Publisher, Netherland 2001.

[8] Encyclopedie economique , Douglas Gren Wald, edition economica, Paris, 1984.

[9] ENQA, standards and guidelines for quality assurance in the european higher education area, European Association for quality assurance in higher education, Helsinki, Finland 2005.

[10] Eric. A. Hanushek, education quality and economic growth, the Wold Bank, Washington DC 2007.

[11] Eurydice, 2010.

[12] Fredrick Harbaison & Churls Myers, education, manpower and economic growth, D. M. Mc Graw Hill Co, Ny 1964.

[13] Gharbi Samira, 2011, *Les PME/PMI en Algérie : Etat des lieux*, cahiers du Laboratoire de recherches sur l'industrie et l'innovation, No. 238, Mars.

[14] Gherras Mohamed Taher , Educatin and Economic Growth in Algeria1967-1990, Master Thesis.

[15] Gill. R. T, Economic development, past and present, 1976.

[16] http://www.theodora.com/wfbcurrent/algeria/algeria_economy.html.

[17] Investement in human capital and personal instribution political economy, journal of political economy, August, 1958.

[18] James J.F. Forest and Philip G. Altbach, international handbook of higher education, Springer 2007.

[19] Marshall Alfred, principales of economics, Macmillan, London 1930.

[20] OCED, le capital human : comment le savoire determine notre vie, Paris 2007.

[21] OCED, quality and internationalization in higher education, Paris 1999.

[22] Philip G. Altbach, Liz Reisberg, Laura E. Rumbley, trend in global higher education : traking an academic revolution, a report prepared for the UNESCO, Wold conference on higher education, UNESCO 2009.

[23] Pnud, Repport Mondial sur le developpement human, NY 1995.

[24] Richard Lernner, Lou Simon, 1998.

[25] Sanyal Bikas and Others, higher education and the labour markt in the Philippine, New Delhi, UNESCO, Wiley Eastern Limited 1981.

[26] Sumon Schwartzman, quality standards and globalization in higher education, conference centre, INQAAHE, 2003.

[27] UNESCO, education for all global monitoring report, the quality imperative, Paris 2005.

[28] UNESCO, Wold Conference on Higher Education, Higher Education in The Twenty-First Centry : vision and action, 9 octobre 1998.

[29] $UNESCO_a$, evolution de l'enseignement superieur aux niveau mondial, vers une revolution du monde universitaire, 2009.

[30] $UNESCO_b$, forum on higher, research and knowledge, february 2009.

[31] Unisco science report, 2010.

[32] Warner Susan, the space to launch 1000 Biotechs experts encourage scientists to investingate biotech incubators before signing on to ensure promised profits, the scintist 2002.

ثالثا: مواقع الكترونية

[1] موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي www.mesrs.dz
[2] موقع منظمة التعاون الاقتصادي والاجتماعي www.oced.org
[3] موقع منظمة اليونسكو www.unesco.org
[4] موقع البنك العالمي www.woldbank.org
[5] موقع المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي www.cnes.dz
[6] موقع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dz
[7] موقع وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي www.mtas.com
[8] موقع الوكالة الوظنية لترقية الحظائر التكنولوجية www.anpt.dz
[9] موقع الديوان الوطني للاحصاء www.ons.dz
[10] موقع المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي www.nasr-dz.org
[11]